الحرب العربية الباردة

١٩٥٨- ١٩٧٠

عبدالناصر ومنافسوه

تأليف

البروفسور / مالكولم كيير

ترجمة

د/عبدالعزيز قائد المسعودي



الحرب العربية الباردة


كتب تاريخ وعلوم أخرى
facebook.com/hisy.books

الحرب العربية الباردة

(1970 – 1958)

عبدالناصر ومنافسوه

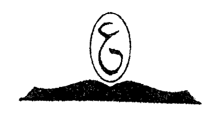


تأليف

البروفسور مالكولم كيير

ترجمة

د. عبدالعزيز قائد المسعودي





رقم الإيداع بدار الكتب صنعاء 32 / 1996

السحب الأولي 1416هـ الموافق 1995م

الطبعة الأولى 1418هـ الموافق 1997م

الطبعة الثانية 1421هـ الموافق 2000م

مركز عبادي للدراسات والنشر
ص. ب: 662 صنعاء الجمهورية اليمنية

التنضيد بالكمبيوتر والتنفيذ الطباعي
مركز عبادي للدراسات والنشر
ص. ب : 662 – صنعاء
ت: 219618 / فاكس: 219619
الجمهورية اليمنية

تقديم الطبعة العربية

تعود علاقتي بالكتاب المترجم: الحرب العربية الباردة: جمال عبد الناصر ومنافسوه (1958-1970) THE ARAB COLD WAR, Gamal Abd al-Nasir and His Rivals, 1958-1970 لمؤلفه مالكولم هـ. كيير إلى أيام الدراسة في مطلع عقد الثمانينيات، وتحديدا في عام 1982، عام الإجتياح الإسرائيلي للبنان، عندما كنت طالبا للعلم أتلقى دراستي العليا بجامعة جورج تاون بالعاصمة الأمريكية واشنطن. وأثناء حلقة الدرس والمحاضرات التي أحضرها بصورة شبه منتظمة لسماع وتدوين خلاصة أفكار أساتذتي المختبرين بالسياسة العربية وتاريخ المنطقة وعلى رأسهم البروفسور مايكل هدسون، والبروفسور هشام شرابي (المشرف الأكاديمي)، والبروفسور حنا بطاطو، والبروفسور جون رودي وغيرهم من الأكاديميين -كان على أن أساهم في المناقشات الأكاديمية الجادة بشكل أو بآخر للرد على الاستفسارات التي يطرحها أحد أساتذتي، أو الرد على المداخلات المستفيضة مع زملائي الطلبة حول المواضيع المتعلقة من قريب أو بعيد بالسياسة العربية المعاصرة، وبخاصة موضوع الصراع العربي- الإسرائيلي. ومن أجل إثراء معلوماتنا في هذا الجانب كان لا بد من العودة إلى المراجع المختلفة، وكنا نجد أن الكتاب الذي نحن بصدده من أجود تلك المراجع التي تزودنا بمعلومات تحليلية قيمة عن طبيعة السياسة العربية المعاصرة والنزاع العربي - الإسرائيلي.

وقد خطرت لي فكرة ترجمة الكتاب عشية اندلاع حرب الخليج الثانية في أغسطس من عام 1990، وتعززت الرغبة لدي بالمضي قدما في إنجاز المشروع بعد الإعلان عن قيام الوحدة اليمنية التي كنت عضوا في إحدى لجانها (لجنة الدراسات العليا والبحث العلمي)، وما أعقبها من محاولة انفصال فاشلة قادها الإنفصاليون في الحزب الاشتراكي اليمني في 20 مايو من عام 1994. والكتاب على الرغم من صغر حجمه يعتبر من جملة الدراسات الجادة التي ألفها باحثون مستعربون متخصصون،

وقد شكل صدمة ثقافية قوية لي أثناء الشروع في ترجمته نظرا للنقد اللاذع والتهكم والسخرية من القادة والزعماء العرب الذين تطرق لهم في سياق بحثه.

إن الموضوعات المعالجة في نصوص هذا الكتاب هي جزء ضئيل مما نبتغي معالجته للإحاطة بجميع جوانب السياسة العربية المعاصرة والإيديولوجيا العربية، سواء من الناحية النظرية الخالصة أو من الناحية التاريخية. فالمؤلف مالكولم كيير يتميز عن غيره من الباحثين بأسلوبه السهل الممتنع في تحليله ومناقشته الجادة للوقائع والأحداث التاريخية ذات الصلة الوثيقة بالموضوع، وإلمامه بدقائق السياسة العربية ومعاصرته للأحداث، وعلاقاته المتشعبة بعدد من الشخصيات العربية السياسية والاجتماعية التي شاركت في صنع الأحداث من قريب أو بعيد. فهو بحكم النشأة والتجربة تأثر تأثرا شديدا بوالده وجيل من الباحثين الأكاديميين الأمريكيين المهتمين بتاريخ الأقطار العربية منذ نعومة أظفاره، وهو حاصل على إجازة الليسانس في العلوم السياسية والدراسات الشرقية من جامعة برنستون العريقة بولاية نيوجرسي، ثم حصل على الدكتوراه في نفس التخصص من جامعة كالفورنيا بلوس انجلوس، واستقر به المطاف محاضرا بالجامعة الأمريكية ببيروت مسقط رأسه، وقد أصبح مديرها خلال عقد السبعينيات.

كان لبنان مسقط رأسه يجسد مادة خصبة لدراسته، وجزءا لا يتجزأ من حياته واهتمامه الثقافي الذي نسجه من خلال علاقاته الاجتماعية بشخصيات عربية عندما كانت بيروت الساحل والجبل بالنسبة لجيل من المثقفين العرب واحة للفكر والأدب والسياسة إبان الحرب العربية الباردة. أما بالنسبة لمالكولم كيير فلبنان رغم صغر مساحته الجغرافية كان يشكل نقطة التقاء وافتراق بين الثقافة الشرقية وثقافة حوض البحر الأبيض المتوسط، حيث يتعايش هناك المسلم مع المسيحي واليهودي والدرزي مع الكردي والأرميني في جو يسوده الوئام والمنافسة التي هي سمة من سمات المجتمع اللبناني الذي يتفاخر أعضاؤه بالمناخ الديمقراطي الذي هيأته روح المبادرة وفقا لمفهوم السوق الحرة. هكذا، كان لبنان بالنسبة له واحة الديمقراطية الليبرالية في الشرق الاستبدادي، ولم يكتشف أنه كان مخطئا في تصوره هذا إلا بعد انفجار الحرب الأهلية اللبنانية الثانية يوم الأحد في شهر أبريل من عام 1975، والتي

كان من نتائجها أن تعرض للخطف في خريف عام 1984، كغيره من الأجانب، وبخاصة الأمريكيين المقيمين في بيروت، ثم قتل على يد مختطفيه في عملية تصفية حساب قديمة بين الأطراف المتنازعة.

إن نظرة الباحث المحيطة بدقائق السياسة العربية المعاصرة ربما تكون سببا من الأسباب التي أودت بحياته وهو في خريف العمر. فالمؤلف مالكولم كير، كما هو واضح في دراسته، يتمتع بحس نقدي حاد ولاذع في أغلب الأحيان، وقدرة على التحليل كذلك، فنظرته تختلف عن بقية النظرات والكتابات الريبارتوجية التي سطرها عدد من المراقبين السياسيين العرب والأجانب. فهو لا ينسى مثلا عند الحديث عن مواقف القيادة المصرية الإشارة إلى الأخطاء الفادحة التي وقعت فيها والمشاكل السياسية والاقتصادية التي واجهتها عربيا وعالميا إبان حرب اليمن وحرب 1967، وما كان لذلك من أصداء في السياسة العربية. وقد استجمع في دراسته شتى الأسباب ومختلف الدوافع التي جعلت معظم استنتاجاته أدنى إلى الصواب وتعليله أقرب إلى الواقع الذي توصل إليه عالمنا العربي اليوم.

فالكتاب الذي بين أيدينا (الحرب العربية الباردة) على حد تعبير المؤلف ليس كتابا في التاريخ وإن احتوى على قدر كبير من الأحداث التاريخية، وإنما هو أقرب إلى البحث في مجال العلوم السياسية. والدراسة ليست محايدة تماما لأن الباحث عربي المولد، أمريكي النشأة والثقافة، لذلك فهو في بحثه لمدخل السياسة العربية المعاصرة، لا يستطيع أن يقف منها موقفا موضوعيا متجردا. فليس مستغربا أن يصادف القارئ عبارات استفزازية تستثير مشاعره لسبب أو آخر، ولا سيما عند تطرق المؤلف للأحداث وصانعيها.

ولا بأس من الإشارة هنا أيضا إلى أن حديثنا عن سيرة المؤلف يقودنا إلى الانتقال خطوة إلى الأمام بالظروف والملابسات التي تم فيها إعداد الكتاب المنشور باللغة الإنجليزية في أربع طبعات متتالية: الأولى في عام 1965، وكانت تحوي الفصلين الأول والخامس من الطبعة الحالية تحت عنوان (الحرب العربية الباردة 1958-1964، دراسة في السياسة والإيديولوجية). والثانية في عام 1967، والثالثة في عام 1971، حيث أضاف المؤلف الفصل السابع للدراسة. والرابعة هي الطبعة

الأخيرة المنقحة في عام 1978، التي اعتمدنا عليها اعتمادا كليا في عملية ترجمة النص الأصلي إلى اللغة العربية. فالطبعة الرابعة هي النسخة الأفضل التي استخدم فيها المؤلف الوثائق والأسلوب السهل في عرضه للأحداث بعد إجراء سلسلة من عملية التنقيح والإضافات الضرورية المتعلقة بفصول السياسة العربية، مما يسر للقارئ متابعة بحثه دون أن يوقفه تشابك في الأفكار، اللهم بعض الإضافات الغير ضرورية في تكرار بعض الأحداث والعبارات المقتبسة المتعلقة بالمباحثات الوحدوية بين القيادة المصرية، ممثلة بشخص الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وقادة حزب البعث العربي الاشتراكي، ممثلة بشخص ميشيل عفلق.

ولا أبالغ في الحديث بالقول أن هذا الكتاب -على الرغم من مضي عقدين من الزمان على نشره باللغة الإنجليزية- ما يزال يعتبر مرجعا هاما يستوجب الإطلاع عليه لا لأنه من أهم المراجع العلمية وأكثرها دقة وأمانة وموضوعيه فحسب، بل لأنه مصدر تاريخي سوف يساعد الكثير من الساسة العرب على استخلاص الدروس المستفادة من أخطاء الماضي، بغض النظر عن المستجدات التي طرأت على الساحة العربية، وتبدل الأحوال في منطقة الشرق الأوسط منذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر عام 1991، وإبرام سلسلة من معاهدات السلام بين الدول العربية وإسرائيل، وحدوث قطيعة سياسية بين مرحلتين مختلفتين في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي.

أما معالم السياسة العربية فهي لا تزال ثابتة و لم يطرأ عليها كثير من التغيير الجوهري سواء في الشكل أو المحتوى منذ منتصف عقد الخمسينيات حتى وقتنا الحاضر. فالانقلابات العسكرية العنيفة وإن خفت حدتها في العقدين الأخيرين إلا أنها ما زالت تسير على وتيرة واحدة، ولو أنها أخذت منحا سلميا، والخلافات الحدودية ما تزال متجددة وتميل الأنظمة العربية القطرية الراهنة إلى التصالح والتسوية السياسية بدلا من الصدامات المسلحة، وثمة نماذج تنطبق على ذلك: الاتفاق اليمني - العماني النهائي بشأن تسوية الحدود المشتركة بين القطرين، ومثله الاتفاق السعودي - العماني، والتنسيق السعودي - اليمني، والخلاف الحدودي بين قطر والبحرين، والخلاف المصري - السوداني حول إقليم حلايب، والخلاف المغربي

- الجزائري حول إقليم الصحراء، وغيرها من المشاكل الحدودية، التي غالبا ما عكرت صفو العلاقات العربية - العربية، كما حدث عشية الإجتياح العراقي لدولة الكويت في صيف عام 1990. فالأنظمة العربية القطرية هي اليوم أبعد ما يكون عن الوحدة العربية، والتضامن العربي في وجه أعداء الأمة آخذ في الاضمحلال والتلاشي بفعل التطور الموضوعي للدولة القطرية.

ومن هنا تجئ هذه الدراسة لكشف آلية السياسة العربية المعاصرة على حقيقتها بحيث تظهر مجرياتها وتشابكاتها المعقدة، ودور النخب السياسية Political Elite في صنع القرارات السياسية، بصورة غير ديمقراطية وغير عقلانية، غالبا ما قادت الأمة إلى كوارث سياسية متعاقبة. وقد حددت الفترة الزمنية لهذه الدراسة ابتداء من فبراير 1958، وهي الفترة التي شهدت مولد الجمهورية العربية المتحدة (الوحدة المصرية - السورية) حتى سبتمبر عام 1970، العام الذي قضى فيه الزعيم العربي جمال عبد الناصر نحبه، باعتباره علما من أعلام السياسة العربية المعاصرة. إذ يسعى الباحث من خلال دراسته إلى تحديد دور مكانة (مراكز القوى) خلال هذه الحقبة التاريخية الحرجة من حياة المجتمع العربي، والكيفية التي صنعت بها تلك القوى السياسة العربية داخليا وخارجيا، ولا سيما في أوقات الأزمات العصيبة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة، وما صاحبها من تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية واسعة النطاق.

وقد اعتمد الكاتب في بحثه في السياسة العربية المعاصرة على ظاهرة الصفوة السياسية التي تعد من أهم الموضوعات التي يعني بها دارسو العلوم السياسية. وتشكل هذه الظاهرة محور نشاطات الجماعة السياسية، وهي تلك الجماعة التي تتحمل مسؤولية صنع القرار السياسي وبلورته. وتعتبر عملية تعريف هؤلاء الأشخاص من مهمة الباحث السياسي أو المؤرخ المحترف، وهذا ما فعله مالكولم كيير في دراسته التحليلية لمجريات السياسة العربية المعاصرة دون الإفصاح عن النظرية أو المنهج الذي طبقه في دراسته. وقد اكتفى الباحث بالعرض والتعليق على أحداث ومجريات السياسة العربية وفق مجموعة من القيم التراثية والإيديولوجية الملتصقة بالفكر العربي والمصالح المشتركة التي تربط القيادة السياسية بالجماهير، ومن خلال مؤسسات معنية وجدت لتنظيم هذه العلاقة المعقدة والمتشابكة الأهداف والمقاصد.

بدأت ظاهرة الصفوة السياسية Ruling Elite في حياة المجتمع العربي المعاصر، منذ نهاية الحرب الكونية الثانية، عندما حصلت معظم الأقطار العربية على استقلالها السياسي من الدول الغربية الاستعمارية. ومن نافلة القول أن ظاهرة الرئيس جمال عبد الناصر في مصر أولا، ثم في الوطن العربي، شكلت النواة الأولى للصفوة السياسية العسكرية التي تحالفت في وقت لاحق مع جماعة التكنوقراط، بحيث استطاعت الاستحواذ على مقاليد السلطة والحكم في عدد من الدول العربية. وكان خطابها السياسي يطمح إلى تحقيق برنامج الثورة الوطنية، المتمثل في إنجاز الوحدة العربية (من المحيط إلى الخليج) ، وتحرير العالم العربي من الوجود الأجنبي (الإمبريالية والصهيونية)، وبناء مجتمع العدل والمساواة (الاشتراكية العربية).

ولكن مع تطور واقع القيادة السياسية العربية وبشكل خاص في مصر وسورية والعراق وليبيا بعد هزيمة 1967، بدأ يظهر على السطح نوع آخر من القيادات العسكرية والمدنية ذات توجهات حزبية وإيديولوجية متباينة نسبيا عن خلفيات القيادة السابقة. وقد تكونت هذه الصفوة في البداية من القيادة الجماعية البعثية في سورية، ومن العقيد معمر القذافي وحوله مجموعة من الضباط الأحرار ذوي الخلفيات المتقاربة على الصعيد الاجتماعي والإيديولوجي. أما في مصر العربية، فقد شهدت البلاد حالة قطيعة سياسية بين عهد مصر عبد الناصر ومصر السادات. ويصدق الشيء نفسه بالنسبة على سورية في عهد الرئيس حافظ الأسد.

وقد حاول مالكولم كيير قدر استطاعته التطرق لمجرى السياسة العربية المعاصرة ومداخلاتها بصورة مبسطة ساعدته في تحديد الظاهرة محل التحليل والبحث والتعمق ومن ثم دراسة مقوماتها وتفاعلاتها، بحيث يمكن الإقتراب من تشخيص الظاهرة بعد تحليلها إلى جزئيات (فصول وعناوين جانبية)، وربطها بالإطار الكلي للنظام السياسي. والهدف من وراء ذلك – كما سيتضح للقارئ عند قراءة النص – هو سد النقص البين في مجال الدراسات النظرية للسياسة العربية التي قد تسهم في خلق نظريات عامة في هذا المجال.

وبعبارة أخرى فإن الفكر السياسي أو الإيديولوجية العربية المعاصرة (عقيدة البعث والناصرية) التي تناولها الباحث بالمناقشة والتحليل بين دفتي هذا الكتاب، هو ذلك الفكر

العربي الذي حاول منظرون بدرجة أو أخرى استيعاب طبيعة المرحلة التاريخية التي يجتازها الوطن العربي،وهي مرحلة تخلف وتبعية وتجزئة وانقسام. فالمحاولات الوحدوية الفاشلة التي خضعت لكثير من الأفكار والتصورات العامة حول قضايا التحرر الوطني والتحول الاشتراكي والتكامل الاقتصادي العربي، أظهرت بشكل واضح أوجه القصور في الأفكار والتصورات. واكتشف بعض القادة والزعماء العرب أن التوصل إلى النجاح يتطلب من الجميع عدم تجاوز الواقع والتوق إلى حرق المراحل التاريخية للمجتمع العربي الذي يواجه اليوم تحديات داخلية وخارجية وهو مجتمع يتمتع بخصوصية تاريخية تميزه عن غيره من شعوب المنطقة.

ترى ما هي فحوى السياسة العربية المعاصرة؟ وما هي ماهية الحرب العربية الباردة؟ تطلعنا الدراسة على حال العالم العربي الحديث الذي يشق طريقه بصعوبة بالغة في غابات السياسة الدولية، وهو يكافح من أجل التحرر والانعتاق من ربق الاستعمار القديم والجديد للتخلص من قيود الماضي ومجابهة تحديات الحاضر والمستقبل. ويظهر لنا الباحث بجلاء كافة العقبات الرئيسة التي اصطدمت بها النخب الحاكمة أو القيادات الجديدة في مصر وسورية والعراق واليمن والجزائر وليبيا، وهي تخوض غمار حرب بناء شاملة على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أمل التخلص من مخلفات الماضي الاستعماري وبناء صرح المجتمع العربي الحديث المتحرر من النزعات العرقية والطائفية والعشائرية التي ساهمت في تعميق التخلف والتبعية.

وإذا ما حاولنا تحديد إشكالية السياسة العربية في ضوء السلوك السياسي للنخب الحاكمة التي غالبا ما تمحورت حول شخص (الزعيم القائد الملهم المتره من الأخطاء) أو (العاهل والأب البار برعيته وشعبه)، وبحثنا عن مجموعة النخب السياسية المشاركة في السلطة والحكم، سنجد أن مراكز القوى في الأنظمة العربية ذات صلة وثيقة بالنظام السياسي القائم. وقد حاول مالكولم كيير في هذا المجال التأكيد على أن الطريق المؤدي إلى السلطة والحكم في عدد من الأقطار العربية يمر عبر مداخل رئيسه ثلاثة هي:

أولا :- مدخل المناصب التنفيذية العليا في الدولة القطرية التي تضفي على شاغلها هيبة سياسية ومكانة اجتماعية بغض النظر عن كفاءته ومؤهلاته للقيام بمثل هذا الدور الهام في منصب سياسي حساس كمنصب رئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء أو رئيس

البرلمان وغيرها من المناصب الهامة في الدولة.

ثانيا :– مدخل الشهرة والكاريزما وذلك بتحديد الأشخاص الأكثر شهرة في إطار النظام السياسي للدولة القطرية، وأصدق مثال على ذلك ظاهرة جمال عبد الناصر في وتأثيره على الجماهير العربية في الوطن العربي ودوره البارز في تحديد مسار السياسية العربية المعاصرة نحو عقدين من الزمان.

ثالثا :– مدخل المساهمة في صنع القرارات السياسية. فباستعراض المجموعات التي ساهمت في صياغة القرارات السياسية الداخلية والخارجية، ثبت قيام أعضائها وبخاصة (العسكريين) و (التكنوقراط) بدور فاعل في توجيه السياسة العربية المعاصرة.

إن الاستعراض العام لمجريات السياسة العربية المعاصرة ومداخلاتها إبان الحرب العربية الباردة دفعت الباحث دفعا إلى مناقشة وتحليل بعض المصطلحات العربية الشائعة كمصطلح القومية العربية. والاشتراكية العربية. التي أصبحت من أهم مفردات القاموس السياسي العربي بهدف كشف الغموض والالتباس حول هذين الشعارين السياسيين. فالوعي القومي الذي اقترن بالقضية الفلسطينية، والدعوة إلى قيام وحدة عربية، والتطبيق الطوباوي للاشتراكية العربية، تشكل الأدوات الفكرية للإيديولوجية العربية المعاصرة التي ظل يتجاذب أطرافها قطبان، ناصري وبعثي. وهنا يتوقف كيير مذهولا كغيره من المراقبين السياسيين الذين أصابتهم الدهشة إزاء تمسك الجماهير العربية بفكرة الوحدة العربية ليس أكثر من أي وقت مضى في تاريخ الأمة العربية فحسب، بل وأكثر من أي أمة على وجه الأرض. ويظل الباحث يرافقك يبسط لك الأحداث التاريخية عشية إعلان قيام الوحدة المصرية – السورية (ج.ع.م) في فبراير عام 1958، موضحا العوامل الرئيسة والثانوية التي دفعت بجماعة ضباط البعث السوري للسفر إلى القاهرة والإلحاح على الرئيس جمال عبد الناصر ليستجيب لمطالبهم المتمثلة في قيام وحدة فورية اندماجية بين القطرين دون أي اعتبار للشروط الموضوعية التي قد تسمح بنجاحها واستمرارها.

وكان فشل تجربة الجمهورية العربية المتحدة قد قلص إمكانية تطبيق بعض الشعائر السياسية القومية العربية القائلة بحتمية قيام الوحدة العربية الشاملة. ومن ثم استبعد الكثير من الوحدويين العرب تدريجيا جدل الثورة والتوحيد من مسرح الحوار السياسي العربي المحدود أصلا، واستبدل بسجال المصالح المشتركة للأنظمة العربية القطرية، ولا سيما

بعد هزيمة 5 يونيو من عام 1967. وكان الرحيل المفاجئ للزعيم العربي جمال عبد الناصر إيذانا بانحسار المد القومي العربي وضعف أداء الدور المصري في السياسة العربية المعاصرة. فالسياسة العربية بعد هزيمة 1967، ورحيل عبد الناصر في 28 سبتمبر من عام 1970 – على حد تعبير الباحث: "غدت ضربا من اللهو والعبث السياسي، نظرا لأن القادة والزعماء العرب (الملوك والرؤساء) كانوا لا يرغبون في الظهور بمظهر الجدية..".

وبالفعل لا يملك المرء إلا أن يتساءل بمرارة: أين عرب الأمس من عرب اليوم؟ وهل صدقت نبوءة مالكولم كيير القائلة بأن الوحدة العربية لا تعدو أن تكون مجرد خرافة من خرافات السياسة العربية، وأن القومية العربية لم تعد تمتلك سحرها في نفوس الجماهير العربية، وأن الحركة الثورية والاشتراكية العربية ليست سوى فقاقيع نظرا لاستعطاء تطبيق مبادئها وأفكارها على أرض الواقع، وأن القادة العرب بعد نكسة 1967، فقدوا حماسهم تدريجيا في مواصلة الجهاد ضد الكيان الصهيوني (إسرائيل) بدليل أن عبد الناصر البطل الأولمبي للقضية الفلسطينية كان أول رئيس عربي قبل بمبادرة سلام قدمها وليام روجرز وزير الخارجية الأمريكي الذي اقترح تسوية سياسية بين العرب وإسرائيل في مطلع عام 1969 ترتكز على قاعدة (الأرض مقابل السلام). ويعتقد الباحث أن العرب –حكاما ومحكومين– بعد حرب 1973 وصلوا إلى قناعة تامة باستحالة تدمير إسرائيل عسكريا وقذفها في وسط البحر، لأن هذا التصور الخاطئ هو أقرب إلى الخيال من الحقيقة، وهو في نهاية المطاف أفظع الخرافات في السياسة العربية المعاصرة. فليست النظرية السياسية هي الكاشف الوحيد للأحداث التاريخية وملابسات السياسة العربية المعاصرة. فعندما يتحرر العرب من الوهم القائل باستحالة تطبيق الوحدة العربية واستحالة تحرير الأراضي العربية من الاحتلال الصهيوني حينها تسقط كافة الأساطير الصهيونية.

لكن الأمر الخطير الذي لم يشر إليه مالكولم كيير ليس تراجع الأنظمة العربية عن دعوة الوحدة العربية وانكفائها في بوتقة الإقليمية والدولة القطرية، وإنما في سحب التداول نهائيا بخصوص الوحدة بعد اندلاع حرب الخليج الثانية، وتقهقر دول الرفض والمواجهة إلى الخط الخلفي، ولا سيما بعد انسحاب مصر العربية من ميدان المواجهة العسكرية عقب توقيع معاهدة (كامب – ديفيد) مع العدو الصهيوني في عام 1978.

إن تداعيات أزمة الخليج الثانية أثرت بصورة فعالة على تدهور العلاقات العربية – العربية وإنقسام الصف العربي، وبالتالي سمحت للقوى الأجنبية بالتدخل في الشؤون الداخلية للأقطار العربية، فتدخلت الولايات المتحدة عسكريا في المنطقة بواسطة قوات التدخل السريع التي أمنت لها قاعدة عسكرية في منطقة الخليج العربي. وهكذا أصبحت منطقة الشرق الأوسط محور اهتمام القوى الغربية أكثر من أي وقت مضى. ولهذا الغرض خططت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة لوضع أسس جديدة للسلام العربي – الإسرائيلي، بهدف حماية مصالحها الإستراتيجية من جهة، والقضاء على الحركة الإسلامية في المهد بحجة مكافحة نشاطها الإرهابي من جهة أخرى. ثم فرض حصارا سياسيا واقتصاديا على الدول العربية والإسلامية التي تقوم بتمويل عناصر الحركة ماديا ومعنويا، أو على تلك التي قد لا تروق لها عملية السلام أو التطبيع مع إسرائيل تبعا للمخطط الغربي إياه.

وبذلك، فإن أحد مظاهر الحرب العربية الباردة ذات صلة وثيقة بحرب الخليج الثانية، وما أسفرت عنه من محاولات حثيثة لتطبيع العلاقات العربية – الإسرائيلية، التي تصطدم بنقطتين هامتين على الأقل: **الأولى**، هي أن السلام في منطقة الشرق الأوسط لن يتحقق ما لم يكن سلاما عادلا يقتضي أولا وقبل كل شئ إنسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة التي نص عليها قرار مجلس الأمن رقم (242)؛ **والثانية**، هي أن الأنظمة العربية بعجزها عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسماح لمواطنيها بالمشاركة الفعالة في السلطة والثروة، ارتكبت ما يمكن اعتباره فشلا ذريعا في تحقيق الهدف الذي قامت من أجله. فمنذ حصول الأقطار العربية على الاستقلال أخفقت أنظمتها في إنجاز الوحدة السياسية، و لم تفلح في عملية البناء الاقتصادي (السوق العربية المشتركة)، وقد تجد نفسها في المستقبل القريب عاجزة عن الدفاع عن استقلالها وسيادتها الوطنية، وتوفير الحماية اللازمة للأمن القومي العربي في وجه الزحف الصهيوني على العالم العربي تحت مظلة اتفاقيات السلام المبرمة بينه وبين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن، وقريبا سورية ولبنان وغيرها من الدول العربية.

وثمة أمثلة باتت تقليدية على عودة الاستعمار القديم من الباب نفسه تحت مبررات واهية، كالقول بمكافحة الإرهاب الدولي ومركزه الشرق الأوسط، وحماية مصالح

الدول الغربية الإستراتيجية (منابع النفط الخام في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية)، وذلك بعد انقشاع غيوم الحرب الباردة وزوال أسبابها بإنهيار الاتحاد السوفيتي. هذا وتنصب محادثات السلام العربية – الإسرائيلية على عدة أهداف منها:

1 – ضرب القوة العسكرية المتنامية للعراق وتجريد المنطقة –وخصوصا العربية– من كافة أسلحة التدمير الشامل (البيولوجية والذرية)، وما سترتب على ذلك من زيادة الإخلال في التوازن العسكري بين الدول العربية وإسرائيل.

2 – تعزيز قدرة إسرائيل العسكرية والاقتصادية بهدف إكراه الدول العربية على الدخول في مفاوضات سلام مباشرة (الأرض مقابل السلام)، ومن ثم تؤدي عملية التطبيع إلى جعل إسرائيل تلعب دور الوسيط بين الأنظمة العربية والقوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة.

3 – ربط كافة الأقطار العربية بالسوق الرأسمالية العالمية وتبني سياسة السوق الحرة على حساب رأسمالية الدولة من جهة، والمضي قدما في استغلال الثروات الطبيعية العربية وتسخير طاقاتها الاقتصادية والبشرية لصالح الإمبريالية والصهيونية.

وفي قلب القضايا الكامنة خلف التراعات العربية – العربية المتأصلة والمتجددة منذ عشية الاجتياح العراقي للكويت، هناك ثلاث مؤشرات أخرى في صيرورة الحرب العربية الباردة:

(1) الأنظمة العربية الدكتاتورية (جمهورية وملكية) وعملية ضمان استمرارها في الحكم والسلطة بفضل الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة.

(2) تعزيز النظام الإقليمي أي الدولة القطرية وتأطير إيديولوجيتها السافرة التي تعتمد بصورة مباشرة على الدعم الخارجي وممارسة القمع والإرهاب المضاد ضد المعارضة. فضلا عن ذلك فهي تدعى لنفسها أنها تأخذ بنظام السوق الحرة وهي تنتهك مبادئها القائلة بحرية التعبير وحرية الحركة، أي ممارسة الديمقراطية قولا وعملا.

(3) عجز وشلل جامعة الدول العربية في حل الخلافات العربية المتفاقمة، وعدم مقدرتها على تحقيق أبسط مفاهيم التضامن العربي لمواجهة الأطماع الإمبريالية والصهيونية في الوطن العربي.

إن شبح الخطر الاستعماري الغربي، المضاعف بقوة إسرائيل العسكرية، سيؤدي حتما إلى إيقاظ الأمة العربية من مضجعها – على الرغم من انحسار المد القومي العربي – واشتداد صلابة عود الحركة الإسلامية (الأصولية السلفية) لمواجهة هذا الخطر الخارجي في ظل النظام العالمي الجديد. ولعل الانفتاح الإسرائيلي في المنطقة من خلال إبرام معاهدات السلام مع الحكومات العربية قد يساعد في إذكاء النوازع العروبي والإسلامي لدى الشعوب العربية، وقد يحدث العكس. وهذا الأمر يرجع إلى مدى حجم التحدي الذي سيفرضه التمدد الصهيوني في العالم العربي، وإلى مدى استجابة الشعوب العربية لهذا التحدي الحضاري الغربي.

في هذا الإطار العام تكمن مساهمة مالكولم هـ. كيير في إنجاز بحثه العلمي الرصين الذي يحتل مكانة مرموقة بين أبرز أمهات الكتب المترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية. ومن هنا يجب الإشارة في مقدمة الطبعة العربية إلى العسر الذي اعترضنا أثناء قيامنا بترجمة النص الأصلي (الحرب العربية الباردة: جمال عبد الناصر ومنافسوه 1958–1970) إلى اللغة العربية، حيث اضطررنا أكثر من مرة الرجوع إلى النصوص المنشورة بالعربية، وعلى وجه الخصوص: محاضر محادثات الوحدة بين مصر وسورية والعراق (1963) الجزء الأول بيروت، الطبعة الثالثة، 1979. وقد ضمنا بعضا من مقاطعها في النص المترجم دون أية تعديلات لأنها عبارة عن مقاطع من الحوارات الوحدوية التي تم توثيقها باللهجتين السورية والمصرية، وذلك حرصا منا على استقامة الترجمة وسلامتها وتحاشي التشويه والخلل الواضح الذي وقع فيه المؤلف عند ترجمته للحوارات أو المناقشات الوحدوية الموثقة باللغة العربية. كما أغفلنا البيان الخاص بثبت المراجع التي اعتمدها المؤلف – تحت ضغط أزمة الورق العالمية – مكتفين بالهوامش التي ضمنها طي الدراسة، وهذه المراجع لا تتعدى الثلاثين مرجعا على الأكثر.

وإن العرفان بالجميل لأهله يقتضي منا توجيه خالص الشكر والتقدير للزميل الأستاذ/ نبيل عبد اللطيف عبادي صاحب (مركز عبادي للدراسات والنشر) الذي دفعني دفعا لإخراج النص الأصلي من أدراج مكتبتي ليرى النور باللغة العربية، فهو لهذا المسعى الحميد مشكورا حيث أتاح لي فرصة نشر الكتاب الذي كان يلح في ذهني منذ وقت طويل. وكذلك أود أن أعبر عن عميق شكري وامتناني للسيد جون كنكانون الذي

أمدني بترجمة خاصة للمؤلف، والزميل الأستاذ الدكتور- أحمد هبو، والأستاذ/ ناصر علي عبد ربه مره، والأخ العزيز/ عبد الملك مرة (أحد طلابي الناهين بقسم التاريخ بكلية الآداب - جامعة صنعاء)، والأخ /طه عثمان محمد على تعاونهم معي طوال فترة مراجعة النص باللغة العربية وإعداد المسودة النهائية للطبع. أما الجندي المجهول الذي وقف إلى جانبي أثناء إنجاز هذا المشروع وغيره من البحوث السابقة فهي سكني الحرة أسماء بنت أحمد عبدالله ثابت، وأجد قلمي عاجزا عن التعبير عن آيات الحب والتقدير لها دوما وأبدا.

والله الموفق لما فيه الخير وحسن الختام.

عبد العزيز قائد المسعودي
فج عطان – صنعاء
في يوليو 1995م الموافق صفر 1415هـ


كتب تاريخ وعلوم أخرى
facebook.com/hisy.books



تقديم

تم إعداد الطبعة الأولى من هذه الدراسة سنة 1965، وكانت تحوي الفصلين الأول والخامس من الطبعة الحالية تحت عنوان الحرب العربية الباردة (1958–1964): دراسة في السياسة والإيديولوجية.

وقد أضفنا الفصل السادس للطبعة الثانية التي تم إعدادها قبل اندلاع حرب 5 يونيو عام 1967، وبينا ذلك للقارئ في ملحق الدراسة، إذ أننا كنا غير متأهبين لخوض معمعة البحث تماما كحال القوات الجوية المصرية التي أخذت على حين غرة قبل أن تستكمل استعدادها لخوض حرب الأيام الستة. ويحوي الفصل السابع تفاصيل الأحداث التاريخية منذ حرب يونيو 1967م حتى رحيل الرئيس جمال عبد الناصر في 28 سبتمبر 1970. وقد وجدت من الأهمية بمكان إجراء بعض التعديلات الطفيفة في الطبعات السابقة.

ومن هذه الزاوية لا أتوقع إعداد طبعة رابعة لهذا الكتاب، والسبب هو أن رحيل الزعيم جمال عبد الناصر المفاجئ عن مسرح أحداث السياسة العربية ألغى تماما دور الشخصية السياسية الفاعلة للدراسة. فمنذ ذلك التاريخ (1970) غدت السياسة العربية ضربا من اللهو والعبث السياسي، نظرا لأن القادة العرب كانوا لا يرغبون في الظهور بمظهر الجدية. وقد توخيت من خلال ذلك أن أضع أمام القارئ لوحة مجملة لتلك الشخصية السياسية التي تجشمت عبء المسؤولية التاريخية في ريادة الأمة العربية. وفي حين تستمر المحاولات المتكررة من أجل تعميق وتطوير العلاقات العربية – العربية في وجه التحدي الإسرائيلي، كان العرب هم الخاسرون دوما في هذا المضمار، سواء على الصعيد السياسي أو العسكري في إطار جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة. هذا العنوان إذن: الحرب العربية الباردة، ربما يكون مفيدا لطلبة العلوم السياسية، ولشخص مثلي قضى جزءا من حياته بين ظهراني العرب مشاركا إياهم صداقات وذكريات حافلة لها مذاقها الحاد.

هذا السفر التاريخي إذا صح القول بأنه ليس مؤلفا أكاديميا، فهو أقرب ما يكون

للمقالة السياسية، كونه يحوي شيئا من التفسير العام لمجرى السياسة العربية المعاصرة ومداخلاتها الإيديولوجية في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، كزعيم عربي لا يضارعه أحد في قيادة الأمة العربية. وإذا كنا تجاوزنا بعض الأحداث التاريخية، فبعضها الآخر ما زالت آثاره قائمة حتى يومنا هذا للتأمل والتقييم والدرس. فالكتاب يضم في طياته عددا لا بأس به من الوثائق العربية وبعض محتويات الصحف والمجلات والدوريات العربية والأجنبية. فضلا عن المعلومات التي حصلنا عليها في أثناء البحث من بعض الشخصيات السياسية والاجتماعية العربية، وهي في مجملها لا تنم عن دراسة وثائقية عميقة، بقدر ما تمثل من قيمة تاريخية للدارسين في السياسة العربية المعاصرة.

ومن جهة ثانية، حاولنا قدر الإمكان تبديد تلك الرؤية الضبابية للسياسة العربية وطلاسمها بالنسبة للباحثين الغربيين الذين عاشوا على هامش المجتمع العربي. والقارئ سوف يجد في صفحات الكتاب إشارات واضحة هنا وهناك قد تساعده على فهم الدور الخطير الذي لعبته القوى العظمى في مسار السياسة العربية المعاصرة، وارتباط عملية صنع القرارات السياسية الهامة بتلك القوى، فعادة ما تصاغ تلك القرارات في واشنطن أو لندن أو موسكو أو القدس.

وقلما أشرنا للدور الإسرائيلي في فصول الكتاب، فيما عدا الفصل السابع والأخير من الدراسة، حيث أصبحت إسرائيل قوة فاعلة لا يمكن تجاهلها في المنطقة. وللإلمام بصورة معقولة بمداخل السياسة العربية ومخارجها، لا بد من الاعتراف ضمنا بأن المجتمع العربي المعاصر رغم كل الأزمات السياسية التي واجهته، كان قادرا على الاستمرار في تحقيق التقدم والعطاء من أجل غد أفضل.

ومن هذا المنطلق فإن أول ما لفت انتباهنا أثناء دراسة السياسة العربية المعاصرة، هو ذلك الكم الهائل من المصطلحات الثورية التي يزهر بها القاموس السياسي العربي، ولا سيما (الثورية) و (الرجعية)، اللذان من خلالهما يمكن التعرف عن كثب عن التركيب النفسي والسياسي لمعظم القادة والزعماء العرب خلال هذه الحقبة. فعلى الرغم من أن الثورة العربية كانت من أهم القضايا الفكرية التي شغلت النخب السياسية الحاكمة والجماهير العربية إلا أن العقل العربي لم يستوعب التجربة التي اصطدمت بالطموحات الشخصية المتنافرة للحكام العرب.

وإذا كنا قد تحدثنا بإسهاب عن شخصية جمال عبد الناصر، فإننا لم نغفل الحديث عن الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات والعاهل السعودي الملك فيصل بن عبد العزيز والعاهل الأردني الملك حسين. وإن كان ذلك لا يحول دون القول إن ساسة عربا آخرين كميشال عفلق وصلاح الدين البيطار وأكرم الحوراني وهاني الهنيدي ونهاد القاسم ساهموا في الحركة الثورية و لم يحالفهم الحظ في تحقيق الوحدة العربية المنشودة.

ومن المناسب أن أشير في هذه المقدمة إلى أن الآراء الواردة في الكتاب تزودنا بها في المقابلات الشخصية مع القيادات والزعامات العربية البارزة خلال عقدي الخمسينيات والستينيات. وأخص بالذكر هنا اللواء لؤي الاتاسي والعقيد جاسم علوان وأكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار ونهاد القاسم ونزيه الحكيم وهاني الهنيدي ومحسن إبراهيم والشيخ محمد علي الجابري وجبران مجدلاني وشوقي محمود وعلي الجابري وقادري تقون. واستفدت كذلك كثيرا من لقاءاتي الشخصية بعدد من الرموز السياسية والاجتماعية التي تبادلت أطراف الحديث معها. وإنني أقدم اعتذاري للآخرين جميعا؛ لعدم ذكر أسمائهم، فالمجال لا يتسع لذلك في هذه المقدمة.

مالكولم كير

مارس 1971 (بيروت)


كتب تاريخ وعلوم أخرى

facebook.com/hisy.books

الفصل الأول

التجربة والخطأ :

الجمهورية العربية المتحدة (1958–1961)

"هل يمكن لشخص ما أن يقبل بانفصال دمشق عن حلب؟ هل هناك أي فارق بين هذا الانفصال وانفصال دمشق عن القاهرة؟ "

أحمد بهاء الدين، أخبار اليوم (16 مايو 1962)

منذ نهاية الحرب الكونية الأولى اجتاحت الوطن العربي دعوة سياسية جماهيرية اتسمت بالعاطفة الجياشة تطالب بالعمل الملح والتحرك الفوري لقيام الوحدة العربية، في حين كان مجمل النشاط السياسي في المنطقة يتسم بالصراع المرير بين الحكومات العربية من جهة والأحزاب السياسية المتواجدة في الساحة من جهة أخرى. ترى لماذا كانت دعوة الوحدة قوية جدا في الأوساط العربية إلى حد أنها كانت تفوق غيرها من الدعوات القومية ليس بين سكان دول أمريكا اللاتينية فحسب، بل حتى في أوساط الأمم الأخرى الناطقة باللغة الإنجليزية؟ وسوف نكتفي من خلال هذه المقالة بالاعتراف بأن هذا الاهتمام الزائد مهما كانت أسبابه يمثل في حد ذاته قوة نفسانية في غاية الأهمية، وحقيقة سياسية يسعى من خلالها الساسة المتنافسون لاستخدامها ضد بعضهم البعض.

الهدف من وراء دراستنا إذن هو الإطلاع على ملامح هذه الظاهرة منذ قيام تجربة الجمهورية العربية المتحدة (الوحدة بين مصر وسورية) في فبراير عام 1958، حتى رحيل الرئيس جمال عبد الناصر المفاجئ في سبتمبر عام 1970. وسوف نركز اهتمامنا على مجمل الصراعات السياسية والمنافسة المحمومة بين عبد الناصر ومنافسيه من الزعماء العرب على قيادة الأمة العربية، خصوصا أولئك الثوريون من الرفاق المنطوين تحت مظلة

حزب البعث وقيادة العمل الفلسطيني.

إن فكرة القومية العربية منذ نهاية الحرب الكونية الثانية ظلت ذات صلة وثيقة بفكرتين رئيسيتين: الأولى – النزعة المعادية للاستعمار، والثانية – التوجه للعمل والأخذ بالاشتراكية الثورية. في حين ظلت هاتين الفكرتين متداخلتين إلى حد بعيد في مفهومهما النظري والعملي، فإنه من المفيد تقديم صورة زمنية عامة تتحدد بموجبها الأبعاد التاريخية الدقيقة لأوجه الخلاف بينهما.

معاداة الاستعمار :

إن موجة مناصبة العداء للتأثير الغربي الاستعماري ظلت تمثل المبدأ الرئيسي المشترك لدعوة القومية العربية حتى عام 1958، إذ يصح القول بأن قنوات التأثير الغربي في المنطقة ممثلة بالوجود البريطاني والتأثير الأمريكي المتزايد في الشؤون السياسية العربية تعرض لأضرار فادحة منذ قيام الوحدة المصرية – السورية[1] التي تزامنت مع قيام الثورة العراقية وانفجار الحرب الأهلية اللبنانية [2].

فمنذ عام 1945 حتى عام 1958 تورطت كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في علاقات مسيسة وشائكة مع كل من مصر وسورية والعراق

---

(1) قامت تجربة الجمهورية العربية المتحدة في 22 فبراير عام 1958 بمبادرة من قادة حزب البعث العربي الإشتراكي الذين ارسلوا وفدا عسكريا رفيع المستوى إلى القاهرة للتفاوض مع الرئيس جمال عبدالناصر والمطالبة بالوحدة الفورية بين مصر وسورية. وبعد تردد طويل قبل عبد الناصر الدعوة للخروج بسورية من محنتها الداخلية الطاحنة والتصدي للتدخل الخارجي (الغربي والعربي) في شؤونها الداخلية. و لم يمض على تجربة ج.ع.م. بضعة أعوام حتى غمرتها الصراعات السياسية وما رافقها من تحولات اجتماعية – إقتصادية من جراء التأميمات العشوائية في يوليو 1961، شارك بعض قادة البعث السوري في الحركة الإنفصالية من طرف واحد في سبتمبر 1961. وقد فضل عبد الناصر عدم التدخل العسكري وسحق الحركة الإنفصالية في المهد حرصا منه على صيانة الدم العربي والإبقاء على أواصر القربى والمحافظة على رابطة التضامن العربي (المترجم).

(2) كان المد القومي العربي قد بلغ أوجه منذ أزمة السويس عام 1956 حتى قيام ثورة العراق في يوليو 1958، حيث شهدت الساحة العربية موجة من الغليان السياسي كان من أبرز نتائجها اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية الثانية بين القوميين العرب (ناصريين وبعثيين) والميليشيات المسيحية (حزب الكتائب) في نفس العام. وخشية أن يتدهور الموقف لصالح الحركة القومية كانت الولايات المتحدة قد وجهت الأسطول السادس والفرقة (82) مظلات للتدخل العسكري والإنزال البحري في شواطئ لبناء للحد من النفوذ الناصري في المنطقة (المترجم).

والأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية. فالعلاقات السياسية بين القوى الغربية والدول العربية لم يحالفها النجاح بصورة دائمة، ولكنها كانت في بعض الأحيان تسير وفق لعبة المصالح المتعارضة، ولا سيما أن العرب كانوا يراقبون هذا التداخل الغربي بحذر شديد وحساسية مفرطة. ولقد لعب الاتحاد السوفيتي منذ عام 1955 حتى عام 1958 دورا نشطا لا يستهان به في سياق السياسة الدولية، حيث تمحور نشاطه في مجريات السياسة العربية من خلال تقديم دعمه المتزايد للحكومات العربية ذات التوجه الثوري في كل من مصر وسورية. وفي وقت لاحق رمى بثقله السياسي في صالح العراق الثورية تحت حكم الدكتاتور عبد الكريم قاسم وأنصاره من الشيوعيين العرب، كعنصر مضاد يوازي ذلك الدعم الغربي المتزايد (البريطاني والأمريكي) للحكومات العربية المحافظة في منطقة الشرق الأوسط.

إن تباين الأسباب والدوافع الكامنة وراء الصراع العربي في السنوات التالية لقيام الجمهورية العربية المتحدة لن نتعرض له هنا بصورة تفصيلية. ولكن حري بنا التأكيد على أن مركز الصراع والتأثير في العالم العربي كان يتمحور حول سورية، حيث كان العراق ومصر العنصرين الفاعلين في مجمل الصراع والتأثير السياسي في العالم العربي آنذاك. ويعتقد البعض أن جذور هذين (الصراع والمنافسة) احتدما منذ قيام ثورة 23 يوليو من عام 1952، وأن جوهر الصراع لم يكن له أية ارتباطات إيديولوجية بالمرة. والعكس صحيح، إنه صراع ذو أبعاد جغرافية- سياسية تضرب جذوره في عمق التاريخ العربي الذي شهد صراعا مريرا بين حضارتي وادي النيل وبلاد ما بين النهرين اللتين تنافستا في فرض سيطرتهما على المنطقة. وبمعنى اصطلاحي دقيق تعود هذه المنافسة إلى فترة نهاية الحرب الكونية الثانية مع إعلان نهاية الانتداب الاستعماري الفرنسي. منذ ذلك الحين أصبحت سورية دولة مستقلة من حقها أن تختار الارتباط بمن تشاء من الدول العربية حديثة العهد بالاستقلال، وبالطبع كانت حرة في اختيارها للنموذج الأمثل للإقتداء به. وثمة أسباب عاطفية ووطنية وطموحات سلالية ترتبط بهذه المسألة، التي يعود تاريخها الفعلي إلى نهاية الحرب الكونية الأولى عندما التف القوميون العرب حول القيادة العراقية ممثلة بولي العهد عبد الإله ورئيس وزرائه نوري السعيد، الذي تحمس لتكرار هذه التجربة في مناسبات عديدة، بهدف قيام كيان سياسي واحد للهلال الخصيب، تتحد فيه سورية والعراق تحت الزعامة الهاشمية. وبرغم فشل هذه

الدعوة ظلت الفكرة قائمة.

وفي المقابل واجهت هذه الدعوة معارضة شديدة وفي مناسبات عديدة من قبل الحكومتين المصرية والسعودية.

أثرت الخصومة السياسية بين الدول العربية في مجرى العلاقات العربية - البريطانية. فالحكومة العراقية كحليف استراتيجي دائم للإنجليز كانت تتحمس لمزيد من الارتباطات السياسية معهم، ولكن توجهها هذا تعارض تماما مع موقف الحكومات المصرية المتعاقبة في حكم البلاد، والتي كانت تسعى جاهدة لإنهاء ارتباطاتها والاتفاقيات المقيدة لسيادتها مع بريطانيا. أما بريطانية فقد بذلت قصارى جهدها في سبيل إقامة علاقة متينة لا تنفصم عراها مع العراق. وظل اهتمام العراق جنبا إلى جنب مع بريطانيا منصبا على إقامة علاقة ودية مع سورية؛ على الرغم من مقاومة مصر لهذه المساعي العراقية حتى عام 1956، وبذل فرنسا كل ما في وسعها من قوة لعرقلة التغلغل السياسي والتجاري والثقافي البريطاني في سورية منذ انهيار نظام الانتداب الفرنسي. فلم تغفر فرنسا لبريطانيا هذا الخطأ نظرا للدور الخفي الذي لعبته في التعجيل بنهاية نظام الانتداب. ومما زاد الموقف تعقيدا في البلاد هو أن الساسة السوريين جنبا إلى جنب مع العسكريين كانت لهم ارتباطات متعددة الاتجاهات مع الفرنسيين والبريطانيين والسعوديين وحتى العراقيين. فالمعروف أن عددا لا بأس به من العسكريين السوريين كان يتلقى الهبات المالية من كل الجهات، و لم يخف عدد قليل مشاعره بعدم ثقته بالأحزاب السياسية ذات الارتباطات الخارجية. فمنذ عام 1955 أصبح الباب مفتوحا على مصراعيه أمام الجميع حتى أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لم يترددا في الولوج والمشاركة في لعبة سياسة الشئون العربية.

كان المؤيدون لسياسة الوفاق السورية - العراقية في هذه السنوات الحاسمة، قد أصيبوا بحالة شلل سياسي الأمر الذي عجل بسحب البساط من تحت أقدامهم نتيجة اشتداد الحماس الجماهيري لقيام نظام جمهوري في سورية العربية بصورة ملفتة للنظر، ولا سيما في أوساط الجيل المثقف من الشباب الذين ناصبوا النفوذ الفرنسي وكذلك البريطاني العداء. كان الشباب السوري لا زال يتذكر أن عبد الإله ونوري السعيد وزمرتهما قد تم إنقاذهم بواسطة حراب الجيش الإنجليزي بعد إطاحتهم في انقلاب عام

1941. وغالبيتهم كانوا يلقون باللوم على بريطانيا التي كانت المسؤول المباشر عن حدوث الكارثة العربية في حرب 1948 وضياع فلسطين. إن الجدل الذي ساد في أوساط الشباب السوري المثقف هو أن قيام وحدة بين سورية والعراق حتما سيؤدي إلى وقوع بلدهم في فخ الإمبريالية، وسيحبط أي مسعى جاد لقيام وحدة عربية خالصة، طالما أن بريطانيا والزعامة الهاشمية الملكية تصران على قيام وحدة إقليمية مقيدة تنحصر في إطار العراق وسورية والأردن، وتستبعد منها مصر وبقية الأقطار العربية المجاورة الأكبر عددا وقوة.

ولما كانت مصر العربية تمثل قوة اجتذاب سياسية وثقافية مؤثرة في الرأي العام السوري فقد تعزز ذلك عام 1955، حيث بزغ نجم جمال عبد الناصر في الساحة العربية كبطل وحدوي وداعية من دعاة القومية العربية، فأصبحت سوريا تشعر بتعاطف شديد مع دعوته المناهضة للسيطرة الاستعمارية، ولا سيما الاستعمار البريطاني. والجدير بالذكر أن مصر حتى منتصف عقد الخمسينات لم تكن تطمح لقيام وحدة شاملة مع سورية. بقدر ما كانت ترغب في التقرب منها، ليصبح العراق في متناول اليد. وقد أصبح هذا الهدف المنشود غير مستبعد في السياسة الخارجية المصرية منذ عام 1956.

إن سلسلة الأحداث السياسية العميقة على المستويين الداخلي والخارجي التي اجتاحت سورية منذ عام 1949 حتى عام 1957، وفرت المناخ السياسي لتحقيق هذا المسعى الذي سعت مصر حثيثا لتحقيقه. وثمة ظاهرة جديدة بالتسجيل هنا، هي تورط الجيش السوري بصورة ملفتة للنظر في لعبة السياسة، لا سيما بعد انقلاب عام 1949[1]. منذ ذلك التاريخ تكررت الانقلابات العسكرية التي قادها ضباط الجيش المسيسين خلال أعوام 1952 و1954، وأصبحت التكتلات السياسية والشللية ذات

---

(1) إشارة في ذلك إلى إنقلاب العقيد حسني الزعيم، وهو أول انقلاب عسكري تشهده الساحة العربية بعد انقلاب الجنرال رشيد علي الكيلاني الفاشل في صيف 1941 ضد الحكم الهاشمي في العراق ومن ورائه الإدارة البريطانية (الإحتلال). والجدير بالذكر هنا أن نجاح انقلاب حسني الزعيم على الحكم المدني بتقاليده الحزبية الليبرالية فتح شهية العسكريين السوريين لتدشين الانقلاب تلو الآخر، وغرقت البلاد في بحر من =الفوضى السياسية وعدم الاستقرار الإقتصادي. وعندما قامت الوحدة بين مصر وسورية كانت تجربة ج.ع.م. نفسها هي النتيجة المباشرة لهذا الصراع بين الجيش والساسة المدنيين، ليحسم الصراع لصالح العسكريين في مصر وبالمثل في سورية، حيث أصبح ضباط الجيش يديرون مقاليد الحكم في البلاد بملابس مدنية. (المترجم).

تأثير فعال على مجرى الأمور السياسية في البلاد وبصورة علنية. ومن ثم أصبح الجيش السوري منقسما على نفسه، ولم يتوان ضباطه في رمي ثقلهم العسكري على بعض العناصر السياسية المدنية داخل وخارج الحكومة.

لقد استغل الساسة المدنيون المتنافسون على السلطة هذا الوضع الشاذ نسبيا خدمة لمصالحهم الآنية، فحرصوا على إقامة علاقات شخصية مع كبار ضباط الجيش، وغالبا ما شجعوا الرتب الأخرى على العمل في السياسة. ولم يتوان المدنيون والعسكريون في مد جسور علاقاتهم مع أطراف خارجية في عواصم عربية وأجنبية ليحولوا الخلافات المحلية إلى خلافات إقليمية ودولية، الأمر الذي شجع القوى الخارجية على التدخل في الشؤون السورية.

شهد عقد الخمسينيات محاولات متكررة لكل من بريطانيا والولايات المتحدة في استغلال الخلافات السياسية المحتدمة داخل سورية كمسند تتكئان عليه لخدمة مصالحهما الإستراتيجية. وكانت الوسيلة لتحقيق هذه المصالح على حساب السيادة الوطنية لسورية هي تأجيج الصراعات الداخلية. كل هذه المحاولات فشلت مما أدى إلى اشتداد النقمة الشعبية على الغرب في سورية وبقية الدول العربية. ولعل مشروع منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط الذي اقترح أن تكون بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وتركيا ومصر الأعضاء المرشحين لمثل هذا الحلف، خطوة في الطريق تمهد لانضمام كل من سورية والعراق وغيرها من بلدان الشرق الأوسط إلى هذه المنظومة.

بيد أن هذا المشروع السياسي والعسكري لم يلق أي نجاح نظرا لمعارضة مصر والسعودية.

وفي عام 1955 شكلت كل من بريطانيا والعراق وإيران وباكستان (حلف بغداد[1]) كمنظومة دفاع إقليمية. وقد انصب اهتمام بريطانيا الرئيسي على قيام هذا

---

(1) قادت مصر العربية المعركة السياسية ضد (حلف بغداد) الذي تبنته بريطانية وتحمس له العرش الهاشمي في العراق. ويعتبر رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد المهندس المنفذ للمشروع في محاولة منه إحياء فكرة (الهلال الخصيب) بحيث تنضم سورية وشرق الأردن لهذا الحلف جنبا إلى جنب مع بعض دول الشرق الأدنى كتركية وإيران. وكانت القيادة السياسية في مصر قد رسمت معالم السياسة العربية عبر قنوات جامعة الدول العربية لتبرز فيما بعد كتلة (عدم الإنحياز والحياد الإيجابي) كمشروع مضاد للأحلاف العسكرية والسياسية في المنطقة (المترجم).

الحلف كونه البديل الوحيد للاتفاقية البريطانية – العراقية التي انتهت مدة صلاحيتها، ولا سيما أن فعاليتها لا تتعدى نطاق التنسيق العسكري بين البلدين. في الوقت نفسه كانت السلطات العراقية حينذاك تتوق لتجديد علاقاتها مع بريطانيا، ولكنها تخشى من العزلة السياسية التي قد تتعرض لها من قبل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية جنبا إلى جنب مع تزايد السخط الشعبي عليها في الشارع العربي، ما لم تنضم بعض الدول العربية إلى الحلف خصوصا مصر وسورية والأردن. وكان انقلاب عام 1954 الذي أطاح بحكم الدكتاتور أديب الشيشكلي الممالئ لمصر، والذي جاء بحكومة مدنية لتحل محله ذات توجهات سياسية متعددة، قد أعاد الأمل للحكومة العراقية في إمكانية استدراج سورية لحلف بغداد.

غير أن مظاهر الحياد والعداء السائد ضد التاج الهاشمي في سورية، أظهرت بوادر ضئيلة لنجاح هذه المحاولة، وإن كانت الفرصة المتاحة لم تعد أكثر من نجاح مؤقت في علم الغيب. واتضح لاحقا أن هذا المشروع لم يلق أي نجاح يستحق الذكر نظرا لمعارضة مصر بقوة لحلف بغداد، وشجبه بلهجة شديدة تردد صداها في عواصم عربية أخرى، خاصة في الأردن وسورية ولبنان. وكانت عملية التقرب من سورية التي تبناها الاتحاد السوفيتي ومصر والسعودية كفيلة بإبعاد سورية عن الحلف. وقبيل نهاية عام 1955 وقعت سورية اتفاقية تحالف عسكري مع مصر، كما أبرمت صفقة أسلحة مع السوفيت.

منذ ذلك التاريخ فصاعدا، اختل ميزان القوى في السياسة السورية لصالح القوى السياسية الجديدة التي أخذت تزحف تدريجيا على المواقع التنفيذية التي كانت تحتلها القوى السياسية التقليدية الموالية للعراق وبريطانيا والولايات المتحدة، خاصة بعد أحداث أزمة السويس[1]. وقد ساهمت القوى الغربية في إضعاف مركز حلفائها من السياسيين

(1) إشارة إلى حرب السويس عام 1956 المعروفة بـ "العدوان الثلاثي" حيث شنت كل من بريطانية وفرنسا وإسرائيل حربا خاطفة ضد مصر في محاولة منها لتركيع الزعيم العربي جمال عبدالناصر وثنيه عن قراره السياسي بتأميم قناة السويس. وفي ربيع 1956 تعرضت المدن المصرية والمطارات العسكرية للقصف الجوي المكثف، الذي مهد الطريق للجيش الإسرائيلي بالزحف على صحراء سيناء واحتلال قطاع غزة. ونتيجة للضغوط الأمريكية المتزايدة على الحكومة البريطانية، والتهديد السوفيتي بإستخدام القوة ضد المعتدين، انسحبت القوات الغازية من التراب المصري، وخرج الرئيس عبدالناصر منتصرا سياسيا رغم هزيمة مصر من الناحية العسكرية (المترجم).

التقليدين خصوصا بعد إفصاح الولايات المتحدة عن "مشروع أيزنهاور" عـــام 1957، والذي تلخص بأن اهتمام الساعة هو الدفاع عن الشرق الأوســـط مـــن أي عـــدوان خارجي يكون مصدره الأممية الشيوعية.

وفي هذا الاتجاه، وقفت كل من حكومة لبنان والأردن والســـعودية كحلفـــاء في صف الولايات المتحدة التي عارضت بقوة سياسة مصر وسورية متهمة الحكومتين بفتح الباب على مصراعيه أمام الغزو والنفوذ الشيوعي في المنطقة. وبالمقابل كافأت أمريكـــا حلفاؤها بالمال والسلاح، ولكن هذه الحكومات دفعت ثمنا باهظا لمواقفـــها، حيـــث اجتاحت الشارع العربي مظاهرات عارمة تندد بسقوط الرجعيـــة العربيـــة وعمـــلاء الاستعمار. هذه الأحداث مهدت الطريق لاندلاع الحرب الأهلية في لبنـــان، وحالـــة الاضطراب والغليان السياسي الذي اجتاح المشرق العربي في مايو 1958م. وكان مـــن النتائج المباشرة لهذه الأحداث قيام انقلاب عسكري في العراق أطاح بحكومة نـــوري السعيد، وقد تلى ذلك تصفية الأسرة الهاشمية في بغداد.

في الوقت نفسه أضحت سورية شهيدة مبادئها، يحيط بها الأعداء من كل حـــدب وصوب، لكنها ظلت وفيه لتلك المبادئ. ولما تأكدت الدوائر الأمريكية بأن سورية قـــد ولت قبلتها تجاه المعسكر الاشتراكي حرضت واشنطن الحكومة التركية علـــى حشـــد قواتها العسكرية على طول امتداد خط الحدود بين البلدين، الأمر الذي دفع بالســـوفيت والمصريين إلى التمادي في عدائهم للقوى الغربية وعملائها المحليين. ولم يبق في الســـاحة من صديق سوى الاتحاد السوفيتي الذي وقف مع سورية في محنتـــها في محاولـــة منـــه لإنقاذها من عزلتها السياسية والسقوط في أحضان الدول الغربية.

ولما كانت سورية تشعر بعزلتها السياسية المتزايدة، فإنها فضلت التقارب مع الاتحـــاد السوفيتي والسعي إلى الوحدة مع مصر العربية في فبراير 1958. هذه الخطوة الجريئة مهدت لسورية التخفيف تدريجيا من الضغوط الخارجية التي مارستها عليها بريطانيا والولايـــات المتحدة من جهة، والاتحاد السوفيتي ومصر من جهة أخرى. واعتقد الكثير من المراقبـــين السياسيين أن مشاكل سورية الداخلية قد تلاشت بإعلان الوحدة بينها وبين مصـــر. وإذا كانت ثورة يوليو عام 1958م قد أنهت الوجود البريطاني في العراق، فإن الإنزال العسكري الأمريكي والبريطاني في لبنان والأردن قد حافظ على بقاء واستمرار الحكومتين في هذيـــن

البلدين المجاورين. هذه العملية العسكرية الجريئة كانت آخر محاولة اقتحامية للقوى الغربية الاستعمارية لتتدخل بصورة سافرة في الشؤون العربية.

فمنذ عام 1959 تحديدا لم تعد مجريات السياسة العربية تعطي الفرصة للقوى الغربية للتدخل بصورة مباشرة في شؤونها، فيما لو استثنينا حالة أو حالتين هامشيتين، فقد أصبحت القرارات السياسية الحاسمة في البلاد العربية، تتخذ بصورة مستقلة وفق المصلحة التي تراها حكوماتها.

الاشتراكية الثورية :

بعد عام 1958 أصبحت فكرة الوحدة العربية هي الدعوة السائدة التي تزامنت مع دعوة الثورية الاشتراكية، والتي بدورها حجبت إلى حد بعيد تلك النزعة القومية المعادية للاستعمار. وقد أصبح الحوار الفكري العقائدي محور اهتمام قطاع واسع من المثقفين في الساحة العربية في حين ظلت موجات التطرف القومي تتردد هنا وهناك على شكل أصوات مدوية تندد بالاستعمار والإمبريالية وعملائهما بين الحين والآخر طوال عام 1958. غير أن النقلة النوعية التي تزامنت مع مولد الجمهورية العربية المتحدة جعلت من الرجعية العربية العدو المرشح لتيار العروبة. بصفتها الوريثة الشرعية للأنظمة الملكية الاستبدادية والأولجاركية السياسية التي تضم ذلك القطاع المعروف من أثرياء النفط العرب وكبار ملاك الأرض (الإقطاعيين) والتجار الوسطاء والسماسرة الذين وقفوا في وجه حركة النهضة العربية والإصلاح، وبذلوا كل ما في وسعهم لتقسيم العالم العربي إلى دويلات متناحرة.

لقد جسدت الوحدة المصرية – السورية عقيدة الثورية الاشتراكية التي اكتسبت أهمية خاصة نظرا لاستلهامها مبادئ الاتحاد الاشتراكي العربي الذي رسم معالمه جمال عبد الناصر، جنبا إلى جنب مع مبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي التي تلخصت في الشعار الثلاثي "الوحدة والحرية والاشتراكية". فالمنظور العقائدي بالنسبة للناصريين والبعثيين كان يبدو متجانسا فكريا، فكلاهما كانا يؤمنان بالنتيجة الحتمية لحركة التاريخ التي بدورها سوف تؤدي بالوطن العربي إلى التخلص من مخلفات النظام الاستعماري وهيمنته على مقدرات الأمة العربية، وإلى تحقيق سيادته واستقلالية سياسته الخارجية

بمعزل عن تأثير القوى العظمى. ومن ثم يصبح المجال مفتوحا أمام قيام الوحدة العربية الشاملة، وإعادة صياغة البنية الأساسية وتشكيل قواه الاقتصادية والاجتماعية. هكذا كان البعث والناصرية يعتقدان بإمكانية تقارب أهدافهما النظرية وتطبيقها على أرض الواقع. غير أن كليهما عندما دلف في طريق الوحدة كان يمتلك تصوراته الخاصة وتجربته السياسية التي غالبا ما اصطدمت بالواقع.

وقد سيطرت اشتراكية عبد الناصر الوحدوية العربية التي مركزها مصر خلال عقد من الزمان على المجريات السياسية العربية. أما نزوع سورية نحو تجسيد الوحدة العربية فقد ترجم باندفاعها العاطفي نحو مصر مطالبة إياها بضرورة قيام وحدة فورية بين البلدين إلا أن السوريين لم يلقوا التجاوب المطلوب من قبل الحكومة المصرية التي كانت غير متحمسة لقيام وحدة فورية بهذه السرعة دون دراسة مسبقة. وفي سورية كانت قوة هذا التوجه الوحدوي واضحة كما لمسه عبدالناصر عندما جاءه مجموعة من الضباط الوحدويين في الجيش السوري يطالبونه بالوحدة، وقد لحق بهم معظم أعضاء الحكومة مما فاجأ كليا القيادة المصرية التي لم يكن لديها سوى وسائل قليلة جدا للتعرف على الرأي العام في سورية. وكان حزب البعث على ما يبدو- هو المحرك الأول لقيام الوحدة – يطالب بإقامة اتحاد فيدرالي وليس وحدة اندماجية، والتي تعطي كل السلطة لرئيس الجمهورية، كما لم يكن الرئيس السوري شكري القوتلي وأعضاء حكومته مقتنعين تماما بفكرة الوحدة الاندماجية. ولم تخف القيادة المصرية مخاوفها وقلقها من عملية الإقدام على مثل هذه الخطوة السياسية الجريئة وذلك تحسبا منها لعوامل الفشل والنجاح.

إن صعود عبد الناصر إلى قمة السلطة السياسية في مصر كقائد سياسي أكثر منه كقائد عسكري لحركة انقلابية، كان له أثره الحاسم في تاريخ المنطقة العربية. كان عبد الناصر ورفاقه من الضباط الأحرار ينتمون جميعا لذلك القطاع العسكري الذي اتخذ من مؤسسة القوات المسلحة مهنة احتراف، فهم جميعا من خريجي الكلية الحربية المصرية في أواخر عقد الثلاثينيات، وكانوا جميعا يتمتعون بعقلية عسكرية يراودها الشك في مصداقية الساسة المدنيين، خصوصا في مصر. وقد حاولوا تجاوز هذه النظرة عن طريق البحث عن حلول عملية تجاه المشكلة العويصة في السياسة المصرية طبقا للإمكانيات

المتاحة لديهم. و لم يكن الضباط الأحرار يعتنقون عقيدة سياسية محددة غير ذلك التصور العام للأزمة السياسية التي تمر بها مصر بوجه خاص والبلاد العربية بوجه عام بعد نكبة 1948. وكان شغلهم الشاغل هو تخليص مصر من التبعية السياسية لبريطانيا، وبناء جيش وطني، وتعزيز الاقتصاد الوطني، وتوسيع فرص العمل أمام الشرائح الاجتماعية المتدنية، والحديث عن استعدادهم للأخذ بالديمقراطية الصحيحة. ولكنهم كانوا لا يثقون بالأحزاب السياسية، ليس ذلك لأسباب عقائدية فحسب، بل بحكم معايشتهم للواقع السياسي وتشخيصه في عهد ما قبل ثورة يوليو 1952.

لقد كان العمل السياسي والحزبي بالنسبة لهم يجسد تماما فساد النظام الملكي البائد الذي حمل مسؤولية هزيمة الجيوش العربية في فلسطين عام 1948. فالأحزاب السياسية - من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار - بغض النظر عن طروحاتها الفكرية تظل تخدم مصالح فئة محدودة من الساسة الانتهازيين الذين يهدرون طاقات الوطن ويسخرون مصالح الأمة لخدمة مصالحهم الشخصية الأنانية. لهذا السبب ذاته قاموا بحل الأحزاب السياسية، ولسد الفراغ السياسي قاموا بتعبئة الجماهير في تنظيم شعبي عرف باسم "هيئة التحرير". ولكنهم لم يأخذوا الأمر بجدية إلا بعد عام 1956، حيث قاموا بإدارة شؤون البلاد عن طريق الحكم العسكري المباشر، وذلك بواسطة مجلس قيادة الثورة الذي ضم في عضويته أثنى عشر عضوا من ضباط الثورة البارزين.

رزحت البلاد معظم سنوات الوحدة تحت حكم الدكتاتورية العسكرية، رغم محاولة الضباط الأحرار إحياء الحياة الدستورية بتشكيل برلمان تم اختيار أعضائه بصورة شكلية. كانت الخطوة الأولى التي اتخذت ترمي في الأساس إلى تشكيل حركة جماهيرية أكثر فعالية من هيئة التحرير. وقد عرف التنظيم السياسي الجديد بـ "الاتحاد القومي". ذلك ما دفع بالعسكريين المصريين طوال عقدي الخمسينيات والستينيات إلى التمسك بالتجربة الاشتراكية كبرنامج سياسي واقتصادي عقائدي. وتبلور مشروعهم في إعلان الإصلاح الزراعي والمهني، وتنشيط التعليم المتوسط والعالي ومجانيته لتلبية المطالب الاجتماعية الملحة، التي تجعل الجماهير المعدمة تلتف من حولهم. وفي هذا الاتجاه استفاد قطاع واسع من المجتمع المصري من الخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها الحكومة، وبالمثل استفاد الحكم العسكري من الدعم الجماهيري لتوجهاته السياسية في

الداخل والخارج.

وجاء التدخل السافر لمجلس قيادة الثورة في إدارة دفة الأمور في البلاد على كافة المستويات بعد اجتيازه أزمة السويس بنجاح عام 1956، فانفتحت شهيته للسلطة، بعد أن فرض سيطرته على إدارة شركة قناة السويس وغيرها من المشاريع الاقتصادية الحيوية، التي كانت تدار من قبل ملاكها الفرنسيين والبريطانيين. وانبثق عن هذه الإجراءات قرارات التأميم الاشتراكية في 23 يوليو من 1961. وقبل حدوث الانفصال مع سورية، تحديدا منذ ذلك التاريخ أصبح جمال عبد الناصر أكثر الرؤساء العرب تشددا من الناحية العقائدية في مواقفه السياسية وطروحاته الفكرية. رغم أن عبد الناصر لم يحرص على تطبيق الاشتراكية وبرامجها تطبيقا حرفيا، فهي لم تتعد مفهوم الشعارات السياسية التي غالبا ما اتسمت بالعشوائية. ولكن الشيء الجديد الذي جاء به عبد الناصر ليس الدعوة الاشتراكية كعقيدة سياسية انتهجها أثناء تجربة الوحدة المصرية – السورية، وإنما موهبته الشخصية في فن القيادة التي صقلتها تجربته الخاصة خلال خمسة أعوام ونيف العام والتي كانت شاقة ومليئة بالأحداث. إنها سنوات الهيمنة الناصرية في طول الوطن العربي وعرضه، تألق فيها نجم عبد الناصر دون منافس.

البعث السوري والشيوعيون :

دفع حزب البعث العربي الاشتراكي بسورية دفعا للاتحاد مع مصر بعد عملية الدمج بينه وبين الحزب الاشتراكي العربي بزعامة أكرم الحوراني في ديسمبر عام 1952. ويعود الفضل في نشوء وتأسيس حزب البعث إلى مدرسين هما ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار. ويعتبر عفلق هو الأب الروحي والمنظر العقائدي للحزب حيث بلورة عقيدة الحزب في ذلك الشعار المبدئي: "أمة عربية ذات رسالة خالدة". لقد تأثر كل من عفلق والبيطار بالأفكار الشيوعية الرائجة أثناء دراستهما في باريس، ولكنهما تنصلا منها في وقت لاحق نظرا لقناعتهما باستحالة المزاوجة بينها وبين عقيدة القومية العربية. ومع ذلك ظلت العقيدة الماركسية مصدرا هاما تنهل منه عقيدة البعث، بغض النظر عن التشعبات النظرية للديالكتيك والجدلية التاريخية. فالأمة العربية – من وجهة نظرهما – كانت في حاجة ماسة لتطبيق مفهوم الوحدة والاشتراكية. وهذان الشعاران المتلازمان

كانا يمثلان صيغة مشتركة لمجموعة من المبادئ لأحداث التحول المنشود في روح الأمة وبعثها من سباتها. من هذا المنطق جاء (البعث) كتسمية ضمنية لها دلالتها الحضارية. فالبعث هو اليقظة أو النهضة. ويرجح أن عفلق بخلفيته الدينية كعربي مسيحي هو المهندس العقلي لهذه الحركة الفكرية والسياسية.

أما أكرم الحوراني بشخصيته السياسية المتفردة، فكان قد أسهم في بادئ الأمر في دمج الحزبين في تنظيم سياسي موحد، فهو الزعيم المطلق للحزب الاشتراكي العربي، ومركز ثقله مدينة حماة الواقعة شمال سورية. إن الحوراني وعفلق رغم ائتلاف حزبيهما كانا يختلفان اختلافا جوهريا من حيث الشخصية والخبرة السياسية، اشتهر عفلق بشفافية شخصيته كمثقف خجول متواضع فلم يكن بالنسبة لأتباعه من الشباب مجرد أستاذ وفيلسوف فحسب، بل قديسا يرقى إلى مرتبة المصلحين السياسيين. أما الحوراني فهو سياسي عملي لا يميل للتنظير الفكري ومحرض سياسي من طراز رفيع، وتاريخه السياسي كممثل لمدينة حماة في البرلمان السوري خلق منه شخصية سياسية تجيد المناورة، واشتهر أيضا بمعارضته الشديدة للأسرة الثرية المتنفذة بالمدينة. وقد رمى الحوراني بثقله السياسي في صالح حزب البعث بعد عام 1952 من خلال أنصاره المتواجدين في صفوف الجيش، خاصة أولئك الضباط الصغار الذين كانوا على علاقة جيدة به. ويشاع أن الحوراني كان المسؤول الأول عن تسييس عدد لا بأس به من ضباط الجيش السوري وتأليبهم ضد الحكومة. وقد فر الحوراني إلى لبنان هروبا من بطش الدكتاتور الشيشكلي. وفي لبنان التقى بعفلق والبيطار، وكان العقل المدبر لانقلاب 1954 الذي نفذه أحد أصدقائه وهو العقيد مصطفى حمدون. وفي أعقاب سقوط الشيشكلي عاد الحوراني وعفلق إلى دمشق حيث أعلنا عن عملية الدمج بين حزبيهما ليلعبا معا دورا هاما في الحياة السياسية السورية.

وفي هذه الأثناء، كان نشاط حزب البعث في الجيش قد انتظم تماما بعد الإطاحة بالشيشكلي، حيث اعتنق بعض الضباط الصغار عقيدة البعث، وكان هؤلاء النفر من الضباط الوحدويين الذين بادروا بالسفر إلى القاهرة (دون استشارة قيادتهم) وطالبوا عبد الناصر بالدخول في وحدة فورية مع سورية لإنقاذها من الفوضى السياسية التي كادت تعصف بها. وحدثت النقلة النوعية – الانقلاب – بالنسبة للبعث بعد حدوث الانفصال

في سبتمبر عام 1961، حيث ظهرت بوادر انقسام خطيرة في صفوف قيادته. بيد أن البعث كتنظيم سياسي ظل يحتفظ بهويته المتميزة عن هوية الحكم في مصر الناصرية. وإذا كان البيطار وعفلق يمثلان الواجهة العقائدية للبعث السوري، فإن الحوراني لم يكن له أي أثر يذكر في التنظير للثورية الاشتراكية والقومية العربية. فالبعث من الناحية العقائدية كان له أعضاء وأنصار محدودي العدد، لكنهم كانوا عقائديين منظمين وغالبيتهم من الشباب المثقف خريجي الجامعات. ولم يحصر البعث نشاطه في إطار سورية مقر القيادة القومية، بل حاول ترويج عقيدته في الأقطار العربية المجاورة، ولا سيما في الأردن والعراق ولبنان.

لقد أثرت تجربة الحزب في الحياة السياسية السورية منذ منتصف الأربعينيات من خلال مشاركته في الانتخابات الدورية والبرلمانية، وإن كانت حصيلة البعث في الغالب مخيبة للغاية، ففي انتخابات عام 1954م حصل البعث على (22) مقعدا من أصل (142) مقعدا في البرلمان. وقد شغل كل من الحوراني وعفلق لفترة قصيرة منصبين وزاريين خلال عامي 1949-1950. كما أصبح البيطار وزيرا للخارجية منذ يونيو عام 1956 حتى إعلان قيام الوحدة بين مصر وسورية (الجمهورية العربية المتحدة). وفي عام 1957 انتخب الحوراني رئيسا للبرلمان السوري. وكأقلية سياسية في البرلمان خلال عقد الخمسينيات أظهر البعث مهارة ومرونة متناهية من خلال قبوله التعايش مع كافة أحزاب اليمين والوسط، وتلك العناصر السياسية المحافظة التي تربعت لردح من الزمان على منصة البرلمان. وقد نجح البعث في إقامة التحالفات السياسية والائتلاف مع بعض الكتل البرلمانية في عصر الليبرالية السورية. وتعود قوة ونفوذ البعث المتزايدة في البرلمان أساسا إلى قوة عناصره المتواجدة في صفوف الجيش السوري. ومع ذلك أظهر قادة البعث (البيطار وعفلق) تحفظهما الشديد إزاء تدخل الجيش في السياسة في مستهل حياتهما السياسية.

على عكس البعث السوري كان الضباط الأحرار المصريون تحت زعامة جمال عبدالناصر يرفضون التعاون مع العناصر السياسية التقليدية ذات الارتباط الوثيق بالنظام الملكي البائد. في حين كان قادة البعث يفضلون التعايش مع القوى السياسية التقليدية وجلهم من كبار ملاك الأرض والأثرياء التجار خلال الفترة الأخيرة من عام 1958.

فالضرورة السياسية كانت تبيح كل شئ في سبيل السلطة، فقد ظل الساسة التقليديون في سوريا يشغلون مراكزهم بما في ذلك رئيس الجمهورية شكري القوتلي، ورئيس الوزراء صبري العسلي، ونائب رئيس الوزراء خالد العظم وجلهم يمثلون الأوبحاركية السياسية للمدرسة القديمة. كما سمح لخالد بكداش بالمشاركة في الحياة السياسية بتمثيل الحزب الشيوعي السوري في البرلمان. وعلى الرغم من ذلك ظل الاقتصاد السوري محافظا أمينا على نهج السوق الحرة بمفهومه الكلاسيكي "دعه يمر دعه يعمل"، الأمر الذي حقق استقرارا اقتصاديا نسبيا للبلاد منذ نهاية الحرب الكونية الثانية.

ومن طرائف الحياة السياسية في سورية وجود خالد العظم على رأس الحكومة، وهو من أبناء الأسر الدمشقية الثرية ذات الوجاهة والأملاك الشاسعة. وكان معظم الساسة السوريين يطلقون عليه لقب "الباشا الأحمر" نظرا لمحاولته التظاهر بمظهر العنصر التقدمي المواكب للعصر بحكم محاباته وموقف حكومته الودي من الاتحاد السوفيتي الذي بدوره قدم المعونات الاقتصادية والمساعدات العسكرية السخية لسورية.

ورغم ذلك المظهر المحافظ للحكومة السورية، كان الجديد – ممثلا بالبعث وبعض العناصر الشيوعية – يزحف على مؤسسات الدولة لا سيما مؤسسة القوات المسلحة. وفي صيف عام 1957 أصبح العقيد عفيف البزري المعروف بميوله الشيوعية يتربع على منصب رئاسة هيئة الأركان، وبجانبه مجموعة من الضباط البعثيين المقربين، علاوة على الضباط القوميين من أمثال العقيد عبد الحميد السراج الذي عين مديرا لجهاز الاستخبارات العسكرية. وقد مارس البعث وأنصاره ضغوطا متزايدة على التكتلات السياسية القديمة، وحرص على إضعاف مراكز الأحزاب المنافسة له وفي مقدمتهما الحزب الوطني وتنظيم الإخوان المسلمين. وتعرض حزب الشعب المحافظ لضغوط مماثلة. إلا أن زعماءه وعلى رأسهم شكري القوتلي ورئيس وزرائه صبري العسلي وعناصر أخرى مستقلة كخالد العظم ظلوا متمسكين بمواقعهم القديمة في الحكم. فقد ظل القوتلي يتمتع بمركزه المرموق كشخصية سياسية واجتماعية لعبت دورا وطنيا لا يستهان به في مقاومة الانتداب الفرنسي قبل الاستقلال، وأظهرت معارضتها لحلف بغداد، وقبلت التعاون مع مصر عن طيب خاطر. ولكن على المستوى العام اهتزت صورة هذه الشخصيات السياسية التقليدية في أعين الكثير من السوريين، حيث صورهم

صحافة العهد الثوري الجديد كعناصر تعيش حياة رغدة بمعزل عن معاناة الشعب. فهم من وجهة نظر القوى السياسية والاجتماعية الجديدة يبدون عصريين بملابس تقليدية، وغاية في السطحية والمحافظة، كما أظهرتهم التعليقات الكاريكاتورية التي تحتل أجزاء واسعة من صفحات الصحف وهم يرتدون بدلات قديمة ذات أزرار مزدوجة ويعتمرون طرابيش تركية وعدسات طبية سميكة وكروشهم متكورة بارزة مثل ذقونهم المتدلية بشكل ملحوظ، تثير الاشمئزاز والقرف.

من زاوية أخرى أظهرت فترة الوحدة قوى جديدة على مسرح الأحداث السياسية، حيث أخذ البعثيون والشيوعيون يتنافسون ويطمحون إلى السيطرة والتأثير في قرارات القيادة الثورية. ولما خلت الحلبة من الأعداء التقليديين للبعث والشيوعي السوري احتدم الخلاف بين هذين التنظيمين السياسيين بحكم تنافسهما على السلطة. وعلى ما يبدو أن الحزب الشيوعي السوري لم يحالفه الحظ في كسب عناصر مؤيدة له في الحكومة والجيش. ولعل الإيضاح الوحيد لتلك الإشاعة التي روج لها الشيوعيون في وقت لاحق هو أن البعث سعى للوحدة مع مصر ليحرم الشيوعيين من الوصول إلى السلطة. وسواء أكانت تلك الإشاعة صحيحة أم لا، فإنها تسلط مزيدا من الضوء على طبيعة الصراع السياسي داخل سورية عشية توقيع اتفاقية الوحدة بين مصر وسورية. والمرجح هو أن البعث وحلفاءه في الحكومة خشوا من الضغوطات السياسية الداخلية والخارجية وحالة الفوضى السياسية التي عمت سورية قبل قيام الوحدة، والتي قد تتيح الفرصة للشيوعيين المدعومين من الاتحاد السوفيتي وصديقهم خالد العظم فيطالبون بنصيب أكبر في الحكم. ومما لا شك فيه أن حزب البعث قد أمل بهذه المبادرة السياسية أن يجعل القيادة المصرية تهتم بخطته من أجل التعجيل بالوحدة بين القطرين التي عارض قيامها الشيوعي السوري منذ الوهلة الأولى.

على أية حال، بدأ البعثيون والشيوعيون المشاركة في الحكم متحالفين مع أقصى اليمين ومتعاونين مع الوسط، وانتهت اللعبة السياسية بإزاحة الشيوعيين عن الحكم بعد أن كشفوا أوراقهم بمعارضتهم لدعوة الوحدة بين مصر وسورية. وهكذا كان لجوء البعث السوري إلى القاهرة والمطالبة بالوحدة الفورية هو المخرج المنطقي للأزمة، وهذا التحرك في حد ذاته أشبه بعملية استسلام طوعيه، ولكنه في واقع الأمر كان انتصارا

سياسيا. أليس البعث السوري هو النذير والمبشر لسنوات عديدة سلخها من عمره مطالبا بقيام الوحدة العربية؟ ألم تكن الوحدة هي قدر ومصير سورية العربية؟ إذ امتزج الدم المصري بالدم السوري في معركة السويس.

الوحدة السورية المصرية :» ١٩٥٨ – ١٩٦١م

إن الظروف السياسية والملابسات الفكرية التي قامت في ظلها تجربة الجمهورية العربية المتحدة كانت غاية في التعقيد والإرباك، لذلك فهي جديرة بالدراسة والتحليل والبحث. فمنذ البداية ذكر الرئيس جمال عبد الناصر قادة البعث في أثناء سير محادثات الوحدة الثلاثية بالقاهرة في مارس- إبريل 1963؛ رفضه الدخول في وحدة فورية مع سورية عام 1958. وقد ضمن ملاحظاته في نقاش مستفيض معهم في حينه تحفظه على قيام وحدة فيدرالية قبل أن يتمكن الشعب السوري من تحقيق وحدته الوطنية تمهيدا لقيام عملية الوحدة مع مصر، الأمر الذي يتطلب من الطرفين الانتظار مدة زمنية لا تقل عن ثلاثة أعوام. فلم يقبل عبد الناصر قيام وحدة فورية بين مصر وسورية إلا بشروط محدودة: أولها تفضيله الوحدة المركزية بدلا من الوحدة الفدرالية كما يفضلها السوريون. وثانيها مطالبته بتخلي الجيش السوري عن ممارسة النشاط السياسي. وثالثها حل كافة التنظيمات والأحزاب السياسية. وبالفعل قبل قادة البعث والحكومة السورية فيما بعد كافة شروطه من أجل التعجيل بعملية الوحدة.

وبناء على ذلك وافق الرئيس السوري شكري القوتلي ورئيس وزرائه صبري العسلي على القبول بالوحدة بعد التشاور مع قيادة البعث وحلفائه في الجيش. وكان موقف خالد العظم وحلفائه من الشيوعيين يميل للمناورة السياسية وعرقلة مسار الوحدة دون أي تأثير يستحق الذكر. وبعد تحقيق قيام الوحدة في 22 فبراير 1958 أحيل القوتلي للتقاعد في حفل مهيب، حيث تم تكريمه من قبل الرئيس جمال عبد الناصر الذي منحه وسام المواطن الأول في الجمهورية العربية المتحدة. وقد عين رئيس وزرائه العسلي في منصب نائب رئيس الجمهورية ولكنه كان مجرد مركز شكلي لا أكثر. أما العظم فقد اعتزل نهائيا العمل السياسي، ونهج الشيوعيون العمل السري.

ففي خمسينيات هذا القرن، عندما كانت سورية تمور بالاضطرابات السياسية التي

تزامنت مع تصاعد المشاعر القومية الوحدوية، طالب السوريون بقيام الوحدة الفورية مع مصر، وتنصيب عبد الناصر رئيسا للدولة الاتحادية. وبعد قيام دولة الوحدة (الجمهورية العربية المتحدة) أثبتت الأحداث أن عبد الناصر كان محقا في نقاشه مع قادة البعث بأن طريق الوحدة محفوف بالمخاطر. وافترض الجميع أن الأمور ستسير على ما يرام طالما أن البعث والناصريين حلفاء متجانسون. فالبعث كان يجسد روح الإخاء الثوري العروبي، والشريك الوحيد في الحلم مع عبدالناصر. ومن الناحية العملية، لم يكن الطرفان قد جربا من قبل إقامة علاقة مشتركة على أرض الواقع لتوطيد هذه العلاقة المقدسة.

في هذا السياق يجب أن نأخذ بعين الاعتبار غموض موقف البعث السوري وتوقعاته المتفائلة عشية قيام الوحدة بأنه سوف يصبح الشريك الثاني في الحكم مع القيادة المصرية. وإلى أي مدى كان يرى أحقيته في المشاركة في الحكم وصنع القرار السياسي مع حلفائه المصريين. صحيح أن البعث كان هو السباق بدعوة القاهرة لقيام الوحدة، ولكن هذا التحرك لم يكن عن طيب خاطر، بقدر ما كان قرارا تقتضيه الضرورة السياسية. وكان الاعتقاد السائد لدى قيادة البعث أنه بمجرد الإعلان عن قيام الوحدة سيتمكن البعث من التصدي لأعدائه معتمدا في ذلك على ثقل شخص عبد الناصر. وهذا الموقف يذكرنا بفكاهة تاريخية مضى عليها قرن من الزمان، عندما كان الفرنسيون يحلمون بأن يكون لألمانيا جيش غير قوي أضخم بكثير من الجيش الروسي، ولكنه أصغر بقليل من حجم الجيش الفرنسي.

هذه المماثلة التاريخية سوف تساعدنا على فهم لب إشكالية الوحدة المصرية – السورية، وسوء الفهم والغموض اللذين اكتنفا القيادة المصرية وقادة حزب البعث خلال تجربة الجمهورية العربية المتحدة، ولا سيما في أثناء محادثات الوحدة الثلاثية في ربيع عام 1963. فالبعث كحزب عقائدي عانى قادته من الحرمان السياسي بتطبيق عقيدتهم السياسية على أرض الواقع برغم امتلاك قيادته برنامج عمل سياسي يؤهلها لتصبح قوة سياسية مؤثرة. وكان عبد الناصر في تكوينه النفسي يمتلك نزعة ثورية تؤهله للقيادة، ولكنه كما أشار عفلق في مقابلة صحفية بعد إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة، يفتقر للعقيدة السياسية التي تفلسف مفهوم الانقلاب الثوري في الوطن العربي. هذا التصريح الصحفي الصادر عن قيادة البعث تضمن عبارة صريحة أن البعث يمتلك رؤية

واضحة يمكن إدراكها بالعين المجردة من خلال شعاره الثلاثـي: "الوحـدة والحريـة والاشتراكية"، وقد وضعت في موضع التطبيق منذ قيام دولة الوحدة.

بيد أن عبد الناصر بالنسبة للبعث لم يكن ثوريا ملتزما، فهو كان يبدو لهم سياسـيا ارتجاليا، براجماتيا، انتهازيا متناقضا مع نفسه في مواقفه العقائدية. وكانت المشكلة تكمن في كيفية حماية مسار الثورة العربية نظرا لافتقار قيادته لدليل ثوري عقائدي. وقد أدرك عبد الناصر هذا القصور ومصداقية قادة البعث في هذه المسألة، واعترف ضمنيـا مـن خلال تجربته وفي أكثر من مناسبة بعوزه لعقيدة ثورية. (سوف نـرى هـذا التحـول الدرامي أثناء محادثات الوحدة في مارس – إبريل عام 1963، عندما حاول عبد النـاصر تمثل دور المنظر الثوري من خلال تلقينه قادة البعث دروسا متعددة الفصول ذات صلـة بالإيديولوجية العربية المعاصرة).

هكذا كان تصور البعث قائما على الوهم معتقدا أن قيادته سوف تسدي خدمـة قيمة للقائد المصري ليشاركها نفوذا سياسيا متكافئا ليس في سورية فحسب، بل عـبر أقطار العالم العربي. وظل البعث يحلم في إطباق قبضته على المحافظات الشمالية في سورية في إطار الدولة الاتحادية، إلا أن ذلك لم يحدث البتة. ووفقا لتشكيل الخريطة السياسية في سورية لم تبرز مجموعة شرعية قوية تفرض نفسها فرضا على أرض الواقع بما في ذلـك البعث الذي كان أعجز عن القيام بهذا الدور، إلا أنه ظل حزبا متماسـكا في تنظيمـه وخبرته الطويلة التي اكتسبها من خلال نشاطه السياسي اليومي وتأثيره المباشـر علـى الرأي العام السوري. ولم تظهر قيادة البعث حنقها من حظر نشاط الحزب مباشرة بعـد إعلان الوحدة بين مصر وسوريا. ولكنها ظلت تعتقد أنه بإمكان عناصرهـا مزاولـة نشاطهم بانتظام عبر قنوات الاتحاد القومي التنظيم الوحدوي الجديد. وكان هذا التنظيم حديث الولادة ابنا شرعيا لدولة الوحدة، أخذ يمارس نشاطه السياسي بصورة علنيـة في كل من الإقليم الشمالي (سورية) والإقليم الجنوبي (مصر)، غير أن منطلقاته النظريـة لم تكن تتطابق تماما مع عقيدة حزب البعث الاشتراكي المحظور.

وهكذا كان النضال من أجل الوحدة العربية في فصله الأول سـليما لم يضطـر العرب إلى عملية دمج قسرية على الطريقة الألمانية. واتسم تأسيس الاتحـاد القومـي واستمراريته بمصير القائد ومواهبه، وتشابك الارتباطات والمصالح بين قيادته في كل مـن

مصر وسورية. وعلى رغم أن البعث كان الشريك الأصغر في السلطة والحكم، فإنه كان أكثر الأحزاب السياسية تنظيما جنبا إلى جنب مع الحزب الشيوعي السوري الذي نهج العمل السري وناصب دولة الوحدة العداء. وثمة شخصيات سياسية ناشطة من المدنيين والعسكريين كان لها وزن سياسي ودور لا يستهان به في صنع الأحداث. على سبيل المثال لا الحصر، كان العقيد عبد الحميد السراج يعتبر من أقوى الشخصيات العسكرية التي تركت بصماتها واضحة في تجربة الوحدة المصرية - السورية. فهو بحكم مركزه المؤثر كرئيس لشعبة الاستخبارات العسكرية حرص على تعزيز مكانته من خلال تعيين عدد من الضباط المقربين له في جهاز الدولة، وإقامة علاقات جيدة مع قيادة حزب البعث منذ عام 1955م، خاصة مع أكرم الحوراني. وقد ألمح عبد الناصر بعد انهيار دولة الوحدة عن ندمه لقراره المتعلق بحل الأحزاب السياسية، وتحديدا حزب البعث، الأمر الذي أحدث فراغا سياسيا استغله أعداء الوحدة خير استغلال. وكان في مقدور القيادة المصرية إقامة جبهة تحالف قومية تضم كافة القوى الوطنية في إطار الاتحاد القومي، ولم يستبعد وقوع هذا التحالف الجبهي تحت هيمنة البعث.

وكيفما كان الأمر، لم يتبن عبد الناصر هذا الموقف. وكانت النتيجة حل كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية في سورية بصورة مماثلة لما حدث في مصر بعد قيام ثورة يوليو. كانت عقيدة البعث والوعي بالذات لدى قطاع واسع من السوريين بالنسبة لعبد الناصر دعوة مبالغة لا تخلو من السطحية، ولم يطرأ في باله التماس الدعم المعنوي من المثقفين. وكانت ميوله أقوى إلى الثوريين المحترفين والسياسيين الانتهازيين الذين عين عددا كبيرا منهم في مراكز قيادية وإدارية تنفيذية رفيعة. فالحوراني أصبح نائبا لرئيس الجمهورية ورئيسا للمجلس التنفيذي في المحافظات السورية. كما عين وزيرين بعثيين في وزارتي الاقتصاد والخدمة المدنية، واستدعى صلاح الدين البيطار إلى القاهرة وعينه بمنصب وزير دولة، ثم عين في وقت لاحق وزيرا للثقافة والإرشاد القومي في الحكومة المركزية.

بيد أن أيدي البعث ظلت مغلولة في تنظيم دولة الوحدة المعروف باسم الاتحاد القومي. وقد شكا القادة البعثيون في وقت لاحق من عام 1958 من العقبات التي اعترضت طريقهم أثناء ممارسة نشاطهم السياسي المشروع عبر قنوات الاتحاد القومي.

بهذا الخصوص وجهت أصابع الاتهام للعقيد السراج رئيس شعبة الاستخبارات السابق الذي اصبح الآن وزيرا للداخلية، وكان أقل تعاونا مع البعثيين بعد قيام دولة الوحدة، على عكس مواقفه السابقة. ويرجح أن مدة إقامته الطويلة في القاهرة كانت قد أضعفت ارتباطه بهم.

باختصار شديد، كانت المؤشرات السياسية في دولة الوحدة تؤكد بأن كفة البعث هي الخاسرة. وكما أقدم البعث على طلب الوحدة بحثا عن المجد والسلطة، كان الحزب أول من دفع ثمن اندفاعه وتهوره. إن تراجع حزب البعث رسم نهاية صفحة طويلة في العلاقات السورية – المصرية، فقد قطع الأمل أمام قادته في الاستمرار بالتحالف مع القيادة المصرية. وعلى قدر نزاهة الانتخابات العامة التي أجريت في القطرين الشمالي (السوري) والجنوبي (المصري) كانت القيادة المصرية تريد الظهور بمظهر الحياد، فلا هي رمت بثقلها في صالح مرشحي البعث، ولا هي تركت مساحة كافية تتيح للحزب ومرشحيه فرصة المناورة ضد خصومه التقليديين من وجهاء المدن وأعيان الريف الذين تمكنوا بيسر وسهولة من اختراق الاتحاد القومي. ثم إن عملية تقسيم الدوائر الانتخابية لم تأخذ في اعتبارها بأن الكثافة السكانية في المدن الرئيسة كدمشق وحمص وحلب قد تحرم مرشحي البعث من الحصول على الأصوات الكافية التي تؤهلهم للفوز والوصول إلى مقاعد البرلمان، فيما لو استثنينا مدينة حماة معقل الحوراني. وقد تم اقتباس تجربة الانتخابات العامة التي أجريت في الإقليم الجنوبي أثناء الحملة الانتخابية للبرلمان المصري عام 1957م، دون مراعاة للفوارق الجوهرية بين الإقليمين (المصري والسوري)، فأضرت إضرارا بالغا بمرشحي حزب البعث الذين منوا بهزيمة سياسية منكرة فاقت توقعات قيادتهم.

إن مثل هذا الإجراء كان بإمكان القيادة المصرية تلافيه واستغلال نقاط ضعفه وتوظيفها في صالح مرشحي البعث الذين ينضوون تحت مظلة الاتحاد القومي. وعندما جاء موعد الانتخابات، وحدد يوم الاقتراع في 8 يوليو 1959، بعد مضي سبعة عشر شهرا من قيام دولة الوحدة، انتابت البعثيين نوبة قلق شديدة وحالة إرباك. فبادئ ذي بدء طالبوا مرشحيهم بسحب أسمائهم من قائمة الترشيح، ثم غيروا رأيهم فجأة بهدف تقليص حجم الدوائر الانتخابية المرشحة للمنافسة. وجاءت نتائج الانتخابات مخيبة

لآمال قادة البعث، وكانت حصته هزيلة للغاية بالمقارنة ببقية الأحزاب والتنظيمات المحضورة.

وفيما كان القادة البعثيون البارزون قد فازوا فوزا ساحقا في معاقل الحزب المعروفة في حماة واللاذقية، فإن عناصر البعث الثانوية التي رشحت نفسها للانتخابات منيت بهزيمة منكرة عبر محافظات الإقليم الشمالي. ويذكر أن نصيب البعث من المقاعد لم يتعد (250) مقعدا من أصل (9445) مقعدا. وقد انتهز خصوم البعث وما أكثرهم في سورية هذه الحادثة للتعريض بقيادته وتحميلها المسؤولية بسبب ممارساتها الخاطئة واللاعقلانية من خلال دعوتها وسعيها الحثيث لقيام وحدة فورية مع مصر. فحزب البعث هو التنظيم السياسي الوحيد في الساحة السورية الذي نادى وحرك الجماهير لتنفيذ فكرة الوحدة، وهو الذي يتحمل أوزارها لمفرده. وقد كانت نتائج الانتخابات هي التي سببت فتح صفحة جديدة من التآمر العنيف ضد الوحدة في الأعوام اللاحقة، بعد أن اكتشف قادة البعث استحالة استمرار التحالف بينهم وبين القيادة المصرية في وجه القوى التقليدية المتنامية في سوريا.

ومن المفارقات التاريخية أن عبد الناصر الثوري المستبد الذي تربطه مع البعث قضية ومصير الوحدة، كان يقوض بنيان الحزب بطريقة تبدو غاية في الديمقراطية وبواسطة الاقتراع الحر. ويبرز هنا، إذن، السؤال الهام: كيف يمكن الركون عليه وقد سمح للقوى الرجعية والمحافظة بأن تكتسح البعث في عقر داره، إنها معاملة مهينة. هذا هو الشعور السائد لدى قادة البعث السوري وهو شعور مسود بالمرارة وخيبة الأمل، ولا سيما بعد انهيار تجربة الوحدة في سبتمبر عام 1961، وسماعهم عبد الناصر يلقي باللوم على أذناب الرجعية والاستعمار الذين نجحوا في اختراق لجان الاتحاد القومي، ومن ثم حدوث كارثة الانفصال.

لقد أصيب البعث بضربة في الصميم أفقدته توازنه، وكادت قاعدته أن تنسلخ عن قيادته، وذلك من جراء نكسة الوحدة وانهيار تجربة الجمهورية العربية المتحدة. وفي شهر أغسطس 1959م، حدث انقسام حاد في قيادة الحزب. وفي ذلكم اللقاء الحزبي الموسع المجهول المكان– ترجح انعقاده في لبنان – قرر المؤتمر طرد اثنين من قيادييه وهما من أصل أردني (عبد الله الريماوي وبهجت أبو غربية) نظرا لخلافهما الحاد مع توجهات

الحزب. وللتو استقل هذان الشخصان أول طائرة متجهة إلى القاهرة ليقوما هناك بتأسيس حزب جديد تابع لهما، وحظيا بتأييد القيادة المصرية وترحيبها الحار بهذه المبادرة وهذا الانشقاق.

وفي الشهر التالي أقدم الرئيس عبد الناصر على تسريح عدد من الوزراء السوريين وفي مقدمتهم رياض المالكي عن منصبه كوزير للإعلام والإرشاد القومي. وفي محاولة يائسة حاول قادة البعث مواصلة نفوذهم في الحكومة الاتحادية حيث قدم من تبقى منهم استقالة جماعية من مناصبهم، وعلى رأسهم أكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار ومصطفى حمدون وعبد الغني قنوت في نهاية ديسمبر عام 1960. وهذا الحدث في حد ذاته أقفل فصلا ختاميا من التعاون المثمر بين قادة البعث والقيادة المصرية. وفي وقت لاحق اعترف ضمنا الأمين العام لحزب البعث ميشيل عفلق للرئيس عبد الناصر بأن هذا القرار المتعلق بالاستقالة الجماعية تم اتخاذه بقرار حزبي، بالرغم من أن البعث قد تم حله رسميا فور قيام دولة الوحدة. كما اعترف عفلق شخصيا بأن البعث حاول إقناع بعض الوزراء المصريين في الحكومة الاتحادية بتقديم استقالتهم والتخلي عن الحكومة في وقت واحد. واعتبرت القيادة المصرية هذا القرار المتعلق بالاستقالة الجماعية للوزراء البعثيين طعنة نجلاء للوحدة، وإهانة شخصية موجهة ضد شخص عبد الناصر.

وقد لخص البعث تذمره السياسي بلغة عقائدية مستترة في أذهان الجماهير العربية العريضة التي لا تستطيع فهم حاضرها إلا عبر بوابة الماضي: "جاء الاتحاد أو الوحدة كخطوة في الطريق للدفع بالجماهير العربية نحو السير في ركبها والاستفادة من الخبرة والتراكم الثقافي في سورية العربية المعطاءة في سبيل إكمال عملية الاندماج الوحدوية مع مصر العربية، حيث يوجد فراغ ثوري وجماهيري هائل هناك .. وهذا هو السر في أن الحركة الجماهيرية في مصر كانت خامدة قبل قيام الثورة نظرا للفساد السياسي ونفاق الساسة وازدواجيتهم فوجدت الجماهير العربية نفسها هناك عاجزة عن إحياء نفسها مرة أخرى ..".

ونعود إلى نتائج الانتخابات والاستقالة الجماعية للوزراء البعثيين ونتائجها إذ بلورت الشعور العام بالتناقض والتضارب في الرؤى بين الرئيس عبد الناصر والقيادة البعثية حول ظروف وملابسات الوحدة، والطريقة المثلى في إدارة مؤسسات دولة

الوحدة. وساهمت الممارسات الخاطئة بصورة أساسية في استعمال الخلاف حول الطموحات الشخصية المتعارضة، خاصة وأن كل طرف كان يدعي أنه على حق في الأساليب التي اتبعها في إدارة حكم البلاد.

كذلك فإن الاستقالة الجماعية للوزراء البعثيين لم تكن مجرد إهانة شخصية للرئيس عبدالناصر، وإنما كانت احتجاجا على تصرفات الإدارة المصرية المعروفة ببيروقراطيتها، وهيمنة جهاز الاستخبارات على كافة مؤسسات الدولة. وهذا القرار كان يشكل احتجاجا ضمنيا ضد عبدالناصر الذي استغنى عن خدمات البعث في مجال العمل السياسي وهو يدعي خبرته الطويلة في هذا المضمار، سواء كانت قيادته محقة أم خاطئة. وبصورة متزايدة أدرك الطرفان الشريكان في صنع الوحدة استحالة تحقيق الهدف المنشود مرة أخرى أثناء محادثات الوحدة الثلاثية في مارس – إبريل عام 1963.

لقد أبرزت الأحداث والخبرات المتراكمة لعامي 1958 و 1959 صعوبة تحقيق ارتباط عقائدي متين بين البعث والناصرية في صيغة ائتلاف سياسي، ما لم تكبح الطموحات الشخصية والصراع على السلطة. فالمنافسات المحمومة والتكتلات الحزبية والشللية الضيقة والتقلبات المزاجية المفاجئة كانت عامل إضعاف لا قوة. ومن هنا ربما نبع مفهوم الثورية الاشتراكية العربية، أي التعارض بين الإيديولوجي والمادي، وبين الواقع والحلم، والتنافي المتبادل بينهما. فكلما كان التنافي حادا لصالح إثبات الأول كانت الثورية الاشتراكية صفة إيجابية جديرة بالمديح والتقدير. ولذا فالائتلافات السياسية محدودة في العمل السياسي العربي، ولا تستمر طويلا إذ سرعان ما تتوقف عندما تصطدم بالمصلحة الذاتية.

مصر والعالم العربي :

لم يخش البعثيون من حكم عبد الناصر في إطار الحكومة الاتحادية فحسب، بل أيضا شعروا بقلق متزايد من انتشار شعبيته عبر مساحة الوطن العربي بمشرقه ومغربه. ونورد مثالا آخر هنا لتلون العلاقة الإيديولوجية بين قادة البعث وعبد الناصر وخصوصية المستويات الإيديولوجية التي استخدمت في المنافسة والصراع من خلال رفعهما شعارات الوحدة والنهضة والتحرير. ففي فبراير عام 1958 كانت علاقات

مصر وسورية مع الأنظمة العربية المرتبطة بالغرب لا سيما العـــراق والأردن والعربيـــة السعودية ولبنان، دون الحاجة إلى ذكر تركيا وإيران وإسرائيل قد تدهـــورت بصـــورة مضطردة. ومن أجل توفير الحماية الأمنية اللازمة، وإنهاء عزلة سورية لجـــأ البعـــث إلى القاهرة مطالبا إياها بقيام الوحدة الفورية.

إن موجة الحماس التي غمرت سورية عند بداية إعلان قيام الوحدة، كـــانت لهـــا دلالتها الخاصة نتيجة للاستقبال الجماهيري الحار الذي لقيه الرئيس المصري جمال عبـــد الناصر في العاصمة دمشق وغيرها من المدن السورية، وانتقال هذه الحمى الجماهيرية إلى أكثر من عاصمة عربية مجاورة. هذا الحدث في حد ذاته كان أشبه بمؤشر فعلي يوضـــح إلى أي مدى كانت استجابة الجماهير العربية لدعوة الوحدة. واعتقد الجميـــع أن المـــد الثوري العروبي في طريقه لاكتساح منطقة الشرق الأوسط برمتها، ليصـــل لهيبـــه إلى عواصم الأقطار العربية المجاورة فتكره الجماهير العربية الثائرة حكامها المستبدين علـــى الانضمام إلى الاتحاد بصورة أو أخرى[1].

والوضع كله يذكرنا بالشعور العام السائد لدى الشعب السوري، لا سيما قـــادة حزب البعث وأنصاره المستمرين بالسير في درب الوحدة العربية، فالوحدة المصريـــة – السورية كانت بالنسبة لهم تمثل اللبنة الأولى في مدماك الوحدة العربية الشاملة. وعندمـــا حاول الحكام الهاشميون في الأردن والعراق السباحة ضد التيار، كان المد القومي قـــادرا على جرفهم. وكانت انتفاضة مايو عام 1958م في لبنان ضد حكومة شمعون، التي تلاها قيام الثورة العراقية في 14 يوليو، قد دقت المسمار الأخير في نعش الأنظمـــة الرجعيـــة المرتبطة بالاستعمار في المنطقة. وفي تلك الأيام الخالدة كان القوميون العرب يعيـــدون صناعة تاريخ الأمة العربية، وأصبحت مسألة الوحدة العربية من المقدسات الوطنية بـــل والدينية التي لا يمكن لأي أحد كان المساس بها.

بيد أن هذه الآمال العربية سرعان ما تبخرت في الهواء مع عودة التدخل الغـــربي في الشؤون العربية منذ بدء عملية الإنزال البحري الواســـع النطـــاق في شـــواطئ لبنـــان

(1) في مناورة سياسية من إمام اليمن أحمد بن حميد الدين لامتصاص غضب المعارضة الوطنية (الاتحاد اليمـــني) الذي اتخذ من مذياع (صوت العرب) بالقاهرة منبرا لمهاجمة الوضع الفاسد في اليمن الإمامية، بعث الإمـــام أحمد ببرقية عاجلة للرئيس جمال طالبة فيها بانضمام اليمن للاتحاد (ج.ع.م) فلبى طلبه. (المترجم).

والإسقاط المظلي البريطاني في الأردن عام 1958م. وفي حين تخلى شمعون عن مركزه بعد انقضاء أجل الحكومة ظل الملك حسين محافظا على عرشه ليهيئ نفسه لجولة أخرى من الصراع ضد خصومه القوميين وفي مقدمتهم منظمة التحرير الفلسطينية المدعومة من قبل البعث السوري والقيادة المصرية.

وسط هذه الأوضاع المضطربة في المنطقة العربية تبدأ الثورة العراقية تفرغ من محتواها عندما يشتد الخلاف بين قطبي الثورة (عبد السلام عارف وعبد الكريم قاسم). فالثورة العراقية في مضموها أخذت بعدا سياسيا واجتماعيا. فهي ثورة قومية عربية، غير أن توجهاتها الثورية عرقلت مساره عدة عوامل وأسباب. من أهمها بنية المجتمع العراقي الأثنية الحافل بجماعات اجتماعية سياسية غير متجانسة، فالشيعة والأكراد والسنة والآشوريون والشيوعيون كانوا يشكلون جنبا إلى جنب مع القوميين حلقات القوة والضعف في بناء المجتمع العراقي الحديث. وفجأة تحول الخلاف الشخصي بين رجال الثورة إلى صراع مكشوف خيب آمال الكثير من القوميين العرب الذين بهرتهم تلك الاحتفالات الوحدوية التي تزامنت مع قيام الثورة العراقية. وبين عشية وضحاها اختفت تلك الصور البارزة للرئيسين جمال عبد الناصر وعبد السلام عارف التي كانت تزين أحياء بغداد وغيرها من مدن العراق.

المؤلم في تجربة الثورة العراقية هو أن قادة الحركة الثورية دخلوا في صراع مرير أنهك قواهم وعصف بالبلاد في دوامة من العنف والعنف المضاد. وفي مجمل هذا العنف المتبادل والتنافس المحموم على السلطة بين رجال الثورة، فقد القوميون والبعثيون تماسكهم في الائتلاف ليحل محلهم الشيوعيون ومن سار على دربهم أثناء حكم الدكتاتور عبد الكريم قاسم .

وكان العقيد عبد السلام عارف في صدارة الحركة الثورية، ومما يؤكد ذلك الموقف هو ظهوره برفقة عبد الناصر في عربة مكشوفة وهو يرد التحية بالمثل للجماهير العربية المنتشية بقيام ثورة العراق بعد إنجاز الوحدة بين مصر وسورية. ولم تمض سوى شهور معدودة على قيام الثورة حتى تفجر الصراع بصورة مكشوفة بين رفاق السلاح، وأودع عبد السلام عارف السجن في زنزانة انفرادية ظل عاكفا فيها منتظرا صدور حكم الإعدام في حقه بعد أن وجهت له تهمة الخيانة العظمى. ومن جراء ذلك أصبحت

العلاقات المصرية – العراقية متوترة جدا، وقيل أنها كانت أسوأ بكثير مما كانت عليه في عهد نوري السعيد. وأصدر الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم قرارا بتشكيل محكمة صورية أطلق عليها "محكمة الثورة" كان يترأسها العقيد المهداوي، وهو شخص غريب الأطوار في تصرفاته الشخصية وطريقة حديثه. ومع الوقت تحولت هيئة هذه المحكمة العسكرية إلى مهزلة سياسية، كان الهدف من وراء تأسيسها الانتقاص من دور الحركة القومية والتشهير الشخصي بالرئيس جمال عبد الناصر. وكان رد القيادة المصرية لا يخلو من المرارة واللوم والتقريع بدكتاتور العراق عبد الكريم قاسم الذي ألصق به الإعلام المصري تهمة الخيانة والغدر بآمال الأمة العربية والارتماء في أحضان الشيوعية الدولية.

هكذا سارت العلاقات المصرية – العراقية من سيئ إلى أسوأ، وأعتبر القوميون العرب أن الثورة العراقية انتكست، خاصة بعد إجهاض ثورة الموصل التي تم إخماد أنفاسها على يد الشيوعيين، حيث أقيمت حمامات الدم ضد الضباط القوميين الذين تحركوا بدعم من القيادة المصرية. من هذا التاريخ فصاعدا حتى فبراير 1963 كان جو الحرب العربية الباردة يلف سماء بغداد والقاهرة، واقتصرت العلاقات بين البلدين على تبادل السباب والشتائم المهينة، ولم تحسم المعركة لصالح أحد الطرفين. كل ما هنالك أن الرئيس قاسم كان على رأس الحكومة العراقية تحيط به جماعة من الأفاقين الذين امتهنوا العمل السياسي ومعظمهم من الحزب الشيوعي العراقي والعناصر الفوضوية المتطرفة، لتجعل من شخصه رمز "القائد المخلص" والأب البار بشعبه.

إن السقوط الرمزي من الفردوس العقائدي لم يكن يحمل لتجربة الجمهورية العربية المتحدة كابوسا سياسيا فحسب، بل جحيما لا يطاق تحمله. إنه سقوط من فضاء عقيدة الثورية العربية الإشتراكية الخالص إلى فضاء الوجود المادي الملموس. ولعل المشكلة العويصة التي جاهت قادة العمل العربي حينذاك هي شخصية عبدالكريم قاسم الشاذة ونهجه الغريب الذي فاق كل التوقعات المحسوبة، فهو بالطبع ثوري عربي لا غبار عليه. ولكن كيف يمكن التعامل معه بعد أن تخلف عن مواصلة الركب العربي في طريق الوحدة. ثم أن مسلكيته ونزقه قد دفعاه إلى مواصلة تهجمه ضد الرئيس عبد الناصر، مخالفا بذلك نهج العديد من الثوريين العرب الذين لم يجرؤ أحدهم على التحرش به فهو (جمال) كان القائد الملهم والأوحد للأمة العربية.

أما عملية السكوت عن مسلسل الإرهاب الذي قاده النظام العراقـــي في عـــهد الدكتاور قاسم، ضد القوميين، فهو جريمة لا تغتفر. فالرئيس عبد الكريم قاسم لم يكـــن رجعيا قط كالملك حسين أو خائنا كنوري السعيد، حتى يمكن التغاضي عن تصرفاتـــه المشينة. ولهذا نجد أن هذه المعطيات تعجز عن تبرير عمليات المطـــاردة والاختطـــاف والقتل والزج بالعديد من الضباط القوميين الوحدويـــين في غيـــاهب الســـجون دون محاكمة. فهو (قاسم) في أعين الكثير من أبناء العراق وسكان مدن الصفيح الفقيرة حول بغداد العاصمة وغيرها من المدن لا يقل أهمية عن شخص جمال عبدالناصر. وإذا لم يكن الاثنان يقفان في خندق واحد جنبا إلى جنب مع الاتحاد السوفيتي ضد الولايات المتحـدة الأمريكية، فإنه كان أيضا يحظى بتأييد جماهيري واسع في الوطن العربي في مستهل حياته السياسية. لكنه (قاسم) فقد هذه المكانة وهذه الشعبية عندما قرر منافسة عبدالناصر على الزعامة.

ومثل آخر على هذا الفصام بين المستويين العقائدي والمادي يصادفنا في وقـــوف قاسم ضد عبد الناصر وتحديه بصورة سافرة لتجربة الوحدة المصرية – السورية. فالكثير من العرب خامرهم الشك بأن قاسم العراق انحرف عن مسار الوحدة العربية، فهو يتآمر بوعي مع وكالة المخابرات المركزية، أو بدون وعي مع الرجعيين من الملوك العـــرب، وربما إسرائيل! أما إذا أخذنا مواقفه على الصعيد السياسي فهو ألـــد أعـــداء الأنظمـــة الملكية، وقد قاد مع عبد السلام عارف ثورة يوليو 1958م التي أطاحت العرش الهـــاشمي في العراق، فكيف يرتد هذا الثوري عن مبادئه؟ وعلى الرغم من ذلك كان قطاع واسع من الشعب السوري يعتقد أن قافلة الوحدة ماضية في طريقها الصحيـــح. وإذا كـــان البعث السوري قد أنكر ذاته وضحى بكيانه كتنظيم سياسي ثمنا لفاتورة الوحدة، أفليس من الصواب للعراق الشقيق الاحتذاء بسورية والانضمام للجمهورية العربية المتحدة.

إن شروط الاتفاقية الاتحادية كما هو معروف فصلت تفصيلا مطابقـــا لأوليـــات مصر ثم سورية. وفي كل الأحوال كان المصريون يفوقون السوريين من حيث الكثافـــة السكانية خمسة أضعاف. وهذا التسلسل المنطقي يقودنا إلى استنتاج وقـــراءة أفكـــار وخواطر الشعب السوري الذي كان يعتقد بضرورة وجود طرف ثـــالث يلعـــب دور الرديف في الاتحاد، وذلك للتقليل من الهيمنة المصرية. ولنذكر أنه حتى في ذروة الكفـــاح

الوطني الذي خاضه الشعب السوري ضد الاستعمار الفرنسي والبريطاني، وحصول دول عربية على استقلالها، لم يكن مشروع الوحدة مدرجا في جدول النخب الجديدة التي وصلت إلى سدة الحكم في السنوات التي أعقبت نهاية الحرب الكونية الثانية. فكان لا بد والحالة هذه من تعرية الأحداث عن تفاصيلها الدقيقة والهامشية، بحيث يمكن الإمساك بالخطوط الأساسية العامة التي حركت وتحرك البلاد العربية في مسيرتها الوحدوية الصعبة.

تغيير التحالفات :

أثارت هذه الأوضاع المسيسة بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة معضلة سياسية بالنسبة لعبد الناصر. فقد شعر بصعوبة التغاضي عن التحدي المستمر لسياسة عبد الكريم قاسم المناوية لحلفائه من القوميين الذين يتعرضون لشتى أشكال الاضطهاد السياسي في العراق. ثم إن مكانة قاسم العراق السياسية لم تتأثر على مستوى الساحة العراقية. لهذا السبب قرر عبد الناصر مقارعته في جبهة أخرى لا تقل ضراوة عن الأولى، وقد استدعى الأمر منه التقرب من حكام عمان والرياض حتى يضمن تأييدهم له في محاولته عزل العراق إقليميا، وكانت الوسيلة عربة جامعة الدول العربية وتملك الحكام العرب رغبة شديدة في القضاء على قاسم العراق وتحجيم دور حلفائه من الشيوعيين. وفي ابريل 1959م أثناء انعقاد اجتماعات مجلس الجامعة اقترحت الجمهورية العربية المتحدة قرارا تشجب فيه الدول الأعضاء الحكومة العراقية على مسلكيتها المنافية لوحدة الصف العربي، ولكن بدون جدوى. وضاع وقت طويل قبل أن تتمكن القيادة المصرية من إقناع معظم الدول الأعضاء بشجب سياسة الحكومة العراقية، وكانت حجة المندوبين (السعودي والأردني) هي أن العراق دولة كاملة السيادة، وأي قرار يشجب سياستها الداخلية يتنافى مع شرعية الحكومة واستقلالها، طبقا لبروتوكول جامعة الدول العربية.

وفي مبادرة ودية لتحسين العلاقات بين المملكة العربية السعودية والجمهورية العربية المتحدة، قام الملك سعود بزيارة تشريفية للقاهرة على أمل استعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما والمقطوعة منذ فترة طويلة. ومنذ اغسطس 1959 حاول عبد الناصر ترميم علاقاته مع دول المعسكر الغربي، خاصة الولايات المتحدة بعد تلاشي الأزمة اللبنانية

ومواجهة الحدود بين سورية والأردن. وهذه الخطوة تمت دون ضغوط سياسية، ولكنها كانت نتيجة مباشرة للنشاط الشيوعي المتزايد في العراق وفتور علاقة عبد الناصر بالاتحاد السوفيتي. فالشيوعية سواء في العراق أو سورية (التي نهجت العمل السري) ليست إيديولوجية متعارضة مع نهج الاشتراكية العربية ونزعتها الثورية وتعصبها القومي فحسب، ولكنها أسوأ من ذلك بكثير، إنها حركة منظمة ومنافسة لها يصعب ترويضها أو السيطرة عليها.

وإذا جاز القول إن الحركة الشيوعية، على خطورة نشاطها، ليست بالقوة الكافية لإحداث تغيير كبير على مستوى الوطن العربي، فهذا لا يلغي احتمال انتشارها على حساب الاشتراكية القومية العربية. هذا كله يبقى في مجال التكهنات، لكن ينبغي على السوفيت أن يقدموا ثمنا لصداقتهم للقيادة المصرية، والتوقف عن تقديم أي دعم مادي أو معنوي للشيوعيين العرب. هذا التحرك في نظر بعض العناصر القومية، لا سيما البعثية داخل الجمهورية العربية المتحدة وخارجها، كان يعني أن عبد الناصر قدم الكثير من التنازلات العقائدية للرجعية العربية.

وإذا كان قاسم العراق بنزعته الإقليمية - الشعوبية، وتحديه الوقح لزعامة عبد الناصر قد فوت على الحركة القومية فرصة الوصول إلى السلطة والحكم في بغداد، فإن القيادة المصرية ارتكبت نفس الحماقة في الأردن. ولو افترضنا جدلا أن القوى الغربية الاستعمارية ساهمت في خلق التجزئة والتصدي للمد القومي في المنطقة، فإنه لا بد من الإقرار بأن الأردن كان أضعف حلقة في السلسلة، ولن يتمكن كل منهما من التحرك بحرية في الأردن في حالة الإطاحة بالملك حسين أو تأهيله لمواجهة عسكرية في حال حدوث تدخل إسرائيلي. ثم أن بقاء جزء كبير من القوات البريطانية على التراب الأردني، أثارت حفيظة الجمهورية العربية المتحدة وتوتر علاقاتها مع الحكومات العربية المؤيدة لهذا الوجود الأجنبي في المنطقة. وكان خيار عبد الناصر محدودا للغاية بالنسبة لهذه المعضلة السياسية، ولكنه كان سياسيا براجماتيا أكثر منه مفكرا عقائديا، مما جعل البعض من المثقفين العرب يتهمه بالانحراف عن خط الثورة العربية.

وقبل حدوث حركة الانفصال السورية في خريف عام 1961، واجهت القيادة المصرية معضلة سياسية أخرى لا تقل خطورة عن أزمة الحرب الأهلية اللبنانية، ألا وهي

أزمة الكويت. هذه الامارة المنقوعة بالنفط والتي ظلت إلى عهد قريب محمية بريطانية وتحديدا منذ عام 1899، وكانت قد حصلت على استقلالها السياسي في منتصف شهر يونيو عام 1961. وقبل أن يجف حبر المعاهدة الكويتية - البريطانية، أعلن قاسم العراق بصورة مثيرة للدهشة أن إمارة الكويت جزء لا يتجزأ من المحافظات الجنوبية التابعة للعراق، وسوف يتولى تحريرها في أقرب فرصة ممكنة. والجدير بالذكر أن معدل دخل المواطن الكويتي يفوق قليلا معدل دخل المواطن الأمريكي. ومع أن الكويتيين لم يخفوا مشاعرهم الوطنية في الحصول على الاستقلال من بريطانية. إلا أن الشيخ سالم الصباح بحصافته ونفاذ بصيرته قد حرص على إجراء الترتيبات اللازمة لوصول فرقة عسكرية من القوات البريطانية للدفاع عن حدود بلاده.

والملاحظ أن هذا التحرك السياسي جاء منافيا لمبادئ القيادة المصرية المنادية بالوحدة العربية والتضامن العربي، وإلغاء ما تبقى من وجود أو امتيازات أجنبية في الوطن العربي، وتحجيم دور أمراء النفط (وشيخ الكويت كان أغناهم) من أجل توزيع هذه الثروة العربية بصورة عادلة، وتحقيق أهداف التنمية الشاملة. ورغم أن العراق والكويت دولتان بدستورين الأولى جمهورية والثانية ملكية برلمانية، إلا أن العراق كانت جمهورية ثورية جماهيرية تدعو لفكرة المساواة الاجتماعية وتوزيع الثروة بين أفراد المجتمع بطريقة عادلة مثلها مثل مصر الناصرية.

من جهة أخرى كان قاسم العراق ألد أعداء عبد الناصر ومنافسيه يتحرك لالتهام الكويت، ولكن جمال فوت عليه القيام بهذه المغامرة. فهذا التحرك السياسي اللاعقلاني لم يكن مقبولا بالنسبة للقيادة المصرية كونه يتنافى مع أبسط مفاهيم وحدة الصف العربي، ومسيرة تجربة (ج.ع.م.) التي تمت بطريقة سلمية. وجاء الوقت المناسب لتتضامن القاهرة مع عمان والرياض جنبا إلى جنب مع شيخ الكويت حفاظا على السيادة والشرعية.

إن ما حدث في الكويت هو بلورة لمرحلة الاستقلال والشرعية السياسية بالرغم من مطالبة قاسم العراق بالإمارة، طالما أن موضوع الخلاف كان يرتبط في الأساس بحق تقرير المصير. وقد أكد عبد الناصر في أكثر من مناسبة أن مسألة الاستقلال والشرعية تشكلان حجر الزاوية في سياسة مصر الخارجية. وعلى ما يبدو أن مطالبة العراق بإمارة

الكويت كان ضربا من ضروب المزايدة السياسية، ولا سيما أن دعوى الضم ظلت مسألة غير مستساغة. وقد عارضت الجمهورية العربية المتحدة التحرك العراقي حرصا منها على عدم تدويل الأزمة، وإتاحة الفرصة للقوى الأجنبية للتدخل في الشؤون العربية كما حدث سلفا عند اندلاع الحرب اللبنانية، وما ترتب على ذلك من تورط أمريكي عسكري في المنطقة. ولكن مثل ذلك بعيد الاحتمال لأن أزمة الكويت تعني الدول العربية وجامعتها أولا وبريطانيا ثانيا.

الانفصال السوري :

بعد تقديم الاستقالة الجماعية للوزراء البعثيين، اعتمد عبد الناصر بصورة متزايدة على العقيد عبد الحميد السراج الذي خلف أكرم الحوراني في منصبه كنائب لرئيس الجمهورية في المحافظات الشمالية السورية. وبالفعل تمكن السراج من إدارة البلاد بطريقة بوليسية. في الوقت نفسه أرسل عبد الناصر أقرب الأصدقاء إلى قلبه وهو المشير عبدالحكيم عامر، وزوده بصلاحيات تنفيذية كنائب لرئيس الجمهورية، معطيا إياه تعليمات واضحة باتباع سياسة الجزرة والعصى. وقد تذمر من جراء ذلك عدد كبير من السوريين الذي أظهروا ضجرهم من القيود الاقتصادية والضرائب التصاعدية التي جاءت بها دولة الوحدة وإجراءات البيروقراطية المقتبسة من الإدارة المصرية. و لم يكن الضباط السوريون راضين عن أوضاعهم في ظل قيادة عسكرية مشتركة يهيمن عليها المشير عامر، الذي نصب نفسه دكتاتورا عسكرية في البلاد. واجتاحت البلاد أزمة الجفاف الخانقة التي استمرت لمدة ثلاث سنوات متتابعة، و لم يكن في مقدور عامر الحد من مثل هذه الأزمة، ومن ثم بدأت صورة القيادة المصرية هتز في أعين الساسة السوريين، خاصة البعثيين الذين ضاقوا ذرعا من جراء الهيمنة المصرية على البلاد.

كان عامر عسكريا أكثر منه حاكما مدنيا، يعوزه الصبر والحكمة في معالجة المواقف الحرجة بطريقة ودية، واعتبره بعض الساسة المدنيين في الإقليم الشمالي دكتاتورا مطلقا، لا سيما بعد انسحاب البعثيين من الحكومة الاتحادية. وللتعويض عن هذه الخسارة قررت الحكومة المركزية بالقاهرة، ممثلة بالرئيس الاتحادي جمال عبد الناصر تعيين نواب لمجلس الشعب بقرار جمهوري من رئاسة الجمهورية، بدلا من أن ينتخبهم

الشعب. أما النواب السوريون الذين بقوا في القاهرة فكانوا يحضرون جلسات مجلس الشعب بصورة منتظمة دون أن يكون لهم وزن يذكر على الرأي العام السوري. وكان بالطبع عددهم أقل بكثير من زملائهم المصريين الذين شكلوا غالبية الكتلة البرلمانية إذا صح هذا التعبير وفق مشيئة الرئيس.

وفي هذا الجو الملبد بالغيوم أصبحت النكتة السياسية وسيلة للتفريغ عن النفس التي يحيط بها جيش من المخبرين المنتشرين في أرجاء البلاد. وفي أحد اللقاءات التاريخية بين الرئيسين السوري والمصري قبل قيام الجمهورية العربية المتحدة، قال شكري التوتلي لعبد الناصر هذه العبارة الشهيرة :"سوف تجد صعوبة بالغة في حكم بلد كسورية. سيدي الرئيس: نصف الشعب السوري يعتبرون أنفسهم قادة وطنيين. والربع الآخر منهم يعتقدون بأنهم قديسون، وعشرهم يخيل لهم بأنهم أرباب في الأرض .." وبمرور الأيام انحدر ما تبقى منهم، وهم يشكلون قطاع الموظفين الحكوميين ليتحولوا بالتدريج إلى أنبياء. وقد تحدد ذلك من خلال مسلكية قادتهم في رأس الدولة!.

أما المعبود الأخير الذي تفرد بالحكم في المحافظات الشمالية فهو العقيد عبد الحميد السراج حتى تم نقله في غسطس 1961 إلى القاهرة ليصبح نائب لرئيس الجمهورية. وبعد مضي شهر من تعيينه ضاق ذرعا من عزلته وعدم فعاليته هناك، فقرر العودة إلى دمشق في وقت عمت البلاد شائعات مفادها أنه يطبخ في الخفاء حركة انقلابية. وعلى العكس من ذلك كانت مجموعة أخرى من الضباط السوريين المتذمرين قد دشنت حركتها الانقلابية بإقدامهم على اعتقال المشير عبد الحكيم عامر، وترحيله إلى القاهرة تحت حراسة مشددة، ثم تلا ذلك إعلان انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة.

والحقيقة أننا لا نعرف على وجه الدقة تفاصيل مؤامرة الانفصال، والدور الذي لعبه الضباط السوريون في الحركة. وكل ما نعرف من وقائع الحركة الانفصالية ما أذاعته ورددته المصادر الرسمية التي تضمنت خطابات عبد الناصر الحماسية كما أوردها الصحافة المصرية والإذاعة، وهي في مجملها معلومات قابلة للتصديق بما فيه الكفاية. فقد أعلن عبد الناصر في خطاب له أذيع يوم 15 اكتوبر عبر فيه عن حزنه الشديد لحدوث الانفصال : " لقد تلقت تجربة الوحدة طعنة نجلاء من الخلف من قبل الطبقة الرجعية والأثرياء الإقطاعيين المتضررين من عملية التأميمات الاشتراكية، خاصة بعد تأميم البنوك

والشركات الاحتكارية الكبرى، كما جاءت في قرارات يوليو 1961... وبرغم ذلك ستبقى الجمهورية العربية المتحدة، رافعة أعلامها، مرددة نشيدها، مندفعة بكل قواها إلى بناء نفسها لتكون سندا لكل كفاح عربي، ولكل حق عربي، ولكل أمل عربي).

وثمة شواهد تؤكد صحة هذه الاتهامات الخطيرة عن الدور التخريبي الذي لعبته طبقة الأغنياء السوريين الذين احتلوا الخندق الأمامي المضاد لتجربة الوحدة بحكم تضررهم المباشر من إجراءات يوليو 1961 الاشتراكية وقانون الإصلاح الزراعي الذي تم تطبيقه بصورة عشوائية مجحفة في الإقليم الشمالي. وفي هذا الاتجاه، فرضت قيود اقتصادية متشددة على النشاط التجاري الذي أصيب بحالة من الاحتقان، وكادت السوق الحرة أن تلفظ أنفاسها في سورية في مقابل ازدهار السوق السوداء. وبعد الإعلان عن الحركة الانفصالية تحرك سياسيو المدرسة القديمة بصورة ملفتة للنظر للاستيلاء على غالبية المقاعد في البرلمان. وكان أول قرار اتخذه البرلمان السوري بعد نجاح الحركة الانفصالية هو إلغاء كافة قوانين التأميم، وبأغلبية ساحقة في مطلع عام 1962. وفي ظرف دقيقتين صوت أعضاء البرلمان بزيادة رواتبهم بنسبة 333 بالمائة. وقد تردد البرلمان كثيرا في إلغاء قانون الإصلاح الزراعي، ولكن ارتفعت الأصوات هنا وهناك جراء استعادة عدد كبير من ملاك الأرض لممتلكاتهم عنوة، بعد أن تم طرد المنتفعين الجدد العاملين عليها، تحت حجة عدم سريان قانون الإصلاح. وهذا الأمر يقودنا إلى الاستنتاج أنه إذا صح فرضا بأن كبار ملاك الأرض لم يشاركوا في الحركة الانقلابية، فإنهم في أسوأ الأحوال حرصوا على تغذية الروح الانفصالية وتكريسها.

والأمر المثير للدهشة حقا هو السرعة المذهلة في الاعتراف بشرعية الحركة الانفصالية وحكومتها الجديدة من قبل عدد من الدول المجاورة، ولا سيما الأردن وتركية. والمرجح أن الحكومتين التركية والأردنية كانتا على صلة بالمؤامرة الانفصالية. وقد بادر عبد الناصر بقطع العلاقات الدبلوماسية بكل من عمان وأنقرة.

أسباب الانفصال :

على الصعيد السياسي نجد صعوبة ما في توضيح أسباب الانفصال على هذا النحو المبسط الذي أوردناه هنا في سياق القصة، حيث ربطنا أسبابه بسوء الحظ في التطبيقات

الخاطئة المتلاحقة للسياسة المصرية في العالم العربي. إن تعليق أهمية خاصة على المصطلحات العربية الشائعة خلال هذه الحقبة، قد تساعدنا على فهم عمق الخلاف العربي. فالإقليمية والرجعية والانتهازية مصطلحات سياسية لها دلالتها وفعلها الخرافي في السياسة العربية، وكأنها المسؤول الأول والأخير عن كل الإنكسارات السياسية، بما في ذلك الانفصال، وفشل الحركة القومية العربية في تحقيق الوحدة العربية.

والوحدة ليست وحدة الأقطار العربية بقدر ما هي وحدة الشعوب العربية. والحركة القومية العربية سواء في مصر أو سورية، مهما تكن درجة إخلاصها لدعوة الوحدة لا تستطيع تحقيق الوحدة المرجوة إلا بالقضاء على الفرقة والانقسامات التي مزقت الصف العربي من جراء الخلافات الشخصية بين القادة والزعماء العرب. فالعرب بغض النظر عن الفروقات السطحية التي تتمثل في البيئة الجغرافية، والتفاوت الاقتصادي بين الأغنياء والفقراء، والعادات الاجتماعية والخبرات السياسية قادرون على التقارب والألفة. فمجمل تلك التباينات غير ذات معنى فهي شكلية وبينهم من أواصر القربى التي تساعدهم على العمل المشترك ما هو أقوى من تلك التباينات، وبهذا فهم يستحقون التوبيخ واللوم على تفويت مثل هذه الظروف المواتية لتحقيق وحدة عربية حتى في نطاق المشرق العربي. وثمة مسألة أخرى وهي أن الرغبة الملحة والاستعداد النفسي للمجتمعات العربية ظلت كامنة لديها حتى بعد فشل تجربة الوحدة السورية – المصرية. ويكفينا الاطلاع على مدى نشوة الشارع العربي وحماسته الفائقة لكل مشروع وحدوي، بما في ذلك الوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وسورية.

وعلى هذا الأساس تكتشف الشعوب العربية قبل الأنظمة العربية بأنها أمة واحدة مع وقف التنفيذ. ولكن كيف نفهم مغزى الانفصال السوري ودرسه؟ وإذا كانت الغالبية العظمى من الضباط السوريين تؤمن بالوحدة، فهل كانت مستعدة للتضحية بحياتها من أجل المحافظة عليها؟.

إن عملية اتهام قطاع كبير من الضباط القوميين بالانتهازية السياسية بسبب هذه الأفكار أو المواقف ليس من العدل، فكل شخص حر في معتقداته السياسية سواء كانت صحيحة أم باطلة. وفي ظننا أن كثيرا من الضباط السوريين والمدنيين العقائديين تورطوا في لعبة السياسة بحكم ارتباطهم الحزبي وما يتخللها من منافسات وتناقضات وشكوك

أثناء التطبيق في مجتمعات ألفت نظم الحكم الشمولي، فهي في تصورها المثالي تهدف في نهاية المطاف إلى تحقيق العدالة المطلقة للبشر. وكان هنالك اعتقاد أنه بمجرد إعلان قيام دولة الوحدة سوف تسير الأمور نحو الأفضل، ولكن المجموعة العسكرية – البيروقراطية والساسة الانتهازيين حصلوا على نصيب الأسد من كراسي السلطة، بينما ترك الضباط الوحدويون من ذوي النيات الحسنة يفعلون ما يستطيعون، وهذا التحرك لم يكن كافيا لحماية الوحدة من أعدائها.

واستطرادا نقول لم يكن التجار وحدهم المتضررين بالدرجة الأولى من جراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية وما رافقها من ممارسات خاطئة في تطبيق اللوائح الإدارية، التي كان بعضها لا يتطابق مع الواقع السوري، كما هو الحال في مصر، خاصة وأن الأضرار طالت قطاعا واسعا من الشعب. وثمة أسباب منطقية جعلت السوريين يتساءلون بضجر يحمل نبرة من السخرية عن جدوى التعقيدات الإدارية وبعض الإجراءات الإصلاحية وعلاقتها بالقهر الاجتماعي. السوريين كشعب بسيط يميل إلى العفوية وينفر من البيروقراطية الإدارية في تعامله اليومي. وكان عبد الناصر قد أعلن مرات عدة أن سورية بلد صغير، وهي لا تتعدى متجرا صغيرا في حي تجاري يعج بالنشاط الإقتصادي.

أثرت الإجراءات الإصلاحية تأثيرا مباشرا على حركة الإستيراد والتصدير، كما شحت العملة الصعبة في السوق، وتدنت الأجور، مما أدى إلى تذمر قطاع واسع من الشرائح الإجتماعية في سورية. وأغفلت الحقائق القوية للشعب السوري في واقع التعامل اليومي، وتعامل المواطن العادي مع إدارته على المستوى الشخصي دون الحاجة إلى ذلك الكادر الإداري الضخم من الموظفين في مؤسسات الدولة وغالبيتهم من المصريين الذين اكتسبوا خبرة طويلة وباعا لا يضاهي في هذا المضمار. وقد وجد العسكريون السوريون أنفسهم بين ليلة وضحاها يتعاملون مع القيادة العسكرية المصرية المتعالية في تصرفها معهم، وعاد البعض منهم يتوق لعلاقات الرفقة والصحاب أيام ما قبل الوحدة.

هكذا ساد التذمر قطاعا واسعا من الشعب السوري الذي بارك خطوات قيادته (البعث) في قيام الوحدة مع مصر، دون الحاجة إلى أن يصبح أداة طيعة في يد الغير.

وكان من الأحرى بالقيادة السورية أن تسعى أولا إلى قيام تنظيم سياسي محلي أو مجموعة تنظيمات سياسية لها ثقلها على مستوى الساحة السورية، تمتلك وسائل الحوار المقبولة لتفهم مطالب الرأي العام بدلا من الاعتماد على الحكومة المركزية في تمثيلهم. فسورية لم تكن بحاجة إلى المزيد من الأحزاب السياسية فعندها ما فيه الكفاية، ولكنها كانت في حاجة ماسة إلى مؤسسات قادرة على تنظيم الشعب وفهم واقعه الاجتماعي وتركيبه النفسي.

إن إجراء أي عملية مقارنة بين السوريين والمصريين، تظهر لنا بجلاء الخصائص الاجتماعية والفوارق النفسية بين الشعبين دون الحاجة إلى تأمل فكري عميق وحدس سياسي. فالمصريون تم تدجينهم منذ القدم على الانصياع لمشيئة الحكم المركزي، على عكس السوريين فغالبيتهم بدو حديثو العهد بالاستقرار يترعون إلى معارضة المركزية الإدارية في دقائق حياتهم. كما أن السوريين سريعو الاستثارة غيورون إلى حد الإفراط، في حين أن المصريين يميلون إلى التسامح وروح الفكاهة. وقد نال حزب البعث السوري مكانة خاصة في نفوس الشعب نظرا لمعايشته أحوالهم وتمرس قيادته وكوادره على تحسس مشاكل كافة الجماعات الاجتماعية وأهوائها العاطفية.

أما الاتحاد القومي الذي تم تأسيسه بصورة مرتجلة، بقرار من قمة السلطة العسكرية الحاكمة، فجاء ليهدم تجربة العمل السياسي في مصر ويصبح البديل فهو رغم ضخامة حجمه وكثرة منتسبيه وامتداده عبر رقعة دولة الوحدة، كان يضم هجينا سياسيا من العناصر السياسية الغير متجانسة. ولعل هذا يصدق مثلا على البيان الرسمي الصادر عن إذاعة القاهرة يوم حدوث الانفصال في تأكيده بأن الوحدة طعنت من الخلف بعد أن تم اختراق الاتحاد القومي من قبل العناصر الرجعية والانتهازية. والجدير بالذكر هنا أن الدكتور مأمون الكزبري على سبيل المثال الذي كان يرأس اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي أيام الوحدة، عين رئيسا للوزراء في الحكومة الانفصالية التي أعلنت عن قيامها في دمشق. وقد استطاع نفر من السياسيين المحافظين التسلل بهدوء إلى المراكز الحساسة في صلب التنظيم الوحدوي (الاتحاد القومي)، وبالتحديد منذ صيف عام 1959، وهو العام الذي انسحب فيه كادر حزب البعث المنحل من الحكومة الاتحادية.

وما دمنا لا نعرف على وجه الدقة طبيعة تنظيم الاتحاد القومي، فإنه يصعب علينا

تصور الكيفية التي وصل بها العديد من السياسيين المحافظين إلى مراكز هامة في قيادة الحزب المذكور، والإعداد من داخله لقيام الحركة الانفصالية. فهذه القضية موضع خلاف، وتحميلهم مسؤولية الانفصال في حاجة إلى مراجعة متأنية.

وقبل إلقاء التهم على الآخرين إذن بدون أدلة قاطعة يجب القفز على مراحل الفشل وذلك يستدعي من قادة البعث والقيادة المصرية مراجعة أخطائها المتعلقة بالتجربة الاشتراكية. إن حدوث الانفصال وضياع الجمهورية العربية المتحدة يعود في الأساس إلى عدم توفر المناخ الديمقراطي السليم الذي يسمح للجماهير بالمشاركة السياسية الفعالة بمعزل عن الديماجوجية السياسية. فعلى رغم إحساس البعثيين بضرورة الاستمرار في الوحدة فإن الواقع خلق نفورا سياسيا في أوساط قطاع واسع من الشعب السوري الذي تضرر وعانى الأمرين في سبيل الوحدة، الأمر الذي جعل انفراطها وشيكا مع مرور الزمن واشتدت الأزمة السياسية جنبا إلى جنب مع الأزمة الإقتصادية.

ومع ذلك كله فالقيادة المصرية لم تستفد كثيرا من دروس الماضي ومحاولتها المتكررة للعب دور متميز في الساحة العربية. إذ لا يمكن أن تتحدد مواصفات الزعامة لشخص كما تحددت في شخص عبد الناصر الذي لم يكن بدوره السباق إلى دعوة الوحدة بين مصر وسورية، وأظهر فتورا واضحا تجاه حماس الضباط السوريين ومطالبتهم الملحة بقيام وحدة فورية. من هنا، كان رد فعله إزاء إنفصام عرى الوحدة بين مصر وسورية متمثلا بتمسكه بتسمية الجمهورية العربية المتحدة وبإصراره عليها محاولة منه للتخفيف من الشعور بالذنب، وما المانع من تكرار التجربة، ولا سيما بعد تهافت إيديولوجية البعث السوري. وفي هذا الاتجاه أصبح عبد الناصر متشددا عقائديا على مستوى الساحة العربية على عكس ما كان عليه قبل الوحدة. وقد أصدرت القيادة المصرية سلسلة من القرارات السياسية التي استهدفت عناصر الطبقة العليا من كبار التجار والملاك الذين وصفتهم أجهزة الإعلام الرسمية بالخونة والعملاء أعداء الشعب. وقد زج بنفر كبير منهم في السجون دون محاكمة وصودرت ممتلكاتهم. كما اتخذ موقفا أكثر تشددا وهجومية تجاه الحكام العرب، وأصبح موقف القيادة المصرية يتسم بالحماسة الثورية التي ترفض فكرة التصالح أو التعايش مع الأنظمة المحافظة ليس في العالم العربي فحسب، بل في منطقة الشرق الأوسط قاطبة.

الفصل الثاني

الانفصال (مارس 1961 - 1963)

"إن حقيقة الخلاف القائم بين الأنظمة العربية أمر طبيعي في هذه المرحلة من مراحل الثورة السياسية والاجتماعية. فالخلاف في حد ذاته لم يثبت أن الوحدة العربي مجرد وهم. بل على العكس من ذلك، أثبتت الأحداث أن الخلافات العربية برهنت للجميع أن الوحدة العربية حقيقة دامغة لا ريب فيها".

محمد حسنين هيكل ، الأهرام 9 مارس 1962.

شغلت قضية الوحدة العربية حيزا هاما في الفكر العربي المعاصر. وإذا كانت قد تولدت بسبب الشتات والانقسام الذي تعرضت له الأمة العربية عبر القرون، فإن الوحدة قد اكتسبت فيما بعد آفاقا ومفاهيم ثورية تدعو إلى التحرر من الاستعمار والإقطاع، وإلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي، والإسهام في حركة التحرر الوطني. وللتخفيف من حدة الشعور بالذنب العقائدي، كان الانفصال السوري قد أزال بصورة جلية الشوائب العالقة في ذهن القيادة المصرية، وأخذت بوادر الانقسام والفرقة العربية تشق طريقها عبر تقاطع مواقفها الفكرية، لترسم خطا فاصلا بين القوى الخيرة والقوى الشريرة. إذ كانت القوى الثورية بعقيدتها الاشتراكية وعلى رأسها مصر الناصرية تقف متحدية بثبات القوى الرجعية المعارضة للوحدة العربية التي رفعت الآن شعار الوحدة الإسلامية.

كيف أثر هذا في موقع مصر وقيادتها السياسية ممثلة بشخص عبد الناصر على مستوى الساحة العربية؟ في ذلك الوقت كانت مغامرات القيادة المصرية الوحدوية العربية تواجه العقبات المحلية، حيث انتهت تجربة الجمهورية العربية المتحدة بالفشل الذريع. كما تركت سنوات الوحدة آثارا شاذة وتشوهات عميقة على امتداد الساحة

العربية. فإذا كانت الوحدة العربية تمثل طموحا مشروعا للشعوب العربية، فما هو المانع من تحقيقها؟ تحت ذلك يختفي الجزء الأكبر من جبل الجليد، ولا سيما أن المسألة السورية بعد الحركة الانفصالية أصبحت مشكلة ملحة بالنسبة للرئيس عبد الناصر الذي وجد نفسه مصرا على التمسك بتلابيب الوحدة من خلال إبقائه على اسم الجمهورية العربية المتحدة بعد فشل التجربة. وهكذا كانت ردة الفعل المصرية قوية وإن اتخذت الإيديولوجية مجالا فسيحا للتعبير عن غضبها الشديد إزاء كارثة الانفصال، وقد اختارت القاهرة خندق الاشتراكية الثورية موقعا تحتمي به للبدء في شن حربها القادمة ضد الرجعية العربية.

كانت النتيجة الأهم للإنفصال بالنسبة للقيادة المصرية هي محاولتها الظهور بمظهر التسامح مع الأنظمة العربية المحافظة. وكانت سياسة عبد الناصر تقوم على أساس التقارب الخجول مع الملوك العرب، ولا سيما مع الملك حسين والملك سعود، ناهيك عن إمام اليمن أحمد ومملكته التي ظلت تعيش بمعزل عن العصر الحديث أشبه بإقطاعيات العصور الوسطى. وكما يصدق هذا الموقف المتشدد على الملوك العرب، فإنه يصدق بالمثل على الرؤساء العرب الذين اختلفوا مع عبد الناصر، خصوصا الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم في تحديه لزعامته، فهو في نظر القاهرة ملحد ومنحرف عن عقيدة القومية العربية. أعلن عبد الناصر في خطابه الناري يوم 16 أكتوبر من عام 1961 النهج الثوري الجديد الذي اختطته مصر لنفسها بعد الانفصال بقوله: "يجب أن نمتلك الشجاعة الكافية للاعتراف بأخطائنا، وتوجيه اللوم لأنفسنا بدلا من توجيه الاتهام للغير في انهيار الوحدة." في سياق هذه العبارة تحمل عبد الناصر ضمنا مسؤولية فشل الوحدة.

ولنا أن نتساءل، ترى ما هي الأخطاء التي أقرها عبد الناصر ضمنا في خطابه بإسم شعب مصر؟ إنها – على حد تعبيره – تلك الروح الطيبة المتسامحة مع الرجعيين وعملاء الاستعمار داخل سورية وخارجها على مستوى الساحة العربية التي أوقعته في الخطأ، حيث قبلت مصر عن طيب خاطر دعوة الوحدة مع سورية. قالها عبد الناصر صراحة إنه لن يثق بعد يوم الانفصال بأشخاص من أمثال مأمون الكزبري والملك حسين والملك سعود، فلا يمكن بأي حال من الأحوال التقارب معهم، أو إقامة علاقة وطيدة بهم على حساب مبدأ القومية العربية.

احتلت قضية الوحدة العربية حيزا واسعا في خطب عبد الناصر الحماسية التي تطرقت معظمها لمسألة التضامن العربي ووحدة الهدف. ولكن كيف يمكن تحقيق انبعاث الأمة العربية مع تفادي الصراع مع الأنظمة العربية القائمة، التي تتحدث دساتيرها عن الوحدة العربية بشكل شاعري جذاب؟ فالجماهير العربية تريد الوحدة، غير أن إرادتها لا تجد صدى مستحبا أو تجاوبا لدى الحكام. ولعل تفسير ذلك يكمن في أن عبد الناصر تفادى عملية الصدام العسكري والقضاء على الحركة الانفصالية بقوة السلاح، ربما لعدم رغبته في إراقة الدماء العربية، مع إعلانه في أكثر من مناسبة عدم استعداده عن التخلي عن (شعب سورية النبيل)، الذي غدر به وبوحدته حفنة من السياسيين الأنانيين. وبالتالي فإن مصر العربية لن تتخلى أبدا عن رسالتها القومية في تحقيق القدر العربي المحتوم بالثورة والوحدة، حتى لا تترك الأمة العربية تقع أسيرة في بوتقة الانفصالية والإقليمية والانعزالية. ستظل مصر قلعة العروبة متمسكة بتسمية الجمهورية العربية المتحدة رغم الانفصال.

هذا نوع من الأدلجة العربية المعاصرة كما جسدها جمال عبد الناصر عقب حدوث الانفصال بين مصر وسورية. ويظهر بجلاء الإصرار على التشبث بتسمية الجمهورية العربية المتحدة رغم أن تجربة الوحدة قد أصبحت في خبر كان. بهذه الطريقة هاجم عبد الناصر خصومه من الزعماء العرب، خصوصا قادة البعث، الذين اعتبرهم أعداء الوحدة العربية وأعداء آمال الشعب العربي من خلال تبنيه مبدأ النقد الذاتي، فوضع خصومه في موقف دفاعي، مع أن اعترافاته لا تقر بصورة واضحة تحمله المسؤولية الكاملة عن انهيار الوحدة. وهذا هو مغزى التعبير البسيط المؤثر في حملاته النفسية على خصومه كقوله مثلا: " اعترف بأنني كنت غاية في الطيبة والسذاجة لثقتي المتناهية بحسن نواياكم.".

وفي هذا الاتجاه، رفض عبد الناصر الاعتراف بالحكومة السورية الانفصالية في دمشق، كما قطع علاقاته الدبلوماسية مع الأردن والسعودية، وألغى اتفاقية الوحدة بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة المتوكلية اليمنية. ولم يتردد في شجب الحكم الملكي في العربية السعودية فحسب، بل بذل كل ما في وسعه لإثارة المشاكل السياسية لجيرانه من الحكام العرب المخالفين لنهج السياسة المصرية. وكان موقف الحكام العرب، ولا سيما الحكومة السورية الانفصالية تتسم بالدفاعية والارتباك، وبالتالي اهتزت مكانتهم

في نظر رعاياهم ومواطنيهم الذين أعاروا أذانا صاغية لإذاعة صوت العرب من القاهرة التي كان وقعها على الوجدان ذا تأثير بالغ في إذكاء الروح الوطنية والتحريض على الثورة ضد الظلم والقهر الاجتماعي.

رد الفعل المصري :

إن اهتمام مصر بالمسألة الكويتية تستدعي منا تسليط مزيد من الضوء على قرار عبدالناصر سرعة التعجيل بسحب القوات المصرية المشاركة ضمن قوات حفظ السلام العربية المرابطة في الكويت. إنه من المستبعد الإبقاء على القوات المصرية في الكويت لمرافقة الوحدات العربية السورية والأردنية والسعودية وإذاعة القاهرة تواصل حملاتها الإعلامية الشعواء ضد هذه الأقطار العربية المشاركة ضمن قوات حفظ السلام العربية هناك. ويرجح أن قرار عبد الناصر بسحب قواته من الكويت في هذا الوقت بالذات قد حفز عبدالكريم قاسم على التخلي عن مطالبه بضم الكويت. ووفقا لذلك فهذه الخطوة السياسية سوف تحسبها الدول العربية المشاركة في قوات حفظ السلام العربية على الجمهورية العربية المتحدة. وسرعان ما اتضح أن قاسم العراق لن يتحرك مرة أخرى ضد الكويت نظرا للمعارضة القوية التي أبدها الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، علما بأنه لم يكف عن المطالبة بدولة الكويت المستقلة.

نحن إذن إزاء مثلث أضلاعه معقدة ومركبة، تدخل أطرافه الثلاثة في شبكة كثيفة من العلاقات والمصالح المتوافقة والمتعارضة، ومستقبل العلاقات العربية المتوترة مرهون بالعبثية السياسية التي مارسها بعض الحكام العرب أمثال عبدالكريم قاسم. وكان على العراق أن يعيد حسابه إزاء هذا التطور وهي خطوة لم يكن قاسم العراق قد أدخلها في حساباته عندما أفصح عن نيته بضم الكويت، فقد كانت خطته مبنية على أساس أن مصر لن تعارض تحركه بقوة إلى حد تكوين قوة سلام عربية تتزعمها مصر للحيلولة دون غزو العراق للكويت. أما بعد اشتراك القوات المصرية في الدفاع عن التراب الكويتي، فإن أي محاولة أخرى سوف تواجه بنفس الطريقة، مما يضاعف من إثارة بقية الدول العربية ضد العراق، ويؤدي ذلك إلى خلق توتر شامل في المنطقة. وكانت ردة الفعل الرسمية لدى الحكومة العراقية تمثلت في استدعاء الرئيس العراقي كافة سفرائه

المقيمين في العواصم العربية التي اعترفت حديثا باستقلال الكويت، وبمجرد أن قبلت جامعة الدول العربية الكويت كدولة عضو في مجلسها قاطع العراق دورتها المنعقدة حينذاك. وهذا التحرك في حد ذاته خدم مصر سياسيا في المحافظة على مصالحها دون أدنى تأثير في مكانتها الرائدة كزعيمة للمعسكر العربي الثوري.

في هذه السنوات الحاسمة من تاريخ الأمة العربية كانت شعبية عبد الناصر قد بلغت الذروة، خصوصا منذ اجتيازه أزمة السويس بنجاح منقطع النظير عام 1956، والإعلان عن مولد الجمهورية العربية المتحدة عام 1958، وإن كانت شعبيته بعد هذه الفترة الحرجة قد انحسرت قليلا عما كانت عليه في السنوات السابقة. وقد أثرت الأزمات العربية التي تفجرت حروبا هنا وهناك (في اليمن والأردن) على مكانة عبد الناصر كداعية للقومية العربية والتضامن العربي. ودون كلل، حاول عبد الناصر تسخير طاقات مصر في خدمة الثورة العربية والوحدة العربية غير عابئ بالمعارضة الداخلية التي كتم أنفاسها، منذ عام 1954. فإذا أخذنا الصعيد الإيديولوجي للقومية العربية التي روجت لها القيادة المصرية لتبرير موافقتها على قيام الوحدة بين مصر وسورية ودعمها لحركة التحرر الوطني بكل معطياتها من قومية وإسلامية وعلمانية، فإننا نجد أن هذه المعطيات تعجز عن إقناع قطاع واسع من المثقفين المصريين بحكمة سياسته. عبد الناصر بقيادته الأسطورية امتلك وجدان الشارع العربي لسنوات، بما في ذلك المواطن العادي المصري الذي عانى الأمرين إزاء التزام حكومته تجاه العرب. غير أن الوطنيين المصريين سلموا بطرق مختلفة بهذه السياسة الجديدة، مع قناعتهم المطلقة بأنها لن تحقق أي نتيجة ملموسة ذات معنى.

وهكذا لم ينطمس المنهج السليم في فهم الحاضر والماضي، وبخاصة في ذهن القيادة المصرية التي لا تستطيع فهم مجريات الأحداث في العالم العربي إلا عبر بوابة الأيديولوجية العربية المعاصرة. ولقد ألمح الكاتب الشهير محمد حسنين هيكل – وهو أحد المقربين من شخص عبد الناصر عن مغزى السياسة الجديدة التي تنهجها الجمهورية العربية المتحدة في محاولة منه لتوضيح ما التبس منها، وذلك عبر المماثلة لا التحليل بين ((مصر الدولة ومصر الثورة)) في إحدى افتتاحيات صحيفة الأهرام القاهرية:

تتعامل مصر كدولة عضو في الجامعة مع سائر الدول العربية وذلك من موقع المسؤولية،

بغض النظر عن شكل الأنظمة القائمة هنا وهناك في أرجاء الوطن العربي الكبير. فهي (مصر) تقف مع الأشقاء والاخوة العرب جنبا إلى جنب ملتزمة بمواثيق جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، فضلا عن تقيدها والتزامها بكافة البروتوكولات والاتفاقيات التجارية والثقافية المبرمة معهم ... أما مصر الثورة، فهي تتعامل فقط مع الشعب العربي بمعزل عن الأنظمة العربية. وهذا المعنى لا يشترط التدخل في شؤون الغير طالما أن الأنظمة العربية بعيدة كل البعد عن رغبات الجماهير وتطلعاتها في تحقيق الوحدة العربية. وإذا كانت مصر الدولة تتحدث عن التضامن العربي وسيادة واستقلال الدول العربية، فإن مصر الثورة، قد تحدثنا أكثر من مرة، تؤمن بأن رسالتها لا تقتصر على الدعوة إلى وحدة الصف العربي فحسب، بل تتجاوز ذلك بدعوتها إلى قيام وحدة عربية شاملة، وليست عودة إلى ما كانت عليه الأمة العربية قبل التجزئة، وليست مجرد التقاء أو تعاون بين القادة العرب حول قضايا معينة، وإنما هي عمل ثوري يتفاعل باستمرار مع هدفين آخرين، هما الحرية والاشتراكية[1] .

إن الأنظمة العربية تطرح فكرة الوحدة العربية في دساتيرها بغض النظر عن توجهها السياسي وقناعة حكامها بهذا الخصوص. فالشعوب العربية تريد الوحدة وتتحرق لقيامها، والخلاف الجوهري حول قيام الوحدة العربية من عدمها يتوقف على الحكام العرب الذين واجهوا صعوبة شديدة في عملية التوفيق بين الشعارات المرفوعة والواقع المعاش. فهناك هوة بين الشعوب والحكومات العربية، وغالبية الأنظمة السياسية في الوطن العربي بما فيها مصر الناصرية أدركت مدى عمق هذه الهوة. وتبرز هذه التعارضات بالدرجة الأولى مواهب القيادة المصرية في مقدرتها على التلاعب بالألفاظ من خلال طرحها شعار جديد (وحدة الهدف) جنبا إلى جنب مع شعار(التضامن العربي)، وهكذا يكون الطرح في كل مرة فيها يتعلق الأمر بالحاجة إلى انتهاج ديبلوماسية شد الخيوط كأساس لإقامة التوازن. فالشعار الجديد (وحدة الصف) استحدثه عبد الناصر لمواجهة خصومه السياسيين كالبعث السوري وحكام الرياض وعمان، الذين حاولوا النيل من شخصه ومكانة مصر في قيادة الأمة العربية.

بيد أن لهذا السبب الجوهري ما يبرره، أي الحاجة إلى إخفاء الأهداف وراء الشعارات، إذ أن المغزى الرئيسي في كل ما يتعلق بهذا النوع من المناورات السياسية، يكشف نزعة دفاعية أكثر مما يعكس ميلا إلى المواجهة. وللرد على خصومه، صرح عبد

---

(1) جريدة الأهرام (29، ديسمبر1962).

الناصر : "ثمة أشخاص يتحدثون اليوم عن وحدة الصف العربي وحاجة الأمة إليها، فمنذ عهد نوري السعيد لم يكفوا عن الحديث عن تلك المقولة.

ولكن ما هو الهدف من وراء تلك الوحدة العربية؟ أهي من أجل خدمة المصالح العربية أم المصالح الإمبريالية في المنطقة؟ أجل إن الإجماع شئ جيد وجميل، ولو أننا نرتاب في نواياهم: إذ تركز وحدة الصف على مقاصد مختلفة، قد تقود الأمة العربية نحو خطر محقق... وهذا يعني أننا نحد من طموحاتها. إننا نسعى لتحقيق وحدة الأهداف في المقام الأول وهي التي ستؤدي حتما إلى وحدة الصف العربي، وأخيرا وحدة الشعب العربي. كل الجماهير العربية تطمح إلى قيام الوحدة، ولكن بعض الحكام العرب يسعون لتحقيق أهداف مغايرة لطموح وآمال الجماهير. لهذا فهم يحاولون بشتى الطرق تشويه هذه الشعارات والمزايدة بها من خلال ترديدهم المستمر لدعوة التضامن العربي ...)[1] .

عبر هذه المساجلات الفكرية كانت السياسة المصرية ترسم مشروعا يقر ضمنا بضرورة وحدة الصف، ولكنه في خاتمة المطاف لا يخدم فكرة التضامن العربي. ففوق المستوى الأول نستطيع فهم التحالفات والصراعات بين الأنظمة العربية - جمهورية ثورية وملكية وراثية. أما المستوى الإيديولوجي حيث الغطاء الزائف فينسحب على المستوى الأول ويطمسه. وكتب هيكل في إحدى مقالاته الصحفية محذرا بأن التضامن العربي أصبح بعيد المنال.. نظرا لارتباطه بحتمية الثورة العربية السياسية والاجتماعية، ووجود التباينات على مستوى القمة والقاعدة... فالمكانية التاريخية تشكل قوة فعالة ومؤثرة لقيام الوحدة العربية دون الحاجة لأن نتحدث مع الحكام العرب مرارا وتكرارا عن التضامن العربي المفقود. فالضرورة السياسية نظرا لزيادة حجم التحديات الخارجية تقتضي منا جميعا الوقوف بجدية وشجاعة إلى جانب الجماهير. إن مضمون تعريف مثل هذا الشعار بصورة دقيقة يرتبط في الأساس بمدى نجاحه وعمليته في خدمة القضايا العربية..).

إن التطبيقات العملية لنظرية الاشتراكية العربية، التي مركزها مصر، وما أوردناه هنا من عبارات مقتبسة قد تساعدنا على سبر غورها في سياق الإيديولوجية الماركسية

---

(1) تم ترجمة مقاطع من خطب الرئيس جمال عبد الناصر في 22 فبراير من عام 1962، كما ضمنا هنا بعض الملاحظات القيمة التي وردت في بعض مقابلاته الصحفية.

بشقيها اللينيني – الستاليني، التي أصبحت مصدر إلهام بصورة عرضية، أو على نحو بالغ الأهمية بالنسبة للقيادة المصرية منذ عام 1960 فصاعدا. ونستدل من هذه المبادرة العقائدية الثورية في تفسير أهداف التحولات الاشتراكية في ثورة يوليو المصرية، ولا سيما بعد حدوث الانفصال، وانكماش العلاقة بين الجمهورية العربية المتحدة وجيرانها، وتلك الحالة تذكرنا بنهج الثورة الروسية في عهد ستالين.

هنا ينبغي أن ننظر إلى المفهوم المصري في ربط الأحداث الخارجية بالأحداث الداخلية في مصر الناصرية على هذا النحو المتوازي، كما يتضح ذلك من عمليات التأميمات المكثفة للشركات الأجنبية والمحلية التي تضمنتها قرارات يوليو الاشتراكية، الصادرة في 1961، وما تلاها من حملة إعلامية واسعة النطاق استهدفت طبقة الأثرياء وكبار ملاك الأرض، الذين وصفتهم الصحافة القاهرية بالإقطاعيين أعداء الشعب. وكانت الحملة مركزة للغاية، وأتبعت أسلوبا ذكيا بغرض إثارة فئات الشعب المصري ضد هؤلاء الأثرياء الذين اعتبرهم السلطة الثورية مصدر خطر يهدد تماسك الجبهة الداخلية. وفي الاتجاهين تم ربط سياسة الجمهورية العربية المتحدة بالتجربة الاشتراكية وحركة التحرر العالمي، دون الحاجة إلى استعارة شعارات فترة ما قبل الوحدة.

وفي إطار هذه الإجراءات الداخلية تم حل البرلمان جنبا إلى جنب مع تنظيم الاتحاد القومي باعتبارهما من الأجهزة الفاسدة التي تعرضت للاختراق من قبل أعداء الوحدة. وقد تم الاستعاضة عن الاتحاد القومي بحركة سياسية أكثر تنظيما وانضباطا أطلق عليها إسم "الاتحاد الاشتراكي العربي". فضلا عن تبني القيادة المصرية في مايو 1962 لمؤتمر القوى الشعبية بتلاوة "الميثاق الوطني" كوثيقة إيديولوجية جاءت مجسدة لمبادئ الثورة الستة. ويؤكد الميثاق في نصوصه التزام مصر خط الاشتراكية العربية بمعزل عن نمطي التنمية في العالمين الرأسمالي والاشتراكي، وفي ذلك رفض صريح للفكرين الرأسمالي الغربي والاشتراكي الماركسي: "إن الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر وصولا ثوريا إلى التقدم لم يكن افتراضا قائما على الانتقاء الاختياري، وإنما كان الحل الاشتراكي حتمية تاريخية فرضها الواقع وفرضتها الآمال العريضة للجماهير كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين).

في المقابل إذا كان الهدف لا يقتضي هذا الترابط العضوي بين الاشتراكية العلمية وتطبيقاها في بلد آخر، فهذا يذكرنا بما حدث في تطبيقات الأممية الشيوعية في الثلاثينيات من هذا القرن، الأمر الذي جعل القيادة المصرية تفرق بين مصر الدولة ومصر الثورة. ومن هذه الزاوية، فإن هذا الفصل يسمح لمصر بتطوير نوع من مرحلية الحل الاشتراكي عن طريق الدعم المباشر لحركة التحرر الوطني في العالم العربي وفي قلب القارة السوداء (أفريقية). وتظل آثار تلك التغييرات الثورية الاشتراكية مرتبطة بمستوى النجاح الذي ستحققه داخل مصر وخارجها.

إن حدود الإيديولوجية الاشتراكية العربية لا تتوقف عند حدود الكفاية والعدل، وإنما تتجاوز هذه الحدود بالدعوة إلى توسيع قاعدة الثروة الوطنية، وتنمية الاقتصاد القومي، والإنتاج الكثيف عبر التصنيع وإحداث ثورة زراعية، وأخيرا تأمين العمل لكل أفراد المجتمع، فالسبيل الوحيد إلى تحقيق الاستقلال الاقتصادي عن دوائر الاستعمار هو التنمية الاقتصادية المخططة أو الموجهة من قبل الدولة، أي (رأسمالية الدولة). فالاشتراكية التنموية التي تقودها الدولة تتيح للشعب السيطرة على جميع وسائل الأنتاج. باختصار، تبرز أمامنا بعض المصطلحات السياسية العقائدية المدرجة في تجربة الثورة المصرية منذ نهاية عام 1961، بحيث أصبحت مشبعة بقوانين المادية التاريخية بشقها الماركسي، وما يخفى من زيف فيما يتعلق بحتميتها في تغيير الواقع العربي وذلك بالقضاء على التخلف والاحتكار، وإقامة مجتمع الكفاية والعدل في وجه قوى الشر التي أدرجت في خانة – الإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية.

إن محور اهتمامنا لا ينحصر في السؤال عن مدى صحة اهتمام عبد الناصر شخصيا بتطبيق النظرية الاشتراكية بتبنيه النهج الماركسي – اللينيني وإسقاطه على تجربة الاشتراكية العربية. النقطة الهامة في هذه المسألة ببسيط العبارة تتلخص في الجو العقائدي وخصائصه الثورية وتطبيقاها التي أصبحت مألوفة لدى العديد من الأجيال الأوربية في القرن المنصرم. إن سعي القيادة المصرية لتطبيق الاشتراكية الثورية كان الهدف من ورائها المناورة السياسية بين المعسكرين المتصارعين (الشرقي والغربي)، وقد حصلت مصر على ما تريد من معونات اقتصادية وعسكرية دون أن تتمكن من تحقيق هدفها السامي بإقامة الوحدة العربية.

في نفس الوقت، وفي ظل هذه الملابسات، كانت وجهة النظر هذه مع بساطتها أمرا مسلما به، ولكن الشك راود بعض المثقفين المصريين حول مسببات حدوث الحركة الانفصالية وتمزق الجمهورية العربية المتحدة وعواقبها على مستقبل مصر في قيادة الأمة العربية. فالمد القومي العربي في مصر كان في بداياته الأولى، والارتباط العاطفي به على وجه العموم كان سطحيا للغاية. وقد سلم عبد الناصر بهذه الحقيقة في أثناء محادثات الوحدة الثلاثية المنعقدة في القاهرة في مارس إبريل 1963، على أن مسألة الوحدة العربية لم تؤخذ بمأخذ الجد في مصر إلا بعد اجتياز أزمة السويس عام 1956.

أثارت الحركة الانفصالية السورية مشاعر الغضب في الوطن العربي، ومصر بوجه خاص، وذلك ليس من باب الحرص على مبدأ الوحدة العربية أو الشعور بعلاقة القربى بين الشعبين السوري والمصري، ولكنه من باب الإحساس العميق بجرح الكرامة والإهانة الموجهة لمصر قيادة وشعبا. فالمصريون كان لديهم إحساس خاص بروح التعالي والتفوق على بقية الشعوب العربية (على عكس التصور الخاص للأمريكيين الذين يشعرون بأن بلدهم رائدة العالم الحر). وتذكر عدد من المصريين بحنين إلى الماضي، تلك الفترة التي مهدت لمصر كي تصبح قاعدة لحركة التحرر الوطني تحتذي بها بقية الدول الإفريقية والآسيوية. مع أن الكثرة الغالبة من المصريين الذين يهمهم مستقبل مصر كبلد مستقل ومطرد النمو والتقدم شعروا بالحزن الشديد من جراء الانفصال. وتملكت قطاعا واسعا من المثقفين حالة من الارتياح المصحوبة بالقلق لأن مصدر الحركة الانفصالية كانت دمشق. فالسوريون من وجهة نظر المصريين كانوا عاجزين عن حماية تجربة الوحدة والدفاع عنها من جهة، وهم من جهة أخرى عاطفيون متهورون متقلبو الأمزجة، لا يستحقون رعاية مصر وحمايتها لا في الوقت الحاضر ولا في المستقبل.

قليلون أولئك الذين اعتقدوا بجدية الحملة السياسية التي قادتها مصر، كالقول مثلا بأن الشعب المصري الشجاع لن يتردد في نجدة (الشعب السوري النبيل). لكن المشكلة كانت تكمن في شخص عبد الناصر – حسب اعتقاد الرأي العام المصري – بأنه كان غاية في التسامح بالتغاضي عن جريمة الانفصال دون معاقبة مرتكبيها، لأنه – على حد قوله – كان لا يرغب في إراقة الدماء العربية.

إذن لماذا تتحمل مصر مسؤولية فشل الجمهورية العربية المتحدة؟ ولماذا تدفع مصر

في النهاية ثمن دورها الثوري برعايتها ودعمها لحركة التحرر الوطني، ورفضها كل الحلول الوسطية ومشاريع الأحلاف العسكرية والسياسية الاستعمارية؟ وكان يفترض أن تكفي هذه الحادثة التاريخية لتتخلى القيادة المصرية عن مطالبة شعبها بمزيد من التضحية في سبيل قيام وحدة عربية، وهي تدرك تماما بأن الوعي السياسي لدى المصريين فيما يتعلق بمسألة العروبة ضئيل للغاية. فالغالبية العظمى من الشعب المصري كانت تطمح إلى بناء مدينتها الفاضلة تحت راية "مصر للمصريين". وللتخفيف من حدة هذا التوجه الإقليمي بذلت القيادة المصرية كل ما في وسعها للتصدي للروح الانعزالية وخنقها بدعوة مضادة تروج لفكرة التضامن العربي والقومية والوحدة العربية، بصورة مطردة منذ نهاية عام 1954.

المستفيد من تفتيت وتمزق الأمة العربية أعداء الأمة وفي مقدمتهم الإمبريالية الأمريكية وربيبتها إسرائيل، هذه المقولة احتلت حيزا واسعا في خطب عبد الناصر ومقابلاته الصحفية. وفي خضم الحرب الباردة، خاضت الجمهورية العربية المتحدة حربا ضروسا ضد النفوذ الاستعماري الغربي في المنطقة وحلفائه من الأنظمة الرجعية العربية. وكانت النتيجة عزلة سياسية وحصارا اقتصاديا ضربه الغرب من حولها بحرمانها من الحصول على المساعدات الاقتصادية والعسكرية قبل حدوث أزمة السويس وبعدها. وكانت معارضة مصر لعقيدة أيزنهاور[1] قد أضرت إضرارا شديدا بموقف القيادة المصرية دوليا (على مستوى الغرب) ولكنها أكسبت مصر شعبية على مستوى الساحة العربية، غير أن هذه الشعبية الجماهيرية والشرعية السياسية بدأت تتلاشى تدريجيا بعد الانفصال.

رد الفعل السوري :

(1) يتلخص مبدأ ايزنهاور في الموقف السياسي للولايات المتحدة التي قادت المعسكر الغربي (حلف شمال الأطلسي) في مواجهة تكتل عسكري وسياسي (حلف وارسو) بزعامة الاتحاد السوفيتي إبان الحرب الباردة. وكانت منطقة الشرق الأوسط مسرحا سياسيا للقوتين العظميتين (أمريكا وروسيا) منذ أن دعا الرئيس =الأمريكي ايزنهاور الدول الغربية إلى إقامة حلف عسكري في المنطقة للحيلولة دون تمكن المد الروسي من اختراق منطقة الشرق الأوسط والأدنى بالوصول إلى المياه الدافئة في حوض البحر الأبيض المتوسط. وقد لعبت مصر العربية دورا لا يستهان به في تبني سياسة عربية موحدة نشطت تحت مظلة جامعة الدول العربية، في محاولة منها لإفساد المخطط الأمريكي في المنطقة. (المترجم)

اتسم موقف الحكومة السورية الانفصالية بالنكوص والارتباك من جراء الحملة النفسية التي شنتها أجهزة الإعلام المصرية. ونسفت عملية الانفصال تماسك القطرين (المصري والسوري) في إطار الجمهورية العربية المتحدة. فالعروبة والاشتراكية كشعارين رائجين آنذاك لم تعد السلطات الانفصالية في دمشق تهتم بهما بالمرة. وعلى سبيل المثال، أصبحت مفردة "الانفصالية"، هي العبارة الشائعة التي أطلقتها أجهزة الإعلام المصرية على السلطة الحاكمة في سورية، بمعزل عن المصطلح القديم "الشعوبية" الذي أطلقته القاهرة من قبل على الرئيس العراقي عبدالكريم قاسم وحلفائه الشيوعيين.

أما السوريون الذين احتفظوا بالتسمية القديمة لبلدهم الجمهورية العربية السورية حرصا منهم على كيان دولتهم بعد حدوث الانفصال، فقد شرعت حكومتهم الإنفصالية في دمشق تكيل التهم للقيادة المصرية متهمة إياها بالكبرياء والخيلاء، وحب السيطرة وتكريس الروح الانفصالية والفرقة بدلا من خدمة أهداف ومبادئ الوحدة العربية التي ما فتئت تنادي بها. وقد صدر بيان سياسي في دمشق يوم 2 أكتوبر من عام 1961، يؤكد شرعية الحكومة الانفصالية، تضمن توقيع ما لا يقل عن ثماني عشرة شخصية سورية سياسية واجتماعية، وعلى رأسهم ليس خالد العظم وصبري العسلي فحسب، بل أبرز قيادات حزب البعث العربي الاشتراكي التي مهرت توقيعاتها في هذه الوثيقة. وفي وقت لاحق، عبر صلاح الدين البيطار عن أسفه الشديد لهذه الفعلة بين يدي عبد الناصر أثناء محادثات الوحدة الثلاثية. أما الأستاذ ميشيل عفلق، فمن حسن حظه أنه كان خارج سورية، و لم يضمن توقيعه وثيقة الانفصال. فضلا عن ذلك، أصدرت بعض الشخصيات السورية بيانا آخر يدعم هذا الاتجاه، وقع عليه كل من فارس الخوري وسلطان باشا الأطرش والرئيس السوري الأسبق شكري القوتلي.

وكان القوتلي قد عبر عن حادثة الانفصال بمرارة: "أسعد حديثين تاريخيين في حياتي هما استقلال سوريه في 17 أبريل من عام 1945، وقيام الوحدة بين مصر وسورية في 21 فبراير من عام 1958.. كان يومها يحدوني الأمل بتحمل عبء هذه المسؤولية التاريخية في صنع الوحدة، ولكني اليوم أشعر بخيبة أمل شديدة يصعب وصفها.. إن النظام المصري -الناصري - يتحمل المسؤولية الكاملة في نكسة الوحدة لأنه سلم زمام الأمور في البلاد لحفنة من الخونة الذين حاولوا حكم الشعب عن طريق الإرهاب،

وزرع الخوف في نفوس المواطنين بقصد إذلالهم والنيل من كرامتهم. لقد منحت القيادة المصرية مجلس الشعب وأعضاءه صلاحيات واسعة وفريدة تخول لهم تنفيذ القرارات السياسية العليا دون أدنى اعتبار لممثلي الشعب.. بصريح العبارة إنهم يجهلون تماما أن ما يمكن تطبيقه في مصر لا يمكن تطبيقه في سورية. ولتنفيذ مخططهم الانفصالي أطلقوا العنان لأنفسهم في ممارسة الصراع الطبقي في البلاد كيفما اتفق" [1].

وكانت القوة الدافعة الأولى التي أدت إلى حدوث الانفصال قد جاءت من بعض الضباط السوريين المقربين من القيادة المصرية خاصة من بينهم العقيد عبدالحميد السراج، الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات، والعقيد عبد الكريم النحلاوي مدير مكتب المشير عبدالحكيم عامر، النائب الأول لرئيس الجمهورية العربية المتحدة. بدأ ما يسمى بمشكلة السراج يطفو على السطح نظرا للمعارضة القوية لمسلكيته في سورية من قبل قادة حزب البعث، مما جعل القيادة المصرية تنقله من وظيفته السابقة بدمشق كمدير للمخابرات إلى القاهرة ليعين هناك نائبا لرئيس الجمهورية، ولكن بدون صلاحيات. ولعل تعيين المشير عامر بدلا منه في سورية موطنه الأصلي جعله يشعر بالاهانة، فقرر مغادرة القاهرة غاضبا إلى دمشق حيث أستقر في داره، وحينها أشيع بأن السراج يعد خطة انقلابية للإطاحة بعامر. أما عبد الكريم النحلاوي فقد لعب دورا رئيسيا في تعبئة ضباط الجيش السوري للتحرك بقوة ضد القيادة المصرية في سورية، تحت حجة المحافظة على الوحدة وإجراء إصلاحات هامة في صفوف القوات المسلحة.

وفي هذه الأجواء الفئوية تم طبخ الانقلاب العسكري ضد الوحدة، وكان العقيد الكزبري أحد المشاركين الفاعلين في الحركة بحكم مركزه العسكري المتميز كقائد لحرس البادية. وقد تم استخدامه من قبل قادة الحركة الانفصالية للاستفادة من قواته في اليوم الأول للانقلاب حيث تم محاصرة المشير عامر وإكراهه على الاستجابة لمطالب الانقلابيين. وتنفيذا لطلبات قادة الانقلاب تم ترحيل عامر في أول طائرة عسكرية متجهة إلى القاهرة. تلا ذلك صدور البيانات السياسية الداعية للانفصال التي أحدثت ردود فعل غاضبة لدى الضباط الوحدويين في الجيش السوري. أما العناصر المدنية الوحدودية التي اتخذت من العاصمة المصرية القاهرة ملاذا لها فلم تتعدى معارضتهم

(1) تمت ترجمة النص بتصرف، المرجع مجلة الشرق المعاصر، العدد الرابع (1961)، ص413.

للحركة الانفصالية سوى الاستنكار.

كانت مشكلة قادة الحركة الإنفصالية منذ البداية المبكرة غياب الشرعية للحركة رغم إعلانهم عن تشكيل حكومة إقليمية برئاسة مأمون الكزبري. وقد رأى النحلاوي أن موقفه سيظل ضعيفا ما لم تدعمه القوى السياسية في سورية، فأوعز إلى بعض السياسيين لعقد اجتماع سياسي موسع حضره عدد كبير من ممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية الذين شاركوا في إقامة الوحدة، وكان على رأسهم صبري العسلي وخالد العظم وأكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار. وقد تصور الجميع أنهم بمجرد إصدارهم لبيان الانفصال سيتيح لهم العودة إلى الحكم.، ولم يدركوا أن هذا التحرك كان بمثابة نهاية لدورهم السياسي. وكان لدى هؤلاء فهم ضعيف للطريقة التي ستنهجها القيادة المصرية في إثارة الرأي العام السوري ضدهم بوجه خاص، والشارع العربي ضدهم بوجه عام.

وكانت آلية الضم لقائمة الحركة الانفصالية سهلة فسقطت الأقنعة عن العديد من الشخصيات السياسية بما في ذلك قادة البعث بموافقتهم على بيان الانفصال، وحل الاتحاد (الجمهورية العربية المتحدة). فالغالبية العظمى من الساسة السوريين كانوا ينحدرون من أصول اجتماعية رفيعة، فهم إما أبناء وجهاء وأعيان المدن، أو أحفاد كبار ملاك الأرض الغائبين، والأثرياء المتنفذين من تجار وسماسرة، وتستند قوتهم في الأصل على المحسوبية والمفاخرة بالحسب والنسب. وفي الاستفتاء العام الذي أجري في مطلع شهر ديسمبر1961 على الدستور السوري، أدلى الناخبون بأصواتهم لمرشحي البرلمان الجديد، كما تم تعديل دستور دولة الوحدة السابق على نحو مفاجئ مثير للسخرية، وهي عادة مألوفة في لعبة السياسة العربية وإجراءاتها الشكلية التي تخضع لمشيئة السلطة العليا في الدولة بالطبع، بعد إستفتاء الشعب على الدستور وموافقته عليه بنسبة 99 بالمائة. وجاءت نتيجة الاستفتاء مقاربة للنسبة الشائعة أي بنسبة 97 بالمائة. فلم يكن أمام الناخب السوري في حالة الاستفتاء سوى خيارين إما أن يضع الناخب كلمة (نعم) في البطاقة الخضراء أو (لا) في القصاصة الحمراء وتحفظ كلتاهما في صندوق واحد.

والجدير بالذكر هنا، هو أن الحملة الانتخابية للبرلمان السوري لم تكن تتم في ظل روح ديمقراطية تشيع حرية التعددية السياسية، بل كانت القيادة الانفصالية تفرض

آراءها بطريقة أبوية متعالية. وكان المرشحون المحافظون من أتباع الحزب الوطني وحزب الشعب قد حصلوا على نصيب الأسد (أربعة أخماس المقاعد) في البرلمان. ولم يسمح لمرشحي الأحزاب الأخرى بالدخول في منافسة ديمقراطية تتيح لهم الفرصة في توزيع الملصقات والإعلانات المتعلقة بالحملة الانتخابية في الصحف الكبرى. وإزاء ذلك انتصر المرشحون المحافظون من أنصار السوق الحرة، وخير من يمثلهم في هذا المضمار حزب الشعب الذي فقد جزءا من شعبيته بحكم موقف قياداته التاريخية المساندة لدعوة الوحدة بين سورية والعراق. وقد وقع خيار رئاسة البرلمان السوري الجديد على الدكتور ناظم القدسي ليصبح رئيسا للجمهورية، جنبا إلى جنب مع معروف الدواليبي الذي كلف بتشكيل الحكومة، وترأس البرلمان مأمون الكزبري رئيس الوزراء السابق في الجمهورية العربية المتحدة.

وفي خضم الانتصار الساحق للساسة المحافظين في البرلمان السوري، أقر هؤلاء بالإجماع إلغاء كافة اللوائح والقوانين المتعلقة بالإصلاحات الاشتراكية التي تبنتها القيادة المصرية في يوليو عام 1961، والتي سبق أن حددت بموجبها سقف الملكية الخاصة برأسمال لا يتعدى 100,000 دولار (حوالي عشرة آلاف جنية إسترليني) لأي شركة تجارية أو صناعية مساهمة. وكان الهدف من وراء هذه القرارات الاشتراكية فرض قيود محدودة على تركيز الملكية، مع تحديد نسب الحصص المالية والأسهم في الشركات لمدة لا تقل عن عشر سنوات. أما الملكية الخاصة المتعلقة بالأسهم فقد حدد سقفها بنسبة 175,000 جنيه إسترليني، أو ما يعادلها من الدولارات الأمريكية لكل شركة مساهمة. بالإضافة لبعض الشروط الإلزامية لبيع قسط من الأسهم المالية للعاملين بالشركة.

كان بيان الحكومة الانفصالية قد دعا إلى تشجيع اقتصاد السوق الحرة بدلا من رأسمالية الدولة الذي يخضع لإشراف الدولة مباشرة طبقا للنهج الاشتراكي الذي اختطته الجمهورية العربية المتحدة. وكانت الحكومة السورية تعتقد بأن الاقتصاد الحر هو المخرج الأمثل للأزمة السياسية في البلاد بعد إعلان الانفصال، إذ أن التوصل إلى ذلك كما أعلن وزير الاقتصاد السوري عدنان القوتلي كان مرتبطا بإلغاء قوانين يوليو 1961 الاشتراكية، وما نتج عنها من مضاعفات سلبية، كان من أهمها: " الارتجالية لغرض الدعاية السياسية للزعامة المصرية وكأن هدف الاشتراكية العمل على إنهاء تقسيم الجنس

البشري إلى دول صغيرة وإثارة الصراع الطبقي... فالتشريعات الاشتراكية البراقة لم تكن تخدم مصلحة الاقتصاد ولا مصلحة العامل، كونها تلغي أرباحه، فهي لم تخدم الاقتصاد الوطني في كل الأحوال كونها حدث من النشاط التجاري والصناعي وجمدت السوق .. وعلى المستوى الاجتماعي لم تحقق أي شيء ملموس على أرض الواقع غير ظهور طبقة مستغلة من المتطفلين التي أثرت من تجارة السوق السوداء. فهذه التوجهات جاءت متعارضة مع مبادئ السوق الحرة، وبذلك تكون قد قتلت كل المبادرات الفردية الرامية لتأسيس مشاريع صناعية توسعية .." [1]

وجاء في البيان الوزاري الذي ألقاه معروف الدواليبي في 8 يناير 1962 أن الحكومة تتجه إلى إلغاء قوانين التأميم (الاشتراكية). وقد رد عبد الناصر بعنف شديد على هذا البيان، وطالب القوى الوحدوية في سورية التحرك ضد الطغمة الانفصالية في دمشق. وكان موقف القيادة المصرية يشكل تحديا للحكومة الانفصالية التي كان من بين الأسباب الرئيسة لقيامها قرارات التأميم التي أضرت إضرارا بالغا بمصالح من سماهم عبد الناصر بالسماسرة الاحتكاريين الذين يزعمون بتطبيق الاشتراكية الديمقراطية طبقا لما ورد في إحدى مقالات الصحف الدمشقية الموالية للحكومة، والذي جاء فيه بأن الحكومة السورية تتبنى برنامجا اقتصاديا وسياسة مقاربة لنهج حزب المحافظين البريطاني[2].

إلا أن الحال كان متغيرا تماما على مستوى الساحة السورية حيث أصيب حزب البعث بنكسة سياسية نظرا لمشاركة بعض قادة البعث في الحكومة الانفصالية، خصوصا أكرم الحوراني. وقد ظهرت خطورة هذا في الانشقاق الذي حصل فيما بعد. وقد علق عفلق، وهو الأمين العام للحزب بهذا الخصوص قائلا: "لقد ارتكبت قيادة الحزب خطأ فادحا بقبولها التحالف والاندماج مع أكرم الحوراني الذي أثبت أنه في مقدمة حركة الردة والإقليمية التي تعصف بسورية اليوم" . ومن ثم قرر قادة البعث التنصل من الحوراني بعد أن تمادى في مهاجمة شخص الرئيس عبد الناصر علنا في الصحافة السورية، وهذا الأمر كان يتحاشاه البعث بشتى الطرق. وفي وقت لاحق أنكر

(1) نقلا عن البيان الرسمي للحكومة الذي أذيع من راديو دمشق في 15 فبراير 1962.
(2) نقلا عن خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في 22 فبراير من عام 1962.

البيطار أنه مهر توقيعه وثيقة الانفصال. وقد لاذ عفلق ورفاقه بالصمت لتبقى أيديهم نظيفة مما يحدث في سورية من جهة، والتصدي للتحركات المشبوهة للرجعية الانفصالية من جهة أخرى. وعلى عكس ذلك، قرر الحوراني بغريزته السياسية المجبولة على المواربة والخداع مواصلة اللعبة مع قادة الحركة الانفصالية حتى النهاية. وأعتبرت القيادة البعثية خطوته هذه تجاوزا واضحا لخط الحزب، فقررت فصله. ويبدو أن الحوراني أخذ عهدا على نفسه في معاقبة البعث لفعلته هذه.

ومما زاد الطين بلة أن الحوراني أعلن عن انسلاخ حزب البعث إلى جناحين متعارضين. وفي 18 يونيو من عام 1962، أصدر الحوراني بيانا سياسيا أكد فيه تشكيل تنظيم جديد تحت قيادته. وبينما رفضت قيادة البعث (عفلق والبيطار) كليا الاعتراف بجماعة الحوراني المنشقة، تقرر في المؤتمر العام لحزب البعث الاشتراكي المنعقد في بيروت فصل الحوراني وزمرته عن الحزب وتجميد عضويتهم بصورة نهائية. هذه الخلافات دفعت قيادة حزب البعث إلى الأزمة السياسية التي صاحبتها اتهامات وإدانات متبادلة، وانسحاب جماعي من صفوف الحزب، مما قلص مجددا عدد أعضائه. وهناك آراء تقول بأن الحوراني شجع هذه الانشقاقات الداخلية التي كان يأمل، على ما يبدو، أن تؤدي إلى انهيار حزب البعث.

هكذا انتهت عرى التحالف التاريخي بين حزب البعث الاشتراكي بقيادة عفلق وبين الحزب الاشتراكي العربي بزعامة الحوراني، هذا التحالف السياسي الذي يعود تاريخه إلى سنة 1952. وخلال الأشهر اللاحقة التي تلت عملية الانشقاق، ظل الحوراني مجرد شكل في دمشق، بينما خدم أنصاره الحكومة الانفصالية بإخلاص كوزراء نفعيين تم إدراجهم في سلسلة الحكومات السورية المتعاقبة حتى فبراير 1963. وللخروج من العزلة السياسية المضروبة حول الحكومة الانفصالية في دمشق، حاول الحوراني الدخول في صيغة تحالف بينه وبين زعيم الأخوان المسلمين عصام العطار، رغم الفروقات الفكرية بين الشخصين. وكان الحوراني يرى بأن عفلق والبيطار لا يتعديا أن يكونا عميلين مخلصين للرئيس المصري جمال عبد الناصر.

و لم يكن تأثير هذه الحادثة ليقتصر على الرأي العام في تشويه صورة قادة البعث في سورية فحسب، بل امتد إلى الساحة العربية أيضا. وتمخض عن هذه الحادثة تغير عميق

في الأفكار السياسية لدى قطاع واسع من المواطنين السوريين الذين لم يكن في مقدورهم التوصل إلى استنتاج مقنع لكارثة الانفصال. و لم يخف العديد من الموظفين الحكوميين وضباط الجيش الذين لعبوا دورا نشطا في التخطيط للحركة الانفصالية تحفظهم إزاء الحكومات المتوالية في الحكم، واحتمال مواجهتها والتصدي لفسادها، ولا سيما أن بعضهم أصبح عرضة لتأثير الأفكار القومية والثورية الاشتراكية.

لقد واجهت الحكومة الانفصالية في دمشق معارضة قوية في الداخل من قبل القوى الوحدوية المتنامية في سورية عامة والجمهورية العربية المتحدة خاصة، التي رفضت الاعتراف بها، وقد عاهدت القيادة المصرية نفسها بعدم التراجع عن الوحدة رغم حدوث الانفصال. ويحتدم الصراع على السلطة مجددا في الساحة السورية بين الساسة المدنيين والعسكريين من الضباط الوحدويين الذين أظهروا تشككهم في مصداقية الحكومة. أما أبرز الدلالات التي يمكن استشرافها حينذاك عن حالة الفوضى وعدم الاستقرار والشعور بالأمان، هي المحاولة اليائسة للحكومات السورية لتحسين صورتها في أعين رعاياها في الداخل، وتبني سياسة خارجية لا تؤمن بها ، خاصة فيما يتعلق بمسألة القومية العربية والوحدة العربية.

انقسام البعث :

في خضم التطورات السياسية اللاحقة بعد الانفصال أصبح حزب البعث في موضع لا يحسد عليه. وبما أن معظم قادته كانوا قد تخلوا عن مراكزهم الوظيفية في الحكومة الاتحادية قبل صدور قرارات يوليو الاشتراكية السيئة السمعة وغيرها من الإصلاحات التي لم يلعب البعث أي دور في صدورها، فإنه يكون غير مسؤول عنها، فالقادة البعثيون ظلوا مصرين على أن حزبهم لم يشارك قط في الحركة الانفصالية، باستثناء تلك الوثيقة التي وقع عليها كل من الحوراني والبيطار. وكانت النتيجة احتجاجا واسعا من قبل أتباعهما، وردود فعل قوية لدى قواعد الحزب التي أعلنت استنكارها لبيان الانفصال.

ومنذ ذلك الحين سقطت أسطورة الحوراني كشخصية سياسية وطنية في عيون كوادر حزب البعث وأنصاره. وخلال السنوات الثلاثة (61-1963) التي حكم فيها

الإنفصاليون سورية، كان الحوراني واتباعه يمثلون اليد الطولى في الحكومات المتعاقبة. وإذا كان الحوراني قد خاض الانتخابات جنبا إلى جنب مع البيطار، فقد ضمن لنفسه مقعدا في البرلمان بينما خسر البيطار. وفي البرلمان السوري وجه الحوراني انتقادات لاذعة إلى الحكومة مطالبا أعضاء المجلس التمسك بكافة القوانين الاشتراكية التي صدرت في أثناء الوحدة. في الوقت نفسه اتهم الرئيس عبد الناصر بالدكتاتورية وتخليه عن القضية الفلسطينية، والمساومة بالحقوق العربية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي منحته نظير ذلك بعض المساعدات الاقتصادية.

ومهما كانت الأسباب والخلفيات للانفصال، فمن المؤكد أن العسكريين السوريين لم يكن تحرك بعضهم ضمن تشكيلات الجيش السوري في الانقلاب ناجما عن غضب ضباطه وجنوده من الإجراءات الثورية التي تم اتخاذها من قبل الحكومة الاتحادية. ولكن السبب الحقيقي لتحرك وحدات الجيش يكمن في إحساس ضباطه العميق بالدونية والإهانة من قبل القيادة العسكرية المصرية التي كانت مسلكيتها تتسم بالتعالي والغطرسة والتقليل من شأن السوريين. وكان من الواضح أن الإصلاحات السياسية والاجتماعية، ولا سيما الإصلاح الزراعي، التي اتخذتها الحكومة الاتحادية، جاءت منسجمة مع ميول ضباط الجيش الذين كانوا واقعين تحت تأثير الأفكار القومية واليسارية. وقد ظل قطاع واسع من الضباط العسكريين الوحدويين خصوصا في منطقتي حمص وحلب غير راضين عن الحركة الانفصالية، ولكنهم كانوا لا يمتلكون القوة الكافية للتصدي لها.

وكان من المستحيل على الضباط الوحدويين الذين تشبعوا بالفكر العروبي منذ نعومة أظفارهم، أن يقبلوا بواقع الانفصال، وتكريس هذه النزعة في صفوف الجيش السوري. لذلك بعد أسابيع من وقوع الانقلاب، شرعت الحكومة الانفصالية في تطهير الجيش من العناصر القومية المعروفة بتعاطفها الشديد مع الحركة الناصرية وتحرقها لإحياء فكرة الوحدة بين مصر وسورية بأي ثمن كان. ولعل عملية اعتقال العقيد حيدر الكزبري وهو أحد الضباط المقربين من مأمون الكزبري، العقل المدبر للانقلاب الانفصالي، والمعروف بآرائه السياسية المحافظة، كانت بمثابة الشرارة الأولى التي أسقطت رموز الحركة الانقلابية الواحد بعد الآخر، بما في ذلك قادة البعث بواسطة الجيش. ولكن قوات دمشق في الأخير – كما سيأتي – تغلبت على وحدويين حمص وحلب.

حكومة العظـــم :

في 28 مارس من عام 1962 تحركت القيادة العليا للجيش ضد الحكومة المدنية التي أوصلتها بواسطة حرابها إلى سدة الحكم. فقد أدرك العقيد عبد الكريم النحلاوي قائد الحركة الانقلابية أن عملية استخدام السياسيين في هذه الفترة الحرجة قد استنفذ أغراضه، فقرر التخلص منهم والتفرد بحكم سورية شأنه شأن الكثير من الضباط العسكريين الطامحين في السلطة والحكم في بلدان العالم الثالث. وفي انقلاب أبيض صامت تحرك الجيش ضد الحكام المدنيين، ودون أي مقاومة تذكر تم اعتقال رئيس الجمهورية ناظم القدسي ورئيس المجلس النيابي ورئيس الوزراء وأعضاء الحكومة وعدد لا بأس به من النواب والسياسيين من بينهم خالد العظم وصبري العسلي ولطفي الحفار ورشدي الكيخيا. وكانت التهمة الموجهة ضدهم كما جاء في البيان العسكري الصادر عن قيادة الحركة أن أعضاء الحكومة والبرلمان لم يحسنا استخدام السلطة المفوضة لهم من قيادة الجيش في حكم البلاد، بحيث أطلقوا العنان للفساد المالي والإداري مما أدى إلى استشراء الفوضى والمحسوبية في وظائف الدولة.

وتدفع الحكومة الانفصالية في دمشق ثمن دورها المعارض للمد القومي وتيار الوحدة المتأجج في سورية. يومها كان الجيش السوري منقسما على نفسه من جراء الفوضى والفساد الذي عم البلاد. وبالمثل كان الضباط منقسمين على أنفسهم بصورة عميقة بين مؤيد ومعارض للحكومة. وقد استغل الضباط القوميون في حمص وحلب الفرصة ليفصحوا عن رغبتهم وأمانيهم السياسية المكبوتة بالدعوة الصريحة لإحياء مشروع الوحدة بين مصر وسورية في تحرك عسكري ضد الحكومة على أمل أن يهب جيش الجمهورية العربية المتحدة لنجدتهم. ولكن القيادة المصرية بزعامة عبد الناصر كانت غير مستعدة نفسيا للدخول في مغامرة سياسية أخرى في سورية. إثر ذلك انهارت معنويات الضباط القوميين المتمردين على الحكومة في حمص وحلب، وراحت مواقعهم تسقط موقعا بعد الآخر أمام القوات الزاحفة باتجاههم من دمشق. وعاد الهدوء السياسي للبلاد بعد أن تم التوصل إلى تسوية بين تشكيلات الجيش المنقسمة على نفسها، وقد تم بالفعل إقصاء ستة من الضباط المعارضين للحكومة بنفيهم إلى عدة عواصم أوربية، حيث شغروا هناك وظائف ارتباط عسكري (ملحقين عسكريين).

وكان أغلب قادة انتفاضة حمص وحلب من الرتب المتوسطة والصغيرة، وكلهم رجال من ذوي النفوذ في وحدات الجيش السوري وحافظوا على علاقات حميمة ببعضهم البعض. وعندما لمس العقيد النحلاوي أنه فقد سيطرته على القوات العسكرية المرابطة في حمص وحلب استجاب لضغوط الضباط الوحدويين بعقد مؤتمر عسكري يناقش فيه الجميع الحلول المناسبة للخروج من الأزمة السياسية التي تمر بها البلاد. وبرز العقيد جاسم علوان والعقيد لؤي الأتاسي باعتبارهما أقدم الرتب العسكرية في صفوف الضباط الوحدويين، ولكن الضباط البعثيين ويمثلهم العقيد محمد عمران حافظوا لأنفسهم على قدر من الاستقلالية. وفي هذا اللقاء أصر محمد عمران ممثل حزب البعث على أن تكون الخطوة الأولى عودة الضباط البعثيين الذين سرحهم النحلاوي، في حين كان جاسم علوان يرى تأجيل هذا المطلب الحزبي والاتفاق أولا على ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة الوحدة. وقد تسبب هذا الخلاف في إضعاف حركة الضباط الوحدويين إزاء مطالبهم المتعلقة بإصلاح الأوضاع الشاذة التي حدثت بعد وقوع الحركة الانفصالية.

وعلى الرغم من هذه البدايات الواعدة، فقد انهارت انتفاضة حمص وحلب في النهاية، وتم تسريح عدد آخر من ضباط الجيش. ومع ذلك، فإنه لم ينظر إلى الانتفاضة على أساس أنها جزء من كفاح القوى الوحدوية، بل كجزء من مؤامرة مصرية تديرها أيدي المخابرات المصرية وعملائها من الضباط الوحدويين المتواجدين داخل سورية. وقد تحاشت الحكومة الانفصالية في دمشق طرح هذه المشكلة على الرأي العام السوري، وكلف اللواء عبد الكريم زهر الدين قائد الجيش ومعه مجموعة من السياسيين المعتدلين بإعلان دراسة تهدف إلى إعادة الوحدة بين مصر وسورية في محاولة منها لامتصاص غضب ضباط الجيش.

كانت مشكلة ضباط الجيش تكمن في عدم قدرتهم على توحيد صفوفهم للتفرد بحكم البلاد، أو حكمها بواسطة حكومة مدنية تنسجم مع توجهاتهم السياسية. وإزاء ذلك قررت القيادة العسكرية عودة حكومة ناظم القدسي في منتصف شهر أبريل 1962 لمباشرة عمله كرئيس للجمهورية وشكلت حكومة جديدة برئاسة بشير العظمة خلفا لحكومة الدواليبي. فالعظمة كان يتمتع بشعبية واسعة كعنصر تقدمي نظرا

لمشاركته في الحياة السياسية عند قيام الوحدة بين مصر وسورية. وقد حرصت حكومة العظمة على التقرب من العناصر القومية النشطة في الجيش، كما أعلنت عن عودة العمل بالقوانين الاشتراكية التي صدرت إبان الوحدة، بما في ذلك قانون الإصلاح الزراعي الصادر في عام 1958.

وكانت النتيجة الطبيعية لحركة الجيش خلق مد وحدوي متجدد في سورية مما دفع بالحكومة المدنية إلى الاستجابة الظاهرية لهذا التحرك ومحاولة امتصاصه عن طريق المماطلة في اتخاذ أي خطوط عملية تسير في طريق إحياء تجربة الوحدة. وفي الاتجاهين ربطت حكومة العظمة الوحدة العربية بنغمة التقارب بين مصر وسورية من جهة، وسورية والعراق من جهة أخرى. فعلى نطاق الكلمات المنمقة أخذت أجهزة الإعلام السورية تستخدم بصورة منتظمة عبارة "مصر العزيزة" و "العراق الشقيق"، والتنصل من أية علاقة تربطها بالعناصر الرجعية المعادية للوحدة العربية. ثم أقدمت الحكومة على تشكيل لجنة سياسية ضمت لفيفا من الشخصيات الاجتماعية لإعداد التوصيات اللازمة المتعلقة بمسألة تدارس الخطوات الوحدوية التي يجب اتخاذها في المستقبل القريب.

عند هذا الحد بدئ بسماع الأغاني الوحدوية من إذاعة دمشق، والتي تشيد بأمجاد العرب. وتنال من أعداء الأمة العربية. وكان على حكومة العظمة أن تختار بين تأييد التيار الوحدوي وبين الوقوف إلى جانب التيار الانفصالي. ولما كانت حكومة العظمة ترفض الانصياع مباشرة لتعليمات قيادة الجيش فإنها أجبرت على تقديم استقالتها بعد حملة إعلامية شرسة شنها راديو صوت العرب من القاهرة الذي وصفها بأنها حكومة انفصالية مرتدة واقعة تحت تأثير الحوراني وزمرته. وللتو ردت الحكومة السورية على الهجوم المصري مشيرة إلى أن دمشق قد نفد صبرها من جراء العمليات التخريبية وعملية التسلل المتعاقبة التي يقوم بها العملاء والمخربون عبر الحدود اللبنانية إلى سورية بتوجيهات وإشراف أجهزة المخابرات المصرية وعلم الحكومة.

وجاء اللقاء العاصف في مدينة شتورة بلبنان، حيث اجتمع مجلس جامعة الدول العربية ليستمع لسيل من الشكاوي من الدول الأعضاء، وكاد المجلس أن يفقد فعاليته في حل المشاكل المعقدة التي عصفت بالتحام الصف العربي. وبعد دراسة مستفيضة متمعنة للشكاوي السورية، استقبلت القاهرة وفدا من ثلاثة أعضاء في سبتمبر عام 1962،

حيث فضل أعضاء هذا الوفد البقاء هناك احتجاجا منه ضد حكومته الانفصالية. وكان يرأس الوفد السوري أحد الوزراء السابقين في الحكومة الاتحادية وهو أكرم ديري، وأحد العقداء المغمورين في الجيش السوري.

من جهة أخرى، قام الوفد السوري المشارك في لقاء شتورة بتوزيع نسخ من "الكتاب الأسود" مشفوعا بوثائق وبيانات رسمية أدان فيه الممارسات التخريبية التي قامت بها أجهزة المخابرات المصرية في أثناء فترة الوحدة. وبالمقابل وزع الوفد المصري بيانا بالممارسات القمعية للحكومة الانفصالية في دمشق في حق العناصر القومية التي تعرضت للمطاردة والاعتقال والتسريح من سلك الجندية. ولم يكتف الوفد السوري بالكتاب الأسود بل عرض وثائق أخرى توحي لقرائها بأن القيادة المصرية قد تخلت عن القضية الفلسطينية من خلال التعميم العام الذي أصدرته وزارة الخارجية المصرية ووزعته على ملحقيها العسكريين محذرة إياهم من الخوض أو الإدلاء بأية بيانات صحفية ذات صفة سياسية تتعلق بالقضية الفلسطينية تمهيدا لدخول الجمهورية العربية المتحدة في مفاوضات مباشرة بهذا الخصوص مع الولايات المتحدة.

عجز وقصور جامعة الدول العربية :

في الحديث العاصف الذي ألقاه المندوب السوري لدى مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في مدينة شتورة بلبنان، أكد في قوله بأن الاتهامات الموجهة ضد حكومته لا أساس لها من الصحة. وأضاف إن مجلس الجامعة أصبح وصمة عار في حق الدول الأعضاء نظرا لعجزه عن القيام بالدور المناط به في تجسيد التعاون العربي المشترك المنشود. ومن أبرز القضايا التي تم تسليط الضوء عليها إعلاميا تلك المتعلقة بإبعاد أحد الموظفين السوريين المقتدرين من مجلس الجامعة تحت حجة انتهاء مدة خدمته وإحالته للمعاش.

ويبدو أن الانقسام والاختلاف في وجهات النظر بين الحكومات العربية قد امتد الآن إلى مجلس الجامعة العربية وأروقتها. والملاحظة الأساسية تتمثل في ردة فعل الأمين العام لمجس الجامعة عبد الخالق حسونة الذي أجهش بالبكاء في إحدى المناسبات عندما بلغت الخلافات العربية ذروتها. وكانت نتيجة التصويت لصالح سورية بفارق عشرة

أصوات عن مصر، وأعيد الموظف السوري الدكتور عبد الكريم العيـــدي إلى وظيفتـــه السابقة كمشرف على مكتب المقاطعة العربية للبضائع الإسرائيلية. ولكن مجلس الجامعـة كان عاجزا عن مناقشة شكوى سورية المتكررة بجارتها الجمهورية العربية المتحدة الـــتي وجهت لها تهمة التدخل في شؤونها الداخلية. وتمخض عن هذه المماحكات السياســـية تغيب الوفد المصري عن جلسات مجلس الجامعة لمدة سنة شمسية كاملـــة. وفي الوقـــت نفسه، كان العراق لا زال يمعن التفكير في دعوى مطالبته بدولة الكويت ومقاطعة وفـده لاجتماعات شتورة.

ثمة مؤشرات أخرى لحالة العجز الذي ألم بجسد جامعة الدول العربية، ونستطيع أن نلخص هذه الأسباب فيما يأتي :-

أولا : عدم قدرة مجلس الجامعة على القيام بدور فعال في حل الخـــلاف العميـــق حول قضية الحرب الأهلية في اليمن منذ اندلاع ثورة 26 سبتمبر عـــام 1962، الـــتي أطاحت بالنظام الإمامي هناك، وأعلنت قيام النظام الجمهوري الثوري، وذلك بفضـــل الدعم العسكري والمادي الذي قدمته حكومة الجمهورية العربية المتحدة لحكومة صنعاء. وقد تفاقمت الأزمة اليمنية بدخول حكومة المملكة العربية السعودية جنبا إلى جنب مـــع الحكومة الأردنية طرفا ثانويا في معترك الصراع الدامي بـــين المعســـكر الجمـــهوري والمعسكر الملكي.

ثانيا : تغليب منطق المصلحة الإقليمية على المصلحة القومية، وانتقال الصراع بـــين الحكومات العربية من المستوى السياسي إلى المستوى الإيديولوجي إلى مجلس الجامعـــة، الذي أصبح أشبه بحلبة صراع للثيران، كما هو الحال عند اشتداد الأزمة بـــين مصـــر وسورية. كما أن، الاتجاه نحو نقل مكتب المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل التابع للجامعـــة ومقره الأصلي دمشق في يناير 1963، كان قد وسع هوة الخلاف بين الدول الأعضـــاء. وقد حاولت القيادة المصرية تقليص حجم سورية في الجامعة في محاولة منها لإبعاد أحـــد موظفيها القدماء، وهو الدكتور عبد الكريم العيدي مدير مكتب المقاطعة العربية للبضائع الإسرائيلية بحجة بلوغه سن المعاش. والسبب في ذلك هو أن العيـــدي بصفتـــه ممثـــلا للجامعة ورئيسا للجنة الاقتصادية لمقاطعة إسرائيل منذ عام 1955، كان قد تسلم بدوره بعض الوثائق الهامة من الملحق العسكري المصري في بيروت الذي طلب حق اللجـــوء

السياسي في سورية.

لقد بذلت الحكومة المصرية كل ما في وسعها لممارسة الضغط على الحكومة السورية عبر مجلس الجامعة وأمينها العام عبد الخالق حسونة لنقل الدكتور العيدي من وظيفته ليحل محله محمد محجوب المصري الأصل، فاعتبرت دمشق هذا التصرف تحديا مباشرا لعضويتها في المجلس. وبدعم سياسي سعودي - أردني رفضت سورية الاعتراف بالتعيين الجديد الذي اعتبرته باطلا من الناحية القانونية، وبالتالي أسست فرعا إقليميا مستقلا لمكتب المقاطعة العربي في دمشق ظل خاضعا لإشرافها المباشر. فالحكومة السورية كانت تعتقد بأن استمرار العيدي في وظيفته شرعيا بعد أن تم انتخابه من قبل أعضاء المجلس الذي يمتلك الحق في تنحيته بصورة قانونية .

وتظهر قضية الصراعات الداخلية ضمن مجلس الجامعة جلية في مسألة حل أزمة الكويت بعد أن رفض العراق الاعتراف بهذه الإمارة حديثة العهد بعد الاستقلال عن الاستعمار البريطاني. من جهة أخرى رفضت الجمهورية العربية المتحدة الاعتراف بالحكومة السورية الانفصالية التي اعتبرتها حكومة غير شرعية، كما قطعت الأولى علاقاتها الدبلوماسية مع كل من السعودية والأردن عقابا لهما لمساندتهما المتمردين الملكيين في اليمن ورفضهما الاعتراف بالنظام الجمهوري وحكومته الثورية في صنعاء. وبينما اعترفت معظم الدول العربية بالنظام الجمهوري في اليمن، ظلت عمان والرياض تصران على عدم الاعتراف به. وخلال هذه الفترة الزمنية كانت الخلافات الحدودية بين سورية ولبنان قد وصلت ذروتها، وأوشك البلدان على الدخول في صدام مسلح. وقد علق أحد المراقبين السياسيين في صحيفة لبنانية على مدى تدهور العلاقات العربية قائلا: "من الآن فصاعدا سوف تحقق إسرائيل نجاحا سياسيا على خصومها العرب الغلوقين في لجة خلافاتهم الجانبية التي ألهتهم عن صلب القضية الفلسطينية على نحو ملفت للأنظار ..."(1)

والملاحظة الأساسية تتمثل في أن هذه الخلافات بدأت تظهر على سطح الأحداث بعد ما كانت طوال الفترة الماضية مختفية وراء ستار سميك، حيث كان الرأي العام العربي مشغولا بقضية الاستقلال وتصفية الوجود الأجنبي في المنطقة. كذلك فإن عبد الناصر

(1) انظر : مجلة الشرق البيروتية، العدد الصادر يوم 25 يناير 1963.

منذ خريف 1961، كان قد أتخذ قراره الذي لا رجعة فيه بانتهاج الجمهورية العربية المتحدة سياسة أحادية الجانب، تترع نحو العقيدة الثورية في محاولة منه لتقليص نفوذ خصومه. واعتبر سياسته هذه تجاوزا لسياسته القديمة المبنية على التقرب من رؤساء وملوك الحكومات العربية الذين كان ينظر إليهم بازدراء شديد. ويبدو أن الثورة اليمنية كانت في الأساس فرصته الذهبية للخروج من عزلته والدخول في معمعة الصراع الساخن في جنوب غرب الجزيرة العربية، إيمانا منه بحتمية نجاح الثورة العربية وبزوغ نجم حركة القومية العربية.

و لم يكن تأثير الثورة اليمنية ليقتصر على التدخل المصري العسكري في البلاد والذي قاومته بكل مالديها من قوة الحكومات العربية المحافظة وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والأردن. فقد تمخض عن هذه الحادثة تورط الجمهورية العربية المتحدة في الحرب اليمنية من خلال تقديمها العون العسكري المباشر للنظام الثوري في صنعا. ورغم الخلافات العميقة بين مصر وغيرها من الدول العربية، فقد اعترفت كل من سورية والعراق بالنظام الجمهوري في اليمن، ولو أن اعترافها لم يغير ميزان القوى في الصراع الدائر في جنوب الجزيرة العربية. ونظرا لزخم التأييد الشعبي للنظام الجمهوري واحتقان اليمن بحركة ثورية، وطد المصريون وجودهم العسكري هناك بصورة مكثفة فأدى ذلك التدخل السافر في شؤون اليمن الداخلية إلى إثارة حفيظة الجناح الجمهوري المحافظ المشارك في الحكم. ومثلما عاشت مصر عزلة سياسية قاتلة اختارتها لنفسها في سورية، واجهت نفس المشكلة في اليمن بمحض إرادتها. أما سورية فقد حاولت الحكومة الانفصالية ركب موجة الثورة مجددا، ولكن مصالحها السياسية بالدول المجاورة حالت دون ذلك.

الإنقلابات العسكرية في سورية والعراق :

جاء انقلاب 8 فبراير من عام 1963 ليضع حدا نهائيا لتلك الحالة الشاذة من التشوش والفوضى التي عمت القطر العراقي، بالقضاء على عبد الكريم قاسم، مما أتاح المجال أمام البعث للوصول إلى سلم السلطة. وقد هتف المصريون بهذا الحدث العظيم الذي أسدل الستار على نهاية عهد الدكتاتور قاسم. وكانت الحكومة الجديدة قد

تعهدت على نفسها بتصحيح أخطاء الماضي، والسير في ركب الوحدة العربية والأخذ بالمبادئ الاشتراكية. وبعد نجاح الانقلاب بأيام معدودة، استقل وفد منتخب من قبيل مجلس قيادة الثورة طائرة خاصة أقلتهم إلى القاهرة، حيث التقوا هناك بالرئيس جمال عبد الناصر على هامش الذكرى الخامسة لقيام الجمهورية العربية المتحدة في 22 فبراير من عام 1958.

وعند هذه النقطة التاريخية بدأ البعث العراقي يقترب رويدا رويدا من القيادة المصرية. وكانت مشكلة عبد الناصر أن خلافاته القديمة مع البعث السوري والحكومة الانفصالية في دمشق لم تحل بعد، بينما كان الوفد العراقي حديث عهد وتجربة مع مصر الناصرية، وبدوره عبر الوفد العراقي عن استعداده للتعاون مع الجمهورية العربية المتحدة. وقبل عبد الناصر فكرة التعاون المقترحة بين البلدين، خاصة وأن الوفد كان يضم عددا لا بأس به من العناصر البعثية التي تصدت بقوة لحكم عبد الكريم قاسم وحلفائه الشيوعيين طيلة أربع سنوات عجاف أتسمت بالدموية. وكان صالح السعدي نائب رئيس الوزراء العراقي وهو عضو نشط في حزب البعث العراقي قد أوضح للقيادة المصرية أن بلاده تواجه مشاكل عديدة من بينها مشكلة الأكراد، مما يجعل الوحدة في الوقت الحالي أمرا عسيرا فشاطره عبد الناصر الرأي، واتفقا على الاكتفاء في هذه المرحلة بتوثيق العلاقات بين مصر والعراق. ولترجمة هذا المفهوم إلى سياسة عملية، فإن قادة البعث العراقي الذين كانوا على رأس الحركة الانقلابية، اتفقوا على منح عبدالسلام عارف منصب رئاسة الجمهورية، وهو معروف بموقفه المتعاطف مع التجربة الناصرية وعلاقته الحميمة بشخص عبد الناصر منذ أواخر عام 1958.

ومن هذه الزاوية، استطاع عبد الناصر تحقيق مكاسب معنوية على البعث العراقي من جهة، وعزل الحكومة الانفصالية في دمشق بفعل التقارب المصري – العراقي من جهة أخرى. في حينه كان البعث العراقي قد قطع نصف الطريق في مفاوضات المصالحة الوطنية الرامية إلى التنسيق والعمل الوحدوي المشترك استجابة منه لإلحاح البعث السوري للمشاركة في مباحثات الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق. ولم يكن قادة البعث السوري يرغبون في إقامة وحدة فورية اندماجية في هذه المرحلة، وإنما كانوا مقتنعين بصدور إعلان عن قيام وحدة لتهدئة الموقف المتدهور سياسيا داخل سورية.

ولعل مشكلة البعث السوري وقيادته أن يديه ظلتا مقيدتين، فلا هو قادر على الأخذ بزمام المبادرة السياسية من الحكومة الانفصالية في دمشق، ولا هو قادر على فرض هيمنته السياسية المباشرة على البعث العراقي .

ولما كان البعث العراقي قد اتخذ وجهة صحيحة، فإن قادة البعث السوري لم يرتاحوا للتقارب السياسي بينه وبين القيادة المصرية. واشتد الخلاف العقائدي مجددا بين قادة البعث السوري وقادة الحركة الناصرية حول مسألة الوحدة، فالبعثيون كانوا ينادون بالوحدة المدروسة، والناصريون يطالبون بإحياء تجربة الجمهورية العربية المتحدة دون أدنى تحفظ على دخول العراق طرفا ثالثا فيها. وفي حين كان قادة البعث السوري يصرون على المشاركة في مباحثات الوحدة كطرف شريك، كان الناصريون يطالبون القسمة بالتساوي. وفي هذه النقطة بالذات أوضحت القيادة المصرية عن رغبتها في الدخول في وحدة مع سورية، ولكن ليس مع حزب البعث السوري الذي سبق وانقلب على الوحدة.

وسط كل هذه الأوضاع استطاعت العناصر الوحدوية في سورية تجميع قواها وتنظيمها مجددا، وهم أولئك الذين ظلوا يرفضون التعاون مع الحكومة الانفصالية التي حاولت احتواءهم ففشلت. وبالتالي حرصت حكومة دمشق على تضييق الخناق على نشاطهم بدون جدوى. وبعد نجاح الانقلاب البعثي في العراق سمحت السلطات السورية لميشيل عفلق بالسفر بحرية وبصورة منتظمة بين دمشق وبغداد، وإجراء المشاورات واللقاءات الموسعة مع قادة البعث العراقي للتفاهم حول مسألة الوحدة. وفيما يتعلق بالوحدة الثلاثية، كان البعث السوري يقول بأنها ستكون اندماجية مدروسة، في حين نظر إليها البعث العراقي على أنها مسألة قومية في إطار الوحدة العربية.

ولكن على صعيد المناورات السياسية، فرضت المتغيرات الجديدة في العراق على الحكومة الانفصالية في دمشق الخروج من عزلتها مكرهة، للمطالبة بقيام وحدة فيدرالية بين سورية ومصر. وبالتالي فتح الباب على مصراعيه أمام القوى الوحدوية فتقدم من تقدم وتخلف من تخلف، بغض النظر عن مصداقية طروحاته الوحدوية. فالقضية ليست بالضرورة قضية وحدة وتوحيد، كما أثبتت التجارب عبر سنين عديدة، مع أن

الأصوات الوحدوية التي ارتفعت هنا وهناك، كانت تنطلق من واقع منافسه محمومة بين القوى الثورية سواء البعثية أو الناصرية، وافتراضها حالة عداء مستمرة فيما بينها من جهة، ومع الآخرين من جهة أخرى. ولعل مطالبة حكومة دمشق بالاتحاد مع العراق ينم عن نقطة ضعف، فهي كانت تهدف من وراء ذلك التحرك إلى إحباط أي محاولة وحدوية بين مصر والعراق.

وكذلك فقد أدت عملية الصراع على السلطة في سورية والعراق إلى حدوث سلسلة من الانقلابات العسكرية، مهدت لحزب البعث الوثوب إلى قمة السلطة. وقد جاء الانقلاب السوري في وقته المحدد، بعد مضي شهر من نجاح الانقلاب العراقي، ليتنفس الجميع الصعداء، حيث نفذ انقلاب 8 مارس من عام 1963 بيسر وسهولة، و لم يتطلب الموقف اللجوء لاستخدام القوة كما حدث في بغداد. وجاء الانقلاب ليضع حدا فاصلا لحالة الفوضى التي عمت البلاد والحكومة الانفصالية تتخبط في برامجها السياسية والتنموية، التي أصبحت مثار خلاف شديد بين الساسة المدنيين والعسكريين المعارضين لها. ولمدة عام ونيف العام تعاقب في حكم البلاد سبع حكومات بتشكيلات وزارية كادت أن تكون متجانسة، كانت آخرها حكومة العظمة التي أطيح بها بصورة مزرية. وللتو قام قادة الانقلاب الجديد باعتقال قائد الجيش زهر الدين بالإضافة إلى الحوراني ورئيس الجمهورية ناظم القدسي، وفلت من أيديهم رئيس الوزراء خالد العظم الذي لجأ للدور الثاني في مبنى السفارة التركية، حيث مكث متخفيا هناك بضعة شهور تحت غطاء الحصانة الدبلوماسية.

وكان سقوط حكومة العظمة في 8 مارس إشارة إلى نهاية حكم الساسة المدنيين وبداية حكم العسكر في البلاد، كما حدث في بغداد ، حيث تسلم البعث السلطة في البلاط، ليعزز قبضته عليها بصورة تدريجية، وصعد لسلم السلطة عناصر مدنية وعسكرية مغمورة فضلا عن الشخصيات السياسية المرموقة. وقد تولى صلاح الدين البيطار تشكيل أول حكومة بعثية، تلا ذلك إعلان مجلس قيادة الثورة بيانا قال فيه "إن الإطاحة بحكومة العظمة كان أشبه بعملية تكفير عن جريمة الانفصال". ومن ثم أذاعت القاهرة عبر الأثير برقية مسهبة عبرت فيها عن مباركة القيادة المصرية لقادة الحركة، واعتراف عبد الناصر بشرعية الحكومة الجديدة تمهيدا لإعادة العلاقات الدبلوماسية

المقطوعة بين البلدين منذ حدوث الانفصال. ومن جديد زينت صور الرئيس عبد الناصر شوارع دمشق وشرفات المباني الحكومية في حمص وحلب واللاذقية احتفاء بالنصر وبشارة بعودة المياه إلى مجاريها بين مصر وسورية .

كل هذا يعيدنا إلى النقطة المركزية، وهو أن عهد الانفصال قد ولى وزال بفضل وقفة جمال الشجاعة الرافضة لفكرة التصالح مع عناصر الردة والانفصال في دمشق، وبالتالي فتح الباب على مصراعيه أمام الدعوة المتجددة لقيام وحدة عربية. وكان واضحا أن إسراع قادة البعث السوري والبعث العراقي للمجيء إلى القاهرة وإجراء مباحثات الوحدة مع القيادة المصرية تم تحت ضغوط شعبية، خصوصا في سورية، حيث كانت القوى الوحدوية تصر على إحياء الوحدة بهدف تعزيز الجبهة الداخلية، وقطع الطريق على قوى الردة والإنفصال.

الفصل الثالث

مفاوضات الوحدة في القاهرة

(مارس – أبريل 1963)

" نحن نعاني من عقدة اسمها الوحدة مع كثرة الحديث عنها "

جمال عبدالناصر في حديثه الموجه للوفد السوري العراقي في 14 مارس 1963.

لم يكن انقلاب 8 مارس 1963 انقلابا بعثياً خالصاً. فقد قاد الانقلاب اللواء زياد الحريري مع مجموعة من الضباط المستقلين والطموحين الذين يتمتعون بسمعة حسنة في أوساط القوات المسلحة، وغالبيتهم كانوا مرابطين في خط الهدنة السوري الإسرائيلي. فالحريري لم يكن من الضباط الملتزمين بحزب البعث، ولكنه كان على علاقة جيدة مع بعض قادة الحزب، وقد سبق أن وجهت له انتقادات من قبل عناصر بعثية في الجيش اهمته بالتعاون لفترة قصيرة مع الحكومة الانفصالية. وقد شاركه في وضع خطة المؤامرة الانقلابية ضابطان آخران هما راشد القطيني مدير شعبة المخابرات ومحمد الصوفي.

كانت الخطة الأصلية تقضي بتنفيذ الانقلاب في 7 مارس، ولأسباب غير معروفة رأى منفذو الحركة تأجيل الخطة وإشعار القادة البارزين في حزب البعث وحركة القوميين العرب عن نوايا قطاع من الجيش بالتحرك للإطاحة بالحكومة. وعندما حان موعد تنفيذ الخطة تخلى كل من القطيني والصوفي عن المشاركة في الانقلاب محتجين بأن تفاصيل الحركة أصبح مكشوفا، وعلى ضوء ذلك تم إشعار السياسيين الموالين للمؤامرة بأن موعد التنفيذ تأجل، لكن الحريري قرر التحرك لمفرده. وقد أبلغ قادة البعث بذلك، واستطاع تأمين المساعدة اللازمة بواسطة الضباط البعثيين وأنصارهم في الجيش، ولم يبلغ بقية الأحزاب بالتطورات الجديدة، كخطوة احترازية، خشية أن يتصدى الضباط

المرتبطون بالقطيني والصوفي للحركة الانقلابية.

حمت السرية الحريري ورفاقه من أي تحرك مضاد، وكان قادة الانقلاب يخشون مقاومة بعض وحدات الجيش الموالية للحكومة، لكنهم لم يجدوا أية مقاومة تذكر في طريقهم. كان عنصر المفاجأة قد ساعد على إنجاح الحركة الانقلابية في 8 مارس، واستحق البعث الحصول على المكافأة بتكليف صلاح الدين البيطار بتشكيل حكومة جديدة. وكان للسرية التي أحيطت بها أسماء قادة الانقلاب أسباب عدة : **أولا**، كانت السرية ضرورية لحماية قادته وعلى رأسهم اللواء زياد الحريري والمقدم فهد الشاعر والرائد راشد القطيني والنقيب سليم حاطوم وغيرهم. **ثانيا**، كان لا بد من استقطاب عناصر موالية للحركة فأعيد إلى الخدمة العسكرية عدد من الضباط البعثيين المسرحين وفي مقدمتهم العقيد محمد عمران والمقدم صلاح جديد والمقدم حافظ الأسد. وبنجاح انقلاب 8 مارس طويت صفحة الحركة الانفصالية.

الحكومة السورية الجديدة :

كان الضباط المحركون للانقلاب يبحثون عن شخصية سياسية مقبولة في أوساط الجيش لتزعم حركتهم الثورية، وقد وقع اختيارهم على ضابط معتدل نسبيا محدود الخبرة ألا وهو العقيد لؤي الأتاسي، وهو من الضباط الوحدويين الذين ساهموا في انتفاضة حلب، كما سبق أن شغل وظيفة مساعد الملحق العسكري السوري في القاهرة قبل فترة قيام الوحدة وأثنائها بين مصر وسوريا. وقد قدر لهذا الضابط الشاب الذي أطلق سراحه بعد نجاح الانقلاب من سجن المزة، وعين رئيسا للجمهورية يوم 9 مارس 1963، أن يلعب دورا بارزا في الحياة السياسية السورية. فالأتاسي من الناحية الفكرية لم تربطه بحزب البعث أية علاقة سياسية، وحدود ارتباطه بالحزب لم يتعد علاقة الود المتبادلة بينه وبين بعض العناصر البعثية التي أعتبرته محسوبا عليها. والمرجح أن اختياره لقيادة المجلس الثوري يعود لماضيه النظيف وسمعته الحسنة في أوساط تكتلات الجيش السوري كعنصر وطني عروبي وحدوي.

وثمة شخصيات عسكرية أخرى كانت مرشحة لرئاسة المجلس، من أهمها العميد أمين الحافظ، الذي كان محسوبا على حزب البعث، ولكنه لم يكن ملتزما. فالحافظ كان

لا يختلف كثيرا عن الأتاسي، فهو معروف بصراحته المتناهية واستقامته. فضلا عن ذلك شغله لوظائف عسكرية عدة، كان من أهمها، القائد العسكري لمنطقة دير الزور، والموجه العسكري في الكلية الحربية بحمص. ولكن الحكومة المدنية كانت تخشاه أكثر من غيره من العسكريين فحاولت التخلص منه بتعيينه في وظيفة دبلوماسية لا طائل منها في البرازيل. وبالفعل عين ملحقا عسكريا في بيونس ايرس. وقد وقع خيار الحكومة الانقلابية الجديدة برئاسة البيطار عليه فعين الحافظ وزيرا للداخلية. ولم تمض شهور معدودة من تعيينه حتى أصبح الحافظ دكتاتور سورية المطلق.

كانت حكومة صلاح الدين البيطار في صميمها بعثية، ولكنها أفسحت المجال للعناصر الوحدوية الأخرى حتى تشارك في الحكم. وطبقا لذلك تم استدعاء عدد لا بأس به من العناصر القومية لتنضم إلى الحكومة، وفي مقدمتهم نهاد القاسم، ممثل الجبهة العربية المتحدة الذي تم تعيينه نائبا لرئيس الوزراء، وسامي صوفان ممثل الحركة الوحدوية الاشتراكية، وهاني الهنيدي وغيرهم من قادة حركة القوميين العرب.

أما التيار القومي الوحدوي الذي كانت الحكومة الانفصالية قد استبعدته في البداية عن السلطة، فقد رد إليه اعتباره شأنه شأن البعث بطرق مختلفة. فمن ناحية، أعلنت مصر اعترافها بالحكومة الجديدة، ورأت القيادة المصرية أن تقوم بتجربة لمعرفة نوايا حكومة البيطار، حيث تقرر إرسال دفعة من الوزراء السوريين العسكريين الموجودين في القاهرة منذ حدوث الانفصال إلى دمشق، إلا أن السلطات السورية أعادتهم من حيث قدموا. ومن ناحية أخرى قبلت الحكومة الجديدة الدخول في ائتلاف جبهوي مع قادة الحركة الناصرية كطرف شريك في السلطة، غير أن هذا الائتلاف كانت تجمعه وتفرقه مصالح مشتركة. وعلى العموم، شغل نهاد القسام منصبا وزاريا رفيعا في تشكيل الحكومة باعتباره وزيرا وحدويا سابقا وواحدا من أقطاب حركة القوميين العرب. وتتميز الحركة عن غيرها من التنظيمات السياسية، بأن نشاطها السياسي كان سريا ونطاق تمدده محدودا في لبنان وسورية والأردن والعراق على نحو مماثل لحزب البعث العربي الاشتراكي. واقترح قادة البعث إقامة حوار مع الناصريين أو حتى إشراكهم في السلطة في محاولة للتقرب من القيادة المصرية.

لقد ضمت حركة القوميين العرب إلى عضويتها بالدرجة الأولى الشباب والمتعلمين

وغالبيتهم من خريجي الجامعة الأمريكية ببيروت، معقل الحركة. وعندما أصبحوا موضع سخرية قادة حزب البعث الذين كانوا يعتبروهم عملاء وجواسيس للقيادة المصرية، أدرك القوميون العرب القوة الجاذبة في شخص الزعيم العربي جمال عبدالناصر فمالوا للتحالف معه. ورغم أن تقدما ملحوظا قد تم تحقيقه على طريق الارتباط السياسي بالقيادة المصرية، إلا أن حركة القوميين العرب لم تظهر اهتماما ملفتا للنظر بالعقيدة الاشتراكية أكثر من تشبثها بعقيدة القومية العربية ومفهوم الوحدة العربية، مما أعاق تطور أفقها الفكري. والمرجح أن عبدالناصر بتبنيه لفكرة الاشتراكية العربية وهي نسخة معدلة من العقيدة الاشتراكية في بداية الستينيات، كان قد تجاوزهم من الناحية الفكرية بأشواط كثيرة في هذا المجال الحيوي. وبهذا الخصوص دار نقاش مطول بين قادة الحركة في أواخر عام 1964 حول قضية إلى أي مدى ينبغي على الحركة اتباع عبدالناصر كزعيم لها ورمز تقتدي به؟.

أما بقية الشخصيات السياسية الأخرى، وعلى رأسها سامي صوفان زعيم حركة الوحدويين الاشتراكيين فإن أتباعه كانوا أكثر عددا وأقل تنظيما. إن الحركة الوحدوية الإشتراكية، كانت تضم لفيفا من العناصر البعثية المنشقة عن حزب البعث العربي الاشتراكي؛ احتجاجا منها على توقيع الحوراني والبيطار وثيقة الانفصال في سبتمبر 1961. وبرغم العلاقات الفاترة بين التنظيمين قبل الاشتراكيون التعاون مع البعث مجددا بعد انقلاب 8 مارس 1963، والإطاحة بالحكومة الانفصالية، خاصة وأن الحوراني كان قد تم طرده من حزب البعث، كما عبر البيطار عن أسفه الشديد لمصادقته على وثيقة الانفصال. وبعد مضي بضعة أعوام على هذه الحادثة قبل الحزبان التعاون على أسس عقائدية وفق قواسم مشتركة. غير أن التنسيق بينهما لم يكن قائما على قدم المساواة، فالعديد من السوريين لم يكونوا يعترفون بسامي صوفان ومكانته السياسية، مثلما كانوا يكنون احتراما عميقا لعفلق والبيطار على مدى عقدين من الزمان.

وإذا كانت هذه التنظيمات الثلاثة قد ظل دورها ثانويا في الخريطة السياسية السورية، فإنه من الصعوبة بمكان أن نتصور بأن البعث سوف يستهل حكمه بتجاهله لوجودها كقوى اجتماعية مؤثرة في الحياة السياسية في البلاد. وهذا يفسر قبوله بمشاركة أكثر من قوى سياسية في الحكم، حيث تتداخل المصالح والتأثيرات

للشخصيات السياسية -المدنية والعسكرية- المشاركة في صنع انقلاب 8 مـارس 1963، فينعكس ما يحدث في مسار الحكومة على الضباط المستقلين الذين ظلت عيونهم مفتوحة على مسلكية الحكومة البعثية في محاولتها إحداث بعض التغيير في تشكيلات القوات المسلحة. وفي هذا السياق حاولت الحكومة البعثية تعزيز مركزها في الجيش على حساب القوى الأخرى والعناصر المستقلة من ضباط الجيش الذين أحيل عدد كبير منهم على التقاعد وقسم الفائض بصورة تعسفية. وعلى نفس النهج، ومن أجل كسب تأييد الجماهير، فإن برنامج الحكومة ذو النقاط الخمس، الذي وعد بإطلاق الحريات السياسية لكل التنظيمات والأحزاب الوحدوية، وعد أيضا بإتخاذ الخطوات اللازمة لإقامة الوحدة بين مصر وسورية.

خلال هذه الفترة كانت عين حكومة البيطار في دمشق على القاهرة، إذ راحت تطرق بابها وتطرح نفسها شريكا محتملا في دولة اتحادية، وحلقة وصل عقائدية ليس بين مصر والعراق فحسب، بل بين القاهرة والعالم العربي. لكن الموقف تطور تدريجيا على نحو مختلف، فمع قيام حكومة بعثية منافسة في بغداد، ازداد اهتمام القيادة المصرية بالعراق، وقلل فرص النجاح أمام البعث السوري للمساومة مع عبدالناصر. فالوحدة بين سورية والعراق مستحيلة بدون مصر، طالما كان عبدالسلام عارف يتربع على قمة السلطة والحكم في بغداد. وأخيرا لن تقف القاهرة مكتوفة الأيدي إزاء أي تحرك مستقل للبعث السوري دون مشاركة العناصر القومية الأخرى.

لقد أثبتت أحداث الوحدة السورية - المصرية (1958 - 1961) أن شخصية عبدالناصر ليست المفتاح السحري لضمان الوحدة ونجاحها، كما أثبتت أحداث الفترة الانفصالية صعوبة التحرك السياسي السوري من دون مصر. لذلك سارعت دمشق على رغم القطيعة بين البعث السوري والقيادة المصرية إلى التقرب من القاهرة، بهدف إعادة فتح ملف الوحدة والنظر فيه مجددا على أمل أن تكون هذه المرة ثلاثية. كما أن ضمان موافقة عبدالناصر على إعادة النظر في مسألة الوحدة، يتطلب اعتراف البعث السوري ضمنا بأتباعه من القوميين العرب كمحاولة منهم للحصول على موافقته. ولكن الواضح هو أن القيادة المصرية كانت تقف حجرة عثرة في طريق قادة البعث الذين لم يرق لهم شرطها المجحف هذه المرة بقولها إن مصر مستعدة لقيام وحدة بينها

وبين سورية، ولكن ليس بينها وبين حزب البعث الذي سبق أن انقلب على الوحدة ومزقها. تلك هي عقدة عبدالناصر المستعصية التي عجز قادة البعث السوري عن تشخيصها، والبحث عن العلاج المناسب لها. وقد ظل عبدالناصر طوال حياته يعاني من هذه العقدة المزمنة التي استبدت به حتى يوم رحيله.

وهكذا فقد كان مستقبل الحكومة البعثية في دمشق يتوقف على نجاح مباحثات الوحدة الثلاثية. لكن الوقت لم يحن بعد للقيام بجرد حسابات المكاسب والخسائر منذ نجاح انقلاب 8 مارس، ووصول البعث إلى سدة الحكم، لأن الحكمة تقتضي منه الولوج في محادثات الوحدة، وعدم إضاعة هذه الفرصة التاريخية من بين يديه. ولحسم عملية المزايدة السياسية ولتخفيف الضغوط السياسية المتزايدة على حكومة البيطار، قرر قادة البعث السوري السفر للقاهرة من أجل هذا الغرض.

وفي هذه الأثناء أصدر قادة البعث بيانا رسميا أشاروا فيه إلى ضرورة قيام وحدة عربية دون تحديد ماهيتها. وقبل ذلك كان القليلون من المراقبين السياسيين يعرفون شيئا عن الوحدة الثلاثية التي بدأت مباحثاتها تدور بالقاهرة في 14 مارس 1963، واستمرت لمدة خمسة أسابيع متواصلة حتى تم المصادقة عليها في 17 أبريل. والظاهر أن الظروف السياسية التي تم فيها التباحث حول قيام وحدة ثلاثية بين مصر والعراق وسورية بالذات، كانت أسوأ بكثير من الظروف السابقة عند الإعلان عن قيام الوحدة المصرية - السورية (ج.ع.م.) في فبراير عام 1958.

ومع أنه من غير المعقول ولا الواقعي التوصل إلى صياغة سياسية لمسألة الوحدة مع مصر، إلا أن القيادة البعثية في دمشق هي التي بادرت بطرق أبواب القاهرة الموصدة في وجهها. وهكذا اختار البعث السوري السير في طريق ملئ بالأشواك والموانع في سبيل إنجاز الوحدة العربية على نحو مناف للعقل، فالقيادة البعثية كما عبرت في أكثر من مناسبة وبحكم تجربتها السابقة مع القيادة المصرية، عبرت عن مخاوفها من سطوة المخابرات المصرية ودكتاتورية عبدالناصر الطاغية، فكيف تطالبه بشيء يستحيل تنفيذه؟ وعلى فرض أن عبدالناصر استجاب لطب البعث المبدئي بقيام وحدة ثنائية أو ثلاثية، فهل يقبل قادة البعث بتلبية شروطه المعجزة؟ وإذا كان البعث يريدها وحدة فيدرالية أو كونفدرالية، فعبدالناصر كان يريدها وحدة اندماجية مركزية، تلعب مصر فيها دور

القيادة ودور القاعدة لهذا الاتحاد.

مباحثات الوحدة الثلاثية (1963) :

تعتبر الوثائق السياسية الخاصة بمحادثات الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق خلال شهري مارس – أبريل، ذات قيمة تاريخية عظيمة، كونها تشكل مادة تاريخية أولية يمكن الرجوع إليها من قبل الباحثين المتخصصين في تاريخ العرب الحديث والمعاصر. والمعروف أن جزءا كبيرا منها خصص للمداولات الجانبية والمناقشات المستفيضة التي دارت بين الوفود المشاركة في مباحثات الوحدة، وقد أشرف على طباعة هذه الوثائق الحكومة المصرية. وتنصب المفاوضات الوحدوية بشكل خاص بين القيادة المصرية ممثلة بشخص الرئيس جمال عبدالناصر من جهة، وقادة البعث أمثال ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار وعبدالكريم زهور من جهة أخرى. ويتطرق السجال العقائدي بين القيادة المصرية وقادة حزب البعث إلى معطيات الوحدة العربية من خلال استعراض مستفيض لقيام وفشل تجربة الجمهورية العربية المتحدة (1958–1961)، وطبيعة الوحدة الثلاثية، وإمكانية قيام ائتلاف جبهوي قومي لكافة القوى الوحدوية في مصر وسورية والعراق.

وقد شهدت المباحثات الوحدوية مناقشات مكثفة تمت على مراحل. ففي محاضر الجلسات الخمس الأولى كانت المحادثات التمهيدية مخصصة لوفود الأقطار الثلاثة خلال الفترة الممتدة بين 14 مارس و 17 مارس، تخللتها جلستان استثنائيتان يومي ي19 و 20 مارس. ومن ثم عقدت عشر جلسات أخرى، كانت اللقاءات الخمسة الأولى قد خصصت للوفدين المصري والسوري. أما الجلسات الأخيرة، فقد ضمت ممثلي الأقطار الثلاثة جميعا. وقد عمدنا هنا لضمان سياق المناقشة إلى تقسيم هذه المحادثات المسجلة في قسمين : **القسم الأول** ويحوي وقائع الجلسات والنقاشات الهامة، التي بلغت الذروة في تبادل التهم بين البعث السوري والرئيس عبدالناصر، **والقسم الثاني** يحوي كافة اللقاءات الثلاثية بين الوفود المفاوضة، وطبيعة المناقشات المتعلقة بمسألة الوحدة خلال الفترة الممتدة من 7 حتى 14 أبريل.

والجدير بالذكر أن وفد البعث العراقي كان يضم في عضويته علي صالح السعدي

وصالح حسن شبيب. وفي خضم المباحثات الوحدوية بين الوفد المصري والوفد السوري، كان وفد البعث العراقي يقاطع سير المفاوضات في مداخلات ذات صلة بموضوع النقاش بهدف دعم موقف البعث السوري الضعيف. كما أن حجم الوثائق المنشورة يبدو متكاملا ولكن لا يمكننا الجزم بسلامتها، ولا سيما أن قادة البعث السوري قد ادعوا في وقت لاحق بأن معظمها مدسوس ولا علاقة لها بوقائع محادثات الوحدة الثلاثية. واتهم البعثيون السلطات المصرية بتحريف الكلام عن موضعه، بهدف إظهار وجهة نظر القيادة المصرية واضحة جلية، في حين أن العبارات الواردة باسم وفد البعث مشوشة ومضطربة، وكأن المناقشات أشبه ما تكون بحديث الطرشان. وبالمثل اعترض قادة البعث العراقي على سلامة الوثائق المنشورة وشككوا في مصداقيتها، وعلى حسب قولهم، فإن بعض العبارات قد ألغيت من سياق الحديث أو أضيف البعض الآخر منها. ومما يدعو للغرابة حقا أن السوريين والعراقيين لم يحتفظوا بالنسخ الأصلية، ولا حتى التسجيلات الخاصة بمحاضر مباحثات الوحدة. ويدعي الطرفان - البعث السوري والبعث العراقي - بأن السلطات المصرية وعدهم بالحصول على نسخ منها، ولم تف بوعدها. كما أفاد صلاح الدين البيطار للمؤلف شخصيا بأن الجزء الثاني من المحادثات لم يسجل إطلاقا، ولم يقم أحد الحاضرين بتدوين محاضر الجلسات.

على أية حال يتذكر لؤي الأتاسي وهو أحد أعضاء الوفد السوري المشارك في المباحثات الوحدوية أن الجلستين الثانية والثالثة كانتا تسجلان من قبل مقررين وبصورة منتظمة. ويرجح أن جهاز تسجيل سري دون وقائع المفاوضات الوحدوية الدائرة في القاعة. ولا بد من التنويه هنا أن النسخة التي تم إذاعتها عبر الأثير في برنامج "صوت العرب من القاهرة" لم تكون صورة مطابقة للأصل المنشور، بل تم قراءتها من نسخة أخرى مكتوبة. فالمعلومات التي أدلى بها البيطار وطالب شبيب حول هذه المسألة، تجعل المؤلف يستنتج أن جزءا كبيرا من الوثائق المطبوعة سليمة، بغض النظر عن بعض المعاني والجمل القلقة التي يتطلب منا جميعا التعامل معها بحذر شديد.

اللقاءات السورية – المصرية – العراقية :

في إطار اللقاءات المفتوحة والمناقشات الساخنة بين الوفود المشاركة في مباحثات

الوحدة الثلاثية، يظهر الرئيس جمال عبدالناصر في موقع الهجوم، بينما كان وفد البعث السوري والبعث العراقي في وضع دفاعي. فبينما كان الوفدان – السوري والعراقي – يسعيان لتحقيق اتفاقية وحدوية ثلاثية مع القيادة المصرية وفق شروطهما، كان عبدالناصر يكتفي بطرح التساؤلات الطويلة بهدف انتزاع إجابات طوعية من المفاوضين وسبر أغوارهما.

ومن بين المواضيع التي أثارتها القيادة المصرية أمام الوفود الوحدوية المفاوضة: هي كيف يمكن تنقية الأجواء من الممارسات السابقة التي اقترفها البعض بعد الإعلان عن الحركة الانفصالية، والاستفادة من الدروس التي يمكن استخلاصها قبل الولوج في محادثات الوحدة الثلاثية. وردد عبدالناصر أكثر من مرة هذه التساؤلات الاستفزازية: من الذي يحكم سورية أكرم الحوراني أم حزب البعث؟ ومع من يمكن التفاوض؟ وما هي وجهة نظر القوى الوحدوية في سورية والعراق بالنسبة للوحدة الثلاثية؟.

بصرف النظر عن فحوى هذه الأسئلة، كان طرحها أمرا منطقيا. قال عبدالناصر: "سوف نشرح لكم وجهة نظرنا، ونقول لكم نحن نرى بأنكم متهمون وضالعون في عملية الانفصال، ويجب أن تخبرونا بصراحة ووضوح عن الاتهامات الموجهة إليكم. ينبغي في البداية أن نمارس النقد الذاتي ومصارحة أنفسنا. سوف نوضح لكم معتقدنا السياسي، فوضحوا لنا عن معتقدكم السياسي، ومن ثم نستطيع مقارنة مقترحاتنا في المستقبل للتأمل ودراسة الموضوع من كل جوانبه".

إذا كان عبدالناصر يهدف من وراء طرح تساؤلاته إلى إحراج موقف قادة البعث السوري وإدانتهم في مسألة الانفصال، فإن بعض الحاضرين بذل قصارى جهده للدفاع عن الحزب، ولا سيما عبد الكريم زهور الذي حاول إقناع الرئيس المصري بتناسي الماضي وفتح صفحة جديدة. لقد لخص عبدالناصر تجربته السابقة مع البعث الذي أتسم موقفه بالمواربة والانتهازية، كما أبرزتها الاستقالة الجماعية للوزراء البعثيين في ديسمبر1959، حيث اعتبرها مؤشرا للانفصال وطعنة من الخلف سددها البعث لتجربة الجمهورية العربية المتحدة. وكانت عملية توقيع وثيقة الانفصال من قبل الحوراني والبيطار جريمة لا تغتفر، فذلك التوقيع من وجهة نظر عبدالناصر، كان أشبه بشهادة وفاة للوحدة المصرية – السورية.

وفي سياق المحادثات شكك عبدالناصر في عقيدة البعث في محاولة منه للانتقاص من مكانة قيادته التاريخية التي اتهمها باللهث وراء السلطة، بدلا من الثبات على المبادئ. وتساءل عبدالناصر مرة أخرى ما الهدف من وراء قيام وحدة ثلاثية؟ وما هو الهدف المنشود من وراء قيامها؟.

وفي إطار مداخلاته لمح عبدالناصر لقادة البعث إلى أن قيام الاتحاد الثلاثي قد يؤدي إلى رجوح كفة سوريا والعراق على كفة مصر، وبهذا يقع هو شخصيا بين مطرقة البعث السوري وسندان البعث العراقي، فتتكرر المأساة ويقع الانفصال. إذا كان الأمر كذلك، فإن جوابه جاء مؤكدا رفضه المشاركة في مثل هذه الوحدة، ما لم يتدارس الجميع أبعادها على المستويين القطري والقومي. وقد ربط عبدالناصر ربطا وثيقا بين مشاركة البعث في عملية الوحدة وتخليه بصورة نهائية عن تحقيق أحلامه (في حالة مشاركة البعث العراقي) من جهة، فضلا عن تقديم اعترافاته الكاملة فيما يتعلق بجريمة الانفصال، والتسليم بتفوق الاتحاد الاشتراكي العربي وتجربة مصر الرائدة في تطبيق الاشتراكية العربية. فالبعث كتنظيم سياسي يجب أن يحل ويذوب في جبهة ائتلافية قومية، ثم أن دوره في عملية إنجاز الوحدة سيكون ثانويا.

وقد بذل الوفد السوري جهودا عظيمة في سبيل كسب الجولة الأولى من مباحثات الوحدة، ولكن كانت كفتها قد رجحت لصالح الوفد المصري. وكان الشخص الأقرب إلى قلب عبدالناصر في الوفد السوري هو نهاد القاسم الذي يعتبر من رجاله في سورية. والشخص الثاني هو عبد الكريم زهور، وهو بعثي معروف بمواقفه المتصلبة، وسبق له أن شغل محررا سياسيا في جريدة البعث الناطقة بإسم البعث السوري. كما سبق له أن اشتغل بالتدريس وأصبح عضوا في البرلمان السوري السابق خلال الفترة الممتدة بين عام 1954 و 1958، الأمر الذي أكسبه خبرة ومعرفة في مجال المفاوضات. أما بقية أعضاء الوفد السوري فهم ضباط متسيسون مغمورون، بالغوا في احترامهم وتبجيلهم لشخص عبدالناصر ليس بدافع الخوف أكثر منه بدافع الإعجاب به كبطل أوليمبي في ميدان السياسة العربية. لذا نجد معظم أعضاء الوفد السوري لم يجرؤا على الرد على هجومية عبدالناصر لعقيدة البعث، وذلك كان يعكس شعورا بالثقة المتزايدة بالنفس لدى الرئيس المصري، فهو بالنسبة لهم جميعا كان ينادي بالرئيس، وغالبا ما كانوا يستخدمون عبارة

التبجيل "سيادتكم"، في حين كان يكتفي بالرد عليهم باسمهم الأول.

حاول السوريون بالرغم من ذلك توصيل أصواتهم المتذمرة لمسمع عبدالناصر بنبرة لا تخلو من الحياء، إلا أن المدنيين وعلى رأسهم عبد الكريم زهور حاوروه بطريقة ملفتة للنظر وبشجاعة أدبية. وكان الشعور العام لدى الضباط السوريين أثناء تعاملهم مع عبدالناصر شعورا لا يخلو من الدونية والإحساس بالذنب منذ حدوث الإنفصال في 28 سبتمبر عام 1961، وعدم التصدي له. وكان الكثير من عناصر البعث السوري قد تعرضوا للازدراء والإهمال المتعمد من قبل زملائهم المصريين. ولعل تشكيل تنظيم الاتحاد القومي على حساب حزب البعث العربي الاشتراكي، قد ساهم في إيجاد فراغ سياسي قبل حدوث الانفصال، ولا سيما بعد أن تمكنت العناصر المضادة للوحدة من اختراقه بيسر وسهولة وضربه من الداخل.

أثناء محادثات الوحدة الثلاثية، تطرق عبدالناصر شخصيا لمبادئ حزب البعث الثلاثية (الوحدة والحرية والاشتراكية)، لكن زهور قاطعه بالقول: "يعتز البعث برفعه لهذا الشعار في الوطن العربي لمدة خمس عشرة سنة - ملمحا في سياق حديثه إلى أن عبدالناصر استعار هذا الشعار البعثي بدون إذن مسبق من قيادته". ويسترسل زهور: "نحن قرأنا الميثاق الوطني الخاص بالجمهورية العربية المتحدة ونتفق مع معظم ما ورد فيه من أفكار، ولكن الدستور ليس مهما بالنسبة لنا، فالمهم هو تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي، ونحن في انتظار النتيجة..". كانت هناك ملاحظات أولية لا بد من الإشارة إليها. ولما استرسل زهور في عرض ملاحظاته التي أثارت غضب عبدالناصر، خصوصا تلك المتعلقة باستناد البعث على قاعدة جماهيرية في سورية، في حين كانت الحركة الناصرية لا تستند إلى قاعدة جماهيرية في مصر. كما نوه بأن قرار عبدالناصر بحل الأحزاب والتنظيمات السياسية بما في ذلك حزب البعث، أتاح الفرصة لأعداء الوحدة ليتحركوا بحرية، وأتاح الفرصة أمام البيروقراطية لتحل محل الديمقراطية. وبالتالي خضعت كافة أجهزة دولة الوحدة المدنية والعسكرية لهذا الحكم التسلطي الذين أثبت عقمه وعدم إلمامه بالواقع السوري. والأدهى من هذا وذاك هو الخطأ العام لدى الجماهير السورية "بأن الأجهزة المصرية كانت تبحث عن عملاء محليين، وهذا ما أثار قلقا لدى العناصر الوحدوية.. فدفعهم إلى الاعتماد على العمل السري وتكريس دولة

الاستخبارات. والمفترض في حال وجود أجهزة مراقبة وحدوية أن تنحصر مهمتها في تنظيم الجماهير وتعبئتها تعبئة سليمة، تتفق مع التوجهات الوحدوية، ولكن كل ما حصل هو العكس تماما. والمعروف أن غالبية كبار موظفي الدولة في كافة الأحوال يشملون عناصر انتهازية وصولية تحاول التسلق على أكتاف الآخرين.

للوهلة الأولى، برز زهور كمفاوض مقتدر وذلك ما لا يطيقه عبدالناصر، فهو طوال مدة رئاسته حتى رحيله، كان ينكر بشدة اعتماده بصورة مطلقة على جهاز المخابرات وجيش العملاء في حكم البلاد. إن مثل هذا الادعاء محض افتراء على الجمهورية العربية المتحدة، فهي بالنسبة له واحة للديمقراطية وحركة التحرر الوطني العربي والأفريقي لا أكثر. قال عبدالناصر مخاطبا زهور: سم واحدا من هؤلاء العملاء! فلم يتردد صالح السعدي (وهو عضو بارز في البعث العراقي) من تسمية خمسة. وخرج نهاد القاسم عن صمته للرد على زهور (وهو عضو بارز في البعث السوري) وتلميحاته بأنه واحد من عملاء القيادة المصرية، ولكن زهور أنكر ذلك مكررا، وخيم على جو المفاوضات نوع من الصخب والمشادات الكلامية.

بعدئذ تساءل عبدالناصر: ترى من يحكم سورية؟ وبادر راشد القضيبي، عضو الوفد السوري، هناك مجلس ثوري ياسيادة الرئيس يتألف من عشرة ضباط وعشرة مدنيين، وهم مسئولون عن سن التشريعات القانونية والتخطيط السياسي والاقتصادي للبلاد. وعقب عبدالناصر: هذا ليس كافيا ياراشد، هل بإمكانكم تزويدنا ببعض التفاصيل حول هذا الأمر؟ وكرر عبدالناصر استفساراته المتضمنة بعض التعليقات الحادة بقوله: "ما أريد معرفته منكم في هذا اللقاء هو التعرف عن طبيعة الحكم في سورية وما هيته؟ يا اخوان هل تريدون منا التعامل مع أشباح؟.

كان القضيبي يبدو أكثر اضطرابا يتمتم بكلمات غير متماسكة، وقاطعه للمرة الثالثة عبدالناصر أريد الحصول على أسماء أعضاء المجلس. وهنا تدخل المقدم فهد الشاعر فجاء رده مقتضبا : " الشعب السوري والجيش العربي السوري يحكم سورية، سيدي الرئيس. وتدخل المشير عبد الحكيم عامر على نحو مفاجئ قائلا: " حسنا إذن لا يوجد من يمثله هنا..!".

وأخيرا تدخل اللواء الحريري في معمعة الحديث بقوله: "سيدي الرئيس في الواقع

حاولنا أن نحتفظ لأنفسنا ببعض الأسرار، واكتفينا بالإعلان عن وجود قيادة جماعية تحكم البلاد تفاديا لوقوع الخيانات أو الغيرة القائمة على أساس التنافس بين وحدات الجيش. ومن أجل حكم البلاد بصورة جماعية عن طريق المشاركة السياسية لكافة القوى، عينا قائدا للجيش ووزيرا للدفاع ورئيسا للأركان ومساعديه، فضلا عن التعيينات الأخرى للرتب العسكرية كقادة المناطق والمحاور.

ولما كان عبدالناصر يلح في طلبه للحصول على أسماء القيادة الجماعية، أبرز الحاضرون عشرة أسماء. واعتذروا عن عدم ذكر القائمة الخاصة بالمدنيين حتى تختمر الفكرة حول تشكيل الحكومة الجديدة. لكن نهاد القاسم قاطع النقاش بصوت مرتفع مبديا تذمره من هيمنة حزب البعث على الحكومة واحتمال استحواذه الكامل على المجلس الوطني لقيادة الثورة في المستقبل القريب. وأردف قائلا: " إنه من السخافة بمكان تجاهل كافة القوى الوطنية المتواجدة في الساحة السورية، إننا لم نحضر هنا لمناقشة تشكيل الحكومة والمجلس ياسادة، والشعب العربي السوري يطالبنا بالوحدة الفورية. واشتد الجدل بينه هذه المرة وبين فهد الشاعر، ليتدخل عبدالناصر مبديا عدم ارتياحه من الولوج في محادثات الوحدة خشية أن يقع بين المطرقة والسندان، وتتكرر المأساة بصورة أخرى. ولتوضيح موقف البعث السوري، حاول الشاعر التأكيد على أن المجلس الوطني لا يضم في عضويته واحدا من الحزب، بينما كان هو أحد البعثيين المعينين في المجلس، بقوله: "يجب أن يترفع الجميع عن مستوى التحزب الضيق، وأومأ عبدالناصر برأسه لإيهامه بموافقته لكنه لم يصدقه، ولا سيما أنه قد شكى في بداية الاجتماعات عن وجود تكتلات سياسية في أوساط الجيش. وكان عبدالناصر على علم بأن ما يقارب من (11) عضوا بعثيا قد تم تعيينهم في المجلس والحكومة، وهذا يعني هيمنة البعث على مقاليد الحكم في سورية.

وبدون طائل حاول الوفد السوري إقناع القيادة المصرية بحسن نواياه، واستعداده للتقارب مع كافة القوى القومية في سبيل إنجاز الوحدة. وكان قادة البعث يعتقدون بأن هذا الطرح كاف لإقناع عبدالناصر بالسير معهم قدما في مباحثات الوحدة الثلاثية، ولا سيما أن التنسيق الحزبي كان جاريا بين البعث السوري والبعث العراقي. وبهذه المناسبة عبر صالح السعدي عن رأيه قائلا: "سيدي الرئيس لا يخفاكم علما أن نشاطي الحزبي

يستند لأسس إخلاقية، وبالطبع سوف اشوه سمعتي ومكانتي كبعثي إذا كنت استغل قضية الوحدة للمناورة السياسية والحيلولة دون قيام اتحاد بين مصر وسورية.. لقد تربينا على أسس حزبية سليمة واننا كسياسيين لا نلتزم الخط الكلاسيكي للساسة المحترفين [هكذا] حتى نصبح فاسدين ومضللين للجماهير العربية من المحيط إلى الخليج.." [1].

وهكذا اختتمت الجولة الثانية من المحادثات الوحدوية، وقادة البعث يستخدمون عبارات لا تخلو من نبرة هجومية، عززت من قناعة عبدالناصر باستحالة التقريب بين وجهة نظره وطروحاتهم السياسية ذات البعد العقائدي. غير أن البعث كان في معظم الأوقات يميل للمجاملة والمراوغة السياسية عندما يحتدم النقاش مع أعضاء الوفد المصري، الذي لم تنطل عليه مقاصد الحزب القريبة والبعيدة.

وفي الجولة الرابعة من المحادثات، واصل عبدالناصر هجومه المركز على رموز البعث السوري، عبد الكريم زهور وغيره، منوها بأن الحزب يميل إلى الخداع والتضليل، بعرضه معلومات لا أساس لها من الصحة على طاولة المفاوضات، فيما يتعلق بتشكيل الحكومة، وأسماء أعضاء المجلس الوطني لقيادة الثورة. ورد زهور مخاطبا عبدالناصر : "لقد أسأتم فهمي، أنه حتى الوقت الراهن لم يبت بصورة نهائية في أسماء أعضاء الوزارة الجديدة، فالأسماء التي أوردتها في معرض حديثي تعتمد على التخمين لا أكثر. ولما كرر عبدالناصر اتهامه لزهور بالخداع والكذب، رد زهور غاضبا: "ياحضرة الرئيس افتكر أنه لا يجوز الانتقاص من الغير (على سبيل المثال لا الحصر) بالتعمد واصطياد الشخص الآخر من خلال ملاحظاته".

واحتدم الحوار بين الطرفين، وكان عبدالناصر يخاطب زهور، وهو يهم بتوبيخه كتلميذ في مدرسة ابتدائية مناديا إياه باسمه الأول:

- **عبدالناصر** : يا أخ عبد الكريم.. أنا لا أقتنص.

- **زهور** : العفو يا سيادة الرئيس ما قصدت أبدا..

- **عبدالناصر** :.. احنا عاوزين نزيل سوء التفاهم وما نزعل من بعض.. أنا

(1) انظر : محادثات الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق (بيروت: دار المسيرة للصحافة والطباعة =والنشر)، ص من 49-51.

بتصارح وباتكلم.. لأن إحنا بنتكلم في قضية.. بتقول عملاء وبيقول كـــذا.. هـــذه المواضيع أنا صدري مفتوح ليها... ولكن إذا تصورت – أو إذا قلت – أن كلامـــك يقتنص فأنا أزعل جدا... ليه بقى.. لأن إحنا بنتكلم مفتوحين... أنا لم أتصيدك أبـــدا و لم اتربص لأقتنصك أو أقتنص كلامك. عيب قوي الكلام ده يا أخ عبد الكريم. وأنـــا سمعت منك كلام إمبارح وقلته لأخواني وأتكلمنا فيه النهار ده وبنينا عليه نتائج... هـــل كنت تشعر وأنت بتقول لي هذا الكلام إإن أنا مش حاتكلم مع اخواني؟

– **زهور** : سيادة الرئيس – هذا الكلام قلته على أساس أني أتوقع.. وقلته – سيادة الرئيس، و لم أكن أعرف.. وفعلا لم أكن أعرف !..

– **عبدالناصر** : لو كنت ما جيتش أقول هذا الكلام... أبقى مش مخلص لقضيـــة الوحدة... ولكن يعني مانزودش الأمور إحنا. الكلام في النقد والنقد الذاتي مفتوح لينـــا جميعا... باقول لك كده... متأسف يعني.

– **زهور** : يعني.. قد يكون

– **عبدالناصر** : نقد نقد ذاتي... ما ازعل...[1].

ظل الخلاف قائما لبعض الوقت، وفي وقت لاحق قبل عبدالناصر اعتذار زهـــور، عضو البعث السوري. والمقصود هنا بالنقد الذاتي، كما عبر عن ذلك الرئيس المصـــري في حديثه للوفد السوري توجيه مزيد من النقد اللاذع لخصومه من قادة البعث، لا سيما ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار، اللذين كانا ينتظران دورهما. كانت الدهشة قـــد استحوذت على أعضاء الوفد من البعث السوري من هجومية عبدالناصر، وكأنه يريـــد تذكيرهم بأنهم أصحاب الشأن في مسألة الوحدة عندما جاؤوا يطرقون أبواب القـــاهرة. وفي غمرة المحادثات لم يترك عبدالناصر شاردة أو واردة إلا وعلق عليها بشكل ســـاخر بهدف الانتقاص من الطرف الآخر. وهنا علق أحد أعضاء وفد البعث العراقي، وهـــو طالب شبيب، على اتهامات القيادة المصرية لحزب البعث وقيادته التاريخية، بأنها جـــاءت إلى مائدة المفاوضات من أجل المناورة وليس من أجل الوحدة. واستقبل عبدالناصر هذه

(1) حفاظا على سلامة المعنى، اقتبسنا هذا الحوار كما جاء باللهجة العامية المصرية والســـورية في نصـــوص محاضر محادثات الوحدة الثلاثية، مرجع سابق، الجزء الأول، ص ص 133-134.

الملاحظة بنوع من الفتور والتجاهل:

– **شبيب** : سيادة الرئيس بس إذا بده يناور عليك ما كانش يحكيلك...

– **زهور** : حتى المداولات اللي كانت بيننا ذكرها المداولات الحية...

– **عبدالناصر** : ولهذا من الخير أن أنا آجي وأقول هذا الكلام... بدل ما أقعد وأقول من وراك ده جاي يناور... وده جاي يدس، وده جاي يعمل... وده جاي يسوي!

وفي سياق المداولات، أثار عبدالناصر قضية جوهرية وحساسية من خلال تطرقه في الحديث مباشرة عن شكل الاتحاد الذي يمكن بحثه في مائدة المفاوضات. كان الهدف من وراء إثارة هذا التساؤل خطوة تمهيدية لا تخلو من الاختبار النفسي للأطراف المعنية بالوحدة، والدخول معهم في مناورات سياسية لمعرفة نواياهم. أما إمكانية النجاح فقد كانت على ما يبدو محدودة للغاية، نظرا لتضييقه عليهم ومحاصرتهم بالأسئلة الإيقاعية حتى أنه لم يترك لهم مسافة مكانية تسمح لهم بالمناورة في إطار لعبة الوحدة.

في هذا الإتجاه، اقترح الوفد المصري إنجاز الوحدة الثلاثية على مرحلتين : **أولا** الوحدة المصرية – السورية، التي سوف تخضع لمدة تجريبية لا تتجاوز الأربعة أشهر، وفي حال نجاحها يسمح للعراق بالدخول كشريك ثالث وعضو فاعل في الاتحاد. ولتهدئة روع البعث السوري، حاول عبدالناصر إقناعه بالتريث قليلا بدلا من المطالبة بدخول العراق كطرف ثالث في الاتحاد، نظرا للمشاكل السياسية (القضية الكردية) التي يعاني منها العراق حاليا. وهذا التأخير هو ما كان يخشاه قادة البعث حتى لا تتفرد بهم القيادة المصرية كما حدث أثناء قيام الجمهورية العربية المتحدة. ولهذا السبب ذاته تمسك البعث السوري منذ البداية بشرط واحد لم يحيد عنه، وهو دخول العراق طرفا ثالثا في الاتحاد، بهدف إيجاد توازن سياسي مع مصر التي تفوق سورية من حيث الكثافة السكانية والقوة المادية.

وكان عبدالناصر يعلم علم اليقين أن السوريين والعراقيين سوف يرفضون مقترحاته، جملة وتفصيلاً، وبهذا يكون قد تنصل من المسؤولية. أما في حال قبول المفاوضين الوحدويين تقديم البيعة له في إنجاز الوحدة، فهو المخرج الوحيد للأزمة

القائمة، بسبب ضياع الفرصة التاريخية لقيام وحدة عربية شاملة. فالاتحاد بين سورية والعراق — على حد تعبير فهد الشاعر : " لم يكن وارداً فعلاً في ذهن قادة البعث ... كنا دائماً نتمنى قيام الوحدة بين مصر وسورية، وكلنا نعرف مدى ثقل عبدالناصر ومكانته في نفوس الشعب العربي في سورية.. لا مكانة لنا بدونه !" وقد فضل عبدالناصر سماع هذه المداخلة، وكأنه يريد القول للحاضرين بأنها الحقيقة بعينها، سواء سلم بها قادة البعث، أو لم يقبلوا التسليم بها.

صحيح أن الأمر في بدايته فيه اختصار لعملية الوحدة بين مصر وسورية، فهذه الوحدة في الأساس مع عبدالناصر.لكن هناك ملاحظتين هامتين، الأولى : أن البعث السوري كان يتخوف من تكرار عملية الوحدة بين مصر وسورية، فتذوب شخصيته ومكانته في كيان الدولة الاتحادية، والثانية : أن الوحدة ينبغي أن تكون ثلاثية، وبذلك يصبح العراق عضواً فعالاً فيها وموازيا، بهدف الحد من الهيمنة المصرية على الاتحاد. هكذا كان وضع البعث السوري صعباً للغاية، فهو في أمس الحاجة للوحدة مع مصر، لكن قيادته لا يمكن لها إكمال المشوار الوحدوي بدون العراق. فما هو الثمن المطلوب لتحقيق التوافق بين الطرفين قادة البعث والقيادة المصرية ؟ بهذا الخصوص، علق نهاد القاسم : " إذا كانت ثمة شكوك تساور البعث حول قيام الوحدة، فيجب نبذها فوراً والبحث عن طريق أخر مناسب لإزالة هذه المخاوف والشكوك، فالبعث ليس الممثل الوحيد للشعب السوري ".

وكالعادة تدخل عبدالناصر لإدارة الحديث والمناقشة موجهاً سهامه نحو البعث السوري، مبدياً قلقه الشديد من عواقب التسرع بإعلان الوحدة قبل الاستفاضة في ماهيتها وشروطها، حيث قال : " حينما قامت الوحدة الأولى في سنة 1958 وقامت الجمهورية العربية المتحدة لم يتفق البعث مع الجمهورية العربية المتحدة ... لم يتفق البعث مع بقية القوى الوحدوية ... مع عبدالناصر والناصريين زي ما بيسموهم. نتكلم يعني بالمفتوح ! فانسحب حزب البعث وترك الحكم.. وأنا بأعتبر هذه جريمة..وقلت إمبارح وقلت أول إمبارح أن حزب البعث طعن الوحدة !.. أنا باتكلم دلوقتي..بالنسبة للكلام اللي سمعته إمبارح وأول إمبارح تقديري عن المستقبل.. إن حزب البعث الذي يحكم سورية لن يتفق معانا بغير الجمهورية العربية المتحدة وبقية القوى الوحدوية ...

هذا ما أتوقعه ... وأنا قابل هذا وقابل أدخل في تجربة ثانية، ولذلك أنا حددت أربعة أشهر.. ده السبب اللي أتحدد فيه الأربع أشهر.."

هكذا تركت القضية عالقة دون البت في شروط جديدة، وأحتفظ كل فريق بأوراقه، رغم إدراك الجميع أن المحك العملي لنجاح الاتحاد الثلاثي يتوقف على حسن النية، والالتزام الحرفي بتنفيذ بنود اتفاقية الوحدة. وقد أدرك قادة البعث السوري جليا أن عبدالناصر بنزعته العسكرية التسلطية سوف يحتكر السلطة في حالة قيام وحدة اندماجية مركزية، ومصير الحزب هو الذوبان في الكيان الوحدوي تدريجياً ثم الزوال هو وأمجاده. ومن ثم سيتحتم على بعث العراق الولوج في عملية الوحدة ليفقد هو نفسه مكانته بحكم حداثة عهده، فيقع فريسة سهلة بين قبضتي القيادة المصرية.

اللقاء المصري – السوري :

كان عبدالناصر يرغب في إعادة رسم الخطوط العريضة لدولة الوحدة المرتقبة، بمعزل عما حدث عقب قيام الوحدة المصرية – السورية عام 1958، وما تلاها من تداعيات سياسية بعد حدوث الانفصال في سبتمبر عام 1961. فالمناجزة لم تكن بينه وبين زهور لأنه لم يكن عضواً فاعلا في الحزب خلال الفترة السابقة، فبالنسبة لعبدالناصر كان عفلق والبيطار هما العنصران الفاعلان في حزب البعث. غير أن حضور عفلق والبيطار كممثلين عن البعث ضمن الوفد السوري المشارك في المباحثات الوحدة الثلاثية، كان مرتبطاً بتواجد لؤي الأتاسي وفهد الشاعر اللذين انضما في وقت متأخر للمفاوضات الوحدوية خلال يومي 19 و 20 مارس عام 1963.

واستطرادا نقول إن محادثات الوحدة الثلاثية ظلت تدور في حلقة مفرغة. فالمناقشات في مجملها لم تركز على قضايا جوهرية في الجلسات السابقة، حيث حرص كل طرف على تقديم شكواه والدفاع عن موافقة السابقة، وإن كان الهدف النهائي من ورائها تنقية الأجواء والمصارحة والنقد الذاتي. ومرة أخرى يتخلل النقاش استعراض تفصيلي الأحداث السابقة، حيث كان عبدالناصر يكرر ويعيد أقواله عن فداحة تجربة الانفصال والظلم الذي أحاق به، مشدداً على ثقته بالبعث كشريك في الوحدة يعتبر ضرباً من المجازفة. وكان عبدالناصر يخاطب ساسة محترفين يكبرونه في السن، ويبالغون

في تبجيله والاستماع إلى صوته الهائج في وجوههم، خاصة الأستاذ عفلق الذي كـــان يحظى باحترام عدد كبير من المثقفين العرب، وفي سورية أطلق عليه شباب البعث لقــب " فيلسوف الحزب " واعتبره البعض الأخر قديساً من قديسي الأمة العربية. وتعود فـترة تعارف عبدالناصر بعفلق والبيطار إلى أواخر عقد الخمسينات، ويمكـــن أن نفــترض معرفتها المسبقة بشخصيته والطريقة المثلى للتعامل معه.

بيد أن عبدالناصر كان قد تمادى في تحامله عليهما أكثر مما فعل مع رفيقهما زهــور في الجلسات السابقة.وأظهر بصورة لا تقبل الشك قــوة شــخصيته في إدارة النقــاش وإفحام خصومه الواحد تلو الأخر، حيث كان غالباً ما يختار موضوع النقاش واستغلال نقطة الضعف لدى الطرفين الأخر، بهدف التأثير النفسي عليه وبطريقة فظة كان يقــاطع حديثهم دون أية مراعاة لظروفهم بصفتهم ضيوفه. وكان ألسنتهم كانت مطوية أثنــاء الحديث، مع الأخذ في الاعتبار أن السلطات المصرية هي التي تولت الإشراف على طبع الوثائق المتعلقة بمحاضر محادثات الوحدة.

وللإنصاف فالحقيقة تقتضي هنا الإشارة إلى كلا من عفلق والبيطار كانا شخصين يتسمان بالذكاء والقدرة على الحوار، على العكس ما تظهره وقائع محــاضر محادثــات الوحدة الثلاثية.صحيح أن عبدالناصر كان يمتلك المبادرة في إثارة الأسئلة والإشــراف على المناقشات،لكن إجابات عفلق والبيطار كانتا محدودتــين في إطــار الــرد علــى الاستفسارات المطروحة على مائدة المفاوضات. والواضح أن عبدالناصر لم يترك لهمــا المجال للتعبير عن وجهة نظر هما دون مقاطعة. فضلاً عن ذلك، فإنه خــلال الســجال الإيديولوجي كانا (عفلق والبيطار) يفضلان الاستماع إليه، وهو يتلــذذ بــالحديث في محاضرة سردية مملة عارضاً بعض الفقرات المقتبسة من الميثاق الوطني للاتحاد الاشــتراكي العربي، أو بعض المقولات اللينينية المتعلقة بالإيديولوجية الماركسية. وطالمــا أن قــادة البعث كانوا هم السباقين لطلب الوحدة، فما عليهم إلا الاستعانة بالصــبر والتظــاهر بالهدوء ورباطة الجاش، حتى لا يفقد عبدالناصر أعصابه ويرفض تلبية طلبهم بــالإعلان عن الاتحاد. ولكن هيهات فالأمر على مــا يبــدو بالنســبة للبعــث أصبــح بعيــد المنال.ولنتحدث بصراحة فعلى رغم الإحساس الطبيعي لدي قادة البعث بــأن حزبهــم بطل الوحدة فإن الموقف الشجاع للبعث يتمثل في شجبه لا حقا للحركة الانفصاليــة

ومن أيدها. ولكن الحزب يتحمل جزء من مسؤولية كارثة الانفصال، لأن أحد قادته (صلاح الدين البيطار) كان من ضمن الساسة الموقعين على وثيقة الانفصال في سبتمبر عام 1961. وحقيقة الأمر أن كلا من عفلق والبيطار وصلا القاهرة والأمل يحدوهما في إحياء مشروع الوحدة المصرية – السورية، بيد أن عبدالناصر، لم يصفح عن زلتهما السياسية السابقة.

وفي هذه المناسبة، أسترسل عبدالناصر في شرحه موضحاً الأسباب الرئيسة التي أودت بتجربة الوحدة المصرية – السورية في سبتمبر 1961. وقد أعترف ضمن حديثه بذلك القرار الخاطئ، الذي نص على حظر كافة النشاط الحزبي، فحرم حزب البعث من ممارسة حقه. وكانت ثمة صعوبات تواجه مصر التي قبلت فكرة الاتحاد الفوري مع المحكومة السورية التي تضم ائتلافاً حزبياً من كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية ذات التوجه الثوري والليبرالي. بيد أن اللوم بالدرجة الأولى كان يقع على عاتق البعث. فالبعثيون هم الذين اقترحوا وقبلوا بفكرة خطر النشاط الحزبي (نظرا لتوقيعهم المسبق أن عبدالناصر سوف يطالب بذلك)، مع اعتقادهم أنهم سيستثنون من هذا الخطر مستقبلاً. وهذا توهم خاطئ من طرف قادة البعث.

ولما لم يتحقق لقادة البعث ما أرادوا في داخلهم، أصدر صلاح الدين البيطار بياناً سياسياً في ديسمبر 1985، شجب فيه الممارسات الخاطئة لبعض القيادات السياسية في دولة الوحدة. تلا ذلك تقديم استقالة جماعية للقيادات البعثية من الحكومة الاتحادية دون توضيح مفصل لأسباب الاستقالة. وقد بلغ الأمر إلى حد أن بعض هذه القيادات البعثية أخذت تفكر بجدية بالانسحاب من الاتحاد نفسه والأمر الأنكى من ذلك هو أن بعض زعماء البعث حاول إقناع بعض الوزراء المصريين بتقديم استقالتهم من الحكومة بصورة سرية. وبعد الاستقالة من الحكومة ظل البعثيون يناورون سياسيا طوال ما تبقى من فترة الوحدة مضيفين بذلك متاعب أخرى للحكومة الاتحادية، وعندما أزفت الآزفة وأعلن الانفصال من طرف واحد، وقع أكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار على وثيقة الانفصال.

والحقيقة أن قادة البعث طوال بقائهم في الحكومة الاتحادية تعرضوا للنقد اللاذع من قبل القيادة المصرية التي اتهمتهم بالانحراف عن مسار الوحدة. والجدير بالذكر أن

عبدالناصر ضاق ذرعا من جراء المكايدات السياسية بين قادة البعث، لا سيما الحوراني والبيطار اللذين كانا يدسان لبعضهما البعض لدى القيادة الوحدوية. وعندما زار جمال سورية في خريف 1959، أخبره البيطار بصريح العبارة أن البعث غير مستعد لإكمال مشوار الوحدة. ولعل اقتراح عفلق في نهاية عام 1958 تشكيل لجنة مشتركة للجمهورية العربية المتحدة تتألف من ستة أعضاء بالمناصفة بين سوريين والمصريين لبحث المشاكل العالقة بين الإقليم الشمالي والإقليم الجنوبي، لم يلق استحسان عبدالناصر. وقد ألقى اللوم في هذا المقترح على الحوراني علما بأن الاقتراح من بنات أفكار عفلق.

وعلى الرغم من عدم تساوي الفرص في هذا المعترك السياسي المحموم، بذل عفلق والبيطار ما في وسعهما في محاولة منهما لمواصلة نضالهما السياسي الدؤوب في سبيل رفعة البعث. وكانت موافقتهما على تعطيل نشاط الحزب مؤقتا عبارة عن موقف تكتيكي آني، عملا له حسابهما الخاص، مفترضين أن القيادة المصرية سوف تتيح للبعث فرصة أفضل ليؤدي دور في الحياة السياسية بعد عملية بناء التنظيم الجديد لدولة الوحدة (الاتحاد القومي) ولكن الأحداث أثبتت أن البعث وقادته أصبحوا مجرد مسميات لا أكثر في ساحة الحكم الاتحادية، وبعد انتظار طويل فقد قادة البعث الوحدة صبرهم، فقدموا استقالتهم الجماعية من الحكومة الاتحادية، ليضيقوا أعباء جديدة لدولة الوحدة فوق تلك الأعباء التي منها شخصياً عبدالناصر بعد قيام ثورة العراق. وانفراد عبد الكريم قاسم بالسلطة.

ليس قادة حزب البعث هم الطرف الوحيد المتهم بتمزيق الوحدة، فالحوراني والكزبري وغيرهم من *الساسة السوريين كانوا على رأس القائمة.ما يمكن أن نفهمه في سياق محاضر محادثات الوحدة الثلاثية هو الانطباع السيئ، لعبدالناصر عن البعث وقادته، دون محاولته التعرف عن كثب على عمق الخلافات والانشقاقات السياسية التي أصابت الحزب قبل الوحدة وبعد الانفصال.وبناء على تصور مسبق كان عبدالناصر في حديثه مع قادة البعث يصر على : " أن البعث الذي تعامل معه في الماضي كان يرأسه أكرم الحوراني"[1].

وهكذا سارت المباحثات الوحدوية من سيئ إلى أسوأ، فلا القيادة المصرية قادرة

---

(1) المرجع السابق، ص 12

على تناسي الماضي، ولا قادة البعث قادورن على إقناع عبدالناصر بفتــــح صفحــة جديدة بالتوصل إلى تسوية وحدوية. واشترط عبدالناصر على البعث السوري شــرطين: **الأول** هو مشاركة القوى الوحدوية في الساحة السورية لحـــزب البعـث في الســلطة والحكم؛ **والثاني** هو دمج الحزب في الاتحاد الاشتراكي العربي. وكان فشل الجولة الثانيــة من محادثات الوحدة إيذانا بفشل فكرة الوحدة الثلاثية لأنها على حد القول عبدالنـــاصر "وحدة بلا وحدويين ".

وفي هذا المعترك السياسي، خسر البعث جزءاً كبيراً من أسهمه في بورصة السياسـة العربية لصالح الحركة الناصرية، التي دخلت الحلبة كطرف قومي منافس لـــه.ولعـل الاعتراف المتبادل بين الطرفين أتاح المجال لهما للانتشار سياسياً على طول الوطن العـربي وعرضه.أما الوحدة الثلاثية، فقد ظلت حبراً على ورق، وماتت قبل أن تولد.

ويقابل اهتمام القيادة المصرية بالقوى الوحدوية (الناصريين) في سورية اهتمـــام البعث السوري بانضمام العراق للاتحاد الثلاثي. وهذا المظهر الأخير يتضح من السـجال العقائدي الذي أثاره عبدالناصر حول العمل الثوري ومستقبل الوحدة العربيـــة.لقـد أكدنا في أكثر من مناسبة بأن الحرية في مفهومها العام تكفل الحرية الشاملة للشـــعب، وتنكرها على أعداء الشعب.. ونحن هنا نقر الـــترابط العضــوي بـين الديمقراطيـة والاشتراكية والحرية. وترى ما هو مفهوم البعث للديمقراطية ؟

لا يسع المرء إلا أن يسامح عفلق والبيطار في تحفظهما الشديد عند الـــرد علــى استفسارات القيادة المصرية بنفس الطريقة الاستعراضية لشرح المرتكزات الإيديولوجيـة للميثاق الوطني للاتحاد الاشتراكي العربي، الذي أستطرد عبدالناصر في شرح مفرداتــه، لا سيما مصطلحي الحرية الاشتراكية. والواضح أنهما كان يفضلان الســكوت عــن مواصلة الحديث في هذه المفاهيم والقناعات، خشية أن يتعرضا ويعرضـــا بنصــوص الميثاق التي كانت من المقدسات السياسية بالنسبة للقيادة المصرية. ونستنتج من مجـــرى مباحثات الوحدة، بأن الرئيس عبدالناصر كان يمتلك زمام المبادرة، وإذا صــح التعبــير كان أشبه بأستاذ يلقن تلاميذه دروساً خصوصية في مدخل علم السياسة.

ويخرج عفلق عن صمته المطبق فيرد على عبدالناصر بجملتين أو ثلاث جمل خجولة:

- **عفلق** : يعني ممكن حتما ... ما ينقصكم شيء ... يعني تعريف الديمقراطية والاشتراكية.. ولكن أحياناً كنت ألاحظ الـ... يعني كأن الاشتراكية ... تغني عن الديمقراطية.

- **عبدالناصر** : هل قريت الميثاق ؟ ...

- **عفلق** : نعم قريته.

- **عبدالناصر** : تبقى لازم قريت سطر وسبت سطر ياأخ ميشيل...العملية ما هي بهذا الشكل...الثورة هنا أول من نادى بشعار الديمقراطية الاجتماعية...يعني بنقول أن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تكون قائمة إلا إذا قامت تجانبها ديمقراطية اجتماعية ... وبهذا كان الاقتراب من الاشتراكية ... ودي معناها حتمية الحل الاشتراكي لتحقيق الديمقراطية.. ولا يمكن أن توجد دكتاتورية رأس المال ودكتاتورية الإقطاع.. أي دكتاتورية الرجعية..اللي يعبروا عنها بديمقراطية البرجوازية.. لكن ما حصلش أبدا كلام بان الاشتراكية تغني عن الديمقراطية..[1]

هكذا دافع عبدالناصر عن موقفه الإيديولوجي والتوجه الاشتراكي للجمهورية العربية المتحدة ضد محاولات البعث الانتقاص من مبادئه، خصوصاً وان قادة حزب البعث العربي الاشتراكي كانوا قد نصبوا أنفسهم دعاة للحرية ومبشرين بالاشتراكية العربية منذ نهاية عقد الأربعينات. ورغم أن مسار الأحداث منذ قيام الوحدة المصرية — السورية كان يوحي بهذا التوجه، إلا أن القوانين الاشتراكية الصادرة في يوليو 1959، لم تلق ترحيبا يذكر في سورية. اللواء لؤي الأتاسي، كان يرى أن تقدم الحوار الوحدوي يصطدم بقوة بعملية التباطؤ في القيام بتأميم فوري للبنوك السورية، وهنا يحتدم الحوار على هذا المنوال:

- **البيطار** : يعني في تعريب للبنوك.

-**الأتاسي** : في تأميم البنوك..

- **البيطار** : نحن في مرحلة تعريب البنوك.

---

(1) المرجع السابق، ص 363.

- **عامر** : حصلت مرحلة تعريب.

- **البيطار** : يعني نحنا رجعنا عن التعريب ...رجعنا عن التعريب..

- **الأتاسي** : بس كيف نعربها ؟

- **عبدالناصر** : :ده اللي إحنا عملناه في سورية في عهد الوحدة.

- **البيطار** : صار..موجود قوانينها معروفة..

- **الأتاسي** : عارفينها إحنا.. يعني فيه اللي بيفسره بعينه.

- **عبدالناصر** : والله أحسن ما في داعي للخطوتين.

- **البيطار** : ما في داعي نعم.

وقد يكون مفيداً هنا أن نذكر بواقعة دالة على نوع السلوك السياسي الذي تبديه القيادات الوحدوية العربية، حول مسألة الاعتراف بوجود قيادة مشتركة يقبل بها الجميع. لهذه المفارقة تفسير إن عبدالناصر كان لا يثق ولا يقر بزعامة البعث كطرف ند على قد المساواة. ففي إحدى المداخلات، اقتراح لؤي الأتاسي على الحضور بأن يضم المكتب السياسي للاتحاد الثلاثي المقترح بين مصر وسورية والعراق ثلاثة أعضاء يمثلون الأقطار الثلاثية. علاوة على الرئيس (مثلا جمال عبدالناصر) ليترأس المجلس الاتحادي. وهكذا يصبح مجلس الرئاسة مكونا من أربعة أعضاء – الحديث هنا للأتاسي :" الرئيس – مخاطباً عبدالناصر-.. في الواقع نحن بين رحى المطرقة والسندان، وبدون ذلك تصبح عملية الولوج في الوحدة عملية مفرغة.."يتظاهر عبدالناصر هنا بعدم اكتراثه لهذا المقترح بينما يقطع الحديث بالقول :

- **عبدالناصر** : طيب.. فيه اثنين ممثلين.. ممثلين اثنين.

- **الأتاسي** : ازاي ممثلين أثنين..

- **عبدالناصر** : أفرض كل إقليم اثنين...وانا بره ما العمل.. مين من الناس هو الرئيس ؟

- **الأتاسي** : عم بقول واحد..سيادتك الرئيس.. احنا يعني..

– **عبدالناصر** : لا لكن أحبها على اثنين.

– **الأتاسي** : لا.. هو أساس – سيادتك الرئيس – نحنا فـــارضين في الأســـاس موضوع الثقة والإخلاص والتفاهم التام على الأهداف.. وكل شيئ..

– **عبدالناصر** : ده طلبناه أولا.

– **الأتاسي** : هادي مفروغ منه..أحنا بنقول مفروغ منه..

– **عبدالناصر** : فيه فرق بين مطلوب..ومفروغ منه فرق كبير يا أخ لؤي.

– **الأتاسي** : صح.. بس أنا قلت مفروغ منه..بصفة أن هذا الموضوع مفروغ منه أقول أنه فقط مكتب رئاسة أو مجلس رئاسة للمكتب السياسي..بهذا المنظر هذا.. حـــتى بيعطي بوادر في حالة لا يسمح الله أشويه من الاهتزاز في عدم الثقة.

– **عبدالناصر** : أفرض الكلام واحد وواحد وواحد رابع.. يعني على هذا الأساس بيوزن العملية ...على الأساس أثنين من حزب البعث.

– **الأتاسي** : ده الصورة – يعني –

– **الشاعر** : ليش ماكون الاتحاد السوفيتي مثلاً ..مجلس الاتحاد ...

– **عفلق** : أكيد

– **الشاعر** : في رأيي هيئة مجلس الاتحاد العليا.

– **عبدالناصر** : طيب.[1]

انتهت محادثات الجلسة الثانية بملاحظة شفهية مرتبكة من عفلق والبيطار للتعـــرف على ما يريده عبدالناصر من حزب البعث، وهو ماض في كيل التهم له دون كلل. لقـــد أتضح تماما أن القيادة المصرية كانت لا تثق بحزب البعث ولا قيادته. كان رد عفلـــق على عبدالناصر مثيراً للشفقة في الجلسة الأخيرة من مباحثات الوحـــدة الثلاثيـــة الـــتي أظهرت وقائعها مدى عمق الخلاف بين الطرفين – البعثي والناصري. وتساءل عفلق ما جدوى الاختلاف على ما يمكن الاتفاق عليه ؟ فبدلا من التأهب لإنجـــاز أي عمـــل

(1) المرجع السابق، ص

وحدوي الجميع أنفسهم يغوصون في تفاصيل مسيئة تتعلق بشروط الوحدة، قبل التوصل إلى اتفاق مبدئي بشأن قيامها. ربما كان عبدالناصر يهدف من وراء ذلك إلى ممارسة المزيد من الضغط النفسي على خصومه البعثيين، قبل أن تتضح هذه الحقيقة في وعي من يتحملون مسئولية الانفصال. وقبل أن يعقب هذه الضغوط السياسية إيصال التردد المصري الطويل إلى الاعتراف بوجوب فتح الحوار الحقيقي المؤدي إلى سكة الوحدة، كان عبدالناصر يواصل هجومه على البعث السوري، بواسطة أنصاره وما أكثر هم في سورية حينذاك. ولكن قادة البعث لم يقبلوا الرضوخ لشروطه.

ورغم تعهد عفلق للقيادة المصرية بعدم تدخل حزبه في الشؤون الداخلية لمصر، أنتهز عبدالناصر هذه المناسبة، مسترسلا في توبيخه لعفلق : ما هو القصد من وراء هذا الاقتراح يا أستاذ ؟ كيف يمكن الانتقال إلى سياسة جديدة متينة ترتكز على أسس وحدوية، ونحن نرفض التدخل في شؤون الغير ؟ إذن من الأفضل للجميع التوقف قليلاً، والبحث عن حل سياسي للخروج من هذا المأزق القطري الخطير. وكان عبدالناصر من ناحيته يدعم علنا حركة القوميين العرب في مطالبتها الحكومة السورية وقادة البعث المشاركة في السلطة والحكم.

أما في سورية فقد كان قادة البعث يفضلون قيام وحدة ثلاثية، شريطة أن يكونوا طرفاً رئيسياً مشاركاً في دولة الوحدة. ألا أنه خلال هذا الحوار بين الآراء المختلفة حول طبيعة وشكل الوحدة والتحالف الجبهوي القومي، وكانت الأمور تتطور بسرعة غير متوقعة في سورية، إذ اشتدت الخلافات بين الأحزاب والتنظيمات السياسية المشاركة في الحوار، و لم يجد الوفد السوري حلا للخروج من دوامة الخلافات غير الهروب إلى الأمام بالإصرار على توقيع اتفاقية الوحدة.

آخر جولة من المحادثات الوحدوية :

بعد سلسلة من جولات المحادثات الوحدوية غادر القاهرة الوفد السوري خالي الوفاض. وأشيع يومها أن عدد من أعضاء الوفد قرر البقاء في مصر. وبعدها بأسبوعين، عاد البيطار والأتاسي إلى القاهرة يرافقهما وفد موسع لاستئناف المفاوضات على أمل التوصل إلى حل نهائي وحاسم بشأن قيام الوحدة. لكن القيادة المصرية كانت غير

مستعدة للبت في الموضوع.فمنذ نهاية الجولة الثنية ساد الطرفين جو من عـــدم الوفــاق وانعدام الثقة، واتهم عبدالناصر قادة البعث بالانتهازية والمزايدة السياسية على حســـاب الوحدة العربية.

وما أن انتهى الجدل والنقاش حول مصير الاتحاد الثلاثي حتى كـــانت صفحـــات الجرائد المصرية والسورية على موعد مع حملة إعلامية مسعورة متبادلة من نوع آخـــر، تبادلت فيها الشتائم والسباب. وبهذا الخصوص كتب الصحفي المصري محمد حســـنين هيكل الافتتاحية اليومية بجريدة الأهرام القاهرية بمقال سياسي، هاجم فيه حزب البعـث، تحت عنوان " ملكيون أكثر من الملك " جاء فيه : " أن الشعب العربي في سورية الأبيـة لن يرضخ للدعوى الانفصالية التي أطلقها المرتد أكرم الحوارني ومن حذا حذوه من قادة حزب البعث..إن شعب مصر وقيادته يدرك مغزي الدعوات الانفصالية التي تردده‍ـــا الأبواق الرخيصة في دمشق منذ حدوث الانفصال.. نحن اليوم لسنا ملزمين بالاســتمرار في الطواف حول أصنام البعث التي كفرنا بها.."

وهكذا بعد فشل المحادثات الوحدوية سعت وسائل الإعلام المصرية والســورية، إلى تبادل الاتهامات، هادفة إلى الإيحاء بأن عملية الائتلاف بين البعث السوري والحركـــة الناصرية أمر غاية في الصعوبة،حتى بالنسبة للوحدويين القوميين الذين يؤمنــــون بـــان الوحدة العربية قدر ومصير الأمة. وكتب رئيس تحرير صحيفة البعث افتتاحية يـــوم 27 مارس عام 1963، معلنا الآتي :

"إن عملية البناء الوحدوي لا تنسجم مع التوجهات الانفصالية، رغم أن البعـــث العربي الاشتراكي قد أعلن عن نيته ورغبته الصادقة في إعادة إحياء الوحدة، وشـــجب قوي الردة والانفصالية وأذنابهم الذين استغلوا الفراغ السياسي في الســـاحة الســورية لضرب الوحدة من الداخل.. إن البعث العربي بكافة تحالفاته العمالية والفلاحية وقياداتــه الطلائعية ما زال مؤمنا بالوحدة العربية، كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الاشتراكي العربي في الجمهورية العربية المتحدة."

وبذلك يكون حزب البعث السوري وقيادته على وجه الخصوص قد مني بفشـــل ذريع مسعاه لتحسين سمعته السياسية بعد حركة الانفصال في ســـبتمبر 1961. وقيـــل يومها إن البيطار قد طالب عبدالناصر شخصياً بإيقاف الحملة الإعلامية الظالمة ضد قيادة

حزب البعث التي وصفتها الصحف المصرية بالغدر والخيانة والواضح أن ا لبيطار نسي ما قاله منذ لحظات في محاضر مباحثات الوحدة الثلاثية : " مثل هذه الاتهامات المتبادلة لا تخدم ولا تقدم شيئا، اللهم إلا مزيداً من المشاكل والتبعات التي لا تخدم في الأخير إلا أعداء الأمة العربية : ولما سال عبدالناصر البيطار فيما إذا كان قد قرأ المقال الأخير في جريدة البعث السورية، جاءت المناسبة مرة أخرى للتفريع والاستهزاء :

- **عبدالناصر** : ما بتقروش صحف لبنان.. كمان نشرت صحف لبنان ؟

- **البيطار** : لم نره حتى نكذبه.

- **عبدالناصر** : ما بتقروش صحف لبنان ؟

- **البيطار** : لم نقرأها.

- **عبدالناصر** : لا صحف فرنسا ولا لبنان ؟

- **البيطار** : بنقراها ما بتجي لنا.

- **عبدالناصر** : تبقى مصيبة ! ازاي الكلام ده ؟

- **البيطار** : سيادة الرئيس..لما تقرأه أنت ... اتصل فينا ...

- **عبدالناصر**: ما بتقرأش صحف سورية.ولا تقراش صحف لبنان ولا تقراش صحف فرنسا ... بتحكم ازاي ؟مش معقول...

أمام إصرار البيطار على عمق الخلاف الإيديولوجي بين حزب البعث والاتحاد الاشتراكي، كمشكلة قائمة بذاتها، أتاح الفرصة لعبدالناصر لاصطياده في الوقت المناسب. ورغم الضغط المتزايد الذي مارسته القيادة المصرية ضد البعث السوري ورموزه، لم تتخذ قيادته قرار بالانسحاب النهائي من المفاوضات حتى يصل وفد البعث العراقي مجدداً إلى القاهرة لإكمال المحادثات الوحدوية. ولعل العنصر الأكثر إثارة للتساؤل هو أنه تكرر نفس الخلاف بين شخص الرئيس المصري من جهة وبين قادة البعث العراقي من جهة أخرى، ولكن طالب شبيب، وزير الخارجية العراقي أكد لعبدالناصر بأن الخلافات ثانوية فقال :" لا يوجد ثمة خلاف عقائدي بين الأطراف المعنية بالاتحاد الثلاثي، أقول هذا بصفتي عضواً بعثياً في الحزب والحكومة.. وأجزم لكم

بعدم خلاف أو افتراق جوهري، وكل ما هنالك هو سوء فهم مشترك ...".

وعندما أطلقت قيادة حزب البعث المرحلة الثالثة من مباحثات الوحدة، لم يكن ذلك إلا من منطلق توسيع هامش مناوراتها للحركة القومية، ولعلمها إن هذه المفاوضات أفضل وسيلة لتأكيد هيمنة البعث على جزء كبير من الشارع العربي، وتأكيد أن أي بحث أو مفاوضات وحدوية في الوطن العربي لا يمكن أن تتحقق عن طريق عزل حزب البعث. وهكذا تحولت الحوارات التي كان هدفها الوحدة إلى معترك سياسي بين القوى القومية في المشرق العربي.

ومهما كان السبب، لا يمكن الشك بأن تغييرا كبيراً قد طرأ على مفهوم الحوار ووظيفته، منذ فشل الجولة الثانية في المفاوضات الوحدوية. فبعد أن كان الطرفان قد وصلا إلى نقطة اللاعودة من جراء المناورات السياسية، تحول الحوار إلى غطاء للخلافات بين البعث والناصرية وليس في هذا الحوار الوحدوي أي حرج ليشارك أعضاء الوفود الثلاثة في خضم النقاش، بما فيهم العضو البعثي الجديد المنظم للوفد السوري العقيد محمد عمران الذي عبر عن وجهه نظره :" أعتقد أن مفهومي الحرية والديمقراطية في غنى عن التعريف بهما، بمعنى أن الجماهير العربية، يحق لها ممارسة حقوقها غير منقوصة ... وفي الظروف العصبية التي يمر بها الأمة العربية، تعبر الوحدة ضرورة تاريخية وحتمية للتحرر من الاستعمار والرجعية والطغيان. ولا يعني ذلك أنه من دون هذا الحوار لن يكون هناك في الأساس. فالديمقراطية والحرية شئ والممارسة شئ آخر."

منذ بدء المحادثات الأولى لم يأل عبدالناصر جهداً في التوصل إلى تسوية مع البعث، بحيث يسمح لأنصاره في سورية والعراق بممارسة نشاطهم السياسي دون أية مضايقات. فقد أصبح من الواضح للجميع أن هذا الهدف كان مطمع القيادة المصرية. لكن لن يكون هناك أي تسوية ممكنة وقابلة للحياة مع البعث، طالما لم يخرج الطرفان من دائرة الصراع على السلطة، ولم تقوم للحريات الديمقراطية قائمة في ظل سيادة الحزب الواحد.

ففي غياب الحريات السياسية الديمقراطية في البلدين (سورية ومصر)، كما علق على ذلك لؤي الأتاسي : " سوف يؤدي ذلك إلى الاستمرار في نقاش إيديولوجي

عقيم. بل إن هذا الوضع وما يترتب عليه من تداعيات اجتماعية واقتصادية لن يؤدي على بلوغ الغرض المنشود المتمثل في الحرية وتحقيق الاشتراكية ".

التفاوض من أجل الوحدة :

في الأخير كان الوقت كافيا لاستمرار كل الأطراف في المساومة. ومع أن الجميع أدركوا أنهم وصلوا إلى طريق مسدود، فقد كان اكتشافهم لهذه الحقيقة خطوة مهمة على طريق العمل من أجل الخروج من الأزمة . وكان موقف عبدالناصر صلباً، فهو يقبل أن يتزحزح من مكانه قيد أنملة، لأنه كان يرفض الدخول مع البعث في اتحاد صوري، ما لم يذب الحزب في التنظيم السياسي الناصري – الاتحاد الاشتراكي العربي.وإذا كان من السابق لأوانه الحديث عن احتمالات تطور هذا الحوار، فإن القيادتين السياستين في القاهرة ودمشق كانتا تحتفظان لنفسيهما بخط رجعة بواسطة الاحتفاظ بتنظيميهما السياستين.

وكان مطمح قيادة حزب البعث في كل من سورية والعراق هو تحقيق الاتحاد الثلاثي، ليتم النظر في وقت لا حق في تشكيل ائتلاف سياسي جبهوي يضم تحت مظلته ائتلافا حزبيا للأقطار الثلاثة. وقد تركز النقاش الأساسي على ضرورة التريث حتى نتبع القيادة السياسية الموحدة بصورة طبيعية من بين الصفوف الوحدوية. فالبعث من وجهة نظره لم يكن يرى في الاتحاد الاشتراكي العربي (ممثلا بشخص عبدالناصر) منافسا خطيراً له، أكثر مما هو شريك متساو معه في السلطة ؛ طالما أنهما يتفقان على الأسس العقائدية. وفي هذه الحالة يكون الرئيس الاتحادي ممثلاً لكل الفرقاء.

ويطرح هذا الوضع أسئلة متعددة أولها أثارها عبدالناصر أمام الحضور بقوله : "كيف يمكن تأسيس دولة اتحادية ونحن لم نتفق بعد على الأسس الأولى – على سبيل المثال لا الحصر – تحديد التنظيم السياسي التابع لها ؟".

إن من المتصور أن يلعب التنظيم السياسي الموحد للدولة المرجوة دور الوسيط بين الأطراف السياسية والاجتماعية في الأقطار الثلاثية. وهذا التنظيم لا بد أن يمتلك قيادة سياسية موحدة. أما في حال الانتظار حتى المستقبل فقد تظهر قيادة من بين صفوفه تمثل

طموحات كافة فئات الشعب. فما الذي يمنع البعث من الموافقة على هذه الخطوة، خصوصاً وان قيادته تصر على المضي قدما نحو تحقيق الوحدة بأي ثمن كان؟ ويستطرد عبدالناصر : " أليس من الممكن تجاوز النقاش النظري حول دولة دون البحث في آليات التنفيذ، لا سيما دستورها المؤقت ؟ ليس هناك في نظري أي تفسير لهذه المواقف المتضاربة سوى الاعتراف بأن هناك قصورا فكريا لدى البعض ".

مرة أخرى قدمت القيادة المصرية اقتراحا يقضي بتشكيل لجنة تحت إشراف نائب رئيس الجمهورية المصرية كمال الدين حسين. ووافق السوريون والعراقيون على هذا الاقتراح دون أي تحفظ. ولكن بمجرد عرض بيان اللجنة بدأت المناقشات تتعقد حول مسألة تقاسم السلطة في المجلسين الممثلين في البرلمان. وكان البعثيون يطمحون في الحصول على مركز متقدم في مجلس الشعب، وبالمثل في مجلس الأعيان (الشيوخ)، حيث يتم تمثيل الأقطار الثلاثة بالتساوي — طبقاً لحجم السكان في كل قطر. وهذا الأمر يتوقف عليه عمليا مستقبل البعث الذي كان يشعر بالخطر من جراء الهيمنة المصرية على المجلس الاتحادي. فالقيادة السياسية العليا بعد تشكيل البرلمان وانتخابه سوف تتمتع بصلاحيات واسعة تتيح لها الإشراف على كافة مؤسسات المحكومة الاتحادية في الأقاليم الثلاثة. و لم يبق للبعث من خيار سوى البحث عنت جهاز أو جهة تسمح له بالمراقبة على أعمال وقرارات رئيس الجمهورية، ولو من خلال مجلس رئاسة. كل هذه الإجراءات الاحترازية كانت بمثابة صمام الأمان للحد من النفوذ المصري على الاتحاد. وطبقا لذلك شدد عبدالناصر حديثه بتأكيده أن مجلس الشعب سوف يكون صاحب الكلمة العليا وليس الرئيس الاتحادي، كون المجلس سيكون ممثلاً لكافة الأقطار الثلاثية المنطوية في الاتحاد. وهكذا ستكون النتيجة بالنسبة للقطر المصري (ثلاثة لواحد)، وطبعا تحصل القيادة المصرية على الأغلبية في المجلسين : الشعب والأعيان، ويكون الطريق ممهداً لها لرئاسة الاتحاد. وعلى فرض اعتراض المجلسين — الشعب والأعيان — على الجمهورية، فإن عبدالناصر لم يستغرب حدوث مثل هذا التعارض، ولكنه أصر على عدم تقييد صلاحيات الرئيس الاتحادي.

وفي خصم النقاش نسي الجميع أنهم منذ لحظات اتفقوا على طرح هذه المسألة جانبا " القيادة أو الرئاسة". حتى لا تعطل سير المحادثات. غير أن قادة البعث كانوا يرون

أنه لا مندوحة من مناقشة هذه النقطة بالذات لأن شخصية عبدالناصر الطاغية على مستو ى الساحة العربية تشكل خطراً داهما على وجودهم واستمرار يتهم. واتفق الجميع على ضرورة إضافة مواد جديدة في دستور دولة الوحدة تقيد من صلاحيات الرئيس دون البت بها في حينه. ربما كانت هذه الطريقة هي الطريقة المثلى المتاحة لتطويق مصدر الخلاف، ووافق عبدالناصر على ذلك. وبعد ذلك تمت قراءة مشروع البيان الختامي لمحاضر مباحثات الوحدة والذي أثري بالملاحظات من كلا الطرفين. وكانت تلك الإجراءات النظرية محاولة يائسة من قادة البعث لتفعيل دور المؤسسات السياسية في الاتحاد، تفاديا من الوقوع في نفس الأخطاء السابقة، ولا سيما أن رموزاً بعثية في تجربة الوحدة بين مصر وسورية، اتهمت الرئيس جمال عبدالناصر بالدكتاتورية. ولكن هاهو الآن (عبدالناصر) يطالب قادة البعث بإيجاد سلطة فعلية تمثيلية شعبية. ولما اقتراح زهور على القيادة المصرية بأن لا يكون البرلمان مظهراً صورياً أو مركزياً ليؤدي نفس الدور الذي تمارسه اللجنة المركزية في الحزب الشيوعي بالاتحاد السوفيتي، هتف عبدالناصر معارضاً : " يا أخ عبد الكريم هذا حل مغري لحل مشاكلنا، ولكن بعد ذلك سوف يشار لنا بأصابع الاتهام بأننا لسنا دكتاتوريين فحسب، بل طغاة ".

أمام الضغط النفسي المتزايد من قبل عبدالناصر وافق قادة البعث على التوقيع على المسودة التمهيدية لاتفاقية الوحدة في 17أبريل من عام 1963، والتي حددت فيها بدقة متناهية صلاحيات كل من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، والذي بدوره يترأس حكومة مسؤولة أمام البرلمان (الواقع من الناحية العملية تحت هيمنة مصر العددية). وهذه الاتفاقية تعني من الناحية النظرية إلغاء الدور الكبير للرئيس الاتحادي، ولكنها لم تجرده كليا من صلاحياته السياسية في الاعتراض (حق الفيتو) على بعض القوانين التشريعية في البلاد، ما لم يلق ذلك معارضة ثلثي أعضاء مجلس الشعب. واحتفظ الرئيس لنفسه بحق تعيين من يرى من الموظفين التنفيذيين في الأقاليم الثلاثة، بالإضافة إلى احتفاظه بمنصب القائد الأعلى للقوات المسلحة.

ولعل الشيء الوحيد الذي حرم منه رئيس الجمهورية هو حقه في تعليق الدستور وحل البرلمان. وإزاء ذلك انتقل النقاش إلى ضرورة تشكيل " جبهة ائتلاف سياسي " بين الأطراف المتحدة تكون متوازية ومتناسقة في الأقطار الثلاثة، وتضم في إطارها كافة

القوى الوحدوية. كما اشترط البعث مجددا، عدم السماح لأية جهة كانت بحظر النشاط الحزبي في أي إقليم كان من أقاليم الاتحاد. واستجابت القيادة المصرية لهذا الطلب مكرهة. كما تم تحديد المؤسسات الدستورية على مستوى الأقطار الثلاثة، بحيث يكون لكل قطر مجلس تشريعي وحكومة لها كافة الصلاحيات والاختصاصات بالتنسيق مع الحكومة الاتحادية.

إن حدوث مثل هذا التحول النوعي في الحوار والانتقال من نقطة إلى أخرى، مهد الطريق للطرفين للبحث عن قواسم مشتركة حول المسائل المتعلقة بمستقبل دولة الوحدة، وإن كان الجميع قد اتفقوا بصورة أو بأخرى على تقاسم مفاصل السلطة. وعندما أزفت الآزفة وحان موعد توقيع البروتكول الخاص باتفاقية الوحدة في قاعات المؤتمرات الكبرى بمدينة القاهرة أمام حشد هائل من رجال الصحافة والإعلام أدعى البعثيون أن المفاجئة الكبرى التي أعدها المصريون لهم هي بعض التعديلات الطفيفة على ما تم الاتفاق عليه في المسودة، خاصة فيما يتعلق بالتنظيم السياسي الموحد. فعلى حد قولهم إن السلطات المصرية طبخت كل شئ على ما يروق لها، و لم يجد قادة البعث بدا من تعديل بعض بنود الاتفاقية أمام الحضور في ختام الاحتفال الكبير. وقد قيل إن القيادة المصرية وافقت على ذلك التعديل بإضافة بعض العبارات، حتى لا يتحول العرس الوحدوي إلى مأتم.

والظاهر أن الجميع لم يتوصلوا إلى اتفاق نهائي مرض لكل الأطراف. والذين طرحوا مفهوم الحوار الديمقراطي – قبل أن يتضح أن هذا الحوار غطاء للمساومات الحزبية – كانوا يعتقدون أن أزمة الوحدة ليست في المستوى نفسه من الخلاف كما حصل في تجربة ج.ع.م. وكان أخشى ما يخشى البعث هو هيمنة القيادة المصرية على مقادير الأمور في الاتحاد، نظرا لحجم السكان في رقعة وادي النيل، وسطوة شخص عبدالناصر على الشارع العربي بمشرقه ومغربه. فمن مصلحة قيادة البعث قبل الولوج في الوحدة تأمين مواقع متعددة لها خلال الفترة الانتقالية وفترة تمديدها، ولا سيما أن الأقطار الثلاثة (مصر وسورية والعراق) سوف تمر بفترة عاصفة من الحماس السياسي والفوضى والإدارية. وفي هذه الحالة سيكون من الصعوبة بمكان الخروج من مأزق التصديق على الاتفاقية في الموعد المحدد. وللخروج من هذا المأزق طالب عضو الوفد

السوري عبد الكريم زهور بالتريث وتمديد الفترة التمهيدية للإعلان الرسمي عن الاتحاد من شهرين إلى ستة أشهر على الأقل. أما الفترة الانتقالية فقد طالب قادة البعث بأن تمدد نحو عامين قبل الشروع في الإعلان عن الوثيقة الدستورية في صيغتها النهائية.

وقد دافع زهور عن وجهة نظر البعث السوري بحرارة :" لا يمكننا إجراء الاقتراع العام الآن، يا جماعة لا بد من الإعداد الكافي لذلك من أجل المصلحة العامة وتفادي أخطاء الماضي، ما لم فنحن قد مهدنا الطريق لأمثال مأمون الكزبري وغيره من الانفصاليين للوصول إلى سدة الحكم. أقول لا بد من الانتظار لفترة زمنية تساعد على خلق قاعدة صلبة لقيام حكومة اتحادية قبل موعد الانتخابات العامة.." فالديمقراطية ليست عملية سهلة حتى وأن تم إخراج الدستور بصيغة النهائية. أجل يا سادة : "الحكومة الاتحادية يجب أن توجه دفتها من أعلى شريطة أن لا تنفصل عن القاعدة الجماهيرية التواقة للمشاركة في الحياة السياسية".

وبالمثل استشهد عبدالناصر مراراً بضرورة التفكير والإعداد والتخطيط قبل البدء في التنفيذ لمشروع الاتحاد الثلاثي . ففي سياق حديثه المصحوب بالمرارة عن تجربة ج.ع.م.،شدد جمال على ضرورة حرمان أعداد الوحدة من المشاركة الفعلية في الاتحاد المزمع إنجازه. وهذا التحذير ربما كان صائبا، لكنه مشروطاً بضرورة تطبيق الإجراءات الاشتراكية (التأميمات)، لأنها حد قوله – سوف تمثل ضربة في الصميم للرجعية والإقطاع المتربصين بالقوى الوحدوية.

كان اهتمام القيادة المصرية منصبا على نظم الحكم وإدارته في الدولة الاتحادية. وتتلخص الفكرة العامة في الدستور الاتحادي على مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث، حيث توجد قيادة سياسية عليا ممثلة برئيس الجمهورية، وتوجد سلطة تشريعية رقابية تتمثل في مجلس الشعب (البرلمان). وهناك السلطة التنفيذية المباشرة المتمثلة في مجلس الوزراء (الحكومة)، وهي مسؤولة أمام المجلس. بالإضافة إلى السلطة القضائية. ويتم انتخاب رئيس الجمهورية من قبل أعضاء المجلس الشعب. ويتمتع الرئيس بصلاحيات واسعة. عبدالناصر لا يرغب في تفويت هذه الفرصة لتأكيد صلاحيات الدستورية. ولهذا السبب بادر بالقول : " بدون الدستور والمجلس وبدون الاتفاق المسبق على تحديد صلاحيات القيادة السياسية العليا بصورة حاسمة في أقطار الاتحاد، يصبح الشعب معزولاً

عن الحكم سواء في العراق أو سورية أو حتى مصر. فالمجلس الرئاسي المقترح للأقطار الثلاثة المنظوية في الاتحاد – لا يمكنه إنجاز شئ بدون مجلس خلال الفترة الانتقالية، وسيجد نفسه في نهاية المطاف في وضع لا يحسد علية ".

كالعادة كان عبدالناصر يتصدر النقاش خلال مباحثات الوحدة،إزاء ذلك كان قادة البعث يشعرون بالضيق الشديد من جراء هذا الوضع الغير مريح الذي اختاره، أو فرض عليهم فرضاً أثناء المفاوضات. واستكمال للحوار، أسترسل عبدالناصر في حديثه على النحو : " لماذا تفترضون دوما أن يكون رئيس الجمهورية بصلاحيات محدودة ؟ أنه بسبب خوفكم من الدكتاتورية.. ألم يتم إعداد الدستور طبقاً لتصوراتكم ؟ ونحن نشعر دوما أن معظم بنوده تنص صراحة على تفادي الوقوع في فخ الدكتاتورية. أنتم تريدونها ديمقراطية نيابية، ونحن بدورنا نشاطركم الرأي.. وجدلنا قائم على هذا الافتراض.وفجأة تتخلون عن فكرة قيام برلمان.إذن ما جدوى هذا النقاش العقيم ؟.

إلا أن بعض الأصوات الهادئة والعاقلة داخل قاعة المفاوضات حاولت تهدئة روع القيادة المصرية، حيث بادر طالب شبيب عضو البعث العراقي وزهور مجددا، بقولهما إن إنجاز هذا المشروع الاستراتيجي يتطلب من الجميع سعة الصدر والتعقل والهدوء في التعامل مع هذا الموضوع. وجاء رد عبدالناصر مجلجلا – ولماذا هذا التباطؤ في إنجاز الخطوات الأولى من المشوار الوحدوي ؟هذا جدل بيزنطي عقيم. ألا يوجد لديكم برامج وتصورات عن المرحلة القادمة قبل الشروع في خوض المعركة الانتخابية في الأقطار الثلاثة ؟ إذا كان الأمر كذلك، لماذا التعجل في الدعوة إلى قيام وحدة، والبعض ليس مستعداً لها ؟ ويبدو أن قادة البعث كانوا يطالبون القيادة المصرية بمنحهم الوقت الكافي لتدارس ومعالجة مشاكلهم الداخلية.

" اعتقد أن الاتحاد الثلاثي الذي نتحدث عنه قد يكون اتحاداً ضعيفاً وهزيلاً وغير ذي فائدة " (قال عبدالناصر) والشيء الوحيد الذي يربطنا هو المجلس ... وإذا كان هذا المجلس غير قائم، فالوحدة هي عملية مفرغة، والانفصال على ما يبدو سوف يأتي مستتراً في ثوب الوحدة ...

بإمكاننا أن نتحمل حالة الفوضى التي ستعم الأقاليم الثلاثة إبان الفترة الانتقالية التي حددنا مدتها بعام واحد لا أكثر.. ولكن كيف يمكن أن تقوم دولة الوحدة في مثل

هذه الأوضاع، ومجلس الشعب غير موجود!.

وجاء رد زهور مقتضبا، لكنه بليغ للغاية :" يا سادة الرئيس إذا أنجزنا الاتحاد فوراً طبقا لتصوراتكم، ينبغي علينا التخلي عن هويتنا الثورية، ونفسح المجال للعناصر الرجعية والانفصالية للقيام بدورها التخريبي".

وأشار عبدالناصر في مجل رده على زهور — أنا غير قادر على معرفة لماذا نحن نناقش قضايا الدستور ؟ لماذا لا تؤجل هذه المناقشة حتى نهاية الفترة الانتقالية على الأقل؟ وبعدها بإمكاننا معرفة ما سيحصل على ضوء التجربة بعد ثلاثة أو أربعة أعوام ... يا ترى من الذي سيحكم هذه الجمهورية خلال هذه الفترة الانتقالية رد زهور كعادته على عبدالناصر بطريقة ندية :" مجلس وطني ثوري كما هو حاصل في معظم الثورات في العالم الثالث ..." وهنا احتدم النقاش حول هذه النقطة بالذات، حتى بلغت النفوس الحناجر، وساد قاعة المفاوضات بعدها لحظات صمت، بينما كان الطرف يحاول التقاط أنفاسه لخوض جولة جديدة من العراك الكلامي.

وفي معمعة النقاش بين الطرفين (زهور وعبدالناصر)، أحرز عبدالناصر نقطة لصالحه من زهور، لكنه لم يوفق في انتزاع نصر كامل في السجال. وفي صباح اليوم التالي، قابل عبدالناصر أعضاء الوفد العراقي بصورة استثنائية — بعد أن طالبه قادة البعث العراقي بالانضمام للاتحاد، شريطة أن .يتم الإعلان عنه بعد عام، وتحدد مدة الفترة الانتقالية بعشرة أشهر، وذلك قبل أن يصبح دستور دولة الوحدة ساري المفعول.

وكانت مثل هذه المبادرة قد شهدت نظيراً لها من العناصر القومية المتعاطفة مع القيادة المصرية، ممثلة في رموز حركة القوميين العرب (نهاد القاسم وهاني الهنيدي) وفي هذه المناسبة احتج هاني الهنيدي بشدة على ملاحظات زهور، بقوله :" إذا كان كل قطر سوف يتبنى مشكلته بصورة منفردة حتى نهاية الفترة الانتقالية، وفي هذا الاتجاه سوف تزداد مخاوف الجميع من حدوث مشاكل لا حصر لها قد تعوق مسار الوحدة.." طبعاً كان هناك ما يبرر مخاوف قادة القوميين العرب من احتمال إلغاء دورهم خلال فترة التقاسم على السلطة في زمن الفترة الانتقالية التي قد يطول أمدها عاما أو عامين أو ثلاثة.. وبذلك يطويهم النسيان ".

ومعلوم أن القيادتين — البعثية والناصرية — قد قررتا في أواخر شهر مارس 1963، الالتزام بتنفيذ بنود اتفاقية الوحدة الثلاثية في بحر عامين كاملين،تنشط خلالهما اللجان الوحدوية طبقاً للخطط المرسومة لها، وهي في الغالب خطط تتسم بالغموض، وتصطدم بالعقبات السياسية وكل ما كان يتوقعه المراقبون،هو أن دعوة الوحدة العربية كانت دعوة قوية على مستوى القمة والقاعدة في الوطن العربي. أما آليات التنفيذ لهذه الوحدوية، إذا صح وصفها بذلك، فهي محاولة من القيادات العربية ذات الأنظمة الثورية (الجمهورية)لتطويق تفاعلات الصراع العربي — الإسرائيلي، الذي ما زال يتفاعل ويلقي بظلاله على العلاقات العربية —العربية. وهكذا فإن مشروع الاتحاد الثلاثي بين مصر وسورية والعراق، كان ينحدر نحو الهاوية. وبالتالي يعاود البعثيون والقوميون اللهث وراء تجربة وحدوية جديدة، ربما لتعزيز مواقفهم السياسية في الساحة العربية.

اتفاق على الوفاق :

كان المبحث الرئيسي أثناء محادثات الوحدة يعكس الرغبة الصادقة لدى كافة الأطراف في التوصل إلى اتفاق مشترك على آليات التنفيذ للقرارات الوحدوية، لولا انعدام الثقة المتأصلة بين قادة البعث (عفلق والبيطار) وعبدالناصر. فبينما كان عبدالناصر لا تفوته شاردة أو واردة في المفاوضات لتذكير قادة البعث بالتجربة الانفصالية، كان وفد البعث يطالبه بنسيان الماضي وفتح صفحة جديدة، بهدف تجاوز الأزمة. فالبعثيون كانوا تواقين للوحدة، ولكنهم لم يرغبوا في أن يشاركهم أحد السلطة في سوريا والعراق. ومع ذلك كانوا يعترفون ضمناً بدور عبدالناصر المتميز ومكانته السياسية في الساحة العربية، ولكنهم ينكرون ذلك على أنصاره من القوميين العرب داخل سورية والعراق. فالمحادثات والحوارات الوحدوية في مجملها كانت أشبه بلعبة القط الفأر يشوبها جو من الحذر والتربص، وخاصة بين عناصر البعث وأعضاء حركة القوميين العرب حلفاء عبد الناصر، الذين كان ينظر لهم البعث وقادته بأنهم حفنة من الجواسيس المأجورين الملحقين بجهاز المخابرات المصرية.

كان من الممكن للبعث أن يوافق على شروط الدمج بينه وبين عناصر حركة القوميين العرب في حال اعتراف القيادة المصرية به وإطلاق يده في كلا من سورية والعراق. والعديدون من قادة البعث الذين أعلنوا تخوفهم من أن تؤدي مباحثات الوحدة

بين البعث والقيادة المصرية إلى تكرار تجربة الانفصال، كانوا حالمين أكثر من اللزوم ومتفائلين بإقناعه – جمال – في أحسن الأحوال بالموافقة على قيام وحدة كونفدرالية بين سورية ومصر ولكن عبدالناصر كان مصراً على أن يدفع البعث ثمن غلطته في إجهاض تجربة الجمهورية العربية المتحدة.

في هذه الحالة إذا اعتقد قادة البعث أنه لا يمكن حصول أي تقدم ملموس في المحادثات الوحدوية من دون مشاركة حركة القوميين العرب الفعلية، فلماذا لا يبادر عبدالناصر نفسه بحسم الخلاف، وتقديم تنازلات في سبيل إنجاز هذا المشروع الوحدوي العظيم.ففي غياب الثقة والانسجام بين الطرفين لن يقدر أي تعهد مدعوما بجمهور واسع من الأنصار والمؤيدين، ومتسلحا بشعور عميق بالتفوق و الطموح للسيطرة الشاملة على السلطة والدولة والمجتمع. بل إن هذا الجمهور المتحرق للوحدةالعربية الشاملة، هو الذي سيدفع أحد الأطرف دفعا إلى الانقلاب على الديمقراطية، ومن ثم القضاء على دولة الوحدة في المهد، كما حدث بالنسبة لتجربة ج.ع.م.في سبتمبر عام 1961.

وفي نفس الوقت الذي ركزت فيه القيادة المصرية حملتها الإعلامية والسياسية ضد قادة حزب البعث العربي الاشتراكي كان الهدف الرئيسي من وراء ذلك هو إضعاف البعث وخلخلته كقوة سياسية فاعلة في الساحة العربية. هذا الموقف الذي لا يمكن أن يقبل به قادة البعث يقتضي أن يشارك القوميين العرب أنصار عبدالناصر في السلطة داخل سورية والعراق.وعندما حاول أحد أقطاب القوميين العرب هاني الهنيدي أن يكرر الحديث عن الدور المؤثر للقوميين في العراق قاطعة للتوكل من صالح السعدي وطالب شبيب بالتعليق الساخر، ولكن عبدالناصر لم يعط أذنا صاغية لملاحظتهما بالمرة.

كان عبدالناصر سباقا إلى سحب البساط من تحت قدم البعث في محاولة منه لإملاء شروطه عليه من موقف تفاوضي قوي يمهد لأنصاره الوصول إلى السلطة في سورية أولا والعراق ثانياً.

ولا يخفى كذلك الرهان المصري على الوحدة العربية منذ منتصف الخمسينات، وما بذلته القاهرة من جهود مضنية حتى تكون مصر رائدة الأمة العربية وقبلتها بزعامة

الرئيس جمال عبدالناصر. وكان البعث في مناوراته السياسية يهدف إلى انتزاع اعتراف ضمني بشرعيته كطرف في القضية. وقد حرص قادته على تجنب الانزلاق في مهاترات سياسية تجرح كبرياء عبدالناصر. لهذا تظاهر عفلق والبيطار بحسن النية،كما حاولا إستدرار عطفه وسماحته، وقد أنكرا أكثر من مرة أنهم يريدون وضعه بين المطرقة والسندان.فالبعث الذي كان صاحب المبادرات الوحدوية وجدت قيادة نفسها تتراجع عن مواقعه المتقدمة لصالح الحركة الناصرية. ولكن كلما تراجع البعث قليلاً في المشرق العربي، ربما كانت هذه السياسة تدفعه دفعاً للبحث عن مناطق نفوذ أخرى في الوطن العربي.

وتناول هذه القضية عبدالناصر في مجرى حديثه الصريح مع قادة البعث المشاركين في مباحثات الوحدة بقوله :" تريدون الحصول منا على شئ دون مقابل "! إذا أردتم أن نعزز موقفكم في دمشق لا بد من إفساح المجال أمام القوى الوحدوية للعمل بحرية في سورية.إذا لا يخفي قادة البعث تخوفهم من نشاط القوميين العرب في سورية، الأمر الذي يمهد لهم الوصول إلى السلطة في دمشق. فالقوميون في نظر عناصر حزب البعث وقيادته، مجرد عملاء مأجورين للمخابرات المصرية. وهذا ما دفع نهاد القاسم للاعتراض على مثل هذه التعليقات التعريضية بالقوميين.(وفي غمرة المناقشات الحادة بين البعثيين والقوميين في حضرة عبدالناصر كان أكرم الحوراني هو الشماعة التي علق عليها الجميع معظم أخطاء الماضي وذكريات الانفصال المريرة). ولعل سقوط تجربة الوحدة بين مصر وسورية جعلت الجميع يدلون بدلوهم لاستخلاص الدرس المرير من التجربة الانفصالية، الذي ما زال مذاقه حاد على لسان عبدالناصر وتحذيراته المستمرة لقادة البعث من مغبة الانزلاق في تجربة وحدوية جديدة.

كان موقف قادة البعث يتسم بضبط النفس والكياسة، وتفادي الدخول في مهاترات سياسية جانبية. وإزاء هذا التسامح المبالغ فيه كان عبدالناصر قاسياً في حديثه معهم ومعاملته لهم كأتباع أو تلاميذ يلقنهم دروساً في علم السياسة، لا غيا خبرة ميشيل عفلق كسياسي مجرب ومنظر عقائدي وداعية وحدوي ذي ثقافة واسعة أكسبته احترام جيل من المثقفين العرب.

وإذا كان عبدالناصر قد تقمص شخصية المربي الجامعي الذي يلقن تلاميذه دروساً

في إيديولوجية القومية العربية، فإن قادة البعث قد التزموا الصمت، أو الرد عليه بلطف وعلى استحياء للدفاع عن الحزب وتاريخه النضالي. هكذا حول عبدالناصر مباحثات الوحدة الثلاثية إلى ندوة فكرية للنقاش الأيديولوجي،الذي أداره بمهارة فائقة،بهدف إحراج ضيوفه وزعزعة ثقتهم بأنفسهم وبحزبهم. كان محور الحديث المفضل لديه هو جريمة الانفصال وضلوع البعث فيها. إلا أن ما طرأ مؤخرا من فتور في المحادثات والحوارات الوحدوية جعل الجميع يسلم بانتكاس الاتحاد رغم الإعلان عن قيامه في 17 أبريل 1964. فكل ما أنجزه عبدالناصر في الحوار كان محصوراً على الجانب الشخصي، حيث ظهر بمظهر المنتصر في المعركة الوحدة والقومية العربية. أخيراً يبقى موقع مصر الحيوي إحدى الورقيات العامة التي ترشحها لقيادة الأمة العربية بدون البعث. ولن يسمح عبدالناصر لقادة البعث بأن يضعوه ثانية بين المطرقة والسندان، كما فعلوها عام 1958.

من هنا يصعب التكهن بالكيفية التي سيكون عليها الاتحاد الثلاثي الذي سيصبح بدون مصر أمراً غير ذي قيمة، لأن القيادة المصرية القول الفصل في هذه القضية. وعلى عكس ذلك كان البعث في وضع ضعيف وقيادته لا حول لها ولا قوة هذه المسألة. ويبقى الوضع في سورية يمثل الرقم الصعب والمجهول في المنطقة العربية.

الفصل الرابع

انهيار المحادثات

لا أجد في سورية أكثر ناصرية من البعثيين.

سامي الجندي (27 يونيو 1963)

أظهرت المفاوضات الوحدوية بصورة جلية ذلك الحماس المتقيد للرأي العام العربي عشية توقيع اتفاقية الاتحاد الثلاثي في 17 أبريل، ولكن ذلك الاتفاق كان على أساس هش. إن أي شخص يلقي نظرة فاحصة على اتفاقية الوحدة يكتشف عددا من الثغرات في الاتفاقية التي كانت عاجزة بالفعل عن تحديد طبيعة النظام الرئاسي والبرلمان والإدارة المحلية والتنظيم السياسي الموحد في الأقاليم المنضوية في الاتحاد، وكما هو حال النظم الدستورية في الوطن العربي فإنها تتسم بالشكليات الرسمية التي غالباً ما تعالج بمعزل عن المعطيات السياسية وهكذا تتوالى الانقلابات العسكرية التي تطيح بالحكومات الواحدة تلو الأخرى بصورة مفاجئة. فالتغيرات التي حصلت خلال هذه الفترة أدت إلى ظهور وجوه جديدة وغياب وجوه معروفة في ميدان السياسة العربية سواء في دمشق أو في بغداد بصورة مطردة. وقد ظل شكل الاتحاد من الناحية النظرية قائما كما هو متفق عليه في الأوراق، والتزم الجميع بحضور الاجتماعات الموسعة بما في ذلك اللقاءات المستمرة للجان الوحدوية طوال عامين من الزمان.

هكذا ظلت الدعوة إلى تطبيق الوحدة ضمن الإطار الشعبي والرسمي قائمة دون توصل الأطراف إلى اتفاق مشترك يضمن نجاح الفكرة وترجمتها إلى حيز الوجود. وهذه الوحدة على ذلك فإن الجماهير العربية أدركت في حدسها أنها تركت مرة أخرى لتعيش على آمال عريضة، ولا سيما أن السلطات الرسمية عينت بنشر نصوص الاتفاقية

كمؤشر على أمر هام قد يحتمل حدوثه.إلا أن الاتفاقية كانت سلاحاً ذا حدين استخدامها الوحدويون في القاهرة ودمشق من أجل الدعاية السياسية إثر نشر السلطات المصرية لمحاضر محادثات الوحدة خلال شهري مارس وأبريل 1963، لتلقي بذلك ظلالا ثقيلة من الكآبة على الجماهير العربية التي شحنت بعواطف وحدوية منقطعة النظير.وعلى الرغم من الخلافات الشكلية السياسية والدستورية بين أنظمة الحكم في أقطار المشرق العربي، ولا سيما الجمهورية منها، إخفاقاً المنظمات الإقليمية السياسية وفي مقدمتها جامعة الدول العربية سواء على الصعيدين الرسمي والشعبي، في إقامة صرح سليم للوحدة، إلا أن الدعوة لها ظلت قائمة.فالبيئة الجغرافية وأواصر القربى واللغة والدين والموروث المشترك من عادات وتقاليد بين شعوب المنطقة، تنعكس على الدساتير العربية، إذ شارت جميعها إلى وحدة الوطن العربي الكبير من المحيط إلى الخليج. فالوحدة العربية سوف تشكل بعثاً تاريخياً ومحاولة لإحياء أمجاد الإمبراطورية العربية. وعلى هذا الأساس ظلت الدعوة قائمة، كما لا يخفى على أحد رغبة السياسة المصرية في إقامة هذه الوحدة بأي ثمن كان في عهد الرئيس جمال عبدالناصر الذي أعتبر نفسه أحد أنبياء الأمة العربية.

آثار الكارثة في سورية والعراق.

كانت مصلحة البعث السوري تقتضي قيام الاتحاد الثلاثي، وهذا ما سعت قيادة البعث من أجله، وأستمرت المباحثات لبضعة أسابيع إلى أن تم التوقيع على اتفاقية الوحدة في 17 أبريل 1963. ورغم الضغط السياسي الذي تعرض له قيادة البعث أثناء محادثات الوحدة بالقاهرة، فقد استجاب البعث لمطالب القيادة المصرية التي أصرت مجدداً على حظر النشاط الحزبي لمنتسبي القوات المسلحة. حينما كانت الجبهة الداخلية في سورية قامت في ظل صراع بين الأحزاب السورية والتكتلات العسكرية والشللية في صفوف الجيش السوري. أما في عام 1963 فقد بدأت مفاوضات الوحدة بعد نجاح الانقلابين العسكريين في كل من سورية والعراق حيث ساهم في الانقلابين عناصر بعيثة وعناصر قومية.

ولإيضاح هذه النقطة بالذات هذه أشار عبدالناصر إلى قرارات القيادة القومية

لحزب البعث سوف تلتزم بها القيادة القطرية في كل من العراق وسورية. وتلخصت وجهة النظر هذه بالانطلاق من مبدأ أساسي هو أن البعث يقر باتفاقية على الاتحاد. وبالرغم من أن هذه الحقائق لم تكن خافية على الساسة المصرية إلا أن القاهرة أبدت تفهما لمطلب البعث السوري والبعث العراقي في التعجيل بعملية قيام الوحدة قبل تفاقم الأزمة الداخلية في البلاد فتسير الأمور على نحو معاكس. وقد طالب البعث أتباعه مجدداً بخلق بؤر ثورة وتغذية الحزب بدماء جديدة تجمع أعضاء وحدة الأيديولوجية التي تسلحهم بالوعي الثوري الوحدوي تحسبا لأي صراع قادم. واستجابة لهذا الرأي نص اتفاق الوحدة على خلق قاعدة ثورية تقوم بتنظيم العمل السياسي في كل قطر بحيث تضم كافة القوى الوحدوية، الأمر الذي يسهل قيام جبهة ائتلافية في المستقبل. كما تم الاتفاق على أن تكون القاهرة عاصمة دولة الوحدة، ويتم انتخاب رئيس الجمهورية من قبل أعضاء مجلس الأمة الذي يتألف من أعضاء مجلس النواب في كل قطر، ويحدد عددهم بنسبة عدد السكان.

وطالما كان الجيش بالنسبة لحزب البعث حجر الزاوية في السياسة السورية، فكيف سيتم تشكيل القيادة العسكرية الاتحادية ؟ ومن الذي سيتخذ قرارات الترقيات وسن القوانين واللوائح الخاصة بالمتقاعدين من ضباط الجيش جنبا مع التشكيلات العسكرية وتنقلاتها من إقليم إلى أخر ؟ فالقيادة المصرية لا تزال تصر على منع أفراد القوات المسلحة من الخوض في السياسة. وتنفيذ مثل هذا الإتفاق كان يعني حل حزب البعث وتذويبه في تنظيم سياسي قومي، وهو ما سبق أن قبل به البعث عام 1958 عندما كان الحزب إلا يمثل سوى أقلية ضئيلة في الخارطة السياسية السورية. أما الآن عام 1963 وبعد أن تمكن من الوصول إلى سدة الحكم في العراق وفي سورية فإنه لم يعد ممكنا الموافقة على مثل هذا الشرط. وقد قام البعث بنقض هذا الاتفاق المبدئي، وبدأ بتصفية الضباط الوحدويين الذين أظهروا تعاطفاً واضحاً مع القيادة المصرية عشية إعلان الوحدة.

حيال هذا التساؤل نجد أنفسنا أمام عدة آراء أحدهما يعتبر الجيش مؤسسة وطنية تمثل إنجازا متقدما وضمانا أكيدا لحماية الاستقلال الوطني، وبالتالي حماية المكاسب الثورية الوحدوية، ولا سيما إذا أخذنا بعين الاعتبار أن سورية حصلت على استقلالها السياسي عقب انتهاء الحرب الكونية الثانية. وبعبارة أخرى أن مؤسسة القوات المسلحة ما تزال تمثل الحد الأدنى الممكن تحقيقه وسط التناقضات السياسية التي قد يصطدم بها

الاتحاد. وبالمقابل نجد أعين الساسة مفتوحة على نشاط ضباط الجيش، وقلما تشعر الحكومات المدنية بالأمان في حال عدم كسب ولاء القوات المسلحة. والوجه الأخر لتدخل الجيش في الساسة هو عندما يتورط الساسة المدنيون في فخ التنظيمات السرية وتكتلات ضباط الجيش وظاهرة الشللية. وهذا ما حصل تماما مع البعث السوري وقيادته المدنية ممثلة بعفلق الذي لا يرغب في إقحام الجيش في العمل السياسي المباشر.

أما الرأي المقابل فيرى أن استجابة القيادة المصرية لدعوة البعث، وقد خفت نبرتها عما كانت عليه في نهاية عقد الخمسينات عندما وافق عبدالناصر بعد تردد على قيام الوحدة المصرية – السورية. بل يذهب البعض الآخر إلى الاعتقاد بأن أجهزة المخابرات المصرية قد شاركت في تأجيج الصراع السياسي في سورية بواسطة عملائها من القوميين العرب وما أكثرهم في المدن السورية، خاصة دمشق وحلب وحمص. ومنذ انقلاب 8 مارس في دمشق شكلت الحكومة الجديدة برئاسة صلاح الدين البيطار، وأحتل البعث نصف مقاعد الحكومة، في حين كانت غالبية أعضاء المجلس الوطني لقيادة من العناصر الوطنية المعروفة بالتزامها أو تعاطفها مع حزب البعث. وكان حلفاء عبدالناصر من القوميين العرب وعلى رأسهم نهاد القاسم وهاني الهنيدي وسامي صوفان قد قبلوا بالتعاون مع الحكومة الجديدة التي منحتهم بعض الحقائب الوزارية الثانوية.وكان نصيبهم في الحكومة والمجلس يمثل نسبة معقولة بحكم ثقلهم السياسي. وعند البدء في مفاوضات الوحدة بالقاهرة حاولوا ممارسة الضغط على وفد البعث بهدف انتزاع المزيد من المكاسب في تشكيل المحكومة والمجلس بدون جدوى. وفي ختام المفاوضات أصدروا بيانا عبروا فيه عن رغبتهم بالحصول على حصة متوازية مع البعث في مفاصل السلطة بسورية، واتهم البعث بالمراوغة والتنصل عن وعوده السابقة.

على أية حال، فإن يمكننا بعد ذلكم العرض الذي قدمناه عن الجانب السياسي في مسيرة الاتحاد الثلاثي أن نتلمس ثلاث نقاط أساسية : أولها أن البعث والناصرية قد طرحا شعار الوحدة العربية وما يزالا، ولكن بمفاهيم وأسس متناقضة. فالبعث يرى في الوحدة ملاذا يحميه من رياح الانفصالية التي عصفت بسورية ومع ذلك فقد قبل البعث التحالف من حيث المبدأ مع القوميين العرب حلفاء مصر من أجل التصدي لأعداء الوحدة في حين كانت القيادة المصرية ممثلة بعبدالناصر تلتقي في طروحاتها الوحدوية مع

البعث، ولكن بمفاهيم تختلف كلية عن مفاهيم حزب البعث العربي الاشتراكي.

وإذا كانت دعوة القادة الثوريين العرب قد أوضحت معالم الطريق للوحدة باعتبارها الهدف والعمل المشترك الذي يلبي المصالح العميقة للأمة العربية، على حد تعبير عبدالناصر، فإن عملية التمسك بالفكرة ذاتها ظلت قائمة. إلا أن عملية إنجاز الوحدة ظلت تتراوح بين الإخفاق العام واللهث وراء الطروحات الفكرية والخلاف الجوهري بين البعث والناصرية كان على ما يبدو صراعاً سياسياً على من أجل السلطة، رغم تقارب وجهات النظر السياسية الفلسفية التي كانت تسير على هديها أنظمة الحكم في سورية ومصر فمنذ شهر مارس وأبريل والحوار ماض على قد وساق بين دمشق والقاهرة بدون جدوى، نظراً لاحتدام الخلافات وتشعبات المفاوضات كما شرحها للمؤلف بعض المشاركين في هذه الأحداث في وقت لاحق.

إن أسباب إخفاق الاتحاد الثلاثي يعود إلى مجموعة عوامل يمكن أن ندمجها في ثلاثة أسباب رئيسية : أحدهما خارجي، والثاني داخلي ذاتي، والثالث إيديولوجي تنظيمي .

العامل الخارجي فمصدره الحكام العرب المحافظون الذين حاولوا لفترة من الزمن شرذمة الوطن العربي وخلق كيانات سياسية تقوم على بنية عشائرية. ومن هذه الزاوية فإن الملوك العرب يرون في أي عملية وحدوية تقوم بين دولتين ثوريتين فأكثر، على أسس الاشتراكية العربية والأنظمة الجمهورية، تهديدا مباشرا لعروشهم.

أما العامل الداخلي الذاتي في فشل معظم التجارب الوحدوية العربية، خصوصا تجربة الجمهورية العربية المتحدة فيعود إلى قصور النظر لدى القيادة الثورية العربية في خوضها صراعا مريرا على السلطة، وبالطبع قيادة الأمة العربية نحو الوحدة. فالشريحة المتوسطة البرجوازية بجناحيها العسكري والمدني التي تسلمت مقاليد الأمور في الأقطار المستقلة كانت مصالحها تتناقض مع مصالح شعوبها. وبهذا يتحمل البعث جنبا إلى جنب مع الناصرية مسؤولية ضياع الفرصة التاريخية في إنجاح مشروع الوحدة ولو في نطاق المشرق العربي.

والعامل الثالث هو انعدام التنظيم السياسي الوحدوي ذي الإيديولوجية العلمية على مستوى البلاد العربية قاطبة. وليس هذا فحسب بل انعدام البرامج الاقتصادية

والاجتماعية في دساتير العديد من الأحزاب والتنظيمات العربية -بما فيها حزب البعث العربي الاشتراكي أو الاتحاد الاشتراكي العربي - التي تدعو لقيام وحدة عربية. وبعبارة أخرى فإن الدعوة إلى الوحدة لم تكن ضمن البرامج السياسية للأنظمة العربية ذات الهوية الثورية. والملاحظة الأخيرة هنا أننا نلاحظ على امتداد الوطن العربي أن هذه الدعوات الوحدوية لم تحقق على أرض الواقع إذا ما استثنينا منها تجربة ج.ع.م التي منيت بالفشل، والاتحاد الثلاثي بين مصر وسورية والعراق الذي ما زال يترنح ويراوح مكانه منذ إعلان ولادته.

إن عملية الشد والجذب بين البعث والناصرية حول مستقبل العمل السياسي الجبهوي كانت تشكل أحد نقاط الاختلاف، ومن ثم الافتراق. إذ نصت اتفاقية القاهرة على أنه لا يمكن اتخاذ قرار سياسي في التنظيم السياسي الموحد دون تصويت الغالبية عليه (وافترضت قيادة البعث إمكانية حصولها على غالبية الأصوات في حال دخول العراق طرفا ثالث في الاتحاد). ولكن البعث اعترض على الإجراءات الشكلية في عملية التصويت، وفي الدقائق الأخيرة من المفاوضات توصل الطرفان إلى حل وسط حول تشكيل تنظيم سياسي موحد دون البت في تفاصيله. فإذا كانت هناك إرادة سياسة من كافة التيارات البعثية والناصرية في الاتحاد لإقرار العمل السياسي المشترك، فطبيعي أن المبدأ قد يصطدم بعدة مشكلات. ويمكن أن تعترض التنظيم السياسي الموحد مجموعة من الاختناقات أثناء الممارسة. وهذا ما يصعب علينا تلخيصه هنا بدون الخوض في التفاصيل المتعلقة بتأسيس الجبهة القومية وصلاحياتها.

وفي حال قيام تحالف جبهوي، يمكن أن نتصور إمكانية التوفيق بين البعث وحركة القوميين العرب لتقبل فكرة المشاركة في السلطة. صحيح أن اتفاقية القاهرة قد تطرقت لهذه المسألة - تحقيق مبدأ المشاركة في السلطة - لكن المحاولة أجهضت في المهد، عندما احتدم النقاش بين وفد البعث وسامي صوفان ممثل حركة الوحدويين الاشتراكيين حول صلاحيات كل طرف. وبالتالي لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق نهائي بهذا الخصوص، وكأن شيئا لم يطرأ على مسار المحادثات منذ انشقاق عام 1961. وأكثر من ذلك فإن تراكمات المشاكل بين الحزبين، إلى جانب محدودية الإمكانات المتوافرة لإيجاد حلول لها، تجعل عملية قيام جبهة متحدة غاية في الصعوبة، بل ومستحيلة.

وفي دمشق تحرك المجلس الوطني لقيادة الثورة بقوة في الاتجاه المعاكس لمفاوضات الوحدة. ففي مطلع شهر أبريل شن البعث حملة تطهير واسعة النطاق ضد العناصر القومية في الجيش، حيث تم تسريح العديد من الضباط المعارضين لسياسة البعث، وأحيل البعض الآخر منهم للخدمة المدنية. وكان من بين العسكريين المسرحين وزير الدفاع محمد الصوفي ونائب رئيس الأركان اللواء رشيد قطيني. واتهم البعث حركة القوميين العرب بأنها تحولت إلى هيئة سياسية تتصف بالإزدواجية في ولائها الوطني، وتفضل العمل لحساب جهات خارجية معروفة، وافتعال الأزمات السياسية في سورية تمهيدا لانقلاب عسكري ضد الحكومة بمدينتي حلب ودمشق. وقد استدعى الأمر أن قام هاني الهنيدي بتقديم استقالته من الحكومة احتجاجا منه على الإجراءات التعسفية في حق رفاقه.

وفي هذه الأثناء حدثت مناورات سياسية كانت غاية في الغرابة، طبقا لما شرحه أحد المعاصرين للأحداث بقوله : "في ليلة وضحاها أصبح الدكتور سامي الجندي وهو زميل سابق لصوفان في مجلس قيادة الثورة صديقا مقربا للمجلس الوطني الذي بدوره كلفه بتشكيل حكومة جديدة خلفا لحكومة البيطار. وبعدها بيومين أعلن عن خيبة أمله شاكيا من عدم رغبة الناصريين بالتعاون معه في حل الخلافات القائمة قبل تشكيل الحكومة. وقد كذب الناصريون هذا القول لأنه لم يفاتحهم بالمرة. وبينما كان المجلس الوطني يدعم موقف الجندي الذي بدوره علق آمالا كبيرة على زميل آخر له هو الدكتور سامي الدروبي وزير التربية – وهو أحد البعثيين المعتدلين في الحكومة السابقة – والذي كان يحضر مؤتمرا تربويا بالقاهرة تحت إشراف جامعة الدول العربية، فضل الدروبي استشارة الرئيس جمال عبدالناصر حول إمكانية الوساطة بين البعث والناصريين قبل سفره إلى دمشق. وبالفعل غادر الدروبي القاهرة إلى دمشق وتم التوسط بين أطراف النزاع حيث قبل الناصريون مجددا المشاركة في تشكيل الحكومة الجديدة، لولا اعتراض قيادة حزب البعث على المقترح. وقد ظلت هذه المسألة محجوبة عن الشعب السوري..

وتزامنت هذه الأحداث مع اتساع نطاق استخدام وسائل الإعلام البعثيه لوصف حركة القوميين العرب بأنها تنظيم سياسي يتسم بالانتهازية، ويصارع على السلطة في سورية بكونه أداة للسياسة المصرية. وفي 13 مايو عاد البيطار مجددا يرأس حكومة

جديدة ذات وجهة بعثية. وجمعت الحكومة الجديدة ستة من البعثيين الملتزمين وستة من الوزراء المتعاطفين مع الحزب، في حين منحت ست حقائب وزارية لبقية الأحزاب الأخرى التي بدورها رفضت الانضمام لحكومة الجندي.

وبدأ بعض الناصريين يشعرون بالحذر من ميل البعث للانفراد بالسلطة في سورية، خاصة بعدما وجهت لهم التهمة بالإعداد والتخطيط لانقلاب عسكري ضد الحكومة. وفي خطاب مسهب شرح الرئيس المصري جمال عبدالناصر استنتاجه حول الجبهة القومية والدروس المستفادة من التجربة بقوله : "الوحدة وشرعية الاتحاد حتمية، ولكنها تتطلب منا جميعا مراجعة أوراقنا. كنا في الماضي نعتقد بأن القوى الخيرة في الوطن العربي قادرة على بلورة الوحدة العربية في إطارها الصحيح. ولكن الدروس المستفادة من الانفصال علمتنا أن الثورة السياسية ليست كافية لتحقيق الوحدة... وعبارة الوحدة جاءت عامة، بمعنى أنها تشمل جميع الأشكال الوحدوية، بدءا من التضامن والتنسيق وحتى الاندماج الكلي، ولكن يجب أن لا يغيب عن بالنا قط أن إطار الوحدة العربية، ليس معزولا عن إطار السياسة العربية اليوم. فالحركات السياسية تفسخت وانسحبت لتنكفئ على نفسها في بوتقة الإقليمية، بحيث نجد اليوم سورية في نزاع مع مصر والعراق في نزاع مع سورية.. ويكاد البعث السوري يكرر بصورة أو بأخرى تجربة عبدالكريم قاسم بنزعتها الانفصالية المخزية..".

هكذا تراجع عبدالناصر عن دعوته لقيام وحدة عربية خطوة أخرى إلى الوراء. فشعار "وحدة الهدف" أصبح يتضمن مفهوما آخر هو "التضامن العربي المشترك" بين الدول العربية، بغض النظر عن تركيبها السياسي. واختتم عبدالناصر خطابه بتوجيه نداء منطقي يدعو فيه للتضامن العربي. وإذا لم تتمكن الأمة العربية من حل تناقضاتها بالوسائل السلمية فهذا يعني وجود تناقض فيما بينها، وعجزها كذلك عن ترجمة آمال شعوبها وتجسيدها بالوحدة. ولذلك، فإن على كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية المتواجدة في الساحة العربية إعادة النظر في برامجها، وعلى الحكومات العربية مراجعة دساتيرها.

وكان انفصال سورية عن مصر في أيلول 1961 شهادة وفاة للقوى الثورية العربية التي ضلت طريقها عن مسار الوحدة والثورة معا. ومهما كانت النتائج السلبية

للانفصال فقد ظلت الجماهير العربية تعيش على أمل قيام الوحدة. وعلى العكس، فقد كان موقف حكام الأنظمة العربية المحافظة مضادا للوحدة منذ البداية. أما البعث والناصرية فقد أعلنا دعمهما اللفظي للوحدة العربية، ولكنهما فشلا في إنجازها. وكانت حالة الوحدة المصرية – السورية (ج.ع.م) تجربة مرة، وواحدة من تلك التجارب العربية الوحدوية الفاشلة.

وكان مصير حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية والاتحاد الاشتراكي العربي في سورية مرتبط ببعضه البعض بشكل مثير للدهشة. وبدا ما كان يفعله عبدالناصر وكأنه محاولة لإيجاد حزب وأتباع مخلصين له في سورية. وثمة مصادر تؤكد صحة هذا الجزء من هذه الرواية. وقد بقيت الخلافات حول تشكيل الحكومة السورية في البداية خلف الكواليس، ولم تظهر إلى العلن إلا عندما زاد الدكتور السدروبي عبدالناصر في القاهرة، حيث طرح الرئيس المصري اسم لؤي الأتاسي كأحد المرشحين لرئاسة الحكومة. وهذا الخبر أكده البيطار للمؤلف شخصيا. والخبر الذي يمكن تأكيده هنا هو أن البعث ومنافسيه من القوميين لم يأخذوا ترشيح الجندي للحكومة مأخذ الجد.

وفي نهاية عام 1964، كان حزب البعث السوري، يعاني من حالة تشتت كلي. والمرجح أن قيادة البعث توصلت إلى قناعة مفادها أن المزيد من الرضوخ لمطالب القيادة المصرية سوف يحرمها من السلطة في سورية التي ناضلت من أجلها فترة زمنية ليست بالقصيرة. ولم يكن باستطاعة البعث أن يقبل بوجود أي تنظيم سياسي يهدد مكانته المتميزة. وكما رأينا، فإنه لم يأل جهدا في محاولة احتوائه لأعضاء حركة القوميين العرب. وكان يساعده في ذلك فشل الناصريين في توسيع قاعدتهم الحزبية في سورية. وكانت استراتيجية البعث تقوم على ترغيب وترهيب هؤلاء، وشق التنظيم حتى لا يقع البعث السوري نفسه بين المطرقة والسندان. ونسب البعث هذا المأزق السياسي إلى القوميين العرب المرتبطين عضويا بالسياسة المصرية وأجهزة استخباراتها التي مارست أعمالا تخريبية داخل سورية.

شهدت الفترة الواقعة بين قيام الوحدة السورية – المصرية من فبراير 1958 حتى سبتمبر 1961 تحولا في مجرى علاقة حزب البعث بالحركة الناصرية، ووقعت سلسلة من الأحداث في تتابع سريع زادها زخما التعقيدات الناجمة عن مفاوضات الاتحاد الثلاثي.

وكانت أزمة الثقة بين قيادة البعث والرئيس عبدالناصر قد بلغت حد القطيعة، نظرا لرفض كل طرف تقديم تنازلات للطرف الآخر. وكان إصرار البعث على الاستمرار في الإمساك بمقاليد السلطة في سورية يلقى معارضة قوية من قبل القوميين العرب الذين سرعان ما أصبحوا أداة طيعة في خدمة السياسة المصرية في البلاد. ونظرا إلى أن البعث وجد نفسه في موقف دفاعي في الميدان النظري، ومهددا بالمعارضة القوية، فإنه زاد من اعتماده على أجهزة الدولة، بما في ذلك وسائل الإعلام وأجهزة القمع التي وجهها ضد خصومه.

واعتقد البعث آنذاك أن الوقت قد حان للبدء بتطهير خصومه من داخل أجهزة الدولة. وكان العسكريون من الضباط الوحدويين على رأس القائمة. وصرح مصدر مسؤول أن عملية تطهير الجيش السوري من العناصر المشكوك في ولائها تعتبر مسألة داخلية تهدف إلى إعادة ترتيب البيت السوري. واقترح إنشاء مكتب سياسي مؤقت يتحمل مسؤولية ترتيب الخطوات الأولى للإنضمام إلى الاتحاد. وأردف قائلا بطريقة لا تخلو من المشاكسة : "هذه الخطوة سوف يتم اتخاذها في الوقت المناسب طبقا لمصالح سورية ومتطلباتها، ولا يحق لطرف آخر أن يفرض آراءه علينا. إثر ذلك مباشرة عقد اجتماع موسع للقيادة القومية في 20 مايو من عام 1963، قرر الحاضرون فيه شجب التدخل الخارجي في السياسة السورية : "تعتبر الحكومة السورية أن الخلافات القائمة بينها وبين المعارضة بشأن قضية الوحدة مسألة داخلية محضة، وأي حزب أو جهة تعرض الوحدة للخطر سوف يتم ضربها بيد من حديد..". وكان السبب الظاهر لهذا التصريح الرغبة المزدوجة في التستر على السبب الحقيقي لتسريح العشرات من ضباط الجيش، وفي تمييع تأثيرات هذا الحادث أمام الرأي العام.

إن مصدر القلق العميق الذي استبد بالعديد من البعثيين الوحدويين هو كيف يمكن لهم السكوت على ما يجري داخل سورية، بعد أن أمضى بعضهم زهرة شبابه في خدمة رسالة البعث الداعية لقيام وحدة عربية. وقد عكست أمزجة هذا الفريق عداءه المتراكم للتحريفية البعثية التي تمكنت بصورة أو بأخرى من اختراق الخنادق الأمامية للحزب. وكانت أول مظاهر ذلك نجاحها في إزاحة ثلاث شخصيات بعثية هامة من تشكيل حكومة البيطار وهي: سامي الدروبي ونور الدين الأتاسي وعبد الكريم زهور. وللحفاظ

على ماء الوجه أبقت حكومة البيطار على الدروبي والأتاسي في الحكومة، وأعلن زهور في وقت لاحق استقالته من الحزب تماما، ليعتزل العمل الحزبي ويستقر في منفاه الإختياري في بيروت. وقبل ذلك كان القليلون من شباب البعث يعرفون شيئا عن زهور، أما بعد إزاحته فقد عرف عنه شجاعته الأدبية وجرأته في مقارعة الرئيس المصري عبدالناصر على مائدة المفاوضات الوحدوية بالقاهرة. وعلى ما يبدو فإن زهور أكره على مغادرة دمشق لشعوره بخيبة أمل شديدة في إصلاح الحزب من جراء الانقسامات والتكتلات السرية التي أحاطت بنشاطه خلال هذه الأعوام المضطربة. و لم يكشف زهور رسميا عن أسباب استقالته، باستثناء بعض التصريحات الصحافية المقتضبة حتى لا يتهمه رفاقه بالانتهازية وإفشاء أسرار الحزب.

عرف زهور بقوة شخصيته، فهو بعثي متصلب في مواقفه إلى حد العناد، كما أنه ذو شخصية مستقلة فكريا رغم ارتباطه بالحزب. وقد اهمته بعض دوائر الحزب بالانتهازية، حيث نجح في تسلق مراكز قيادية في حزب البعث من خلال استثمار علاقته الشخصية بزعيمي الحزب عفلق والبيطار. علما بأن مقدرته الحزبية مشكوك فيها منذ مستهل حياته السياسية كنائب في البرلمان السوري عن مدينة حماة عام 1954، والتي كانت مقاطعة سياسية خاضعة لنفوذ أكرم الحوراني. والمعروف عن زهور ذكاؤه في إدارة المفاوضات الوحدوية وتشجيعه لوفد البعث حتى يخرج من صمته أمام مبادرات عبدالناصر الكلامية التي أفقدت قيادة الحزب توازها، خارقا بذلك طوق الميل للمجاملة وعادة الاعتراف بزعامته. وبعد تدهور علاقة البعث بعبدالناصر كان زهور يتوقع مكافأته على ذلك، كونه يمثل الخط المتشدد في قيادة الحزب. ولما فشل في تحقيق رغبته و لم يساعدوه في تحقيق ذلك الهدف أعلن انفصاله وابتعاده عن الحزب واعتزاله العمل السياسي.

كل هذا هيأ المسرح لانشقاق حزب البعث وتنصله نهائيا عن الاتحاد الثلاثي. و لم يكن باستطاعة البعث السوري والبعث العراقي أن ينافسا القيادة المصرية في هذه المرحلة المثيرة للجدل، وذلك لسبب بسيط هو أن عبدالناصر وأنصاره من القوميين العرب كان باستطاعتهم تحريك الشارع العربي. وفي حين كان الضباط الوحدويون في سورية يعدون العدة للتحرك ضد حزب البعث، كانت أجهزة الدولة قد نجحت في اعتقال

العشرات من المدنيين والعسكريين المعارضين لها. فخلال أسابيع قليلة غـــادر مئـــات القوميين سورية إلى بيروت والقاهرة عندما صعد البعث حملته ضدهـــم. وإذا كـــانت الحكومة الانفصالية في دمشق قد قامت سلفا بإلغاء قرار التأميمات الاشـــتراكية الـــتي أصدرها القيادة المصرية في يوليو 1961، فقد أقدم البعث مجددا علـــى إحيـــاء تلـــك القرارات في مايو 1963؛ ليزايد على عبدالناصر الذي أحتفظ لجمهورية مصر العربيـــة بالتسمية القديمة (الجمهورية العربية المتحدة) تأكيدا منه على تمسك مصر بـــالوحدة، ووحد البعث السوري والبعث العراقي علم القطرين في علم واحد ترصعه ثلاث نجمات كمؤشر واضح للاتحاد الثلاثي الذي لم ير النور بعد.

وكان البعث قد بدأ يمد سيطرته – في كل من سورية والعراق- بشكل منتظـم إلى كافة أجهزة السلطة الحساسة. و لم يكن هذا انقلابا تقليديا، بل انقلابا بطيء الحركـــة يضرب قواعد خصومه دون رحمة. وكان تعقيد النظام، وانقسام الجيش طبقيا وطائفيـــا وفئويا يتطلب صبرا طويلا للسير في هذا الطريق. ولما تمكن البعث من ضرب خصومـــه التقليديين أثر قيام ثورة حلب التي قادها مجموعة من الضباط الناصريين، برز على مسرح الأحداث وزير الداخلية اللواء أمين الحافظ كدكتاتور عسكري مطلق على ســـورية. واستعرت الحملة الإعلامية بين دمشق والقاهرة طوال صيف وخريف 1963. وتركـــز الجدل والسجال العقائدي حول السيطرة على سلطة الدولة ودور الجماهير، وامتد غالبا إلى مسألة الوحدة العربية، وأحيانا تطرق إلى القضية الفلسطينية.

لم يمض أكثر من شهرين على توقيع اتفاقية القاهرة، حتى اشتعلت حرب إعلاميـــة شعواء بين البعث والقيادة المصرية. وترافقت هذه الأحداث مع اتساع نطاق اســـتخدام وسائل الإعلام لوصف الرئيس جمال عبدالناصر بأقذع العبارات النابية التي أطلقها اللواء أمين الحافظ عبر إذاعة دمشق. وأعلن الحافظ أن كل أعضاء حركة القوميـــين العـــرب ومن والاهم، وكذلك بعض البعثيين الوحدويين، أعداء للثورة والوحدة والحرية يجـــب تصفيتهم. و لم يكن هذا تهديدا فارغا، فقد أقيمت حمامات الدم في دمشـــق وحلـــب وغيرها ضد الوحدويين العرب، وقامت عناصر محسوبة على حزب البعث بعمليـــات اغتيال جماعية لهم في وضح النهار.

واستمر الأمر كذلك حتى 14 يونيو 1963 إذ شنت صحيفة البعث الرسمية حملـــة

مركزة ضد رئيس تحرير صحيفة الأهرام القاهرية محمد حسنين هيكل، الصديق المقرب من الرئيس عبدالناصر ووصفته : " بالخسة والنذالة المتأصلة في سلوكه البرجوازي وعقليته البيروقراطية التي تتنافى مع صفات الثوري الحقيقي المناضل من أجل الجماهير الكادحة والوحدة والحرية.." وأضافت جريدة البعث في عددها الصادر في 26 يونيو : "لقد قرر حزب البعث تحمل المسؤولية التاريخية على عاتقه في الدفاع عن الوحدة والحرية والاشتراكية – ولكن مع ذلك نجد ما يحير العقل العربي ويضلله عن مساره الصحيح... لا لن نسمح للجواسيس أن يعبثوا بمقدرات الأمة بعد اليوم..."[1] .

وحتى ذلك الحين كانت عدوى البعث السوري قد انتقلت لبعث العراق. فاعتقلت الحكومة العراقية كل من تشك في ارتباطه بحركة القوميين العرب، أو من أظهر تعاطفه مع السياسة المصرية، ممثلة بشخص عبدالناصر. وراقبت دمشق هذا التحرك باهتمام بالغ ملمحة من طرف خفي إلى سلامة النهج السياسي لحكومة بغداد. وأعطت الحملة الإعلامية التي شنها راديو بغداد بإيعاز من المجلس الوطني لقيادة الثورة بعض النتائج الغير متوقعة. وكان البيان قد حلل على نحو متشنج أوجه الخلاف بين البعث والقيادة المصرية : "لقد كان هدف البعث باعتباره حزبا تقدميا وثوريا الدفع بعجلة الوحدة خطوة نحو الأمام، وإقامة جبهة وطنية متحدة ترتكز على قاعدة شعبية قوية وعدد كبير من الأتباع، مما يجعل التعاون والوحدة بينها أمرا ضروريا. لكن الأطراف الأخرى رغم تظاهرها بالوحدة كانت تعمل في الخفاء لضرب الوحدة والتنظيم الثوري للحرس الوطني الذي يحمي مكاسب الثورة... ولإيجاد الشروط الملائمة لخلق جبهة وطنية –قومية – للنضال، لا بد من ضرب الخونة الذين يسعون في الأرض فسادا بهدف إغراق البلاد في بحر من الدماء، تمهيدا للإنقضاض على ثورة 14 رمضان المجيدة. يا شعب العراق الباسل: هذه العناصر التي تتآمر ضدك ما هي إلا حثالة معزولة نبذتها الجماهير (في إشارة لعناصر حركة القوميين العرب) وهم معروفون لدينا بعمالتهم لقوى خارجية، بالإضافة إلى من تبقى من العناصر الانتهازية الحاقدة التي سبق لها أن ارتمت في أحضان دكتاتور العراق السابق المدعو عبد الكريم قاسم..." [2] .

(1) خدمات راديو دمشق، 8 مايو 1963.
(2) بيان مجلس قيادة الثورة العراقي (نقل بتصرف)، ص 275.

و لم تكن الحملة الإعلامية التي أوردها راديو بغداد بخصوص الإئتلاف السياسي والاتحاد الثلاثي بعيدة كليا عن النقد والتجريح في بيان آخر أذيع مجددا يوم 25 مايو 1963، فقد جاء في البيان أنه "يجب على القوى التقدمية المؤمنة بالثورة والوحدة التصدي بقوة للعناصر الرجعية والانتهازية التي تضمر الحقد للامة العربية وحزبها الطليعي البعث العربي الاشتراكي". ويتابع البيان قائلا : "لا بد من مصارحة الجماهير بحقيقة هذه الزمرة من الخونة الذين يحيكون مؤامرتهم الدنيئة كالوطاويط في الظلام... إن على حزب البعث نبذ مثل هذه الاتجاهات الفوضوية لأنه إذا لم يفعل ذلك فقد يخسر مكانته الحقة بوصفه تنظيما ثوريا..".

وكان العسكريون ورجال ميليشيا حزب البعث يقومون بين الحين والآخر بحملات على المكاتب الحكومية والمساكن الخاصة في كافة المدن، وخاصة بغداد ودمشق، بحثا عن الناصريين المشتبه بهم. وكانت أية مقاومة تؤدي إلى إطلاق النار على المشتبه به. وكانت هذه الحملة التطهيرية هجوما جديا على الناصريين المتعاطفين مع القيادة المصرية. وجاءت كردة فعل على مطالبة عبدالناصر بأن يتقاسم القوميون العرب السلطة مع البعث السوري. هذه الأفعال بالطبع كانت لا تنسجم مع ميثاق الشرف الذي أبرمه البعث مع عبدالناصر أثناء مفاوضات الوحدة، حيث وعد اللواء لؤي الأتاسي ورفاقه الرئيس المصري بتحويل سجن المزة الرهيب إلى متحف وطني. واستطرد هيكل في إحدى مقالاته السياسية بصحيفة الأهرام القاهرية مشيرا إلى اضطراب حبل الأمن في البلاد بأنه حتما "سيقود سورية نحو الهاوية".

وكان لموت عدد من الوحدويين في سجون البعث أثره العميق في القاهرة، حيث وجهت الإذاعة السرية المنصوبة على الحدود موجات الأثير عبر برنامجها الشهير "صوت العرب" للرد على بيان البعث في 26 مايو من عام 1963، جاء فيه : "إن الثمن المطلوب لتقويم البعث الذي ضل طريقه وانحرف عن طريق الوحدة هو دم عفلق والبيطار. اقتلوا هذين الخائنين حتى يتمكن الشعب العربي في سورية والعراق من قطع دابر العمالة للاستعمار البريطاني. إن أي شخص يتولى عملية قتلهم سوف يسدي خدمة جليلة للأمة العربية، والتاريخ العربي سيخلد ذكره..".

ورفعت الحملات الإعلامية المتبادلة بين البعث والقيادة المصرية مستوى الوعي

السياسي لدى قطاع واسع من الجماهير العربية التي كانت تتابع بفضول تداعيات الحرب الباردة بين القاهرة ودمشق. وقد طالب حزب البعث هذه المرة الحكومة بتسليم السلطة فورا إلى حكومة شعبية مؤقتة. وفي خطوة مماثلة أصدر المجلس الوطني قرارا يقضي بإعفاء اللواء الحريري من منصبه كرئيس للأركان. تلا ذلك في 8 يوليو 1963 إزاحة ثلاثين ضابطا من أتباعه وهو يقوم بمهمة رسمية في الجزائر. ومن جراء ذلك أدرك الحريري أن نهايته قد أوشكت، بعد أن منعه البعث من زيارة خط الهدنة السوري – الإسرائيلي، خشية أن يلتقي هناك بالضباط المقربين منه. وأشيع حينها أن ضابطين بعثيين، هما النقيب سليم حاطوم والملازم إبراهيم العلي حاولا تحفيزه على القيام بحركة إنقلابية، بعد أن تعهدا بتهريبه في صندوق سيارتهما الخلفي إلى خط الهدنة. لكن الحريري كان يخشى أن ينتهي به المطاف إلى المثول أمام محكمة عسكرية في حال قبوله بهذه الفكرة المتهورة. وكان للحريري نفسه علاقة مزدوجة مع البعث والناصريين الذين كانوا يتحسسون من طموحه ولا يثقون به. ولعل البيطار كان هو الصديق المخلص الذي وقف إلى جانب الحريري في محنته بعد عزلة من منصبه، حيث ودعه في مطار دمشق وعيناه تذرفان الدموع بحرقة على خديه وهو في طريقه إلى منفاه.

وفي وقت لاحق أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة بيانا أكد فيه إقالة اللواء الحريري من منصبه وتجريده من رتبته العسكرية بعد أن ثبتت إدانته – كالعادة – بالخيانة العظمى. والواقع أن تعاظم سلطة أمين الحافظ المطلقة على الحياة السياسية في البلاد جعلته دكتاتور سورية المطلق، حيث جمع بين يديه سلطات واسعة لم يسبق لها مثيل. فبعد تعيينه رسميا رئيسا لهيئة الأركان خلفا للحريري أضيفت إليه كل من الوظائف التالية تباعا: وزيرا للداخلية، وقائما بأعمال وزير الدفاع، ونائبا لرئيس الوزراء ومساعدا للحاكم العسكري. ثم تمت ترقيته إلى رتبة اللواء. ولم يبق أمامه غير إزاحة اللواء لؤي الأتاسي من طريقه كرئيس لمجلس قيادة الثورة، ليقوم بتنصيب نفسه قائدا عاما للقوات المسلحة. وفي 27 يوليو تمكن الحافظ من إقصاء صلاح الدين البيطار من منصبه كرئيس للحكومة، وتفرد بحكم سورية بصورة مثيرة للذهول.

سارت الأحداث خلال عام 1963 بصورة درامية، فالحافظ أصبح حاكم سورية دون منازع. ووسط هذا التمزق السياسي الذي أصاب المسرح السوري، غادر اللواء

لؤي الأتاسي دمشق متجها إلى القاهرة في محاولة منه لتهدئة روع عبدالناصر. وأثناء زيارته أعلن راديو دمشق أنه تم إجهاض عملية إنقلابية. وفي هذا الانقلاب الجديد من نوعه في تاريخ الانقلابات العسكرية، تحرك رجال الانقلاب وعلى رأسهم العقيد جاسم علوان في 18 يوليو في محاولة يائسة لوقف ضرب القوى القومية، حيث احتل رجاله الأحياء الرئيسة في العاصمة، عندما كان الدمشقيون يهرعون إلى منازلهم كعادهم في قارعة النهار. وقد أصدر الحافظ هذه المرة تعليماته الصارمة لفرق حزب البعث الخاصة التي دربت تدريبا جيدا للتنكيل برجال الحركة وسحبهم في شوارع العاصمة دمشق. واستخدم الطرفان كافة أنواع الأسلحة الثقيلة بما فيها المدرعات والمدفعية وسلاح الطيران. وكان التراشق بالنيران غزيرا وعشوائيا راح ضحيته المئات من المدنيين الأبرياء. وهروبا من حملة التطهير الحزبية على أساس الهوية، فر اللواء القطيني بجلده مع أتباعه إلى لبنان. وأعلنت حكومة اللواء أمين الحافظ الأحكام العرفية في البلاد لبضعة أيام حتى عادت الأمور إلى طبيعتها. أما الأتاسي فقد تنصل مم أقدم عليه الحافظ، ليتساءل مع بعض رفاقه : "أي ثمن للسلطة؟". ولكن مهما بلغت الفصاحة هل يمكن لهؤلاء تغيير الأوضاع المتردية في سورية.

وقرر قادة البعث مواجهة جهود الوحدة هذه قبل أن تصبح واقعا ملموسا، وهذه المرة بدعم عراقي، وجاءت أحداث 18 يوليو لتزيح هذه الظروف والملابسات، ولم يعد خافيا أن حزب البعث أراد التفرد بالسلطة والحكم في سورية بعد أن نجح في إزاحة خصومه من القوميين حلفاء عبدالناصر. ومن الآن فصاعدا سيركز حزب البعث جل اهتمامه على ذاته دون أدنى اعتبار لما يدور خارج هذه الدائرة. وعند هذه النقطة قامت القيادة القطرية بإصدار بيانات سياسية متتالية شجبت فيها نظام الحكم في مصر ودعت إلى إصلاحه. وبغض النظر عما إذا كان البعث يطمح فعلا في تصحيح الوضع السياسي في مصر، نعود قليلا إلى الوراء لنتذكر بعض المساجلات الكلامية التي احتدمت بين الطرفين أثناء محادثات الوحدة بالقاهرة:

- **عبدالناصر** : طيب أسألك سؤال وترد علي بصراحة بدون سياسة.. أو دبلوماسية..

- **البيطار** : نعم..

- **عبدالناصر** : ما هو هدفكو من الوحدة؟

- **البيطار** : كلا..

- **عبدالناصر**: طيب.. هل النظام كويس وإلا وحش..

- **البيطار** : كويس سيادة الرئيس.

- **عبدالناصر** : طيب عايزين تقوموا والا لا؟..

- **البيطار** : أبدا عايزين يصير تفاعل بين تجربتين.. تجربة سورية وتجربة مصر.. يعني سيادة الرئيس..

- **عبدالناصر** : أولا أي تجربة في سورية.. تجربة البعث.. مع الأسف كلها تجارب في المناورات وأنا بصراحة مفهمش فيها.. وبعدين يا أخ صلاح أنا أقرأ جميع تعميمات الحزب. الحزب له تعميمات والا لا..

- **البيطار** : هاي قناعات.. هاي قناعات..

- **عبدالناصر** : يعني تعميماتكو بتقول إن نظام عبدالناصر هذا نظام منحرف.. وانه نظام فردي.. وانه نظام دكتاتوري.. في مؤتمر حزب البعث مؤتمر أبو رمانه.. كان فيه رأيان: كان فيه رأي بيقول بنقوم النظام..نقوم النظام من الداخل. وكان فيه رأي بيقول لا.. لا بد من الانفصال حتى يمكن بعد كدة تعود الوحدة وشاركتم انتم في العمل للانفصال.. ودلوقتي.. هل حاتعود الوحدة علشان تقوموا النظام من الداخل؟.. حاتكتفوا عبدالناصر علشان ما يتحركش؟.. مش حايرضى.. وبعدين لمصلحة من تكتيف عبدالناصر؟.

تدهور العلاقات المصرية – السورية :

بعد القضاء على المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قادها العقيد جاسم علوان، سارت العلاقات المصرية – السورية من سيئ إلى أسوأ. و لم يعد ثمة أمل في أن يسعى الطرفان نحو المصالحة. وقد وقر في ذهن القيادة المصرية أن البعث السوري والبعث العراقي يعدان

العدة للتنصل من اتفاقية الوحدة بعد ضرب العناصر القومية الموالية لعبدالناصر. ولخص الرئيس المصري رأيه بهذا الخصوص حول مؤامرة البعث في خطاب له يوم 26 يوليو 1963، قال فيه:

أيها الإخوة المواطنون : لقد آثرت أن أكون معكم، وجها لوجه في هذه الظروف المؤلمة، التي تمر بها الأمة العربية. انكم أيها الإخوة جميعا تعرفون ما حدث. اليوم الذي بدأ بالتمرد صباح أمس، هذا اليوم انتهى بالخيانة في الليل... هذا هو شعب الجمهورية العربية المتحدة. هذا هو شعب دمشق. هذا هو الشعب العربي الأصيل الذي يعمل من أجل المبادئ ومن أجل العقيدة. لم ترهبه الدبابات و لم ترهبه الأسلحة... في دير الزور، في اللاذقية، في حماة، في حمص، في كل مكان، خرج ليدافع عن وحدته التي أقامها. مين هو اللي أقام هذه الوحدة؟ لم تفرض عليه هذه الوحدة بقوة السلاح، ولكن هو الذي فرض هذه الوحدة... استمر يرفع المبادئ، لم تضلله الإذاعات التي استمرت طوال هذه السنين الأربع تهاجم الجمهورية العربية المتحدة، وتعمل على قصمها وحلها... إن الحكومة الفاشية التي نصبت المشانق للشعب حكومة انفصالية لا يمكن الاعتراف بها أبدا..".

ولأسلوب التعبير الوارد في خطاب الرئيس عبدالناصر مغزاه. فكلمة "فاشية" سبق أن أطلقها القوميون العرب على جماعة الحزب القومي الاجتماعي السوري، نظرا لنزعة قيادته للدكتاتورية الفاشية. وقد وسم عبدالناصر حكومة أمين الحافظ بالفاشية، وأضيف هذا المصطلح القديم إلى القاموس السياسي العربي مع صعود نجم الاتحاد السوفيتي في المنطقة كحليف جديد للأنظمة العربية الثورية. وإذا كانت مصر الناصرية تطمح لريادة الأمة العربية في محاولة منها لخلق دولة الرفاه الاجتماعي، فإن حزب البعث كان يسعى لنفس الهدف. وكان عبدالناصر أول رئيس عربي تحمل عبء المسؤولية في شرح هذه المفردات السياسية في محاولة منه للتقريب والمزاوجة بين الاشتراكية العربية الطوباوية وبين العقيدة الماركسية – اللينينية. على عكس البعث الذي اكتفت قيادته بطرح شعارها الثلاثي (وحدة، حرية واشتراكية) كمبادئ نظرية للحزب، دون الاجتهاد في بلورتها لصيغة ماركسية.

يجب أن يكون قد أتضح حتى هنا أن الخلاف العقائدي بين القاهرة ودمشق يتعلق

في الأساس بالصراع على السلطة. و لم يكن هناك خلاف فكري عميق كما يعتقد بين البعث السوري ومصر الناصرية، بل كان الطرفان يلتقيان فكريا ويفترقان سياسيا. وكانت الوحدة العربية هي القضية المحورية وصمام الأمام للطرفين لو تقبلاها بروح المسؤولية. وكان البعث السوري يرى أن من حقه تولي الحكم في سورية، كونه السباق لدعوة الوحدة، وهو أجدر الأحزاب بحمايتها.

ولموضوع الوحدة أهمية خطيرة بالنسبة لقادة البعث، لأنه من المحتمل أن ينافسهم القوميون العرب في هذه المسألة لو كانت الظروف السياسية مهيأة لهم داخل سورية. وكان الدافع من وراء طبع القاهرة لمحاضر محادثات الوحدة على ما يبدو الإساءة لسمعة حزب البعث وقيادته. والأهم من ذلك هو أن محاضر محادثات الوحدة بين مصر وسورية والعراق، كشفت بجلاء عمق الخلافات العربية – العربية. وإزاء ذلك لم يتردد البعث في دحض وثيقة محاضر الوحدة التي أعتبر جزءا كبيرا منها ملفقا وأصدرت قيادة البعث السوري بيانا نددت فيه بالقيادة المصرية التي وسمتها بالدكتاتورية، وحملتها مسؤولية فشل الاتحاد: " في أكثر من مناسبة كان حزب البعث العربي الاشتراكي هو السباق دوما لمطالبة مصر بقيام وحدة فورية اندماجية، لأن الوحدة العربية هي قدر البعث ومصيره، ومن يعارضها أو يقف في طريقها حجرة عثرة، فهو يرتكب جرما لا يغتفر في حق الأمة العربية. وعلى هذا الأساس يصر المجلس الوطني لقيادة الثورة في دمشق، ويطالب القاهرة بتطبيق معاهدة الوحدة الثلاثية نصا وروحا، طبقا لما جاء في ميثاق الشرف القومي، وأي محاولة لإجهاض هذا المسعى يساوي في نظرنا الانفصال..".

المفاوضات السورية – العراقية :

ما يهمنا هنا هو تسجيل وقائع الأحداث التي جرت بعد فترة وجيزة من تاريخ 18 يوليو، وشروع قادة البعث في الحديث عن قيام اتحاد ثنائي هذه المرة بين سورية والعراق. إذ كانت التحضيرات المكثفة لمحادثات الوحدة الثنائية توحي بأن الوحدة وشيكة الوقوع بين القطرين. وشهدت الفترة الممتدة من منتصف شهر يوليو حتى نهاية شهر أغسطس فتورا واضحا في العلاقات المصرية – العراقية. وفي 13 أكتوبر من عام

1963 اعتذر الرئيس جمال عبدالناصر رسميا عن قيامه بالزيارة المقررة للعراق، تعبيرا منه عن استيائه الشديد من الحملة الإعلامية التي شنها حزب البعث ضد مصر. و لم يكن باستطاعة حكومة بغداد التضحية بمصالح العراق المنسجمة مع توجهات البعث السوري.

لقد اختار بعث العراق الوقوف إلى جانب البعث السوري، رغم العلاقات الحميمة التي تجمع بين عبدالناصر وعبد السلام عارف. وخلال زيارة الرئيس العراقي عارف لسورية توصلت القيادتان إلى اتفاق تمهيدي يقضي بالتعاون الاقتصادي المشترك بين القطرين. وفي 18 أكتوبر أبرم البلدان اتفاقية دفاع مشترك كخطوة متقدمة تؤدي إلى دمج الجيشين تحت قيادة واحدة، وعين اللواء مهدي صالح عماش رئيسا لهيئة الأركان العامة، وحددت دمشق مقرا للقيادة العسكرية المشتركة. بعدئذ أرسلت سورية فرقة عسكرية إلى العراق للمساهمة في عمليات التطهير العسكرية التي شنها الجيش العراقي ضد الثوار الأكراد في شمال البلاد.

في هذه الأجواء انعقد المؤتمر العام السادس لحزب البعث العربي الاشتراكي، والتفت القيادتان (القطرية والقومية) لتضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية الوحدة، وهذا ما كانت تخشاه القاهرة في حال قيام اتحاد ثنائي بين القطرين (السوري والعراقي)، حيث يتمكن البعث من محاصرة مصر وعزلها سياسيا عن العالم العربي، وهذه المخاوف عبر عنها صراحة عبدالناصر أثناء محادثات الوحدة الثلاثية بقوله أنه لن يتيح الفرصة للبعث حتى يضعه ثانية بين المطرقة والسندان. مع أن جوهر المسألة ليس الاتحاد الثلاثي، ولكن القيادة المصرية كانت حذرة من احتمال أحياء وحدة إقليمية على نمط مشروع الهلال الخصيب الذي لم يكتب له النجاح في عقد الأربعينيات. فماذا تريد بغداد ودمشق من القاهرة؟ وما هي العوامل التي دفعتها لمثل هذا الخيار؟.

غيرت الحرب الكونية الثانية أشياء كثيرة في منطقة الشرق الأوسط. فموازين القوى الإقليمية اختلفت عما كانت عليه قبيل الإعلان عن قيام جامعة الدول العربية، وانضمام سبع دول عربية لها (مصر وسورية والعراق والأردن ولبنان واليمن والعربية السعودية). وفي هذا المضمار لعبت مصر دورا حيويا في السياسة العربية والسياسة الدولية، وذلك عبر قنوات الجامعة، ثم عبر الخط الثوري الذي نهجته لاحقا بعد قيام

ثورة يوليو عام 1952. فقد غازلت مصر سورية في عهد الرئيس شكري القوتلي، وفي عهد الدكتاتور حسني الزعيم للحيلولة دون قيام "حلف بغداد" الذي رسمته السياسة البريطانية وتحمس له الأمير الهاشمي عبد الإله ورئيس وزرائه نوري السعيد. وكانت نتيجة هذا التقارب بين مصر وسورية الإعلان المفاجئ عن قيام الجمهورية العربية المتحدة في فبراير 1958.

هذان الموقفان المختلفان من قضية الوحدة العربية بين سورية البعثية ومصر الناصرية، جاء نتيجة مباشرة لهذا التصور السياسي القائل بوجوب محاربة الأحلاف الاستعمارية والتصدي للحركة الصهيونية التوسعية في قلب الوطن العربي. وإذا كانت القاهرة ترى أن الطريق إلى الوحدة لن يتحقق إلا بالتضامن العربي، فإن البعث كان يرى أيضا أن استراتيجية الثورة العربية تقوم على الفكرة القائلة بوجود أمة عربية عاشت رغم التجزئة التي فرضها الاستعمار ونظام الانتداب على الأمة العربية. واتفاقا مع خط الخلاف النظري ركز الطرفان صراعهما على قيام الوحدة بين مصر وسورية خلال أعوام 1958 – 1961، وانضم العراق إلى الحلبة بعد الإطاحة بحكم الدكتاتور عبد الكريم قاسم في 8 فبراير من عام 1963. واتخذت قيادة حزب البعث موقفا يقول بوجوب قيام جبهة قومية ذات خدمات وبرامج مشتركة، وقيادة عليا مختلطة حتى وإن كانت مقصورة على مستوى القطرين السوري والعراقي.

ورغم هذا التوافق الظاهري في الأهداف والغايات كان مفهوم قادة البعث للوحدة ينحرف بزاوية حادة بعيدا عن المرمى. وجاءت أحداث 18 يوليو لتزيح هذه الظروف والملابسات، إذ لم يعد خافيا أن قادة حزب البعث قرروا التفرد بالسلطة والحكم في سورية والعراق بعد أن نجحوا في إزاحة عدد كبير من القوميين العرب – حلفاء مصر – عن مسرح الأحداث. ومن الآن فصاعدا ركز الحزب جل اهتمامه على ذاته دون أدنى اعتبار لما يدور خارج هذه الدائرة. وعند هذه النقطة قرر الرئيس العراقي عارف زيارة سورية للوساطة بين البعث السوري والقيادة المصرية، ولكنه اكتشف أن خط قادة البعث كان مختلفا عن خطه، ولذلك اعتبر أن الوحدة بين العراق وسورية قد تكون مرهونة بالفشل. [وكان عارف محقا في تصوره هذا، فراح يعبر عن ندمه حتى يوم وفاته أثر حادث تحطم طائرته المروحية في ظروف غامضة].

و لم يكن البعث السوري والبعث العراقي ليتوصلا إلى تفاهم نهائي بشأن الاتحاد نظرا للانقسامات والتكتلات السياسية داخل القيادة القطرية والقيادة القومية في البلدين. وعلى الرغم من اللهجة المتحسنة بينهما، فقد فشلت كافة المساعي الرامية لإقامة صرح الوحدة بين سورية والعراق. واحتاج قادة البعث مجددا لمفاتحة عبدالناصر بالولوج في الاتحاد الثلاثي قبل موعد إنتهاء المعاهدة. لهذا الغرض استقبل عبدالناصر وفدا سياسيا من حزب البعث قام بزيارة سرية للقاهرة، و لم يثمر هذا اللقاء عن أي نتيجة. وفي كل الأحوال تظاهر قادة البعث السوري بالتقيد بنصوص اتفاقية الوحدة، والتودد الزائف لشخص عبدالناصر، في حين كان أنصاره من القوميين العرب في دمشق وبغداد يوصفون بأقذع العبارات النابية التي تطلقها أجهزة إعلام الحزب. وبذلك أصبحت قيادة البعث العراقي تتلقى التعليمات الحزبية السياسية من دمشق معقل الحزب وموطنه. كما أصدرت القيادة القومية برنامجا سياسيا للمرحلة القادمة من دون اجتماع أعضائها كالعادة في لقاء حزبي موسع. فكل ما هنالك من نشاط للحزب وقيادته القومية كان مجرد ساتر دخاني آخر للصراع الخفي بين قادته من مدنيين وعسكريين، الأمر الذي سيؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار في البلدين لفترة طويلة من الزمان.

حكومة عبد السلام عارف :

كانت حكومة الرئيس العراقي عارف أضعف بكثير مما توقع المراقبون السياسيون، حيث لم تنعم البلاد بالاستقرار السياسي نتيجة للصراع الدائم بين ميليشيات الحرس القومي وقوات الجيش. وفي 18 نوفمبر أصدر الرئيس عارف قرارا باسم مجلس قيادة الثورة (لم ينفذ كليا على أرض الواقع) خوله صلاحيات حق إعلان الطوارئ وإعلان الأحكام العرفية في البلاد، وإلغاء منظمة الحرس القومي، ومن ثم تشكيل حكومة جديدة ضمت عددا كبيرا من العسكريين. وفي التشكيل الوزاري الجديد عين اللواء طاهر يحيى رئيس هيئة الأركان رئيسا للوزارء، كما عين العميد حمدان التكريتي قائد سلاح الطيران وزيرا للدفاع، وشغل اللواء أحمد حسن البكر منصب نائب رئيس الوزراء.

وفي سنوات الغليان العربي حرص البعث على إقامة الوحدة بأي شكل كان. وبالرغم من إعلان قادة البعث عن قيام اتحاد ثلاثي (بين مصر وسورية والعراق) واتحاد ثنائي (بين سورية والعراق) إلا أن المولودين لم يشهدا النور أبدا. وكان البعث السوري قد أغرته رؤية تجمع سحابة وحدودية تستظل بها كافة الدول العربية تحت سماء دمشق، وتحت قيادته. ولعل التلميح الأول لهذه السياسة الجديدة قد اتضح من خلال هيمنة البعث ونفوذه على مقاليد الأمور في كل من العراق وسورية. وكان لحزب البعث مركزان رئيسيان أحدهما في سورية والثاني في العراق. وعلى عكس البعث السوري، عاش البعث العراقي حالة من العنف والمؤامرات الحزبية والتصفيات الجسدية من جراء صراعه المرير ضد الشيوعيين الذين ساندوا بقوة حكم الدكتاتور عبد الكريم قاسم. وقد أدى البعث دورا بارزا في ثورة 14 رمضان 1963 التي أطاحت بقاسم. من أجل هذا الغرض أسس البعث العراقي جيشه الخاص من شبيبة الحزب الذين شكلوا نواة الحرس القومي الذي أشرف على تدريبه وإعداده نائب رئيس الوزراء علي صالح السعدي. واستطاع البعث في ظرف سنوات محدودة تكوين قوة جوية جنبا إلى جنب مع فرق الحرس القومي المعروف عنها الانضباط الحزبي والانصياع للتوجيهات العليا من قيادة الحزب. ولكن الصراع والمنافسة الحزبية المحمومة بين قادة البعث أكلت الأخضر واليابس على مدى سنوات. وكانت مظاهر الصراع الأولى قد تمحورت حول استمرارية نشاط فرق الحرس القومي لا سيما بعد زحف الحزب على السلطة، حيث شكك كل من طالب شبيب وحازم جواد بجدوى هذه الميليشيات الخاضعة بصورة مباشرة لتوجيهات السعدي. وفي 13 مايو أزيح السعدي من منصبه السابق كوزير للداخلية وقائد للحرس القومي، ليعين بدلا عن ذلك وزيرا للإعلام والإرشاد القومي.

وفي اجتماع موسع لقيادة البعث العراقي في 11 نوفمبر 1963 تحت رعاية القيادة القطرية قررت القيادة العليا للحزب إقالة السعدي من مركزه القيادي مع أحد رفاقه وهو حمدي عبد المجيد من سكرتارية القيادة القطرية. وقد تم ترحيلهما من بغداد في أول طائرة متجهة إلى مدريد. وبعد إزاحة السعدي انتابت فرق الحرس القومي موجة من السخط، وتفجر الصراع بين أنصاره ومعارضيه داخل تشكيل الحرس من جهة، كما اصطدمت بعض فرق الحرس مع قوات الجيش من جهة أخرى، وتدخل سلاح الطيران في المعركة ليحسم الصراع لصالح الحكومة عن طريق شن غارات جوية. واحتدم القتال

في شوارع بغداد لأيام معدودة حتى توصل الطرفان إلى هدنة أشرف على إعدادها وتنفيذها وزير الدفاع صالح مهدي عماش. وأصدرت قيادة الحزب بلاغا بهذا الشأن أكدت فيه إقالة السعدي من كافة مناصبه الحزبية، وأكره كل من شبيب وجواد على مغادرة البلاد إلى بيروت، حيث طلبا هناك حق اللجوء السياسي. ومن جراء ذلك أصدرت القيادة القطرية قرارا حزبيا يقضي بإلغاء القيادة القطرية لتحل محلها القيادة القومية، التي تحملت مهام ومسؤوليات الأولى، واتخذت من العاصمة دمشق مقرا دائما لقيادة حزب البعث. وكان التمثيل الحزبي في العضوية على ما يبدو متساويا بين البعث السوري والبعث العراقي، حيث مثل البعث السوري في القيادة القومية بثلاث شخصيات قوية (ميشيل عفلق وحافظ الأسد وصلاح جديد)، في حيث كان يمثل البعث العراقي (أحمد حسن البكر ومهدي عماش وعبد الستار عبد اللطيف). وقد تم استدعاء قادة البعث السوري للموافقة على هذه التدابير والتعديلات السياسية الجوهرية في قيادة الحزب.

عرفت هذه الشخصيات الثلاث بارتباطها السابق بحزب البعث، ومعظمهم شغل منصب وزاري في الحكومات السابقة التي تعاقبت على حكم العراق. ويرجح أن طاهر يحيى ورفاقه الآخرين (البكر والتكريتي) كانوا قد تخلوا عن الحزب في وقت لاحق، بقبولهم العمل تحت زعامة عبد السلام عارف، المعروف بتدينه الشديد ونزعته المحافظة، وفتور الحماس لديه للآخذ بمبادئ الفكر الاشتراكي، وعلاقته الودية بشخص الرئيس جمال عبدالناصر. فالبعث لم يكن يرتاح لمواقف عارف ولكنه كان شخصية مرغوبة يسهل التعامل معها وإدارتها. ويعود الفضل في بقاء عارف في سدة الحكم في بغداد لدعم حزب البعث من جهة، وأنصاره ومريديه من القوميين العرب الذين كان يفضلهم بدوره على عناصر البعث من جهة أخرى.

ولم يرتح البعث للحديث الصحفي الذي أدلى به عارف في 21 فبراير 1963 وقال فيه بأن الحكومة العراقية سوف تسمح لكافة الأحزاب والتنظيمات السياسية بممارسة نشاطها السياسي علنيا من دون استثناء. وهذه السياسة تسير في خط القيادة المصرية التي تعيش حالة قطيعة سياسية مع البعث منذ انهيار محادثات الوحدة الثلاثية. وكما ذكرنا آنفا، كان قائد الحرس القومي المنحل طالب شبيب، وهو عضو فاعل في وفد البعث

العراقي المشارك في مفاوضات الوحدة، ورفيقه حازم جواد قد استدرجا من بيروت إلى بغداد بدعوة من رئيس الوزراء العراقي طاهر يحيى. وبعد تناول طعام الغداء معه بمنزله أكره الاثنان على مغادرة العراق على أول طائرة متجهة إلى القاهرة، ليعيشا هناك ما تبقى لهما من العمر بهدوء وسلام، وذلك بعلم ومعرفة السلطات المصرية. وبنفس الطريقة تم التخلص من صالح عماش نفسه، حيث نفي إلى القاهرة في ظروف مشابهة. وأخيرا تم إبعاد حردان التكريتي إلى استكهولم، ليعين هناك سفيرا دائما للعراق. واتهم أحمد البكر بحبك مؤامرة انقلابية ضد الحكم ليزج به في أحد سجون بغداد. وبصورة درامية مفاجئة حولت حكومة العراق هذه المرة قبلتها تجاه القاهرة بدلا من دمشق. وبعد مضي أسبوعين من هذه الأحداث أوقفت كل من بغداد والقاهرة الحملات الإعلامية المسعورة بينهما، وردد العراقيون والسوريون مجددا نشيد الوحدة العربية، وعادت أعلام الوحدة بألوانها الزاهية الثلاثة تزين شرفات وشوارع العديد من العواصم العربية، خصوصا دمشق وبغداد والقاهرة.

الفصل الخامس

النهوض من كبوة الانفصال

مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة (يناير 1964) :

إن عهودا طويلة من العذاب والأمل بلورت في نهاية المطاف أهداف النضال العربي، ظاهرة واضحة صادقة في تعبير عن الضمير الوطني للأمة ألا وهي الحرية والاشتراكية والوحدة.. وأصبح طريق الوحدة هو الدعوة الجماهيرية لعودة الأمر الطبيعي لأمة واحدة فرقها أعداؤها ضد إرادتها وضد مصالحها. وستهج العمل السلمي من أجل تقريب يوم هذه الوحدة..

ميثاق العمل الوطني للجمهورية العربية المتحدة (مايو1962).

تشكل قصة الحرب العربية الباردة الخلفية المباشرة لهذا الفصل. فمنذ نهاية عام 1963، كانت معظم الدول العربية تعيش حالة صراع دائم أكثر من أي فترة مضت. واتسمت العلاقات المصرية – السورية بالقطيعة والعداء، وبالمثل تعكر صفو العلاقات السورية–العراقية منذ نهاية شهر نوفمبر 1963. وانهمكت كل من مصر والسعودية في منافسة محمومة بشأن تحديد مستقبل الحكم في اليمن، حيث كان يرابط هناك ما لا يقل عن أربعين ألف جندي من جنود الجمهورية العربية المتحدة، لم يحالفهم الحظ في تحقيق النصر الحاسم لصالح الثورة اليمنية ونظامها الجمهوري الوليد. وتعكر صفو العلاقات الجزائرية – المغربية – التونسية حول مشاكل تحديد الحدود الدولية بينها بعد حصول هذه الدول على استقلالها من الاحتلال الفرنسي. وأساس المشكلة كان يصب في اعتراف تونس باستقلال موريتانيا. وكانت علاقة مصر سيئة للغاية مع الأنظمة العربية المحافظة (الملكية)، ولا سيما العربية السعودية والأردن. ولما كانت سورية تنهج نفس الخط السياسي لمصر الناصرية فقد اتسمت علاقاتها بالجفاء مع الأردن والمغرب، وبالمثل احتدم الخلاف بين سورية ولبنان حول خط التماس الحدودي بين البلدين.

ومن مجموع الثلاث عشر دولة عربية المتمتعة بعضوية كاملة في مجلس جامعة الدول العربية، كانت ثلاث دول عربية تربطها علاقات ودية فقط : الكويت (منذ سقوط عبد الكريم قاسم تحسنت علاقتها مع نظام البعث في بغداد) والسودان وليبيا اللتان احتفظتا بعلاقة جيدة بينهما، واقتصرت علاقتهما على التمثيل الدبلوماسي.

إن مجمل الصراع العربي – العربي، بغض النظر عن نشأته وبواعثه كان يتخذ في الغالب طابع الخلاف والمواجهة بين أنظمة الحكم حديثة العهد بالاستقلال، وتحديدا منذ اندلاع الحرب العربية – الإسرائيلية الأولى (1948)، حيث ظهر على مسرح السياسة العربية معسكران: المعسكر الثوري بزعامة مصر يساندها كل من سورية والعراق والجزائر؛ والمعسكر الرجعي بزعامة العربية السعودية ويقف إلى جانبها الأردن والمغرب. بيد أن الصراع المرير المستعطي حله بين الأنظمة العربية ظل قائما أيضا بين الدول العربية ذات التوجه الراديكالي في كل من مصر وسورية والعراق، وهو صراع لا يخلو من العبثية السياسية في حال تحليل التجربتين الناصرية والبعثية كلتيهما في ضوء الظروف المحلية التي ولدتهما.

وقد كادت هذه الخلافات أن تحطم أشرعة سفينة جامعة الدول العربية التي بوزت إلى حيز الوجود كمنظومة عربية إقليمية بعد انتهاء الحرب الكونية الثانية، والإعلان عن بدء الحرب الباردة بين القوتين العظمتين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي). وقد كان الهدف من تأسيس الجامعة العمل على خلق مناخ ملائم للتضامن العربي، فإن الانقسامات العربية أصبحت هي الصفة الملازمة للأنظمة العربية منذ نشأة الجامعة. وكان من الطبيعي أن ينعكس هذا الصراع بشكل مباشر على سفينة الجامعة التي خاضت رحلة خطيرة في بحر العرب المتلاطم الأمواج. فبقدر ما مثلت بارقة أمل لدى الشعوب العربية نحو تحقيق أي شكل من أشكال الوحدة أو الائتلاف، فإنها نتيجة الخلافات المستمرة بين أنظمة الحكم، أصبحت أداة تكريس للفرقة والانقسام، وبالتالي فهي تكبح نمو المد القومي العربي وتساهم في عرقلة مساره.

وفي بداية عقد الستينيات أصيبت الجامعة بحالة شلل تام من جراء الصراعات العربية – العربية، مع الإقرار بأن أزمة غزو الكويت كانت أزمة سياسية يومها افتعلها دكتاتور العراق عبد الكريم قاسم في صيف 1961. ولكن المسار الدقيق لدور الجامعة ظل موضع

تساؤل العديد من الساسة العرب، لأنه بالرغم من رسم سياستها في الميثاق بتاريخ 22 مارس من عام 1945، فإن أعضائها كما يبدو، لم يكونوا على معرفة بالهدف من تأسيسها. وإذا كانت مصر والسعودية قد تصدت للغزو العراقي للكويت في يونيو 1961، فإن استجابة الدول العربية لهذا الانتهاك السافر لميثاق الجامعة لم يتعد تكوين قوة سلام عربية عملت جنبا إلى جنب مع القوة البريطانية التي كلفت بالدفاع عن سيادة الكويت. ومع أن دول الجامعة العربية قد تمكنت من فرض مقاطعة عربية ضد العراق للحيلولة دون السماح لعبد الكريم قاسم بتنفيذ خطته، إلا أن بقاء الجامعة على قيد الحياة لم يكن إلا كمنارة متهالكة في إحدى الجزر الصخرية تضيء الطريق المظلم للقافلة العربية التائهة في فيافي السياسة الدولية.

ويعتقد بعض المثقفين العرب - الراديكاليين - بأن الجامعة أصبحت تشكل حجر عثرة في طريق قيام وحدة عربية. فالجامعة العربية، برزت إلى حيز الوجود وهي تحمل معها تناقضات ثلاث متغيرات هي : فكر قومي وحدوي، وخلاف حاد متزايد بين أنظمة الحكم العربية، وتدخل متقطع من قبل الدول الكبرى في شؤون السياسة العربية. فهذا الوضع - من وجهة نظرهم - لا يخدم بأي حال من الأحوال الفكرة القائلة بدمج المجتمعات العربية وصهرها في بوتقة واحدة، الأمر الذي يعوق الانتقال بالمجتمع العربي من الثورة السياسية إلى الثورة الاجتماعية، كمدخل أساسي لقيام وحدة عربية متماسكة. إن صعود ثورة يوليو المصرية (1952) خلق في أذهان الكثير من القوميين العرب انطباعا عميقا بأن الجامعة في النهاية لن تخدم الأمة العربية، فلا هي قادرة على إرساء قواعد ثابتة للتضامن العربي، ولا هي مستعدة لإعادة النظر في صياغة ميثاقها لمواكبة تطورات الثورة العربية. وقد ساهم الصراع المحتدم بين الأنظمة العربية الراديكالية والأنظمة العربية المحافظة في شل ما تبقى من أعضاء الجامعة الذين انقسموا إلى قسمين : فريق يؤيد خط مصر الناصرية سرا وعلنا، وفريق آخر يعارض بقوة هذا المد القومي الثوري الموجه ضد الأنظمة العربية المحافظة.

وحقيقة الأمر أن الأنظمة العربية كانت تترع إلى الصراع فيما بينها، متجاهلة أو مستخفة بأهمية الصراع العربي - الإسرائيلي الذي يأخذ بعدا آخر في مجرى السياسة العربية. وفي الوقت الذي كان التراع العربي - العربي، يصل ذروته بين الحكومات

الراديكالية من جهة وبين الحكومات الراديكالية والمحافظة من جهة أخرى، كانت الأطراف المتناحرة تحاول الانتقاص من بعضها حتى ولو كان ذلك يتعارض مع مصالح شعوب المنطقة. وهذا ما حصل تماما عندما حسنت الجمهورية العربية المتحدة علاقتها مع الولايات المتحدة والأردن والسعودية في نهاية عامي 1958 و 1959. فهذا التحول المفاجئ في العلاقات المصرية – الأمريكية كان قد سبقه توتر شديد بين البلدين بعد أن قطعت القاهرة علاقتها بأمريكا لفترة قصيرة قبل وبعد أزمة السويس (1956)، لتصل الأزمة السياسية بين البلدين إلى ذروتها مع عملية إنزال مشاة البحرية الأمريكية في لبنان في صيف 1958. بعدها بقليل شهدت العلاقات المصرية – الأمريكية تحسنا ملحوظا وهذا نعزوه للصراع المحتدم بين مصر والعراق أثناء حكم الدكتاتور عبد الكريم قاسم الذي اعتمد بصورة متزايدة على دعم الشيوعيين العرب المدعومين سرا من قبل الاتحاد السوفيتي. وبذلك نستطيع القول إن فترة الحرب الباردة بين العملاقين (السوفيتي والأمريكي) انتقلت عدواها بصورة مباشرة إلى منطقة الشرق الأوسط. وكانت أمريكا متوثبة للتصدي للغزو الشيوعي للبلاد العربية ومقاومته.

الملوك والرؤساء العرب وجهاً لوجه :

في نهاية عام 1963 كانت الخلافات العربية – العربية في الظاهر قد وصلت إلى ذروتها، ولكن الروابط الأخوية لم تقطع كلية. إن ما طرأ مؤخرا من تحسن ملحوظ في العلاقات العربية، قد يحدث مزيدا من الارتباك والتشوش لدى المراقبين السياسيين الأجانب، الذين أخذوا يتابعون بفضول متزايد تصريحات الصحف المصرية المتحدثة عن احتمال حدوث مؤتمر قمة عربي في نهاية شهر ديسمبر 1963 بين الملوك والرؤساء العرب. وبالفعل كان المشهد مثيرا ومحيرا للغاية عندما شاهدت الجماهير العربية الرئيس المصري يحتضن العاهل السعودي الملك سعود والعاهل الأردني الملك حسين في مطار القاهرة. وعلى نفس المنوال كانت الصحف المصرية والصحف السورية قد توقفت تماما عن تبادل الإهانات في حملتيهما الإعلامية المألوفة، ليلتقي عبد الناصر بعدوه اللدود الرئيس السوري أمين الحافظ ويتبادلان معا التحية العربية. وفي ليلة وضحاها أضحى الأخوة الأعداء من الملوك والرؤساء العرب يجتمعون سوية حول طاولة مفاوضات

واحدة لمناقشة أفضل السبل الممكنة لإحياء فكرة العمل العربي المشترك. هكذا اصطلح العرب مجددا على حل خلافاقم بطريقة ودية بعيدا عن المهاترات الإعلامية التي شلت قدراقم وبددت إمكاناقم، وانعكس ذلك الصفاء المتجدد بين القادة والزعماء العرب على ممثليهم في مجلس جامعة الدول العربية.

وأكثر من ذلك، فقد كان التلاحم العربي هذه المرة يصب في سياسة عربية موحدة لمواجهة أهداف إسرائيل التوسعية في الوطن العربي، وخاصة عندما أقدمت إسرائيل على إكمال مشروع تحويل مياه نهر الأردن بهدف استغلال مياهه الجوفية ومن ثم تحويلها إلى صحراء النقب في فلسطين المحتلة. وسنحاول هنا تجنب الخوض في التفاصيل المتعلقة بالتراع العربي – الإسرائيلي حول مياه نهر الأردن، وسنركز حديثنا على خطة المواجهة العربية لهذا المشروع، كونه يعتبر اعتداء سافرا واستلابا للحق العربي في أرضه. وهذا الأمر كان أحد الأبواب التي دعت القادة العرب لتناسي خلافاقم لبعض الحين. واقترح الملوك والرؤساء العرب خطة عربية مشتركة للحيلولة دون السماح لإسرائيل بتنفيذ مخططها ولو استدعى الأمر استخدام القوة وحدوث مواجهة عسكرية.

وكان العامل الإسرائيلي على ما يبدو عامل توحيد للسياسات العربية، وجامعا بين أنظمة شديدة التباين من الناحية الإيديولوجية. واتخذ العرب من عملية تحويل مياه نهر الأردن ورقة للمزايدة السياسية في القضية الفلسطينية. ولو قدر للعرب منع إسرائيل من استخدام مياه نهر الأردن لفعلوا، ولكنهم سرعان ما اكتشفوا عجزهم عن القيام بذلك عسكريا. وكان الملك حسين يخشى أن يفقد الضفة الغربية من بين يديه في أي مواجهة عسكرية بين إسرائيل والعرب، وربما يفقد عرشه إلى الأبد. أما عبد الناصر فقد كان واثقا من نفسه إلى حد أنه لم يتوقف عن الحديث عن استعداد العرب لخوض حرب مقدسة لتحرير فلسطين. وكان عبد الناصر على علم مسبق بأن الجيش المصري غير مؤهل لخوض مغامرة عسكرية ضد إسرائيل وثلث تشكيلاته القتالية مرابطة في اليمن. وبالتالي فإن المواقف التي اتخذها منذ عشية انعقاد مؤتمر القمة قد تدفع إسرائيل إلى شن حرب خاطفة ضد الأردن أو سورية، وهنا ستجد القيادة المصرية نفسها غير مستعدة لتقديم أية مساعدة عسكرية لجيراها. ونخلص إلى القول إن العرب كانوا يعدون أنفسهم لمواجهة كلامية مع إسرائيل، وفضل عبد الناصر السير على هذا الخط حتى لا يتهمه

البعث السوري بالجبن والانهزامية. من هذا المنطق رأت مصر ضرورة إشـــراك الـــدول العربية في تحمل مشاق هذه المهمة الصعبة، ولا سيما أن ميزان الردع العـــربي كـــان لا يوازي القوة الإسرائيلية . وكان لا بد أولا وقبل كل شيء من الضغط علـــى ســـورية البعثية لتكف يديها عن اللعب بالنار في مثل هذه الظروف الحرجة التي تمر بهـــا الأمـــة العربية.

وبسبب هذه الخلافات العربية المتراكمة منذ أيام حلف بغداد تصـــور المراقبـــون السياسيون أن عددا كبيرا من الحكومات العربية لن يستجيب لدعوة عبد الناصر بحضور مؤتمر القمة، إلا أن الملوك والرؤساء العرب وجدوا في هذه الدعـــوة فرصـــة لالتقـــاط أنفاسهم والتريث قليلا في خوض غمار الحرب الجهادية المقدسة ضد إسرائيل. و لم يكن أمام القادة العرب سوى خيارين: أولهما التدخل بالقوة لمنع إسرائيل من الاستيلاء علـــى مياه نهر الأردن، الأمر الذي يعني قيام الجيوش العربية بتحرك عسكري مضاد. وثانيـــهما اتخاذ الترتيبات الأمنية للدفاع عن الأراضي العربية في حال قيام إسرائيل بالعدوان. وكان الخيار الثاني هو الخيار الوحيد المتاح.

في هذا الاتجاه حاول عبد الناصر أن يكسب المشروعية لهدفه هذا حـــتى يضمـــن تحقيق زعامة مصر على الأمة العربية. وبالتالي يحقق جزءا من الإيديولوجيـــة الناصريـــة الداعية للتضامن العربي والوحدة العربية. و لم تكن علاقة مصر مع سورية قد عـــادت إلى وضعها الطبيعي منذ الانفصال. كما كان هناك جملة من الخلافات العربية المتشـــعبة وفي مقدمتها قضية النزاع بين مصر والسعودية حول الثورة اليمنية. و لم تخف معاني الرســـالة من وراء انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول بالقاهرة في منتصف شهر ينـــاير 1964 علـــى المراقبين المطلعين على شؤون الشرق الأوسط. وبهذا التوجه الجديد في السياسة العربيـــة أرادت القيادة المصرية ضرب عصفورين بحجر.

لهذا الغرض نفسه، خصصت مجلة روز اليوسف القاهرية سلسلة مـــن المقـــالات الافتتاحية تطرقت فيها لمداخلات العلاقات العربية – العربية من جهـــــة، وحصـــرت الصراع العربي – الإسرائيلي في نقطتين رئيسيتين : أولهما أن الجمهورية العربية المتحـــدة لن تسمح لنفسها بأي حال من الأحوال بالدخول في مناطحة عسكرية غير متكافئـــة ضد إسرائيل، وثانيهما أن القيادة المصرية ترغب في لفت انتباه الدول العربية إلى الأبعـــاد

السياسية والعسكرية المترتبة على الصراع العربي – الإسرائيلي ودور القوى العظمى في تغذيته. وعبرت الصحيفة مجددا: "أن مصر لن تخوض الحرب ضد إسرائيل إلا بعد ما تتأكد من أنها تمتلك القوة الرادعة وتحمل عبء المسؤولية بمفردها.." ويتضح من هذه العبارة الأخيرة أن النقطتين اللتين أشارت إليهما صحيفة روز اليوسف إحداهما تتناقض مع الأخرى.

ومنذ تلك اللحظة دفع البعث السوري بالرئيس المصري مرات عديدة لخوض أكثر من مغامرة سياسية وعسكرية، قبل أن يتوصل الطرفان إلى اتفاق نهائي حول الوحدة العربية واسترداد فلسطين المغتصبة من إسرائيل. وكانت روز اليوسف مستعدة للرد على صحيفة البعث التي اتهمت القيادة المصرية بالتخاذل والجبن بتأكيدها أن هم الجمهورية العربية المتحدة لا يأخذ شكل الادعاء بأن الوحدة العربية تسبق عملية تحرير أرض فلسطين، بقولها: "إن عناصر الردة والعمالة في دمشق تقف اليوم في خندق واحد مع أعداء الأمة العربية.." .

وقد عكست وجهتا النظر هذه قصور السياسة العربية في مواجهة التحديات الخارجية، كما عكست أزمة الدول العربية وفي مقدمتها الجمهورية العربية المتحدة في مواجهة التحدي الإسرائيلي. وهذا الحادث يذكرني بحال المارشال الفرنسي فيليب بيتان الذي سلم باريس بدون حرب للجيوش الألمانية الزاحفة في صيف 1940، وهو المحارب القديم الذي لا تلين عريكته، كما تشهد له بذلك كتب التاريخ التي دونت مأثرة الجيش الفرنسي تحت قيادته في معركة فردان أثناء الحرب الكونية الثانية. لكن الشعب الفرنسي لم يغفر لبيتان الخطأ الفادح من جراء إقدامه على تسليم مفاتيح مدينة باريس للجيوش النازية الغازية. إن ملحمة السويس من وجهة نظري لا تقل أهمية عن ملحمة فردان، وعبد الناصر كان لا يحب أن يجد نفسه في وضع مشابه للمارشال الفرنسي بيتان.

إن السعي إلى تحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني يتطلب من الأنظمة العربية تحقيق قدر معقول من التضامن العربي تمهيدا لخوض الحرب المقدسة ضد إسرائيل، هذا ما أكده الرئيس عبد الناصر في أحد خطاباته النارية بمدينة بور سعيد: "**إن الأمة العربية اليوم تواجه تحديات سافرة من قبل أعدائها.. بالأمس أيها الأخوة المواطنون صرح رئيس أركان حرب الجيش الإسرائيلي وبكل صفاقة أن إسرائيل سوف تحول مياه نهر الأردن رغم أنف**

العرب. لهذا الغرض الطارئ دعونا الملوك والرؤساء العرب لعقد مؤتمر قمة عربي في أقرب فرصة ممكنة، كي يتناسوا خلافاقم الثانوية. وإذا كنا اليوم غير مستعدين لخوض المعركة ضد إسرائيل فسوف نخوضها غدا بعد لم شتات الصف العربي وخلق المناخ الملائم للتضامن العربي المشترك... نقولها من هنا من بور سعيد النصر والصمود بأن الأمة العربية سوف تخوض معركة التحرير غدا ضد الصهاينة... سوف نقول لكم الحقيقة إننا اليوم غير مستعدين لخوض المعركة...والمطلوب منكم الصبر والمثابرة وإعداد العدة لمعركة الأردن والتي هي جزء لا يتجزأ من معركة فلسطين. إننا نقولها صراحة بأن العرب لن يسمحوا لإسرائيل بتحويل مياه نهر الأردن بالقوة.. إننا أصحاب حق ونحن مطالبون أكثر من أي وقت مضى بوقف العدوان الصهيوني على الأراضي العربية وإسرائيل معروفة بأطماعها التوسعية... دعونا نتناسى كل العداوات والنعرات، ولنترفع عن الأحقاد والضغائن والمؤامرات والخيانات حتى نتفرغ لمواجهة أعداء الأمة العربية وفي مقدمتها إسرائيل..".

ومن وجهة نظر جمال عبد الناصر كان انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول يمثل انتصارا عظيما للدبلوماسية المصرية. ولكن مصر وبالرغم من النداءات المتتالية التي أطلقتها للتصدي للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي العربية، كانت مصر غير مستعدة للدخول في مواجهة عسكرية مع إسرائيل. وبالمثل كانت جيوش الدول العربية غير مؤهلة لخوض حرب إقليمية. وكان التأثير الجانبي للنضال العربي المشترك ضد إسرائيل قد ساعد على تخفيف حدة التوتر بين عواصم الدول العربية. وربما كان أمين الحافظ هو الوحيد من الرؤساء العرب الذي أظهر حماسا لدعوة الحرب، فعندما تحدث الحافظ في مؤتمر القمة المنعقد بالقاهرة طالب الملوك والرؤساء العرب بخوض المعركة ضد إسرائيل وتحرير فلسطين على حد قوله بدلا من إضاعة الوقت في حديث لا طائل منه حول موضوع استغلال مياه نهر الأردن. وكانت مصر مدعومة بشكل خجول من الأردن ولبنان، حيث وافقت الحكومتان على فكرة تشكيل قيادة مشتركة لحماية الأمن العربي. وفي هذا اللقاء الموسع رسم القادة العرب الخطوات الأولى المتعلقة بتشكيل جبهة عربية ضد إسرائيل. وكان أول هذه القرارات وأهمها قرار إنشاء قيادة عربية موحدة لجيوش الدول العربية، كما تقرر تعيين القائد العام للجيوش العربية من مصر، وبقرار من حكومتها. وهكذا نجحت القيادة المصرية في كبح جماح الحكومة السورية للحد من مزايداتها السياسية حتى لا تتورط مصر في مغامرة عسكرية مجهولة العواقب.

الأسباب الأخرى لانعقاد مؤتمر القمة :

سبق أن ذكرنا أن إقدام إسرائيل على تنفيذ مشروع تحويل ميـــاه نهـــر الأردن إلى صحراء النقب أدى إلى هذا التقارب والمصالحة العربية كرد فعل على تلك الخطوة. وقد أثبتت الأحداث أن القادة العرب يتبعون سياسة واحدة عندما يستشعر الجميع أن الخطر يحدق بهم، وهذا ما حصل تماما صبيحة انعقاد مؤتمر القمـــة العـــربي الأول بالقـــاهرة. والنتيجة المنطقية لهذا كله هي أنه نظرا لكون الجمهورية العربية المتحدة لا تملـــك قـــوة الردع العسكرية اللازمة لوقف إسرائيل عند حدها، فإنها لا بد أن تدعوا الدول العربيـــة لمساندتها في هذه المهمة.

ولا بد من النظر إلى المضمون الاستراتيجي للسياسة المصرية منذ قيام ثورة يوليـــو، حيث وهي مستمرة في حالة مواجهة عسكرية دائمة مع إسرائيل، وذلك لسببين أولهمـا ذو علاقة بالموقف الذي تتخذه الدول العربية الراديكالية، ولا سيما سورية والعراق مـــن الصراع العربي - الإسرائيلي، وثانيهما ذو علاقة بالموقف المعارض سرا وعلنـــا لهـــذه السياسات من قبل الحكومات العربية المحافظة وفي مقدمتها العربية السعودية. والموقـــف الذي يحدد التعاون العربي المشترك هو المصالح المتبادلة في مســـألة الـــتراع العـــربي - الإسرائيلي. أما فيما يخص القضية الفلسطينية فإن مصلحة الحكومات العربية تقتضـــي المحافظة على الوضع كما هو عليه حتى لا يتورط الجميع في حرب خاسرة. وعلى هـــذا الأساس، فإن جذب الأنظار إلى موضوع آخر حول مسألة تحويل مياه نهر الأردن سلب من البعث السوري الضجيج السياسي التكتيكي، وقد يكون هو أحد الأســـباب الـــتي جعلت القيادة المصرية تعيد النظر في سياسة المواجهة والصدام مـــع الأنظمـــة العربيـــة المحافظة. ولقد وقر في ذهن عبد الناصر أن الطريق الأمثل للتصالح مع الحكومات العربيـة يتطلب من القاهرة إظهار مرونة ملحوظة تؤدي إلى التفاهم والتعاون بدلا من المـهاترات الإعلامية الغير مجدية. والعقبة الرئيسة التي حالت دون تحقيق هـــذا التقـــارب بيســـر وسهولة، كانت تكمن في المشكلة اليمنية، فقد كانت العلاقة مع السعودية فاترة بسبب تواجد القوات المصرية في اليمن. وكانت قضية اليمن من ضمن القضايـــا المدرجـــة في جدول أعمال مؤتمر القمة العربي لتحقيق مصالحة حول هذه المسألة بـــين الحكومتـــين المصرية والسعودية. وبمرور عام على هذا اللقاء الموسع لم يحقق القادة العرب أي نجـــاح

سياسي ملموس على صعيد المواجهة العربية مع إسرائيل غير تراجع أطراف النزاع العربية عن مواقفها المتشددة، وتقديم كل طرف للآخر تنازلات سياسية مرضية. وقد قدمت مصر أكثر من غيرها تنازلات كانت محسوبة على توجهها الثوري والقومي الذي نهجته منذ قيام ثورة يوليو كمخرج لها من الأزمة التي كانت تطوقها في مطلع يناير 1964.

وواجهت الدبلوماسية المصرية عقبة ثانية، هي عقبة البعث، إلى جانب تلك العقبة المتمثلة بالأنظمة العربية المحافظة بزعامة العربية السعودية. إن أصعب شئ يمكن أن تقوم به القيادة المصرية هو خيار المصالحة مع البعث السوري لا سيما و لم يعد هنالك سبب ملح في تحقيق مثل هذه المصالحة أو التقارب بعد الانفصال. وطرح هذا الخلاف المسألة الأزلية لهدف النضال القومي الذي قادته مصر الناصرية وسورية البعثية دون طائل، فهذه المعركة لم تقد إلى نقاشات مطولة فحسب، بل انتهت أيضا إلى الاشتباكات المسلحة بين البعثيين والقوميين في شوارع دمشق وبغداد. وعندما زار الرئيس السوري أمين الحافظ القاهرة استقبله عبد الناصر بفتور. ورغم وساطة الرئيس العراقي عبد السلام عارف بين الحافظ وعبد الناصر أثناء لقاء القمة العربي، كانت عملية المصالحة مجرد ترضية وجبر خاطر. وسرعان ما تجددت الحملة الإعلامية بين دمشق والقاهرة، وكان عبد الناصر لا يرغب حقا في مصالحة البعث السوري ولا مقابلة الرئيس الحافظ.

لقد بات واضحا الآن أن القاهرة ودمشق لم تتفقا، ولكن الحرب العربية الباردة كانت قد وضعت أوزارها على ما يبدو باستعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وإن ظلت مقصورة على تبادل التهاني والمجاملات في المناسبات الدينية والوطنية. وجاء موعد مؤتمر القمة العربي الثاني الذي انعقد بمدينة الإسكندرية في سبتمبر عام 1964، وكانت العلاقات المصرية- السورية قد طرأ عليه بعض التحسن، حيث دعا عبد الناصر الرئيس الحافظ لحضور مأدبة غداء. وحتى آخر يوم من أيام الحافظ المعدودة في السلطة، كان هذا اللقاء يمثل أعلى نقطة للتقارب بينه وبين عبد الناصر.

إذا لماذا كان عبد الناصر غاية في التسامح مع الملوك العرب الرجعيين أمثال سعود وحسين، في حين كان غاية في التشدد مع أقرانه من حكام سورية الثوريين؟ وإذا كان الملوك العرب يدركون بأن شعبيتهم في الشارع العربي متدنية للغاية فإن قادة البعث

السوري كانوا على عكس ذلك واثقين من أنفسهم معتدين بعقيدتهم الثورية إلى حد الغرور. ومع ذلك فإن حكام سورية كانوا على استعداد للتفاهم مع عبد الناصر ومصالحته، وهذا ما نلمسه في محاولة الرئيس السوري أمين الحافظ الذي انتظر يوما كاملا على أمل مقابلة جمال بعد انتهاء مؤتمر القمة بدون جدوى. وعلى الرغم من تحسن العلاقات المصرية- العراقية في عهد الرئيس عبد السلام عارف، وتنفس القاهرة الصعداء، وتجاوز القيادة المصرية لمرحلة الخشية من الوقوع بين مطرقة البعث السوري وسندان البعث العراقي، فلماذا استمر عبد الناصر يرفض اللقاء مع البعث السوري؟.

الجواب على ذلك يتلخص في أن عملية التقارب كانت مطلوبة من طرف واحد، فحكام سورية كانوا راغبين في المصالحة بعد تمكنهم من الوصول إلى السلطة، ولم تعد القاهرة تشكل خطرا مباشرا عليهم بعد أن كفت عن تدخلها في شؤون سورية الداخلية، ولعل دعوة القيادة المصرية الدول العربية كافة لحضور مؤتمر القمة واستقبال الخارجية المصرية لوفد البعث كان إشارة واضحة لاعتراف عبد الناصر بحكومة البعث والتسليم بالأمر الواقع.

ولتوضيح هذه الخلافات في خطوطها العريضة يمكن القول إن القاهرة كانت مسؤولة بالدرجة الأولى عن فتور علاقتها مع دمشق منذ ربيع 1963. فموقف عبد الناصر كان يتسم بالإزدواجية من حيث تعامله الحسن مع العاهل السعودي الملك سعود والعاهل الأردني الملك حسين، على عكس ما فعله مع الرئيس السوري أمين الحافظ. وكان الهدف من وراء ذلك تقريب وجهات النظر بين مصر والسعودية والأردن وإدخالها في علاقة أوثق، ولم تكن هذه الخطة بادرة جديدة في ذهن عبد الناصر، وإنما كانت استمرارا لجهود التقارب مع الحكام العرب في محاولة منه لعزل البعث السوري ومحاصرته. وبإمكان عبد الناصر معاداتها في أي وقت شاء إذا ما اقتضت الضرورة ذلك. أما علاقته بالبعث فكانت تختلف تماما.فالبعث وقادته هم رفاق درب تنكروا للقواسم المشتركة والنضال المصيري في سبيل تحقيق الوحدة العربية التي أصبحت الآن في ذمة التاريخ.

كان عبد الناصر يعلق أمالا عريضة على قضية الوحدة العربية التي بشر بها بدون كلل منذ خروج مصر منتصرة في معركة السويس. وكانت مصر الناصرية تطمح إلى

قيادة الأمة العربية في حال انطواء البعث السوري تحت لواء هذه الدعوة. وهذا ما فعله البعث راضيا مختارا في فبراير عام 1985 بإصراره على إقامة وحدة فورية بين سورية ومصر. وكان إعلان الإنفصال عن الجمهورية العربية المتحدة، من طرف البعث السوري، قد مس وترا حساسا بالنسبة للقيادة المصرية. كانت هذه الخطوة بالنسبة لعبد الناصر تمثل طعنة غادرة للأمة العربية، فكيف يقبل مصافحة اليد الغادرة التي طعنته في الخفاء؟ وما جدوى هذه العلاقة بعد ضياع كل شيء؟ وهل بإمكان عبد الناصر إدارة عقارب الساعة إلى الوراء في سورية البعثية، وكيف السبيل إلى ذلك دون المزيد من إراقة الدماء العربية والعدو الإسرائيلي يطرق أبواب العديد من العواصم العربية؟.

الدكتاتورية العسكرية :

خسر عبد الناصر معركة سورية في محاولته المتعثرة رغم أنصاره هناك، ولكن هذه الهزيمة المحدودة في المسرح السوري لم تلحق به العار. فهو وإن خسر الرهان على كسب معركة سورية لم يعط الفرصة لحزب البعث حتى يفرض سيطرته على مستوى الوطن العربي، كونه المنافس القوي لزعامته في مسرح السياسة العربية. وكان مؤتمر القمة العربي الأول هو خير شاهد على هذه المنافسة المحمومة بين دمشق والقاهرة، إذ أظهر وفد البعث مقدرة في لعبة السياسة العربية.

وإذا كان هذا النجاح السياسي مثيرا للإعجاب، فإن البعث لم يكن راضيا عن نتائج هذه المبادرة. ومن المثير للسخرية أن البعث السوري كان يحاول أن يرث مصر في قيادة الأمة العربية وخوض معركة تحرير فلسطين. و لم تكن مهارات البعث السياسية مجالا للشك، ولكن القيادة المصرية تجاوزته، عندما دعا عبد الناصر القادة العرب لعقد مؤتمر القمة. وفي خطوة مماثلة دعا أنصاره من القوميين العرب في بيروت ودمشق وبغداد لإعادة تنظيم صفوفهم والإنخراط في العمل السياسي المنظم تحت مظلة الاتحاد الاشتراكي العربي. ثم عين نهاد القاسم أمينا عاما للاتحاد. ورغم الزيارات المتكررة لنهاد القاسم للقاهرة والالتقاء شخصيا بعبد الناصر فلا نعرف على وجه الدقة ماهية المناقشة والخطوات التي تبناها الطرفان. وكل ما نعرفه أن القاهرة حرصت على استقطاب العناصر القومية الوحدوية المعارضة للبعث السوري والإطاحة بحكم الدكتاتور أمين

الحافظ. فقد ظل عدد من رجال المعارضة وهم من الشخصيات السياسية المعروفة بولائها للقيادة المصرية، وجميعهم قد بلغ العقد الرابع من عمره كعبد الحميد السراج ولؤي الأتاسي وهاني الهنيدي، مقيمين بالقاهرة دون أمل في العودة إلى موطنهم الأصلي سورية. وقضى معظمهم ما تبقى من حياته هناك في حيرة وتمزق بعد أن كاد اليأس والقنوط يطوي حياهم بعد مشاركتهم القصيرة الحافلة بالنشاط في الحياة السياسية بسورية.

فما هي طبيعة العلاقة بين نهاد القاسم وعبد الناصر؟ ولماذا شعر القاسم ورفاقه أنهم مهددون بالانقراض سياسيا أكثر من عبد الناصر؟ لا أحد يستطيع الإيضاح بهذا الشأن، وكل ما يمكن التنبؤ به هو أن عددا كبيرا من اللاجئين السوريين الذين استضافتهم القاهرة طالبوا السلطات المصرية مرارا وتكرارا بدعمهم للتحرك ضد حكومة أمين الحافظ بدون جدوى. وللتعبير عن حالة السخط التي وصلوا إليها في المنفى الإختياري بالقاهرة، تنحى القاسم الطاعن في السن عن قيادة الاتحاد الاشتراكي العربي للضابط الشاب العقيد جاسم علوان الذي قاد انقلاب 18 يوليو 1963 الفاشل. وبينما كان الصراع يدور في الخفاء بين قادة الحركة من الشيوخ والشبان، وقف غالبية الأعضاء موقف المتفرج. وعلى إثر ذلك قرر سامي صوفان مغادرة القاهرة إلى دمشق، حيث أعلن من هناك اعتزاله العمل السياسي. أما عبد الكريم زهور الذي سبق أن طلق السياسة والبعث معها في مايو 1963 فإنه قدم مجددا استقالته من الحزب الاشتراكي العربي، واكتفى بالقول إن سبب استقالته هذه المرة نابع عن قناعة تامة بأن العمل السياسي في إطار تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي فيه مضيعة للوقت وهدر للعقل.

في وسط هذه الأوضاع والإحساس بالضياع، كان الوقت متسعا للباقين من القوميين العرب المقيمين في القاهرة، للتأمل والدرس بهدف التعرف عن الأسباب التي قادهم إلى هذا المصير. وكان المنفى هو الملاذ الأخير لتقويم تجربتهم السابقة ومحاسبة أنفسهم، سواء كانوا محقين أو مخطئين فيما لو قرروا التعاون مع حزب البعث بعد انقلاب 8 مارس 1963. وهل كان قرار البعث بالزج بسورية مجددا في وحدة ثلاثية صائبا، أم أن طلبهم الملح في استرجاع الماضي واجتراره والدعوة لإحياء تجربة الجمهورية العربية المتحدة كان هو الأسلم؟ وفي حال قبولهم بشروط قادة البعث

حينذاك للولوج في وحدة ثلاثية مدروسة، هل كان قادة البعث سيسمحون لهم بالمشاركة في السلطة والحكم؟.

ثمة أجوبة متعددة تفرض نفسها هنا فرضا في الرد على مثل هذه التساؤلات المحيرة. ففي وقت متأخر أدلى هاني الهنيدي برأيه للمؤلف إذ قال فيه: "إن قراره بالانضمام للحكومة البعثية في مارس 1963، كان قرارا خاطئا كونه جاء منافيا لاجتهاده الشخصي، كما أثبتت له الأحداث فيما بعد.." ويعتقد الهنيدي بأنه لم يبق أمامه أي خيار آخر مشرف، غير ذلك الأمل الضئيل الذي استبد به لسنوات ممنيا النفس من خلال تعاونه مع حزب البعث في تحقيق ذلك الحلم الجميل بقيام الوحدة العربية. أما إجابة اللواء لؤي الأتاسي، فقد جاءت متطابقة تماما مع رأي الهنيدي، فكلاهما كان محقا في طرحه. مع أن الأتاسي كان قد بذل قصارى جهده لتبديد تلك الفكرة القائلة بأنه كان يتعاطف مع حزب البعث، بقوله: "حذرت أمين الحافظ وآخرين من قادة البعث بأنهم سوف يجرون سورية نحو الهاوية، فلم يعطوا دون أدنى اعتبار لجسامة الأحداث والصراع الدموي الذي شهدته البلاد بعد ذلك... قلت لهم إني أنصحكم بإخلاص، ونصيحتي نابعة من التجربة والمعايشة للأحداث، وكان ردهم يتنافى مع الواقع والتاريخ.." والمرجح أن فرصة تصحيح الأخطاء كانت قد فاتتهم، وهكذا أضاعوا على الأمة فرصة لا تعوض ولن يجود بها التاريخ مرة ثانية..".

فإذا كان الناصريون قد استعانوا بالصبر الجميل وقبلوا مشاركة البعث في السلطة مؤقتا، والموافقة على الاستفتاء العام في سبتمبر عام 1963، فإن هذه الموافقة والقبول كان يعني هجر مواقعهم السياسية التي تم كسبها في جولات سابقة، بما في ذلك حمص وحماة وحلب معقل وملاذ الحركة. وفي حال قيام الوحدة الثلاثية، قد يقوى موقع البعث السوري ليس في دمشق فحسب، بل في مدن سورية أخرى لم تطأها قدماه. وفي حال عدم تمكنه من الزحف على السلطة ربما يعد العدة لانفصال آخر كما فعل في سبتمبر 1961. ومع ذلك فقد نسبت القيادة المصرية وأعوانها من الناصريين إلى حزب البعث تعهده بألا يقدم أتباعه في الجيش على أي عمل عسكري ضد الجبهة القومية المتحالفة معه.

وبالرغم من هذا كان التنافس حادا على مفاصل السلطة في الدولة الاتحادية

المرتقبة. وإذا كان البعث قد حقق انتصارا ساحقا على عبد الناصر وأنصاره في سورية، فإنه دفع ثمنا باهظا بفقدانه مصداقيته. وقد حاولت الحكومة البعثية في دمشق بزعامة الحافظ أن تكسب المشروعية في تصفيتها للمعارضة لولا محاصرة عبد الناصر لها وعزلها عربيا، رغم محاولاتها المتكررة ركوب تيار الوحدة. ويبدو واضحا الآن بأن سورية أصبحت الغنيمة الكبرى للبعث. فالفترة القصيرة التي استلم فيها السلطة بعد نضال طويل ضد حكم الدكتاتور الشيشكلي أكسبته مكانة طيبة، ولا سيما أن قيادته كانت تنادي بالديمقراطية واحترام الرأي والرأي الآخر. ولم يتوان البعث عن توجيه نقده الشديد ضد البيروقراطية المصرية، ووصف عبد الناصر بالدكتاتورية أثناء تجربة الوحدة بين مصر وسورية.وكما سنرى فإن شهوة السلطة أنست الحزب طروحاته النظرية، وإزاحة قيادته المدنية - التاريخية - ومهدت الطريق لإرتقاء الدكتاتورية العسكرية بزعامة اللواء أمين الحافظ، الذي أصبح حاكم سورية المطلق. ومنذ 1964 فصاعدا كان يصعب على المراقبين السياسيين رؤية أي فارق ملموس بين حكم الحافظ وحكم الشيشكلي.

أدت عملية صعود الدكتاتورية العسكرية للسلطة في سورية إلى تراجع القيادات التاريخية لحزب البعث واهتزاز مكانتها في أعين مريديها داخل صفوف الجيش. ولو اتخذت قيادة حزب البعث المدنية بزعامة عفلق والبيطار في تلك الفترة موقفا متصلبا، ربما كان باستطاعتها كسب قواعد الحزب من عسكريين ومدنيين إلى صفها. وسيشكل ذلك ضربة قاضية بالنسبة للعصبة العسكرية، التي كانت مازالت تعرب عن ولائها لقيادة الحزب، وإن كان ذلك من قبيل التكتيك. وكان مبدأ العمل الذي انتهجته الدكتاتورية العسكرية هو التعريض بالقيادات التاريخية للحزب، وإبدالها بجيل من المنتفعين السياسيين أمثال الدكتور منيف الرزاز - ذي الأصل السوري والأردني المنشأ - الذي خلف ميشيل عفلق في تولي منصب الأمانة العامة للحزب. واقتنع البيطار بمنصب رئيس الوزراء لبعض الوقت ليزاح من منصبه فيما بعد. وجرى استخدام المؤتمرات الحزبية بذكاء من قبل العسكريين المتعطشين للسلطة لإزاحة من يعارض خطهم الجديد. وقد تسلق سلم الحزب عناصر مغمورة وغير متمرسة بالعمل السياسي، كما دجج الحزب بمجموعة مقربة من النخب "التكنوقراط"، وغالبيتهم كانوا أداة للحكم لا أكثر.

وأدى إبعاد عفلق والبيطار إلى الإتيان بالرزاز والحافظ إلى قمة سلطة الدولة. وكان العسكريون ابتداء بالحافظ حتى أصغر ضابط في تشكيل القوات المسلحة السورية بعثيين ملتزمين أو متعاطفين، كما كان غالبيتهم من خريجي الجامعات وكلية حمص العسكرية. ولم يكن أحد يتصور أن عاصفة الإنفصال ستؤدي إلى حدوث مثل هذا الطوفان العظيم الذي أفقد الحزب مكانته الريادية في الوطن العربي. وفي وقت لاحق عندما ظهرت خطورة الدكتاتورية العسكرية كانت قيادة الحزب تسعى جاهدة لتوجيه الجيش، لكن قيادة الجيش هذه المرة كانت توجه الجميع. وبإمكاننا استخلاص العبرة بقول " إن الصراع المستمر بين قيادة البعث والقيادة المصرية ممثلة بعبد الناصر، أدى بسورية إلى الوقوع ثانية في يد الدكتاتورية العسكرية".

الفصل السادس

إنهيار القمة العربية

إن فترة المصالحة العربية التي بدأت مع قيام مؤتمر القمة العربي الأول في منتصف شهر ديسمبر عام 1963 لم تدم طويلا، ففي نهاية عام 1966 انهارت هذه القمة مخلفة وراءها ستارا دخانيا كثيفا ظل عالقا لفترة طويلة من الزمان في سماء السياسة العربية. وخلال هذه الفترة الزمنية كان النشاط السياسي للقادة والزعماء العرب قد نجح في خلق أجواء مناسبة تساعد على قيام جبهة عربية لمواجهة إسرائيل. إن سلسلة مؤتمرات القمة العربية المنعقدة في القاهرة والرباط، ساعدت على تنقية الأجواء العربية من الغيوم والسحب السوداء التي غلفت هذه العلاقات من جراء أزمة اليمن، فضلا عن الخلافات الحدودية المتأصلة بين العديد من الدول العربية، ولا سيما المغرب والجزائر. وكان كل هذا يجري بتفاهم متبادل بين الملوك والرؤساء العرب الذين اتفقوا على حل خلافاتهم بصورة سلمية وودية. إذ اعتبر هذا النشاط المحموم للديبلوماسية العربية أعلى مؤشر إيجابي لعملية المد والجزر في السياسة العربية سجله القادة العرب في مؤتمرات القمة.

ترى ما الذي جعل العرب يتخلون عن هذه الروح الأخوية المفعمة بالنشاط والحيوية التي جسدتها لقاءات القمة العربية بحلقاتها المترابطة التي سرعان ما انفرطت؟ ومن نافلة القول أن أضعف حلقة في سلسلة القمم العربية كانت مرتبطة بقضية ثورة اليمن ونظامها الجمهوري الذي شكل معضلة جديدة لحكام العربية السعودية، وبالتالي انقسمت الدول العربية إلى فريقين متصارعين حول هذه القضية وغيرها من القضايا العالقة، التي ظلت تبحث لها عن حلول في أروقة جامعة الدول العربية بدون جدوى. فالسعودية أبدت قلقها الشديد من تواجد الجيش المصري في جنوب غرب الجزيرة العربية. وقد طلبت الرياض من عبد الناصر بإلحاح سحب قواته من اليمن باعتبارها المجال الحيوي والعمق الاستراتيجي للملكة العربية السعودية. وكان للدول الكبرى دور لا يستهان به في تأجيج الخلافات بين الدول العربية خدمة لمصالحها الخاصة في المنطقة.

وبنهاية عام 1966 وصلت مؤتمرات القمة العربية إلى طريق مسدود، حيث وجد العالم العربي منقسما على نفسه في خطين إيديولوجيين متعارضين تعارضا شديدا. وقد مثل الخط الأول محور مصر وسورية في مواجهة المحور الآخر التابع للسعودية والأردن. ونتيجة لإحتدام الصراع في اليمن وغيره ألغي مؤتمر القمة العربي الرابع المزمع انعقاده في الجزائر. ونظرا لاشتداد الأزمة الدولية بين القوتين العظميين (أمريكا وروسيا)، أصبحت المنطقة العربية عرضة للخطر أكثر من أي وقت مضى منذ عام 1958. وهكذا لم يستطع القادة العرب أن يفرضوا تغييرا على مواقف السياسة الإسرائيلية وإجبارها على التوقف عن نهب مياه نهر الأردن. واستمرت إسرائيل ماضية في تنفيذ المشروع، بينما كانت الولايات المتحدة تطالب العرب بضبط النفس وعدم التحرش بها عسكريا.

وبغض النظر عن القول إن التراعات العربية - العربية إن لم تكن أحداثا عارضة أو طبيعية، فهي قد أصبحت ظاهرة لا يمكن إغفالها، ولكننا نجد أن جامعة الدول العربية كمنظومة إقليمية كانت عاجزة عن القيام بدور فاعل في السياسة الدولية. وأصبح واضحا أن التوجه العربي نحو تشكيل جبهة عربية متحدة استجابة منه للتحدي الإسرائيلي يفتقر في الأساس إلى توازن استراتيجي في القوة بين الدول العربية وإسرائيل. ولعل فترة الأربعة أعوام التي عقدت فيها مؤتمرات القمة العربية كانت هي فترة الاستراحة الوحيدة التي تخللت الحرب العربية الباردة. ومع ذلك فقد كان من سوء حظ العرب أن المباراة التالية مع إسرائيل كانت ساخنة للغاية. وبينما كان الحكام العرب منهمكين في لعبتهم المألوفة التي عادة ما يتخللها المهاترات الكلامية والخناقات الجانبية، كانت إسرائيل هذه المرة مستعدة لخوض المباراة بعد حدوث مناوشات حدودية بينها وبين سورية في شهر إبريل عام 1967.

المشكلة اليمنية بين مصر والسعودية :

بعد الإنقلاب العسكري الذي حدث في اليمن في 26 سبتمبر 1962[1] كانت

(1) يطلق الكثير من البحاثة الغربيين على أحداث ثورة 26 سبتمبر عام 1962 بأنها حركة إنقلابية لا أكثر نظرا للتشابه الشديد بين هذه الحركة وبين الانقلابات العسكرية التي شهدتها الأقطار العربية خلال عقدي الخمسينيات والستينيات. والمعلوم أن الحدث التاريخي العظيم في جنوب شبه الجزيرة العربية شكل انقلابا

الحكومة الثورية الجديدة التي يرأسها الزعيم عبدالله السلال تبدو في البداية غير قادة على الصمود طويلا دون الحصول على دعم خارجي. وانتهز الرئيس المصري جمال عبد الناصر هذه المناسبة للخروج بمصر من عزلتها السياسية بعد حدوث الإنفصال السوري في محاولة منه لجعل الجمهورية العربية المتحدة تلعب دورها المتميز في السياسة العربية كقاعدة للقيادة الثورية. ومثلما وجدت القيادة المصرية نفسها متورطة في حرب اليمن وملزمة بتقديم معونة عسكرية ملموسة للنظام الجديد، كانت العربية السعودية تدعم بقوة المعارضة الملكية للنظام الجمهوري.وخاض الجيش المصري حربا طاحنة ضد الملكيين، وظف فيها عبد الناصر ما لا يقل عن خمسين ألف جندي وضابط في صراع مكلف وبلا نتائج كانت له آثار مباشرة على مستقبل مصر السياسي.

وعندما تدخلت قوات الجمهورية العربية المتحدة بشكل حاسم إلى جانب الحكومة الثورية في صنعاء التي أعلنت قيام النظام الجمهوري على أنقاض الحكم الإمامي، ترددت الولايات المتحدة في الاعتراف بالنظام الجديد، ولكنها اعترفت به في نهاية شهر ديسمبر عام 1962. ولا بد من فهم مغزى السياسة الأمريكية من خلال المصالح المتقاطعة في المنطقة وتعارضها مع مصالح السوفيت. فقد تراوحت ردود الفعل الغربية على أحداث اليمن بين المطالبة بسحب الجيش المصري من جنوب الجزيرة العربية والبحث عن تسوية سياسية. وكانت المحاولة الأولى للتسوية قد تمت بناء على وساطة أمريكية أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول بالقاهرة في مطلع شهر يناير 1964، عندما التقى عبد الناصر بولي العهد السعودي الأمير فيصل على هامش مؤتمر القمة ليناقشا معا قضية اليمن والبحث عن حلول مناسبة ترضي الطرفين المتصارعين، وهذه المبادرة كغيرها من المبادرات السياسية – مثل مبادرة مؤتمر أركويت المنعقد بالسودان – لم تلق أي نجاح يذكر.

ومع ذلك، فإن الدعوات للتوسط بين الأطراف المتصارعة – الجمهوريين والملكيين– لم تكن على درجة من القوة والاهتمام بما يتناسب مع ضخامة حجم النزاع المسلح. وفي اليمن كانت القوات المصرية النظامية تحارب القبائل اليمنية الموالية للإمام المخلوع (محمد البدر) تحت مظلة جوية من طائرات الميج السوفيتية الصنع. والملكيون،

=جذريا في التركيبة السياسية والاجتماعية للمجتمع اليمني بإطاحته أعتى نظام أوليجاركي عرفه الوطن العربي خلال القرن العشرين، بغض النظر عن قصور التجربة في جوانب عدة (المترجم).

من ناحية أخرى كانوا يتلقون دعما ماديا من السعودية والأردن وبعض المرتزقة البيض الأوروبيين الذين رفضوا الانخراط في معارك مباشرة مع الجيش المصري، ولكنهم وفروا التدريب والدعم اللوجستي للقوات الملكية غير النظامية التي خاضت معارك ناجحة ضد المصريين محدودي الخبرة في حرب العصابات الجبلية.

والمرجح أن الطرفين - المصري والسعودي - في بداية الصراع كانا يرغبان في التوصل إلى حل النزاع المسلح عبر المفاوضات السلمية. وبالتالي واصل الجمهوريون نضالهم ضد الملكيين الذين بذلوا كل ما في وسعهم لإستعادة سيطرتهم على العاصمة صنعاء. ويبدو أن الفهم القاصر للقيادة المصرية بتاريخ اليمن الحديث، وبإصرار قائد الثورة المشير السلال على الحل العسكري قد خلق للقيادة المصرية أعداء أكثر من الأصدقاء داخل اليمن. فالإطاحة بالإمام البدر أقنعت الحكومة العسكرية في صنعاء بأنه لا يوجد بديل للصراع غير الحل العسكري، ولا بأس أن يخوض الجيش المصري هذه الحرب الإقليمية بالوكالة. وهنا لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يترك للأطراف الأخرى المحاربة من الملكيين أن تملي شروطها عند الاتفاق على الكيفية التي يحدد بها مستقبل الحكم في البلاد، لأن هذه المسألة قد حسمت سلفا بقيام الثورة، وهي الآن بالذات تتعلق مباشرة بالدور المصري في اليمن، وهو دور قوي لا يمكن التشكيك به. فالقيادة الثورية في صنعاء استنجدت بالقيادة المصرية، واستجاب عبد الناصر لهذه الدعوة عندما أرسل قواته لخوض معركة القومية العربية في جنوب الجزيرة.

وبالنسبة للمصريين لم تكن ثمار النصر حلوة كما بدت في الأيام الأولى من عمر الثورة اليمنية. أما الجمهوريون المعتدلون الذين أيدوا الزعيم المصري جمال في خطوته هذه بادئ الأمر، فلم يكونوا راضين عن أوضاعهم في ظل الوجود المصري والهيمنة العسكرية على مقاليد الحكم في البلاد. فإذا تخلت القيادة المصرية الآن عن تقديم المساندة المادية والبشرية للنظام الجمهوري في صنعاء في حربها المقدسة ضد الرجعية العربية ومن يقف ورائها فلن يكون هنالك أي أساس معقول لاستمرار الوجود المصري في اليمن.

وبالرغم من أن المعارضة الجمهورية كادت أن تشق الصف الجمهوري شقا، فإن قيادتها بزعامة أحمد محمد نعمان الذي رأس الحكومة الجديدة لفترة قصيرة خلال صيف عام 1965، والقاضي عبد الرحمن الإرياني أعربا عن استيائهما الشديد من مسلكية

القيادة المصرية وسياستها المتهورة في اليمن. فالمستشارون العسكريون والخبراء المدنيون المصريون كانوا يصرون على التدخل في دقائق وتفاصيل الحكم في اليمن دون أي اعتبار للعنصر الوطني. وكلما ازداد التصعيد العسكري في جبهات القتال تطورا ازداد اعتماد الحكومة العسكرية في صنعاء على الدور المصري. ثم إن المعارضة الجمهورية التي نمت بصورة مطردة خلال عامي 1963 و 1964 كانت ترى أن استمرار الحرب الدائرة بين اليمنيين تشكل العائق الرئيسي في سبيل التوصل إلى حل سلمي للمشكلة اليمنية. والحل الأمثل لهذه المشكلة هو انسحاب الجيش المصري من اليمن، وتخلي السعودية عن تقديم مساعدتها للملكيين. وربما كان الهدف الأساسي للمنشقين الجمهوريين "القوى الثالثة"[1] هو الأمل بتوقف انحياز القيادة المصرية للحكومة العسكرية بزعامة السلال، أو كسب الوقت بشكل مدروس قبل القيام بزيارة العاصمة السعودية الرياض لجس نبض الطرف الآخر. وهذه الخطوة الجريئة أوقعت المنشقين الجمهوريين في مرزق الشك بولائهم للنظام الجمهوري الذي يقود بدوره إلى الخضوع الدائم للحماية المصرية وسياستها المرسومة التي تخل بالتوازن السياسي في البلاد لصالح الجناح الجمهوري الراديكالي.

أما تفسير المرامي المصرية فهو أقل بسهولة، فربما كان عبد الناصر في ضغطه من أجل التصعيد العسكري في جبهات القتال عبر الحدود المشتركة للسعودية واليمن يمهد لنقل المعركة إلى قلب مدينة الرياض حتى يقنع كافة الأطراف بالجلوس على مائدة المفاوضات، وجعل المعسكر الجمهوري يفاوض من موقع قوي بعد التأكد من أن النظام الجمهوري في اليمن قد أصبح ثابت الأركان. ومن ناحية أخرى فإن معرفة القيادة السياسية المصرية بأن مشكلة اليمن غير قابلة للتفاوض ربما جعلته (عبد الناصر) يهتم بكسب الوقت لصالحه، ليحافظ على ما تبقى من قواته التي منيت بخسائر جسيمة في الأرواح والمعدات خلال ثلاثة أعوام من القتال المتواصل في جبال اليمن الوعرة ووديانها السحيقة. إذ لم يكن أمام القوات المصرية النظامية وسيلة أخرى أو إستراتيجية قتالية

---

(1) يعكس هذا المصطلح السياسي وجود معارضة قوية أطلقت على نفسها "اتحاد القوى الشعبية" بزعامة عائلة الوزير التي شارك رجالاتها في صنع أحداث ثورة 18 شباط الدستورية عام 1948. وقد ضم هذا الائتلاف السياسي عددا لا بأس به من الساسة المخضرمين من جمهوريين وإماميين منشقين. ويرى أتباع هذا التيار أن الحل الأمثل للمشكلة اليمنية هو إفساح الأطراف المتصارعة في المعسكرين - الجمهوري والملكي - المجال للعناصر المستقلة في بحث أسباب الأزمة والحلول الناجحة لها، كالأخذ مثلا بفكرة قيام "دولة إسلامية" بدلا من النظام الإمامي الاستبدادي والنظام الجمهوري العسكري الدكتاتوري (المترجم).

تؤهلها لخوض معركة ناجحة ضد المتمردين من رجال القبائل اليمنية الأشداء المتمرسين على القنص وإعداد الكمائن الليلية الغادرة التي أهلكت الآلاف من الجنود والضباط المصريين.

وقد حققت مصر نجاحا هاما في هذا المضمار بعد الغارات الجوية التي شنها سلاح الطيران المصري على المدن المتاخمة للحدود اليمنية، لا سيما جيزان ونجران. فالزيارة المفاجئة التي قام بها عبد الناصر للمملكة العربية السعودية جاءت متزامنة مع هذا التصعيد العسكري، مما أدى إلى توصل الطرفين السعودي – والمصري إلى توقيع "معاهدة جدة" في 24 أغسطس من عام 1965. واقترح عبد الناصر على الملك فيصل (الذي حل محل أخيه سعود في نوفمبر عام 1964) تشكيل لجنة مشتركة تتولى الإشراف على عملية وقف إطلاق النار بين الجمهوريين والملكيين. ومن جهة أخرى تم الاتفاق أيضا على تشكيل "حكومة انتقالية" تتولى شؤون البلاد حتى موعد إجراء الاستفتاء العام الذي بموجبه سوف يتم تحديد مستقبل الحكم في اليمن، وذلك بعد انقضاء سنة شمسية من تاريخ التصديق على معاهدة جدة. يلي ذلك انسحاب القوات المصرية من اليمن بصورة نهائية في آخر يوم من انتهاء عملية الاستفتاء العام.

وقد واجهت "معاهدة جدة" معارضة قوية من كافة الأطراف اليمنية المعنية بالصراع، حيث أشيع يومها أن الإتفاقية تمت بين الرئيس المصري جمال والعاهل السعودي فيصل دون الحصول على موافقة مسبقة من أصحاب القضية. والظاهر أن الجمهوريين المتشددين بزعامة السلال رفضوا الاعتراف ببروتوكول جدة، ولكن تحت ضغط القيادة المصرية قبلوا الجلوس مع الملكيين على مائدة المفاوضات في مؤتمر حرض (نوفمبر عام 1965) دون أن يتمكن الطرفان من التوصل إلى تسوية سياسية. وكان الخلاف الجوهري على ما يبدو يتمحور حول تسمية الحكومة الانتقالية: جمهورية؟ أم ملكية؟ وحيال تمسك كل طرف برأيه حول التسمية التي تناسب توجهه السياسي، كان الحل الوسط يقضي بإكراه الطرفين على قبول فكرة دولة اليمن الإسلامية. ولما أمتنع الوفد الجمهوري برئاسة القاضي عبد الرحمن الإرياني عن تقديم تنازلات بهذا الخصوص – على سبيل المثال رفضت الحكومة اليمنية التفاوض مع أعضاء الأسرة الإمامية "بيت حميد الدين" واعتبر الوفد الملكي برئاسة السيد أحمد الشامي هذا الرفض حكما مسبقا

وغير مقبول-، ولكن، على عكس ذلك الخلاف الذي كان ينتظر جولة جديدة من الحوار، فضل الطرفان - الجمهورية والملكي - مجددا التزال عسكريا لحل خلافاتهما.

وواضح هنا أن الاختلاف لا يدور حول مواقف تكتيكية ثانوية، بل حول مسائل إستراتيجية لا تتعلق بمستقبل النظام الجمهوري فحسب، بل بمستقبل النظام الملكي في شبه الجزيرة العربية. وإذا كانت الضرورة قد اقتضت من الرئيس المصري التخلي عن كبريائه فسافر إلى جدة بهدف إقناع حكام الرياض بالكف عن التدخل في شؤون اليمن الداخلية، فإن ثمة صداما مكشوفا بين وجهتي النظر المصرية والسعودية كان واضحا. ففي حين كان عبد الناصر يحاول عبثا تجنب الخوض في أي نقاش يتطرق للمشكلة اليمنية في مؤتمرات القمة العربية، كان الملك فيصل يطالب القادة والزعماء العرب بمنع الاعتداءات العسكرية التي تشنها القوات المصرية المرابطة باليمن على مدن الحدود السعودية. وكانت أمريكا تؤيد الرياض بشكل مكشوف وكانت تمارس ضغطا متزايدا على عبد الناصر للقبول بتسوية مشرفة تحفظ له ماء الوجه. وكان القمح الأمريكي أمضى سلاح تهدد به واشنطن القاهرة. أما فيما يخص اعتبار أمن الخليج والجزيرة العربية، فقد كانت المصالح الغربية تضع أمريكا وبريطانيا إلى جانب حكام السعودية. وهكذا بعد فشل مؤتمر حرض أبرمت الحكومة السعودية صفقة أسلحة بريطانية - أمريكية قدرت تكلفتها بـ(500) مليون دولار أمريكي.

لعل أخطر ما خلفته "معاهدة جدة" هو التساؤل عن حقيقة رغبة القيادة المصرية في بلوغ تسوية سياسية للمشكلة اليمنية، وعن مدى استعدادها لممارسة الضغط على حلفائها الجمهوريين المتمترسين حول أسوار العاصمة صنعاء، والجيش المصري المرابط في اليمن والذي أنهكته الحرب. وألقت الإجابة الأولية في لقاء مؤتمر القمة بالرباط ظلالا من الشك حول رغبة مصر في عمل شئ مجددا، ومن ثم تسقط فكرة التسوية السياسية، ويصبح الحل العسكري هو البديل. وللحيلولة دون تفاقم الأزمة اليمنية فرضت السلطات المصرية على الرئيس اليمني السلال الذي عارض بقوة فكرة المصالحة بين الجمهوريين والملكيين، البقاء تحت الإقامة الجبرية بالقاهرة. وبدلا عنه كلفت الفريق حسن العمري بصفته رئيسا للوزراء بالإشراف على مقاليد الحكم في البلاد، وأطلقت العنان للعناصر السياسية المعتدلة أمثال النعمان والإرياني لتشارك في الحكم ولو هامشيا.

غير أن النعمان والإرياني أثبتا عمليا أنهما لا يقلان عنادا وصلابة عند التطرق لمستقبل الحكم في اليمن أثناء مفاوضات مؤتمر حرض. ورغم مناوأتهما للوجود المصري في اليمن والحكم العسكري في صنعاء المحمي بحراب المخابرات المصرية، فإنهما كانا (النعمان والإرياني) يرفضان البتة التفاوض مباشرة مع أسرة حميد الدين، ولكنهما لم يكونا يعارضان فكرة المصالحة بين المعسكرين المتصارعين (الجمهوري والإمامي)، شريطة عدم التفريط بجوهر النظام الجمهوري.

من جهة أخرى كان من الممكن أن يقبل العاهل السعودي بنتائج المفاوضات في حال توصل الطرفان - الجمهوري و الملكي - إلى تسوية سياسية وسطية. وبالمثل أظهر الوفد الملكي تصلبا في مواقفه مع الطرف الجمهوري الذي أصر على عدم إشراك الأسرة المالكة "بيت حميد الدين" في المفاوضات. والمرجح أن اليمنيين في كلا المعسكرين بحكم العادة ألفوا العيش الرغيد نتيجة الدعم الخارجي. فالسعودية أمدت حلفاءها بكرم بالذهب الأحمر، و لم تقصر مصر في الإغداق على أتباعها بالمال والسلاح. وتحولت الحرب الأهلية في اليمن من حرب عقائدية إلى حرب للكسب والارتزاق.

ويمكن العثور على توضيح أعمق للتورط المصري في اليمن في تصريح رسمي أدلت به القيادة المصرية في منتصف شهر مارس 1966، أكد فيه عبد الناصر أن قوات ج.ع.م ستبقى في اليمن لفترة زمنية غير محددة، وكرر تهديده بعد فشل محادثات مؤتمر حرض، بقوله إن الجيش المصري سوف يهاجم قواعد الملكيين داخل حدود العربية السعودية. وهذا التصريح الصحفي كان كفيلا بإلغاء "معاهدة جدة" التي أصبحت مجرد حبر على ورق. وعندما كان القادة العسكريون يحضرون لهجوم بري وجوي واسع النطاق على قواعد الملكيين المنتشرة في المرتفعات الشمالية للبلاد، أعلنت صحيفة "الأهرام" القاهرية أن الجيش اليمني الذي أشرف على إعداده وتدريبه الخبراء العرب من مصر العربية بمقدوره الآن خوض معارك متكافئة ضد فلول المرتزقة، وستقف قوات ج.ع.م إلى جانبه من أجل الدفاع عن النظام الجمهوري ومكاسبه الثورية أمام الهجمة الشرسة من قبل الإمبريالية والرجعية.

ويصل الدور السعودي قمة هجوميته في جهوده لكبح الوجود المصري في اليمن في منتصف عام 1966، حيث دعا العاهل السعودي الملك فيصل لعقد مؤتمر قمة إسلامية

يضم قادة الدول العربية والإسلامية بدون استثناء. وكانت مدينة جدة المقر الرسمي لهذا المؤتمر. وقد كانت عواصم عربية مبتهجة علنا بفشل التقارب المصري - السعودي، وكسبت الحكومة السعودية بعض السمعة السياسية التي كانت قد فقدتها في عهد الملك المخلوع سعود. واعتبرت القاهرة بأن مؤتمر جدة يشكل خطوة تمهيدية لقيام "حلف إسلامي" لا يختلف كثيرا في ميوله ومراميه السياسية عن "حلف بغداد". وقد أخذ السعوديون المبادرة في استقطاب الزعماء العرب والمسلمين إلى صفهم خلال تلك الزيارة المكوكية التي قام بها فيصل لعواصم عربية وإسلامية. وقد عرض العاهل السعودي وجهة نظره للملوك وعلى رأسهم شاه إيران، واستحسن فكرته واستقامة رأيه الرئيس التونسي الحبيب بورقيبه الذي كان معروفا بميوله العلمانية وتوجهه السياسي المعارض للقيادة المصرية. واعتبر عبد الناصر المؤتمر الإسلامي بأنه تجمع سياسي أكثر منه لقاء روحي يهدف إلى احتواء الدور المصري في المنطقة. وليس مما ينافي الواقع أن وجهة النظر السعودية حول الأحداث في جنوب الجزيرة العربية جعلت الحاجة لتنظيم "المؤتمر الإسلامي" في جدة أمرا أكثر إلحاحا.

انعكس الاهتمام السعودي بأحداث اليمن بالدعوة إلى عقد مؤتمر إسلامي حضره عدد كبير من القادة العرب والمسلمين. وكان هدف الحكومة السعودية يتلخص في الدفاع عن مصالحها في منطقة شبه الجزيرة العربية التي اعتبرتها المجال الحيوي لها، والحد من الدور المصري إقليميا ودوليا. وفي نهاية يناير 1966 زار الملك فيصل تركيا والسودان وباكستان والمغرب وإيران وتونس (لمقابلة بورقيبة) الذي كانت علاقته بمصر سيئة للغاية. وكان الأصدقاء المسلمون المقربون من الرئيس المصري عبد الناصر الذين حضروا مؤتمر جدة هما رئيسي غانا ومالي. ومن ثم اتهمت القاهرة حكام الرياض بأنهم يمهدون الطريق لتكوين حلف رجعي - إمبريالي يحظى بدعم أمريكي - بريطاني في مساعاهما القديم لإحياء عقيدة إيزنهاور. وفي تصريح مضاد أدلى به فيصل بدا وكأن هنالك إشارة إلى مراجعة سياسية لمؤتمرات القمة العربية التي فشلت في تحقيق تضامن عربي معقول بقوله : "بأن دائرة هذه القمة لا تتسع للعمل على خلق دائرة تضامن إسلامي ينطوي الجميع تحت لوائها في وجه الزحف الشيوعي الذي يستهدف عقيدة الأمة ومقدساتها.. فإن الطريقة الوحيدة لإعادة الهدوء والاستقرار في المنطقة هي انسحاب إسرائيل من فلسطين، وإعادة القدس، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.." .

وقد تعكس هذه النظرة الاستياء السعودي من الهيمنة المصرية على مجرى السياسة العربية أكثر مما تعكس المعارضة السعودية المفتوحة للسياسة المصرية. وقد تكون كذلك خطوة تكتيكية، الهدف منها زحزحة الوجود المصري العسكري في اليمن. وهذا يفترض بالتالي وجود قلق سعودي من ثقل الجمهورية العربية المتحدة وحلفائها في المنطقة. وإذا كان حكام الرياض قد قبلوا حضور مؤتمرات القمة وشاركوا فيها، فإن هذه المشاركة لا تعني الإذعان للسياسة المصرية المرسومة بقدر ما تعني تخفيف حدة التوتر بين عدة عواصم عربية. وعلى مضض استجاب قادة البعث السوري لدعوة عبد الناصر، وقبلوا الجلوس على مائدة واحدة مع "الرجعيين من الحكام العرب". والمرجح أن معظم القرارات السياسية التي اتخذها مؤتمرات القمة العربية تكاد أن تكون متطابقة مع توجهات مصر ورغباتها. وكذلك كانت السعودية تنظر إلى الأنظمة العربية الراديكالية في مصر وسورية والعراق واليمن على أنها تشكل طوقا خطيرا على خاصرتها، فسعت جاهدة للتخلص من هذا الطوق باعتباره طوقا عميلا وتابعا للاتحاد السوفيتي. وقد أخطأ فيصل في تقديراته بأنه يمكن انتزاع المبادرة من القيادة المصرية بدعوته لعقد مؤتمرات قمة إسلامية تسير وفق أهواء الحكومة السعودية. والمرجح أن الباعث لهذا التحرك جاء نتيجة للآمال المخيبة والتقييمات الخاطئة لمعاهدة جدة المتعلقة بحل الأزمة اليمنية.

فما هو فحوى معاهدة جدة ودلالاتها؟ وأين تكمن عوامل القوة والضعف في المفاوضات الثنائية بين الرئيس عبد الناصر والعاهل السعودي فيصل؟.

تناولت الصحف المصرية "اتفاقية جدة" باهتمام متزايد، لا سيما وقد دخلت العلاقات المصرية – السعودية مرحلة بالغة الصعوبة بعد فشل مؤتمر حرض، وتخلي الطرفان عن التزاماتهما فبان القصور في الاتفاقية من حيث التخطيط والتنفيذ. علق محرر جريدة "الأهرام" بقوله : "لو نظرنا في الدائرة التي تخص مصر وعلاقاتها العربية لرأينا دلائل على توافر الإرادة لدى مصر لبناء وتحسين علاقاتها مع شقيقاتها العربية على أسس قوية... فالدور العربي الذي يجري البحث عنه هو دور الأشقاء العرب - السعوديين - في تحقيق حل عادل للمشكلة اليمنية.. بحثنا عن دور عربي في إطار بناء إستراتيجية عربية للمواجهة مع إسرائيل. فهذه الإستراتيجية لا بد أن تتضمن أمورا تخصنا وأمورا

تخص القوى والأطراف المحيطة بنا.." وطبقا لأقوال الصحف المصرية، ذهب عبد الناصر إلى جدة للتفاوض بحثا عن السلام كسياسي ماهر يحرص على وحدة الصف العربي، وليحصل ضمنا على اعتراف حكام الرياض بالنظام الجمهوري في اليمن. وجاء مؤتمر حرض ليجسد هذا الاتفاق الذي بموجبه يحدد مستقبل الحكم في اليمن بعد الاستفتاء المتزامن مع انسحاب الجيش المصري. وبالتالي يضيف العرب مكسبا جديدا بانضمام هذه القوات إلى جبهة الردع العربية ضد إسرائيل.

لقد كتب الكثيرون عن التدخل المصري في اليمن باعتباره نسخة متكررة للتورط المصري في السياسة السورية في عهد الوحدة، وشبهه البعض الآخر بتورط أمريكا في حرب فيتنام. وكان يتردد في العديد من العواصم العربية في ذلك الوقت أن عبد الناصر فقد اهتمامه بحل مشكلة اليمن المستعصية، كما اعترف بذلك ضمنا للعاهل السعودي فيصل أثناء محادثاتهما الثنائية. ومن ثم وقع الطرفان على معاهدة جدة. فهذه الزيارة وهذا التوقيع صوره البعض بأنه أشبه ما يكون بوثيقة استسلام مشروطة. فإذا لم يتم التوصل إلى هذا الإتفاق فثمة خطوات سوف تتبع. فالسياسية السعودية تتأثر بلا شك بالنظرة الأمريكية إلى الخطر الشيوعي الزاحف بواسطة الأنظمة العربية الراديكالية، والعكس بالعكس. وقد دللت الأحداث على أن مصر قادرة على تصدير ثورتها إلى الأقطار العربية المجاورة، لكنها كانت عاجزة عن تسيير الأحداث هناك وفق مشيئتها دون حدوث ردة فعل قوية لم يكن محسوبا لها.

ويرى بعض المراقبين كذلك أن الشخصية الكارزماتية للرئيس جمال عبد الناصر لعبت دورا رئيسا في مجرى السياسة العربية بوجه عام، واليمنية بوجه خاص خلال هذه الحقبة التاريخية الحرجة من تاريخ العرب المعاصر. فمعالجة عبد الناصر الثورية الاندفاعية، ربما تكون قد أحبطتها تناقضات السياسة العربية وتعقيداتها، وظهور إسرائيل كقوة إقليمية لا يمكن إغفالها حيث ظلت تشكل تهديدا مباشرا لقوة مصر العسكرية. في حين أن توق عبد الناصر لقيادة الأمة العربية دون منافس جعله يصطدم بالبعث على هذه الزعامة. وكان التدخل العسكري في اليمن وفشل الجيش المصري في إحراز نصر عسكري هناك قد أفقد مصر مكانتها في العالم العربي، فخرجت من هذه الحرب مفلسة سياسية واقتصاديا.

وماذا عن الدور السعودي؟ هل يحل السعوديون محل المصريين؟

لقد كان اليمن امتحانا قاسيا للقيادة المصرية التي نصبت نفسها قاعدة ثورية للعمل الوحدوي العربي. ولكن هذا الدور المصري اصطدم بعقبتين رئيسيتين. فمن ناحية كانت هناك تقارير تفيد بأن القادة الجمهوريين وعلى رأسهم السلال، أعاقوا محادثات مؤتمر حرض (بمعزل عن أي ضغط مصري). وكانت ردة الفعل السعودية هي القيام بهجوم سياسي معاكس فدعت إلى عقد المؤتمر الإسلامي، بهدف إحلال التضامن الإسلامي محل التضامن العربي المفقود، والضغط على القيادة المصرية للتخلي عن سياستها الرامية إلى الإطاحة بالأنظمة العربية المحافظة. و لم يعد خافيا أن الوجود المصري في اليمن أصبح مصدر تذمر لدى قطاع واسع من الساسة اليمنيين بوجه عام والقادة العرب. وإذا كانت القيادة المصرية قد تعلمت أي درس من هذه الأحداث الأخيرة، فهو أنها في تعاملها مع الأطراف المعنية في الأزمة اليمنية، لا يمكنها أن تبالغ في لعب دور الوصاية. ولكن من الخطأ الاعتقاد بأن الجمهورية العربية المتحدة ستسحب قواها من جنوب الجزيرة العربية دون الحصول على ضمانات أكيدة تضمن استمرار النظام الجمهوري. أما دون ذلك فهي الهزيمة بعينها.

وأكثر من ذلك، فإن الوضع الذي خلقته الحرب الأهلية في اليمن كان له تأثيره على الشعور المصري الذي بادر يبحث عن السلام للتوصل إلى تسوية مشرفة ليقفل الطرفان المصري والسعودي ملف اليمن، فلا هازم ولا مهزوم. ويعتقد المسؤولون اليمنيون، وعلى رأسهم رئيس الجمهورية السلال أن السير في ركب السعودية عار سوف يلحق بالحكومة الثورية في صنعاء. وما يريده السلال من القيادة المصرية هو مظلة عسكرية توفر الحماية اللازمة للنظام الجمهوري المعلق على أعلى ربوة بركانية في شبه الجزيرة العربية. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة الروابط مع الاتحاد السوفيتي. وتؤكد هذا ملاحظات عبد الناصر أثناء زيارة الزعيم السوفيتي نيكاتا خروتشوف للمنطقة، والتي جاء فيها : "أريد اطلاعكم على حقيقة الكارثة التي حلت بنا (مشيرا بسبباته إلى السلال الذي كان برفقتهم على سطح إحدى السفن الراسية في البحر الأحمر) منذ ارتباطنا الخاسر بهذا الشخص الذي أثقل كاهلنا بمطالبه.." ومنذ تلك اللحظة أعيدت كتابة تاريخ حياة السلال السياسية جزئيا، فيما راح الفريق حسن العمري الشخصية

العسكرية القوية يتولى مقاليد الأمور في البلاد بتكليف من القيادة المصرية. ولعل بقاء السلال في القاهرة لمدة سنة كاملة تحت الإقامة الجبرية، تتحول إلى نقطة انعطاف هامة في السياسة المصرية المتعلقة بقضية اليمن.

وفي هذه الأثناء ، كان العمري يقوي مركزه في العاصمة صنعاء، حيث ألب من حوله المنشقين الجمهوريين – مدنيين وعسكريين – ليشكلوا مجموعة سياسية ضاغطة على القيادة المصرية حتى تستجيب لمطالبهم بتسوية الأزمة اليمنية، ولو استدعى الأمر تقديم المزيد من التنازلات للحكومة السعودية. فلما شعر المصريون بخطورة هذا التوجه السياسي لدى جماعة العمري، عاد المشير السلال على طائرة نقل عسكرية مصرية في 12 أغسطس من عام 1966 بصورة مفاجئة للعاصمة صنعاء. وتحت ضغط القيادة المصرية باستخدام القوة العسكرية ضد الجناح الجمهوري المنشق، أزيح العمري من منصبه، ليحل محله مجددا السلال الذي جمع بين يديه منصب رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وترأس الحكومة بنفسه. ولما أكره العمري على ترك السلطة، فضل القاضي الإرياني والنعمان السفر إلى القاهرة ومقابلة الرئيس عبد الناصر لإطلاعه على حقيقة الوضع في اليمن بدون طائل. وقد تعرض معظم أعضاء حكومة النعمان للاعتقال، واكره الإرياني والنعمان على الإقامة الجبرية في القاهرة، ولم تسمح لهم السلطات المصرية بالعودة إلى اليمن.

وبعد الانقلاب العسكري الذي حدث في صنعاء في 12 أغسطس 1966، كانت الحكومة الجديدة برئاسة السلال تبدو غير قادرة أو غير راغبة في حل الأزمة اليمنية سلميا. ولم تنجح هذه الحكومة في إيجاد قاعدة صلبة لها في الداخل. وظل بقاؤها مرهونا بالوجود المصري. وحافظ من تبقى من الجمهوريين المنشقين على مكتب لهم في بيروت وآخر في أسمرة. أما القيادة المدنية للمعارضة الجمهورية التي اختارت السفر إلى القاهرة لعرض الأزمة على الرئيس عبد الناصر شخصيا، فلم تتمكن من مقابلته واقتيد معظمهم للسجون. ولم يسمح للفريق العمري بمقابلة الزعيم السوفيتي اليكسي كوسجين أثناء زيارته لمصر. ولما سمح له بمقابلته طالبه العمري بتزويد اليمن بالسلاح دون وساطة مصر، وكان رد كوسجين غاضبا "لديكم ما فيه الكفاية من الأسلحة لتزويد خمسة مليون جندي!".

أما المشير السلال فقد ظل يطالب الحكومة المصرية بتسليم المحتجزين لديها من الساسة اليمنيين. وكان رد القاهرة بالنفي خشية أن يبطش بهم. وكان من الصعب على مثل هذا الرجل (السلال) أن يكون زعيما محايدا. وبدأت القيادة المصرية تبحث من جديد عن حل سياسي للأزمة اليمنية. وكانت الأزمة تدور حول ماهية التسوية التي ستتوصل إليها الأطراف اليمنية المتحاورة فيما لو أتيحت لها الفرصة دون تعرضها لأي ضغط سياسي كان من القاهرة أو من الرياض. ولكن السلال كان مصرا على الحل العسكري خاصة بعد استجابة القيادة المصرية لدعوته بفتح جبهة قتال أخرى في الشطر الجنوبي من اليمن الواقع تحت الاحتلال البريطاني، حتى يتم تحرير اليمن قاطبة من الرجعية والإمبريالية. وسرعان ما تورط المصريون في نزاعات حدودية مع قوات الاحتلال البريطاني، ومن ثم تعرضت مدينة حريب اليمنية لغارات وحشية شنتها طائرات سلاح الجو الملكي البريطاني. وعند هذه النقطة يكفي ملاحظة أن الجمهورية العربية المتحدة وحكومة صنعاء اعترفت بجبهة تحرير جنوب اليمن المحتل، باعتبارها جبهة تحرير وطني مشروعة، وذلك قبل ظهور التحالف بينها وبين الجبهة القومية في يناير عام 1966، بعد أن افتتحت هذه الأخيرة قاعدتها للنضال المسلح في المنطقة.

وكان الدعم العسكري المصري للحكومة اليمنية قد مكنها من البقاء ومن الاستمرار في حروبها ضد الهجمات الملكية المتتالية على المدن الرئيسة. وكان للتوقيت معناه، إذ إن القيادة المصرية كانت قد بدأت تعاني من سلسلة الهزائم العسكرية في الجوف ومأرب، حيث كسرت شوكة الجيش المصري المزود بأسلحة سوفيتية ثقيلة وحديثة. واستجابة لهذا الوضع أعلنت قيادة الجيش المصري عن تبنيها لاستراتيجية "النفس الطويل" تحسبا منها لحرب استنزاف طويلة الأمد قد تدون تدوم سنوات في اليمن؛ وبالتالي تم سحب القوات من العمق ليعاد تجميعها وتوزيعها بكثافة حول العاصمة صنعاء. أما دبلوماسيا، فقد دفعت القاهرة كل ثقلها في دعم الجناح الجمهوري المتشدد بزعامة السلال، وكان اتخاذ هذا القرار يمثل نهاية للآمال اليمنية في التوصل إلى تسوية سلمية على أساس إجراء إستفتاء تحت إشراف لجنة سلام مصرية – سعودية (وهذا ما تم الاتفاق عليه من قبل في لقاء جدة).

إن قرار القيادة المصرية بقلب موقفها، والوقوف إلى جانب السلال، فاجأ معارضيه

من الجمهوريين المعتدلين المتحمسين لفكرة التسوية والمصالحة الوطنية بين الجمهوريين والملكيين، أي "يمننة الصراع". كما أن درجة التصميم لدى عبد الناصر في خوض معركة اليمن حتى النهاية دفعت الحكومة السعودية إلى طرح قضية اليمن مجددا ضمن جدول المؤتمر الإسلامي، لا سيما بعد فشل المحادثات الجانبية التي تمت بوساطة كويتية بين الجمهورية العربية المتحدة وحكومة العربية السعودية. وكان الوجه الآخر لهذه العملية يتمثل في تغليب الحل العسكري على الحل السياسي، ولا سيما بعد فشل محادثات الكويت، كما صرح بذلك الرئيس اليمني السلال بعد عودته إلى صنعاء. ولم يعد بمقدور الملك فيصل عقد صفقة سرية أخرى مع عبد الناصر والتطرق لحل الأزمة اليمنية دون إشراك حلفائه الملكيين واطلاعهم على نواياه، ولا بمقدوره الحصول على دعم سياسي قوي من الدول الإسلامية المتعاطفة مع الموقف السعودي. فالقادة العرب والمسلمون في كل من باكستان وتركيا وإيران والسودان والمغرب وتونس وليبيا والأردن حاولوا البحث عن حلول مناسبة للأزمة اليمنية، إلا أنهم كانوا حريصين على عدم استشارة حكومة الجمهورية العربية المتحدة.

وبوصول دفق الأسلحة البريطانية – الأمريكية لحكومة العربية السعودية – والصفقة على ما يبدو مؤلفة من المقاتلات الحديثة (لايتننج) والصواريخ المضادة للطائرات (هوك)– في منتصف 1966، تحول الدعم الأمريكي للنظام السعودي تدريجيا نحو الميدان الاقتصادي، ليشكل دعما قويا للملك فيصل بعد نجاحه في إزاحة أخيه الملك سعود من العرش. وخافت السلطات الأمريكية من أن يتطور "انقلاب القصر" إلى خلاف عميق بين أفراد الأسرة المالكة، فيؤدي إلى انحلال العرش السعودي، وبدأت إذاعة "صوت العرب" من القاهرة في شن حملة تشهيرية قادها الملك المخلوع ضد أخيه فيصل. وركزت أمريكا جهودها من الجانب الآخر من أجل تفادي مثل هذا الاحتمال، بعد أن اتخذ سعود القاهرة مقرا للمعارضة.

مصر – الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية :

منذ انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول في يناير 1964، والملك حسين يتحين الفرصة للتقرب قدر الإمكان من الدوائر الثورية والدوران في فلكها. لهذا الغرض قام العاهل

الأردني بزيارات متعددة للقاهرة على أمل استرضاء القيادة المصرية، كما اعترف بحكومة الجمهورية العربية اليمنية، و لم يعارض مصر في ريادتها للسياسة العربية. فالملك حسين منذ هذا التاريخ شارك بصورة فعالة في مؤتمرات القمة العربية ووافق على معظم توصياتها المتعلقة بتكوين منظمة التحرير الفلسطينية، وتشكيل قيادة عربية مشتركة برئاسة أحد الجنرالات المصريين (الفريق علي علي عامر) لمنع إسرائيل من تحويل مياه نهر الأردن وروافده التي تمر بحدود سورية ولبنان. وكان الحسين يخشى أن تتمادى إسرائيل في عدوانها على الأراضي العربية، وفي حال حدوث مواجهة معها قد تفصل الضفة الغربية عن الضفة الشرقية. وهذا المفهوم بدوره هام نحا إليه الحسين في مؤتمر القمة العربي الأول، عندما طلب من القادة العرب إنهاء خلافاتهم وتعزيز الروابط العربية لمواجهة العدو المشترك.

إن حقيقة استخدام الدول العربية للقضية الفلسطينية من أجل كسب شعبية لها في الداخل يدعو إلى الاعتقاد بإدراك هذه الحكومات لدعم الشعوب العربية للنضال الفلسطيني المسلح وتحرير فلسطين. ولا يصدق هذا في مكان كما في الأردن، حيث كان دعم الشارع الأردني عاملا ثابتا في وجه تذبذب السياسة الرسمية. وبالنظر للقضية الفلسطينية كقضية مركزية في الصراع العربي - الإسرائيلي طرحت القيادة المصرية فكرة إشراك بعض الشخصيات الفلسطينية في مداولات القمة، حيث لم يكن هنالك وفد رسمي في المؤتمر يمثل الشعب الفلسطيني. وبالتالي فإن المواقف التي اتخذها الملوك الرؤساء العرب في مؤتمر القمة كانت ذات صلة وثيقة بالسياسة الأردنية حيث يوجد اكبر تجمع فلسطيني هناك. وكانت الحكومة الأردنية تخشى حدوث مناوشات حدودية بينها وبين إسرائيل فتحل الكارثة، وهذا الشعور كان مشتركا لدى العديد من دول المواجهة العربية.

إن الخلافات العميقة التي ظهرت على السطح بين الملك حسين وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية كانت مؤشرا هاما على نهاية فترة شهر العسل بين الحسين وعبد الناصر. فهناك سببان في حياة الحسين السياسية يفسران سلوكه السياسي بما في ذلك شعوره الدائم بعدم الاطمئنان للقيادة المصرية. السبب الأول هو ذو صلة مباشرة بالمنافسة المحمومة بين المعسكرين المتحاربين (الثوري والرجعي) حيث بدأ الملك فيصل

يتطلع لمنافسة عبد الناصر على زعامة الأمة العربية، وفي إطار هذه المنافسة كان الحسين ممالئا للسياسة السعودية. وقد أيد الحسين العاهل السعودي في مسعاه السياسي الرامي لقيام مؤتمر قمة إسلامية في يناير عام 1966. وكان تحرك الأنظمة الراديكالية بزعامة مصر ومشاركة سورية والعراق والجزائر واليمن مصدر قلق مسيطر على السعودية والأردن. وقد أدى هذا الخوف المشترك للملوك العرب إلى محاولات لاحتواء الثورة العربية، والعمل على كبح أي حركة ثورية.

أما السبب الثاني فيتعلق بتحركات البعث السوري وحكومته اليسارية التي استخدمت الورقة الفلسطينية للمزايدة السياسية على عبد الناصر. ففي أول لقاء قمة بالقاهرة طالب الرئيس السوري أمين الحافظ القادة العرب بالدخول في معركة فاصلة مع إسرائيل، وإعلان قيام الكيان الفلسطيني. هذا المظهر الأخير يتضح من مقاصد البعث التي كثر الاستشهاد بها فيما بعد وهي ترجمة العمل السياسي إلى كفاح مسلح. وقد تدخل عبدالناصر أكثر من مرة للرد على الحافظ موضحا أن العرب غير قادرين على الدفاع عن أراضيهم وسيادتهم فكيف يمكنهم أن يحرروا فلسطين المغتصبة؟ وفي رد معاكس شددت سورية على القول بأن تحرير فلسطين يبدأ من العواصم العربية الرجعية. وسرت نغمة مريرة بأن دمشق تفضل ألف مرة أن تقف إلى جانب القاهرة في خندق المواجهة الأمامي ضد إسرائيل بدلا من القعود حول طاولة واحدة مع الملوك العرب.

كيف أثر هذا على موقع عبد الناصر لا سيما بعد فشل تجربة الوحدة المصرية - السورية؟ وهل إسرائيل كانت بالفعل إحدى العقبات التي اعترضت مسار الوحدة العربية؟ ويكشف تكيف عبد الناصر مع الأنظمة العربية المحافظة، رغبة الجمهورية العربية المتحدة في خلق جبهة عربية مشتركة تقوم على قاعدة وحدة الهدف والتضامن العربي. وهذه المجموعة من تشابك الأهداف والمقاصد ساعدت على تولد ائتلاف عربي ملموس عشية انعقاد مؤتمر القمة بالقاهرة في يناير 1964.

وكان الأردن في مقدمة الدول العربية التي أعطت اهتماما متزايدا لتحرشات إسرائيل على خط الحدود المشترك في محاولتها الرامية لاستغلال مياه نهر الأردن والأضرار المترتبة على تحويل مياه النهر، ومنها انخفاض منسوب المياه في سد مكيبة الواقع على نهر الأردن الذي كانت الحكومة الأردنية تشرف على تنفيذه. وقد طالب

الأردن الحكومات العربية بتمويل هذا المشروع نظرا لأهميته الحيوية وجدواه الاقتصادية المتمثلة في توسيع رقعة الأرض الزراعية دون الإضرار بمصالح إسرائيل مباشرة. وهكذا وقع الاختيار على إحدى شركات المقاولات المصرية للإشتراك في الإشراف على هذا المشروع ، علما بأن القاهرة كانت حريصة على عدم استشارة سورية. أما المشروعات الأخرى المتعلقة بقنوات الري ومولدات الضخ فقد أهملت تماما نظرا لعدم توفر الحماية الأمنية الكافية لها من الهجمات الإسرائيلية المتكررة داخل الأراضي الأردنية.

وثمة مشكلة أخرى برزت على السطح في مجرى السياسة العربية وهي العلاقة الشائكة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن ثلثي سكان الأردن هم فلسطينيو الأصل والمولد. ثم تبرز مشكلة الحدود المشتركة بين الأردن وإسرائيل حيث يصعب سدها وتوفير الحماية الكافية لها من نقط مراقبة ودوريات عسكرية منتظمة على مدار الساعة، إذ تبدو هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للجيش الأردني الصغير الحجم والمحدود العدة والإمكانات. ولعل ذلك الحلم الجميل لدى قطاع واسع من الفلسطينيين بالعودة إلى أراضيهم المغتصبة في فلسطين لم يلق الحماس الكافي لدى العديد من الحكومات العربية التي كانت تميل للتسويف حول هذه المسألة. وتبنت القيادة المصرية ترشيح السيد أحمد الشقيري – محام ناجح سبق له أن شغل وظيفة سفير دائم للمملكة العربية السعودية لدى هيئة الأمم المتحدة – كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية عام 1964.

لم يكن الشقيري يعارض أي تقارب عام بين القاهرة والرياض على أساس من التساوي، ولكنه لم يكن مستعدا لأن يذهب إلى حد التفريط بالقضية الفلسطينية. فالشقيري بحكم تركيبه الاجتماعي والنفسي كمحام محترف وسياسي ديماغوجي كان في مقدمة المزايدين السياسيين على القضية الفلسطينية. وعلى العموم فإن السلوك الانتهازي للشقيري، وتسليط الأضواء عليه أكثر من اللازم من قبل أجهزة الإعلام المصرية أثناء جولاته وصولاته في عواصم الدول العربية ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين، تركت انطباعا في أذهان البسطاء من اللاجئين الفلسطينيين بأن وقت العودة إلى فلسطين قد أزف. أما في عمان فقد ذهب الشقيري يطالب الحكومة الأردنية أن تسمح للمنظمة بتوزيع السلاح على سكان المخيمات وجمع الضرائب السنوية منهم، والسماح لهم

بالانخراط في صفوف جيش التحرير. وفي هذا الاتجاه، كانت منظمة التحرير الفلسطينية تستفيد من الخدمات القيمة لتلك المجموعات اليسارية الراغبة في المساعدة لتحقيق هذا الهدف.

طبقا لذلك رفضت السلطات الأردنية الاستجابة لمثل هذه المطالب التي تؤدي حتما إلى خلق ثورة داخل الثورة، ومن ثم دولة في الدول داخل الأراضي الأردنية. وبلباقة العاهل الأردني أثناء تفاوضه مع الشقيري في شهر يناير 1966، حاول الحسين التوصل إلى اتفاق مبدئي لحل الخلافات العالقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطات الأردنية بطريقة ودية، إلا أ، الخلافات لم تحل على الوجه المطلوب. وفي محاولة من السلطات الأردنية للظهور بمظهر القوة، أعلنت عمان عن نيتها عقد صفقة عسكرية بينها وبين حكومة الولايات المتحدة التي وعدت بتزويدها بمقاتلات نفاثة حديثة لا تقل كفاءة عن مقاتلات الميراج الفرنسية، وذلك بعد موافقة القيادة العربية المشتركة على الصفقة. وبعد الإعلان عن هذا الخبر بأيام معدودة قامت السلطات الأردنية باعتقال حوالي مائتي شخص من العناصر السياسية النشطة ذات الارتباط الوثيق بحزب البعث وحركة القوميين العرب.وكان من بين المعتقلين أعضاء المكتب السياسي لمنظمة التحرير بالعاصمة الأردنية عمان. هذا الإجراء كان كفيلا بإنهاء الهدنة الهشة بين الحكومة والمنظمة. ولما طلب الشقيري مقابلة الحسين رفض الملك مقابلته مفضلا الالتقاء بإحدى الفرق الرياضية الإيرانية التي كانت تقوم بزيارة ودية للمملكة.

إن التحدي الجديد للسلطة في الأردن لم يعد مصدره القاهرة كما في السابق، بل الفلسطينيون المقيمون داخل الأراضي الأردنية. وإن خطر منظمة التحرير الفلسطينية، ومركزها المكتسب في الأردن كمؤسسة اجتماعية وسياسية ترعى شؤون اللاجئين الفلسطينيين، والذي أصبح مع الوقت يأخذ صفة شرعية؛ في الوقت كانت علاقات العرش الأردني بالفلسطينيين المقيمين في الأردن ودية، وعلى العكس لم تكن الحكومة تثق بقيادة المنظمة وحلفائها الماركسيين في عمان. وقد وجه الحسين اتهامه للشقيري بأنه يتآمر على العرش الهاشمي، ويحرض على القيام بأعمال تخريبية تمس أمن البلاد. (كان الشقيري لتوه عائدا من بكين التي وعدته بمساعدات عسكرية بعد تصريحه هناك بأن المنظمة تدرس بجدية عملية إرسال وحدات رمزية من جيش التحرير الفلسطيني

للمساهمة في القتال جنبا إلى جنب مع قوات الفيت كونغ الفيتنامية الشمالية ضد الإمبريالية الأمريكية). وجاء رد الحسين مناسبا عندما أصدر أوامره بإيقاف المعونة المالية المقدمة من الحكومة الأردنية للمنظمة، والسبب كما جاء على لسان الملك : " لن نسلم أية مساعدة لقيادة المنظمة ما لم تعدل قرارها الخاص بتحرير فيتنام والاكتفاء أولا وقبل كل شيء بتحرير فلسطين".

إن النضال المسلح للشعب الفلسطيني هو الأطول في تاريخ العرب الحديث، وهو كفاح عربي مشترك دخلت فيه مصر الناصرية كطرف رئيسي مع الشعب الفلسطيني. ولكن هذا النضال القومي المشترك الذي رسمته القيادة المصرية وخاض غماره الفلسطينيون كان نضالا مريرا ومكلفا كثير الالتواءات والمنعطفات في مجرى السياسة العربية ومداخلاتها. فالرئيس عبدالناصر كان حريصا على حفظ مكانته وسمعته كزعيم عربي بذل حياته لنصرة القضية الفلسطينية، مما أكسبه إخلاص ودعم الجماهير العربية بوجه عام، والفلسطينيين بوجه خاص. إذ كان هدف عبد الناصر يتلخص في المدافعة عن حقوق الشعب الفلسطيني وفق مصالح السياسة المصرية، وعلى ضوء التزامات عربية جماعية، بحيث أصبحت القضية الفلسطينية تحتل مساحة واسعة في ميدان الحرب العربية الباردة. ولعل السجال السياسي المحتدم الآن بين رئيس المنظمة الشقيري والعاهل الأردني الحسين، ما كان له أن يبدأ ويستمر لولا استحسان القيادة المصرية. وهذه السياسة كانت ترمي إلى تثوير القضية الفلسطينية عربيا، وربط الفلسطينيين في المهجر (أرض الشتات) بقضيتهم، بحيث اصبح لهذه القضية مكان دائم في قرارات الدبلوماسية الدولية، ودافعت القيادة المصرية بحرارة عن عدالة هذه القضية ومشروعية كفاح الشعب الفلسطيني المسلح.

وغالبا ما ألقت القيادة المصرية باللوم على الملك حسين. ولتوضيح هذه الخلافات في خطوطها العريضة يمكن القول أنه بينما كانت سورية ومصر متفقتين على الإستراتيجية العامة لضرب الحسين من الداخل، فلا بأس أن يكون الفلسطينيون كبش الفداء. وهذه السياسة كانت تتعارض مع مصالح العرش الأردني الذي تحمس لمؤتمر القمة العربية، فعمان التي بدأت تتضرر من الوجود الفدائي الفلسطيني أخذت تتطلع إلى مؤتمر القمة الإسلامي لإنقاذ الموقف المتدهور.وقد شهد العام الذي سبق هزيمة يونيو

1967 بروز البعث السوري والجمهورية العربية المتحدة كبلدين يتناسقان في مساندتهما للكفاح الفلسطيني. وفتحت دمشق صدرها لمخيمات التدريب الفلسطينية، وخصصت القاهرة بضع ساعات في إذاعتها لبرنامج "صوت فلسطين". وفي 23 ديسمبر1966 شنت أجهزة الإعلام المصرية حملة سياسية مكثفة ضد الملك حسين متهمة إياه بالعمالة والخيانة للقضية الفلسطينية. فهو والملك فيصل والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة عملاء لأمريكا وإسرائيل، وقد سبقهم الملك عبدالله في بيع القضية الفلسطينية لليهود عام 1948. (عبدالله هو جد الملك حسين الذي قبل الهدنة العسكرية إبان حرب فلسطين). وعندما أعلن الفيصل عن برنامج الحلف الإسلامي وأيده الحسين بقوة، [جاء رد عبدالناصر غاضبا بقوله: "لقد بدأ الملك الصغير يلعب بذيله..."] وفي وقت لاحق عندما وصف عبدالناصر في إحدى خطبه السياسية الملك الحسين بالمجون والاستهتار، اتسم رد الحكومة الأردنية بالحزم حيث سحبت سفيرها من القاهرة احتجاجا منها على مسلكية الحكومة المصرية.

التحالف المصري – السوري :

كانت العلاقات الباردة بين مصر وسورية منذ الإنفصال، قد شهدت تحسنا ملموسا على حساب علاقات القاهرة بالسعودية والأردن. إن مصر وسورية رغم تقاربهما واتفاقهما المبدئي على أهمية قيام جبهة عربية مشتركة ضد إسرائيل، إلا أنهما غالبا ما كانا يختلفان ويتعارضان على الطريقة التي يتم بها ذلك، وهذا الوضع يذكرنا تماما بطبيعة العلاقات الصينية – السوفيتية.

إن التعاون العربي الذي عززته مؤتمرات القمة كان غير مستحب لدى سورية وحكومتها البعثية. فالمصريون في سعيهم الحثيث لإنجاح لقاءات القمة العربية عزلوا أنفسهم عن سورية البعثية التي كانت تنظر باستهجان وازدراء لموقف عبد الناصر في محاولته تقريب الملك فيصل والملك حسين منه. فكل ما يريده البعث من عبد الناصر هو لقاءات قمة ثورية يلتقي فيها قادة الأنظمة العربية التقدمية ليس فقط من أجل تحقيق انتصار دبلوماسي على خصومهم الرجعيين فحسب، بل من أجل ترسيخ مواقفهم الإيديولوجية وعدم الحياد عنها ولو قيد أنملة. وفي سبيل تعزيز شرعية ومكانته المهزوزة

داخليا، سعى البعث للتحالف مع مصر والتنسيق مع قيادة الاتحاد الاشتراكي العـــربي. وهذا التحرك في حد ذاته هو اللبنة الأولى في عملية البحث عـــن الوحـــدة العربيـــة، والتحالف بين القطرين السوري والمصري سيوفر للاتحـــاد القـــاعدة الصلبـــة لبقائـــه واستمراره بفضل زعامة عبد الناصر وإمكانات مصر المادية والبشرية.

وإذا كان البعث السوري والعراقي قد تهورا في دعوتهما مصر لقيام اتحاد ثلاثـــي في ربيع 1963، فإن الخيار يومها كان بيد عبد الناصر الذي أملى شروطه المجحفـــة علـــى مفاوضيه للتحقق فمن سيحكم دمشق وبغداد. والمفروض أن أي اتحاد مستقبلي بـــين سورية ومصر قد يستثني مثل هذه الفرضية. وبين مؤيدي الوحدة الاندماجية والوحـــدة الفيدرالية كان هنالك الحراس القدامى لحزب البعث وعلى رأسهم عفلق وهم يتلـــهفون لقيام وحدة فورية اندماجية. أما القيادات البعثية الجديدة التي تسللت إلى قيادة الحـــزب أمثال أمين الحافظ فكانت الوحدة بالنسبة لهم أمرا ثانويا.

وكيفما كان الأمر فقد حجبت الأحداث النور عن الشخصيات التاريخية لحـــزب البعث العربي الاشتراكي الذي استحوذ على قيادته الآن جماعة العسكريين بزعامة اللـــواء أمين الحافظ. ومع ذلك ظل عفلق بمكانته المرموقه مرجعا لا يمكن الاستغناء عنه للقـــادة الجدد، واكتفى البيطار بمنصب رئاسة الوزراء، واقتحم منيف الرزار الأمانـــة العامـــة للحزب. وقد احتفظ هؤلاء الثلاثة بعلاقة جيدة لبعض الوقت بشخص الحافظ لقبولـــه التعاون معهم. ولما ظل عفلق طافيا على مسرح الأحداث السياسية في سورية كـــانت القيادة المصرية تفتقد الهمة في الاستجابة لمطالب سورية الملحة بـــالوحدة. وفي نفـــس الوقت، فإن استبعاد القيادة القديمة لم يكن من المتوقع أن يخلق أية مشكلة للحافظ نظـــرا لأن القيادة المدنية كانت قد فقدت هيبتها ومكانتها في نظر القيادات العسكرية الشـــابة من الضباط الراديكاليين[1]. ولا يحتاج فهم أسباب غيظ مصر أي عناء، إذ اعتبر عبـــد الناصر أن مسؤولية الانفصال تقع على عاتق البعث السوري، بغض النظر عن مطالبـــة

---

(1) اشتد حنق الجناح الماركسي لحزب البعث السوري من جراء سلسلة المقالات السياسية التي كتبها صلاح الدين البيطار في المجلات السورية والبيروتية وهاجم فيها المنشقين عن الحزب واتهمهم بالتحريفية الفكرية لمبادئ الوحدة العربية والاشتراكية العربية. وقد شدد البيطار في مقالته على أن محاولة تطبيق الماركســـية العلميـــة في العالم العربي أمر محال. انظر: صحيفة الأحرار والحياة الأعداد الصادرة يوم 26-27و 28-31 اكتوبـــر و 2 نوفمبر عام 1965.

قيادة البعث بالوحدة. وفي حال انضمام مصر إلى وحدة مع سورية فإن هذه الوحدة محكومة بالفشل، نظرا لأن الجيل الثاني من قادة البعث أمثال أمين الحافظ وفهد الشاعر ومحمد عمران وغيرهم من ضباط الجيش العربي السوري لا يعطون الوحدة أولويتها في تفكيرهم السياسي. لهذا رأت القيادة المصرية أنه لا يوجد مبرر للحديث عن الوحدة في حين يفتقد الجميع لوحدة الهدف وتحقيق أي حد أدنى من التضامن العربي المشترك.

ولكي نقدر مدى قلق القيادة المصرية لما يحدث داخل سورية علينا أن نتذكر أنه في ذلك الوقت أي في يناير 1964 دخلت قيادة الحزب في صراعات جانبية بين جيل المدرسة القديمة من المدنيين والجيل الجديد من العسكريين وغالبيتهم من الضباط الشباب الطامحين في السلطة. وكانت المرحلة قد أصبحت جاهزة لبروز تيار جديد داخل الحزب غالبية أعضائه من الضباط البعثيين الذين ينتمون للأقليات الإثنية والدينية كالدروز والعلويين، وهم من أصول اجتماعية متدنية، حيث عانت أسرهم من الفقر وشظف العيش على هامش المجتمع الدمشقي. ويعتبر صلاح جديد أكثر هؤلاء الضباط غموضا وطموحا للسلطة، إذ نجح في منتصف عام 1964 في إزاحة رفيقه محمد عمران من منصب رئاسة هيئة الأركان العامة. وكان في طليعة العناصر البعثية المدنية مجموعة من الأطباء النشطين سياسيا كالدكاترة الثلاثة نور الدين الأتاسي وابراهيم ماخوس ويوسف زعين. فهؤلاء الثلاثة كانت تربطهم علاقة واهية بالرئيس أمين الحافظ، وكانوا يعارضون بشدة سياسة رئيس الوزراء صلاح الدين البيطار ومواقفه من مجمل القضايا العربية. وقد شكل الثلاثة محور جذب سياسي تبلورت طروحاته السياسية في معارضة مكشوفة لمؤتمرات القمة العربية التي حاولت خلق جبهة عربية مشتركة لمواجهة إسرائيل بزعامة عبد الناصر. وكان البديل الأمثل لمثل هذه اللقاءات هو خلق قاعدة ثورية في سورية على النمط الصيني فتصبح دمشق مركز استقطاب وجذب لحركة التحرر الوطني العربي والإفريقي. أما القيادة المصرية بزعامة عبد الناصر. فهي من وجهة نظرهم، لا تختلف كثيرا عن الاتحاد السوفيتي في تمثلها لدوره بالنسبة لدول المنظومة الاشتراكية.

وعلى امتداد عام 1965، كانت القيادة الجديدة لحزب البعث الاشتراكي العربي قد قطعت شوطا بعيدا في مواجهة سخط الحراس القدماء من مؤسسي الحزب. وفي ظل هذا الصراع الخفي شق المدنيون والعسكريون طريقهم إلى قمة السلطة ليصبح يوسف

زعين رئيسا للوزراء بدلا من البيطار، وعين إبراهيم ماخوس وزيرا للخارجية، وانضم نور الدين الأتاسي لعضوية مجلس الرئاسة. في حين فقد صلاح جديد مركزه كرئيس لهيئة الأركان العامة. وهكذا استطاع الجناح المتطرف في الحزب الحصول على أغلبية الأصوات في أول اقتراع سري في كلتا القيادتين - القطرية والقومية - داخل وخارج سورية. واحتفظ منيف الرزاز بمركزه كأمين عام للحزب، وكشخصية سياسية معتدلة يقبل بها الجميع.

وأدت الانتهاكات الحزبية المستمرة لمبادئ الحزب إلى احتجاجات متفرقة. وفي 19 ديسمبر من عام 1966 دعا ميشيل عفلق القيادة القومية لعقد اجتماع مغلق ليقرأ بيانا دحض فيه تصرفات بعض الضباط متحاشيا تسميتهم، ولكنه اعتبرهم خارجين عن تقاليد العمل الحزبي واتهمهم بالانتهازية والوصولية على حساب الحزب وتاريخه ومعتقداته. وكانت المأساة المثيرة للسخرية هي أن القيادة التاريخية في الحزب بدأت تخضع تدريجيا لنزعات وأهواء الجيل الجديد من جماعات التكنوقراط والعسكريين المتحذلقين على العمل السياسي ومحدودي الخبرة فيه. وكان للاتهامات التي وجهها عفلق ضد حكومة يوسف زعين أثرها في شق الحزب إلى كتلتين أو جناحين، وبذلك أصبحت القيادة القومية قادرة على فرض قرارها بحل القيادة القطرية نظرا لتجاوزاتها التي تعدت أطر الحزب وتقاليده. وكان من النتائج المباشرة لهذه الأحداث استقالة حكومة زعين حيث أمر الرئيس الحافظ بتشكيل حكومة جديدة برئاسة البيطار. وقد استدعى الضابط محمد عمران من منفاه في أسبانيا وكلف بالسفر إلى القاهرة والتفاوض مع القيادة المصرية حول إمكانية تحسين العلاقات بين البلدين في القريب العاجل.

بعد ذلك تابعت قيادة الحزب ترتيب الأوضاع الداخلية في البيت السوري، وهي عملية تجاوزت في حدودها المناقشات الحزبية العقيمة التي بقيت على ماهي عليه. إذ كان تحامل حكومة البيطار على العسكريين متزامنا مع عودة عمران من منفاه في اسبانيا، حيث عين وزيرا للدفاع، وهذا القرار أدى إلى تذمر عدد كبير من ضباط الجيش، مما كان سببا في تآكل شعبية الرئيس الحافظ في صفوف الجيش وإفلاسه في حل الخلافات المتفاقمة بين تكتلات ضباط القوات المسلحة. وعلى ضوء السجل الحافل للجيش السوري وتورطه في السياسة من خلال الانقلابات التي شهدتها البلاد منذ عام

1949، أصبح معروفا لدى الجميع أن أي رئيس لا يمكنه الصمود في منصبه دون وقوف القوات المسلحة بجانبه. وفي يوم 23 فبراير من عام 1966 وللمرة التاسعة في ظرف سبعة عشر عاما دشن الجيش السوري انقلابه التاسع الذي أطاح بالحكومة الجديدة. وبعد مواجهات عنيفة بين رجال الانقلاب وجنود الحكومة استلم المدافعون عن قصر أمين الحافظ الذي دكته نيران المدفعية، وكان في مقدمة المعتقلين الحافظ ومجموعة من قادة الحزب، وفي مقدمتهم ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار ومحمد عمران ومنيف الرزار وآخرين. وعاد الثلاثي من الدكاترة يتربعون على قمة السلطة السياسية في البلاد، ليصبح نور الدين الأتاسي رئيسا للجمهورية بدلا عن أمين الحافظ. كما تم تعيين صلاح جديد في مركزه السابق برئاسة الأركان واستدعي خالد بكداش زعيم الحزب الشيوعي السوري للعودة إلى سورية ليصبح وزيرا للمواصلات بعد غيابه عن مسرح الأحداث في سورية منذ عشية إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة في فبراير 1958.

لقد أطاح الجيش بحكومة الحافظ، وتسلم الجناح المدني لحزب البعث مقاليد السلطة في البلاد كاملة، فكان هذا حلا مؤقتا لأزمة الحكم والسلطة في سورية. ويبدو أن صلاح جديد كان هو العقل المدبر للانقلاب والشخص القوي في الوضع الجديد. وفي هذه الأجواء الفئوية تقرر إعادة تشكيل القيادة القطرية، وشق جديد طريقه بقوة إلى مركز الأمانة العامة للحزب. وكثيرا ما جرى تهميش الكفاءة والالتزام وقدم ذوي الإخلاص الشخصي والجهل، وتم تجاهل المطالبات بالتغيير في صفوف الحزب وكوادره التي قدمت بهدف إقصاء ما يمكن إقصائه من الحراس القدماء وأنصارهم. ولبعض الوقت انقطعت القيادة القومية عن مزاولة نشاطها، ولكنها كانت قادرة على الاحتفاظ بكيانها المعنوي على كافة المستويات الحزبية.

في 1963 العام الذي ظفر فيه البعث السوري بالسلطة والحكم بعد أن تخلص من خصومه الناصريين بإزاحتهم عن المراكز التنفيذية في الحكم وبعض قطاعات الجيش، توقع بعض المراقبين السياسيين أن البلاد سوف يتحقق لها استقرار سياسي في نهاية المطاف. وبمقتضى ذلك خلت الساحة السورية من المعارضة التي تم احتواؤها تارة بالتنكيل برموزها وأخرى بواسطة الإرهاب، وفريق ثالث من المعارضين رشي بوظائف خاوية لإلزامهم بالصمت. ولم يكن قادة البعث قد تعلموا شيئا من درس السلطة.

والمشهد المثير للدهشة وقد أصبح البعث الحاكم الوحيد للبلاد هو عدم سماح الحكومة بأي نشاط سري أو علني، وفي حال اجتماع شخص أو شخصين كان الاعتقاد السائد بأن ثمة مؤامرة تحاك في الخفاء ضد أمن سورية وسيادتها. وهكذا فاجأ البعث الجميع بمن فيهم أولئك الذين ساعدوه على ارتقاء سلم السلطة، وبعضهم أوصلتهم الدهشة إلى قبورهم. (فبعد مرور ستة أشهر من الانقلاب الأخير الذي كان النقيب سليم حاطوم أحد قادته، شارك حاطوم مجددا في انقلاب مضاد ضد من ساعد في إيصالهم للسلطة. وبعد محاولته الفاشلة في اقتحام قصر أمين الحافظ بدمشق هرب إلى الأردن، ومن عمان شجب الحكومة السورية حيث وصفها بأنها جبهة شيوعية. وكانت حالة حاطوم تجربة مرة، وواحدة من الانقلابات الفاشلة التي شهدتها البلاد خلال عقد الستينيات. ولما اندلعت حرب يونيو 1967 قرر حاطوم العودة إلى سورية على أمل المشاركة في المعركة، ولكن بدلا من إرساله إلى جبهة القتال أرسل إلى ساحة الإعدام حيث أدين بالخيانة العظمى في محكمة صورية رأسها أحد رؤساء المجالس العسكرية الذي كان يعرف أعضائه الحكم سلفا).

والمؤكد أن انقلاب فبراير لم يزح معظم القيادات التاريخية لحزب البعث فحسب، بل أدى إلى تمزيق الحزب وتشرذمه في سورية بوجه خاص والوطن العربي بوجه عام. وغادر المئات من منتسبي الحزب دمشق اشمئزازا مم اعتبروه مؤامرة دنيئة في حق قيادته. وكان جبرا مجدلاني زعيم حزب البعث بالقطر اللبناني من ضمن الحاضرين في اجتماع القيادة القومية بدمشق، فتعرض للاعتقال ووجهت إليه تهمة مناصرة الحكومة المبعدة. وقد احتج اتباعه في بيروت على هذا القرار التعسفي باعتقاله، كما نددوا بالانقلاب، وتعرض اتباعه للمطاردة من قبل الحكومة اللبنانية. ورغم المحاولات المتكررة للحكومة اللبنانية لم توافق الحكومة السورية على إطلاق سراحه لتتم محاكمته في لبنان. إن حالة مجدلاني أمر مثير للشفقة فهو قد اصبح أسير حكومتين – اللبنانية والسورية – كلاهما يصر على محاكمته وقد قضى نحو عامين أسير زنزانته دون توجيه تهمة محددة ضده يحاكم بموجبها. ولعل عفلق والبيطار كانا محظوظين للغاية لإفلاتهما من يد السلطة الانقلابية الجديدة في دمشق .

أما بعض أولئك الذين قاموا بالتحريض على إنقلاب فبراير فبقوا على قيد الحياة

بعد الخيانة وتجمعوا ثانية في بيروت. وتعبيرا عن السخط العام وخيبة الأمل التي سادت قطاعا واسعا من عناصر حزب البعث السوري المبعدة، أخذت مجددا قيادته التاريخية تطالب بالاتحاد مع مصر رغم ما تعرضت له من إذلال أثناء محادثات الوحدة في مارس - أبريل عام 1963. وهذا التصرف بالنسبة لقيادة البعث السوري بزعامة عفلق والبيطار كان غاية في التناقض والغموض، فكيف تسمح لنفسها بالمطالبة بالوحدة ثانية بين مصر وسورية، وقد كانت أول من نفض يديه عن الاتحاد في سبتمبر عام 1961؟ فعاد الغليان السياسي للظهور داخل سورية وخارجها بشكل أكثر تنظيما ونضالية، وما كان ذلك إلا لأن الحكومة السورية أدارت ظهرها تماما لدعوة الوحدة، ولم يتم الاتفاق بعد على برنامج عمل سياسي موحد، اللهم إلا استعداد قادة البعث القدامى لخوض معركة نظرية. وكان وضع القيادة ليس بأفضل من وضع الشعب السوري الذي عانى الأمرين على مدى ربع قرن من الزمان وحكامه يمنونه بالوحدة والحرية والاشتراكية.

ومباشرة بعد الانشقاق الثاني من نوعه في قيادة الحزب أصدرت القيادة القومية لحزب البعث العربي الإشتراكي برنامجا سياسيا مفصلا بوضوح بعنوان "بعض المنطلقات النظرية" جرى توزيعه داخل سورية وخارجها. وكان الرد الفوري للقيادة القطرية بقيادة صلاح جديد التي شعرت بأن مصالحها مهددة، هو رفضها لهذا البرنامج الذي اعتبرته خروجا عن الإجماع والشرعية، رغم أن الوثيقة الصادرة عن المؤتمر القومي السادس لم تأت بجديد، وقد أتت امتدادا لأفكار حزب البعث. وسعت هذه المنطلقات إلى تعميق إيديولوجيته الأساسية الداعية لقيام الوحدة العربية. والواقع أن الحكومة الإنقلابية في دمشق كانت ثورية في طروحاتها الفكرية أكثر بكثير من القيادة التاريخية لحزب البعث، فأهدافها ذهبت إلى أبعد من المرمى المحدود للوحدة العربية، واتجهت إلى الجمع بين الثورة الشعبية والكفاح المسلح ضد الإحتلال الإسرائيلي لفلسطين، بمعزل عن الأنظمة العربية. إن الهدف التكتيكي كان قائما على مناورة سياسية تلعب فيها سورية دور بطل القضية الفلسطينية بتمثلها لدور أحمد الشقيري ومنظمة التحرير الفلسطينية في مواجهة العرش الأردني الذي يتربع عليه الملك الحسين. والهدف السياسي الآخر، ربما غير المباشر إكراه عبد الناصر على التخلي عن سياسة المراوغة مع الملوك العرب، وبذلك يقترب العراق جنبا إلى جنب مع مصر من سورية الشقيقة. وبكلمات محدودة، فإن البعث السوري كان يتبنى إستراتيجية تقوم على مزيد من الضغط على

القيادة المصرية بهدف إخراجها من بوتقة مؤتمرات القمة العربية إلى فضاء رحب يستثير فيه البعث العقيدة القومية والروح الثورية التي كادت شعلتها أن تخبو في معمعة مؤتمرات القمة العربية.

وقد آن الأوان للعالم العربي بزعامة عبد الناصر لكي يوجه اهتماماته بجدية إلى استعراض التطور الجديد في هذا الصراع بين القوى التقدمية والقوى الرجعية، وأن يتصرف الجميع كما يجب تجاه الانتهاك الإسرائيلي المستمر للأراضي العربية. وفي يونيو 1966 استقبل وزير الخارجية السوري ابراهيم ماخوس وفدا مصريا، واتفق البلدان على تبادل التمثيل الدبلوماسي وتطوير عملية التبادل التجاري والاقتصادي بين العاصمتين. وبعدها بقليل غادر القاهرة وفد رفيع المستوى متجها إلى دمشق برئاسة محمود رياض (السفير المصري السابق لدى دمشق قبل وأثناء فترة الوحدة المصرية - السورية) لبحث العلاقات الثنائية بين البلدين. وتعتبر زيارة رياض أول زيارة رسمية لدمشق من قبل مسؤول مصري منذ حدوث الإنفصال.

هكذا نسفت هذه التحركات السياسية النشطة بين القاهرة ودمشق القاعدة الهشة لمؤتمرات القمة العربية. لكن هذا التحرك السياسي لم يكن كافيا بالنسبة لدمشق ما لم يتبعه فعل عملي يجسد على أرض الواقع. وقد حصل البعث على مبتغاه عندما أعلن عبد الناصر في أحد خطبه السياسية أنه غير مستعد لحضور مؤتمر القمة العربي الثالث المزمع عقده بالجزائر، ما لم يعد الملوك العرب النظر في خط مسارهم وتصحيح الوضع العربي الراهن مع إسرائيل. وعندما أخذ قادة البعث السوري على عاتقهم مسؤولية التصعيد العسكري على طول امتداد خط الهدنة مع إسرائيل كان رد الفعل الإسرائيلي في الغالب انتقاميا ضد العمليات الفدائية. وكانت القيادة المصرية تشعر بالضيق الشديد من جراء العمليات الفدائية، ولكنها عاجزة عن ممارسة الضغط عليهم كما فعلت سلفا في مؤتمرات القمة. لهذا الغرض ذاته استدعي عبد الناصر رئيس الوزراء السوري يوسف زعين إلى القاهرة في 7 نوفمبر 1966 حيث وقع البلدان اتفاقية دفاع مشتركة تلزم الحكومتين بالتنسيق والاستشارة قبل الشروع في أي نشاط عسكري في المستقبل. وللمرة الأولى أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى طبيعتها السابقة على ما كانت عليه في عهد الوحدة.

العـــــراق :

حاول العراق الوقوف على الحياد من الصراع الخفي بين مصر وسورية أثناء انعقاد مؤتمرات القمة العربية. ولم يكن البعث العراقي بغافل عما يجري في الساحة العربية من منافسات محمومة بين دمشق والقاهرة، غير أنه لم يستطع تجنب التهمة التي وجهت إليه وهو أنه يمالئ السياسة المصرية بصورة أو بأخرى. وكانت الحكومة الجزائرية تشكل الدعم الرئيسي لمصر في وجه الضغط السوري المتزايد. وقد كان الرئيس الجزائري أحمد بن بيلا حليفا مواليا للقيادة المصرية التي كانت المسؤول الرئيسي عن رسم السياسة العربية في المشرق العربي، غير أن الجزائر بعيدة جغرافيا عن المشرق العربي، وبإطاحة بن بيلا في يونيو 1965 فقدت مصر حليفا قويا كانت في أمس الحاجة إليه في ذلك الظرف العصيب. وكان المرشح البديل للقيام بمثل هذا الدور هو العراق نظرا لكثافة سكانه وضخامة جيشه والموقع الاستراتيجي الذي يتمتع به بمحاذاته لحدود سورية وثلاث دول عربية أخرى. ولعل أحد الأسباب المباشرة التي ساهمت في انهيار مؤتمر القمة العربي المزمع عقده في الجزائر هو تخلي العراق عن القيام بالدور المناط به، وتركت مصر لوحدها تعاني الأمرين من تطرف البعث السوري ونزق حكومته اليسارية ورجعية عمان ومؤامرات الرياض ودسائسها في وجه القيادة المصرية.

وكان من المنطقي بالنسبة للسياسة العربية أن يجد أعداء عبد الناصر من يدعمهم في العراق الذي أصبح مرتعا خصبا للمنافسات السياسية والمؤامرات والدسائس. وقد أقام الرئيس العراقي عبد السلام عارف علاقة جيدة مع القيادة المصرية منذ إبعاد البعث العراقي عن السلطة في نوفمبر 1963، في محاولة منه لإيجاد توازن سياسي بين المدنيين والعسكريين وتبني سياسة معتدلة تنسجم مع روح مؤتمرات القمة العربية. وعلى رغم ذلك ظل الباب مفتوحا على مصراعيه داخل العراق للخلافات الإيديولوجية والتنافس على السلطة على ضوء معطيات السياسة الداخلية وتعقيداتها. ثم جاءت ثورة الأقلية الكردية في شمال العراق لتضيف عبئا جديدا للحكومة العراقية وتسهم في تبديد طاقتها العسكرية والاقتصادية، وهذا الوضع لم يتغير منذ عام 1961. وفي نهاية عام 1965 كانت معظم أراضي المنطقة الشمالية في محافظة الموصل تقع تحت سيطرة المتمردين الأكراد. ولم تقدم الحكومة العراقية حلا عمليا للقضية الكردية سوى صب الزيت على

نار المقاومة. وأصبح وضع العراق السياسي بالغ الحساسية مع جيرانه الأقوياء (تركيا وإيران) نظرا لتداخل بعض الجيوب الجغرافية للسكان الأكراد الموزعين بشريا على امتداد خط الحدود المشتركة.

وعلى ضوء محادثات الوحدة الثلاثية اتخذت فكرة الوحدة بين مصر وسورية والعراق طابعا رسميا، إذ دعت إليها سلطات البلدين، ولكن على أسس جديدة، حيث تقدم الرئيس العراقي عبد السلام عارف إلى القيادة المصرية في مايو 1964 باقتراح يقضي بقيام وحدة فيدرالية بين البلدين يتم إنجازها بعد عامين من تاريخ توقيع الاتفاقية. وبمرور الزمن لم تتحقق هذه الفكرة نظرا للتباين السياسي بين البعث العراقي والقيادة المصرية، واضطراب الأوضاع الداخلية في العراق، مما أعاد إلى الأذهان فشل الوحدة المصرية – السورية. أما على الصعيد الاقتصادي فقد اتخذت الحكومة العراقية خطوات مماثلة لما تم إنجازه في مصر، حيث أصدرت السلطات العراقية مرسوما اشتراكيا في يوليو 1964 تم بمقتضاه تأميم البنوك الأجنبية والأهلية وشركات التأمين وغيرها من الشركات الكبرى.أما على الصعيد السياسي فقد اتخذت القيادة السياسية العليا في البلاد قرارا بتشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي كتنظيم سياسي يحل محل الأحزاب السياسية الأخرى، على غرار النموذج الناصري.

لم تسفر محاولات النظام العراقي السياسية والاقتصادية عن حل للأزمة القائمة في البلاد. وقد ظل الاقتصاد العراقي راكدا وغير فاعل رغم وفرة الموارد الاقتصادية وتنوعها وضخامة الناتج القومي. وظل قطاع الخدمات على ما هو عليه ولم يدفع بالاقتصاد العراقي خطوة نحو الأمام. وكان الاتحاد الاشتراكي بكوادره وقيادته يفتقد للتنظيم والشعبية، وأصبح معروفا لدى قطاع واسع من الجماهير العراقية بحزب السلطة، لأن قرار تأسيسه جاء من القمة. وهكذا فتح الفراغ المعنوي والسياسي الذي خلفه مثل هذا الفشل المجال للاجتهادات الشخصية القاصرة.

وبهذا الخصوص علق وزير شؤون الوحدة العراقي على القصور الواضح في تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي بالعراق وعدم مقدرة الاتحاد على القيام بالمهام المناطة به على نحو فعال فأكد على أن العقبة الرئيسة التي حالت دون نجاحه هي إفتقاره لقاعدة شعبية. وهذا الفشل يعود في الأساس إلى قصوره النظري من جهة وتصوره المزدوج لمفهوم

الاشتراكية من جهة أخرى.

الاشتراكية ربما كانت تعني للبعض من معتنقيها العدالة الاجتماعية والمساواة، والبعض الآخر ربما يقصد بها الصراع الطبقي بين الأغنياء والفقراء ومحاربة الاستغلال والاحتكار.. وقبل أن يكثف الاتحاد الاشتراكي العربي نضاله ضد المستغلين والمفسدين في البلاد، حاول أن يكسب الجماهير إلى صفه، ولكن دعوته كانت شديدة التشويش. فبرغم استخدامه للمشاعر الوطنية والشعارات القومية لم يحظ بأكثر من دعم محدود بين كبار موظفي الدولة من عسكريين ومدنيين.. في حين أن دعوته للوحدة الوطنية والوحدة العربية لم تتبلور على أرض الواقع، وفشلت في التأثير على قطاعات واسعة من الشعب العراقي التي كانت تعاني منذ زمن . وكانت هذه الدعوة بالنسبة للقوميين العرب تعني لهم الانضمام إلى حزب السلطة. وقد ظلت الجماهير العراقية مخلصة في ولائها لثقافتها الدينية بمعزل عن الإيديولوجية الاشتراكية وطلاسمها.

وأثرت طبيعة التنظيم وغياب الوضوح السياسي على مستقبل الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق. وقد ازداد غياب الوحدة الإيديولوجية والبرنامج الواضح في سلوك القيادة العراقية ممثلة بالرئيس عبد السلام عارف الذي عرف بتدينه الشديد ونشأته السياسية المحافظة، فهو وإن كان صديقا مقربا من جمال عبد الناصر إلا أنه لا يؤمن بالاشتراكية العربية، وحتى فهمه للقومية العربية كان لا يتعدى حدود العقيدة الإسلامية. ولم يخف عارف مشاعره في تصريحاته الصحفية المتكررة التي جاءت مشددة على هذا النحو: "إن المبدأ الذي نعتنقه ينبع في الأساس من عاداتنا وتقاليدنا الموروثة، ولن نأخذ بمفاهيم جديدة مخالفة لعقيدتنا".

ولما كان العراق يمر بأزمة سياسية واقتصادية خانقة حالت دون استقراره وتقدمه، حاول رئيس الوزراء العراقي عبد الرحمن الرزاز الذي شغل أكثر من مرة منصب رئيس الوزراء في عام 1958، وثانية خلال الفترة الممتدة بين سبتمبر 1965 وأغسطس 1966، حاول البحث عن حلول معتدلة لمشاكل البلاد: يشير البرنامج الإصلاحي الذي تبنته حكومته إلى أن الهدف العام للحكومة يتلخص في تطمين أصحاب رؤوس الأموال بأن السلطات العراقية لن تسمح بصدور قرارات أخرى بالتأميم تحت أي ظرف من الظروف، كما تسعى حكومته إلى تحسين علاقتها مع جيرانها بغض النظر عن

الحكومات القائمة سواء في إيران أو تركيا أو في كل من الأردن والسعودية والكويت، بما في ذلك الحكومة البعثية في دمشق والجمهورية العربية المتحدة. أما الأهداف المحددة فتشمل قيام وحدة فيدرالية بين مصر والعراق، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تحترم كافة الأديان والمعتقدات، فضلا عن وضع لائحة بالأهداف الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية. وقد لقي برنامج الرزاز دعما وتأييدا من الأخوين عبد السلام (الذي توفي في حادث سقوط مروحية في أبريل 1966) ومن بعده أخيه الرئيس عبد الرحمن عارف الذي نهج نهج أخيه الراحل. ويعود الفضل لعبد الرحمن الرزاز الذي بذل مساعي حميدة في سبيل التوصل إلى مصالحة مع المتمردين الأكراد في شمال العراق كخطوة تمهيدية لتسوية المشكلة الكردية برمتها والتي لا تزال نارها متقدة تحت الرماد.

ومضت شهور على توقيع اتفاقية الاتحاد الثنائي بين مصر والعراق، والوحدة لم تتم لأن أحدا لم يسع إليها سعيا قويا حثيثا. فالقاهرة كانت متفهمة وواعية لما يجري داخل العراق أثناء فترة حكم الأخوين عبد السلام وعبد الرحمن عارف. وفي بغداد كان حذر رئيس الوزراء عبدالرحمن البزاز يسبق تعاطف الأخوين وحماستهما لتوثيق الصلات بين البلدين. و لم تنبس القاهرة بكلمات توبيخية لموقف الحكومة العراقية الذي اتسم بالسلبية، ولكن كان هناك من نفد صبره داخل العراق. فالمعروف أن رئيس الوزراء الجديد العميد عارف عبد الرزاق أحد الضباط القوميين المقربين من القيادة المصرية دبر حركة انقلابية ضد الرئيس عبد السلام عارف وذلك بعد مرور عشرة أيام من تكليفه بتشكيل الوزارة في 15 سبتمبر 1965. وكان المبرر لقيام الانقلاب الفاشل هو طلب قادته التعجيل بقيام وحدة فورية بين مصر والعراق، مستغلا زيارة عارف للدار البيضاء لحضور مؤتمر القمة العربي هناك. وبعد إحباط الانقلاب فر عبد الرزاق إلى القاهرة، وقد وصف الرئيس عارف الانقلاب بأنه "مجرد مغامرة طفيلية". وبعد رحيل عارف الكبير وتنصيب أخيه عبد الرحمن عارف رئيسا للعراق سمح لعبد الرزاق بالعودة إلى بغداد ليخوض مغامرة انقلابية فاشلة أخرى، وقد تم إيداعه السجن هذه المرة قبل أن يتمكن من الفرار.

ومن المستبعد أن يكون للحكومة المصرية أي دور يذكر في الإنقلابين الفاشلين، مع أن التحقيقات التي أجريت كشفت تفاهة طبيعة الحركتين التي وصفها الرئيس عبد

الرحمن عارف: "بأنها مغامرة فوضوية لا تخلو من العبثية السياسية، ثم هددت السلطات العراقية بمحاكمة المشاركين في الحركة.." ولكنه أضاف بقوله "إن هذا البلد المسالم والمعطاء لا يعني شيئا بالنسبة لبعض الناس المتهورين الذين جعلوه محطة للتجارب الفاشلة..".

وفي سورية كان الوضع لا يختلف كثيرا عن العراق. فمنذ الانفصال وحتى مفاوضات الوحدة الثلاثية كان من الصعب التنبؤ بما سيحدث غدا في دمشق. فالجيش السوري منذ أن انغمس ضباطه في العمل السياسي حتى الأذنين لم تعرف الحياة السياسية الاستقرار بعد أن تحول الساسة إلى مجرد دمي يحركها ضباط الجيش الشبان الطامحون في السلطة. وكان الضباط الشبان الذين استولوا على السلطة بقوة السلاح يوم 23 فبراير 1966 تنقصهم الخبرة والدراية بأساليب الحكم وألاعيب الساسة المدنيين. ومن جراء تلك الأوضاع السياسية المتردية أصبحت سورية في حاجة ماسة إلى المال لمواجهة نفقاتها التي يصرف جزء كبير منها على القوات المسلحة. ولتحسين دخلها طالبت الحكومة السورية الشركات الغربية بزيادة نسبة عائداتها من العملة الصعبة مقابل السماح لها بضخ كمية أكبر من النفط عبر الأنابيب الممتدة في الأراضي السورية من شمال العراق حتى حوض البحر الأبيض المتوسط. وعندما تلكأت الشركات الأجنبية في رفع زيادة العائدات المالية الممنوحة لسورية أقفلت السلطات السورية أنابيب النفط في مواقع تصديرها.

ويمكن فهم ما وقع في هذه الفترة على ضوء إلحاح السلطات السورية ومطالبتها بزيادة حصتها من العائد السنوي لنفط لا تملكه، ولكن يضخ عبر أراضيها وتحصل نظير ذلك على عائد سنوي يصل إلى ثمانية وعشرين مليون دولار أمريكي. وقد بات واضحا بأن الشركات النفطية الغربية المستثمرة في نفط شمال العراق كانت غير مستعدة لخلق أزمة سياسية جديدة بين البلدين مفضلة بذلك البحث عن أسواق جديدة للنفط في أنحاء العالم. وهكذا وجد العراق نفسه أمام مشكلة اقتصادية وسياسية مزدوجة خلقتها حاجة سورية للمال. وبينما كان القادة العراقيون يشتطون غيظا من جراء الأزمة حاولوا التظاهر أمام الشعب بأنهم راضون كل الرضى عن قرار الحكومة السورية، ولا سيما أن الكثير من القوميين العرب كانوا يعتقدون بأن قرار دمشق كان صائبا للحد من جشع

شركات النفط الغربية التي أصيبت بحالة من التخمة جراء استغلالها للثروات الطبيعية العربية.

إن العمل السوري ضد العراق، سواء أكانت الحكومة السورية على علم بذلك أم لا، كان محاولة أخيرة لإعادة اعتبار البعث السوري كعامل نهائي وحاسم في الحرب العربية الباردة. ويأتي الضغط الاقتصادي بالدرجة الثانية، فعلى المصالح أو التيارات السورية أن تكون هي المسيطرة على مجرى الأحداث في لعبة السياسة العربية، بغض النظر عن النهج السياسي المتطرف الذي اختارته دمشق. إن مثل هذا التحرك كان يشكل تحديا لمصالح العراق الاقتصادية، والحاجة إلى المال والضغط السياسي في الداخل حتما سيدفع حكومة بغداد إلى الإقدام على خطوة متهورة كلجوء السلطات العراقية إلى تأميم شركات النفط للخروج من الأزمة قبل أن يطاح بها من قبل العناصر القومية المتطرفة. وأي الخيارين في حال وقوعه سوف يثير الغبطة في نفوس حكام دمشق الذين لم يغفروا للقيادة العراقية خيانتها للبعث منذ سنوات مضت، ولا قادرون على إخفاء مقتهم الشديد للسياسة الحذرة التي تنتهجها بغداد تجاه سورية.

لقد حالف الحظ الحكومة العراقية بإقلاعها في آخر لحظة عن اتخاذ قرارها الحاسم المتعلق بتأميم شركات النفط الأجنبية في البلاد، إلا أن ذلك يعني توقع حدوث الاحتمال الثاني وهو سقوطها بانقلاب عسكري أو مؤامرة سياسية من نوع آخر تحاك ضدها. لكن الدبلوماسية المرنة التي أظهرها نظام بغداد كان كفيلا بإتاحة الفرصة للشركات الغربية حتى تساوم السلطات السورية فتوصل الطرفان إلى حل توفيقي في 2 مارس 1967. وفي هذا الاتجاه قدم مجلس قيادة الثورة العراقي تنازلات كبيرة للبعث السوري حتى يخلص بغداد من الأزمة المفتعلة. وبالمقابل قدم السوريون بعض التنازلات الطفيفة. ولكن ليس ذلك من أجل سواد عيون حكام بغداد. والواضح أن كل ما كان يريده السوريون هو المال ليس إلا، ولو كان ذلك عن طريق الاحتيال. غير أن سورية لم تكسب إلا بقدر ما قدمته من تنازلات. والمرجح أن البعث السوري استجاب للنصيحة الصادقة التي أسدتها القيادة المصرية وربما موسكو بقبول الحلول الوسطية تفاديا لوقوع أزمة.

حرب الأيام الستة (5–11 حزيران 1967) :

كانت الدول العربية تعيش حالة لا توصف من الفوضى والضعف في الشهور الأولى من عام 1967، حتى أن مندوبي الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية لم يجدوا قرارا يجمعون عليه خارج إطار السياسة العربية غير قرار يتعلق بإدانة التفرقة العنصرية في الولايات المتحدة. والمحصلة النهائية لمؤتمرات القمم العربية هي الإتفاق على تشكيل هيئة مختصة باستغلال مياه نهر الأردن، وتكوين نواة القيادة العسكرية العربية المشتركة مع منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني. ولكن هذه الخطوات العملية لم تترجم على أرض الواقع بسبب قلة الموارد المالية المرصودة لمثل هذه المشاريع الضخمة، وبسبب الخلافات السياسية (الشخصية) بين القادة والزعماء العرب. وثمة عامل آخر هو عجز الدول العربية عن حشد إمكاناتها السياسية والاقتصادية والعسكرية لتحقيق مفهوم الأمن القومي العربي.

وفي هذه الأثناء كان الملك فيصل قد أعلن أمام أعضاء مجلس جامعة الدول العربية عن الحاجة إلى عقد مؤتمر إسلامي لدعم القضية الفلسطينية، وأيد الملك حسين هذه الدعوة. وكان لهذا الإعلان صدى عميق في كافة أنحاء العالم العربي والإسلامي، واعتبرت القيادة المصرية أن الهدف من وراء هذه الدعوة هو شق وحدة الصف العربي ومحاولة التمهيد سياسيا لقيام حلف إسلامي على غرار حلف بغداد. وكان الأردن قد قدم مذكرة وضح فيها أنه غير مستعد لتنفيذ توصيات القيادة العسكرية المشتركة قبل أن تنسحب قوات الطوارئ الدولية من شبه جزيرة سيناء بحجة أن وجود هذه القوات يشكل عائقا يحول دون تنفيذ خطط القيادة العربية الموحدة. ومن جهة أخرى أعلنت السعودية والأردن عن مقاطعتهما لجلسات مجلس الدفاع العربي المشترك، وبالتالي ارتفعت أصوات الأعضاء المشاركين في المجلس بطرد البلدين من عضوية المجلس.

وبطبيعة الحال لم يكن للخلافات الشخصية بين الزعماء العرب أن تمارس هذا التأثير لولا أن اتخاذ القرارات السياسية في الدول العربية كان يتم بصورة فردية لا محصلة لمشاركة جماعية، مما يؤدي أحيانا إلى إنفراد رئيس الدولة بإتخاذ قرار يمس أمن ومصير الأمة العربية كلها. وهكذا فشل الرؤساء والملوك العرب في تحقيق اللقاءات الدورية، والتي بدأت بقرار قمة يناير 1964 وتوقفت عند ذلك الحشد الكبير في قمة الخرطوم في

أغسطس عام 1967 عقب وقوع الهزيمة العسكرية ببعض دول المواجهة العربية مع إسرائيل.

في هذه الأثناء كان الوطن أو الدول العربية الأعضاء في مجلس جامعة الدول العربية قد انقسم إلى معسكرين : المعسكر الأول بزعامة الجمهورية العربية المتحدة وينضوي تحت لوائه سورية والعراق والجزائر واليمن؛ والمعسكر الثاني كانت العربية السعودية تتبناه وينضوي تحت لوائه الأردن وتتعاطف معه تونس. وثمة فريق ثالث، وهو فريق الغالبية، ويضم بقية الدول العربية وكان هذا الفريق يفضل الوقوف من الصراع على الحياد، ويتجنب قدر الإمكان تحرشات سورية الإعلامية أو الأعمال التخريبية ذات الصبغة السياسية من قبل الحكومة المصرية. وكان المعسكر الراديكالي بقيادة مصر يرى بأن العراق أصبح بلدا محررا، وسورية وإن كانت متحررة فدورها عما قريب. أما لبنان فهي بؤرة للفساد والسماسرة من الرأسماليين الطفيليين الذين لم تمسهم قرارات يوليو الاشتراكية. وتبقى الدول الأخرى كالكويت وليبيا والسودان على مقربة من خط مصر رغم محافظتها السياسية.

ولكل دولة عضو في مجلس الجامعة وضع حساس لا يمكن اللعب على وتره بالنسبة للفرقاء المتنافسين على السلطة والقيادة وذلك وفق حسابات معروفة يحسب لها حسابها في قواعد لعبة السياسة العربية.

ويعرف القادة والزعماء العرب هذا ويحاول كل فريق مشارك أو متفرج أن يستفيد على أفضل وجه من العاملين الأساسيين في الصراع، أي القضية الفلسطينية والوحدة العربية، بما فيها التنسيق المشترك لإيجاد قاعدة صلبة للأمن القومي العربي. ومع ذلك، فإن فشل مؤتمرات القمة العربية في الوصول إلى صيغة توفيقية تؤدي في نهاية المطاف إلى قيام عمل عربي مشترك سيدفع القيادة المصرية بشكل مؤكد إلى البدء بالتساؤل حول فعالية مؤتمرات القمة كأداة للسياسة الاستراتيجية القومية. ومن المحتمل أن تؤدي أعمال العنف في شهر مايو عام 1967 عبر خط الهدنة إلى اندلاع حرب شاملة بين إسرائيل والدول العربية المجاورة لها، وإلى تلقين المصريين والسوريين درسا لا ينسوه بينما يجلس الملوك العرب لمشاهدة أحداث هذه المسرحية المليودرامية. ليحصدوا فيما بعد نتائج الفشل السياسي والعسكري الذي منيت به الأنظمة العربية الراديكالية.

على المدى القصير إذن، تبدو منطقة الشرق الأوسط مؤهلة فقط لمزيد من الصراعات العربية - العربية جنبا إلى جنب مع الصراعات العربية - الإسرائيلية. وسيستمر تدفق الأسلحة إليها من الشرق ومن الغرب في مقابل المال والنفوذ. أما جامعة الدول العربية فسيقتصر دورها على الوساطة، فهي أضعف وأكثر انقساما من أن تستطيع وضع حد لمثل هذه الصراعات . والاختلاف بين المعسكر الثوري والمعسكر الرجعي يتحدد من خلال اعتماد الأول بكثافة على السلاح والدعم السياسي السوفيتي باعتباره رأس الإسفين، بينما الثاني (وخاصة العربية السعودية) تعتمد على المصالح الاقتصادية المتجذرة تاريخيا مع الولايات المتحدة، وعلى السوق الرأسمالي العالمي الذي كان اقتصاد شبه الجزيرة العربية جزءا لا يتجزأ منه. ولما ظهر الإسرائيليون على مسرح الأحداث كطرف ثالث في الصراع قبل أسابيع محدودة من اندلاع حرب يونيو 1967، كانوا أشبه بكرة قدم يتقاذفها اللاعبون العرب من المرمى المصري إلى المرمى السوري. لكن الإسرائيليين سرعان ما فطنوا لهذه اللعبة بحكم تجارهم السابقة فاتخذوا لأنفسهم وضعا آخر يليق بهم ويناسب مركز فريقهم. ففي هذه اللعبة حول الإسرائيليون خطة اللعب السابقة التي كانت تتسم بالدفاع لينتقلوا للهجوم، بحيث أصبحت تلك الكرة التي كان يتقاذفها العرب في كل اتجاه، كرة توجه ضرباتها المسددة في وجوه اللاعبين لتستقر أخيرا في الشباك العربية.

كان عبد الناصر يتدبر القيام بأمور أخرى بدلا عن خوض مباراة خاسرة، وقد قالها عشرات المرات: إن الجمهورية العربية المتحدة - والعرب جميعا - غير مستعدين لخوض غمار حرب شاملة ضد إسرائيل. ومع ذلك فإن القيادة المصرية الذي كانت غير مستعدة للتخلي عن القضية الفلسطينية وتحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني. وقد أصبح الوضع السياسي قابلا للانفجار أكثر مما سبق،وفي نفس الوقت الذي انحرفت فيه مؤتمرات القمة العربية عن مسارها الصحيح. أما الفلسطينيون فقد أعدوا أنفسهم، لنضال طويل الأمد، واثقين في أن الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد لاستعادة أراضيهم. وفي كل الأحوال لم تكن سنة 1967 هي السنة الحاسمة بالنسبة لعبد الناصر إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن نصف جيشه كان مرابطا في اليمن وخزانته خاوية من المال، والملوك العرب يعارضون سياسته، وأمريكا كذلك تتصدى بقوة لسياسته طالما ظلت القاهرة حليفا قويا للاتحاد السوفيتي. فماذا يصنع عبد الناصر بالزعامة كونه القائد العربي الذي

لا ينازعه أحد في زعامة اليسار العربي والأمة العربية قاطبة؟.

في الوقت نفسه أصبح العمل العربي المشترك أشبه بالخرافة السياسية، وزعامته (عبدالناصر) مهددة من قبل البعث السوري الذي يزايد عليه بالقضية الفلسطينية ويدفعه دفعا لخوض مغامرة عسكرية ضد إسرائيل قد تفقده زعامته إلى الأبد – على عكس ما حدث في أزمة السويس. وكان رد عبدالناصر على القيادة البعثية في سورية يتمثل في التورط السياسي والعسكري، مما دفعه إلى زيادة مديونية مصر واعتمادها كليا على الاتحاد السوفيتي. وهكذا تعرض عبد الناصر للنار الخلفية التي كان البعث السوري مصدرها. فبدلا من محاولته تهدئة الموقف على خط الهدنة العسكرية بين سورية وإسرائيل أصبح عبد الناصر أكثر اندفاعا لمواجهة التهديدات الإسرائيلية والتوعد بالرد عليها. ومتى ما قبل التحدي الإسرائيلي فإنها الهزيمة، لأنه سبق أن أكد مرارا وتكرارا أن مصر غير مستعدة بعد لخوض حرب ضد إسرائيل. وفي حال تخليه عن سورية الشقيقة فإن التهديدات الإسرائيلية التي أطلقتها تل أبيب جدية، وليست هزلية كالتهديدات العربية. لقد قال موشى دايان وزير الدفاع الإسرائيلي: "إن الجيش الإسرائيلي في حال إندلاع الحرب لا بد له من اكتساح دمشق"، ومثل هذا سيظهر عبد الناصر بمظهر الجبان المتردد في حماية أبناء عمومته من خطر يحدق بهم.

وكانت إسرائيل قد استكملت استعدادها لمواجهة عسكرية ضد الدول العربية المجاورة مع بداية عام 1967. وعلى الجانب الآخر، لم تكن الدول العربية قد استكملت حشد إمكاناتها وقواها لخوض معركة فلسطين المرتقبة، بل تصدع الصف العربي إلى حد التشرذم والانقسام. كما أدى انقلاب التحالفات إلى جعل القوة الإسرائيلية تستفز العرب في صيف 1967، وبالتالي إلى تغيير مجرى الأحداث في المنطقة ودفعها في اتجاهات غير متوقعة مما أحبط حلولها المبكرة. ومن أجل فرض خطة ردع عسكرية عربية معقولة أقدمت القيادة المصرية على قرار خطير طالبت فيه فرقة الطوارئ الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة بالجلاء عن سيناء ومنطقة شرم الشيخ، بهدف فرض حصار بحري على إسرائيل. وكان الأردن يستبعد قيام مصر بمثل هذه الخطوة الجريئة التي قد تشعل الحرب بين العرب واسرائيل، ولكن عبد الناصر ركب رأسه وأقدم على هذه الخطوة التي لا تراجع عنها، وما على الأردن إلا أن يبرم معه معاهدة دفاع مشترك.

وكان الحصار البحري الذي فرضته سفن الأسطول المصري على خط الملاحة الدولي المؤدي إلى الموانى الإسرائيلية قرارا سياسيا متهورا، إلا أنه أدى بالطبع إلى ارتفاع شعبية الرئيس عبدالناصر بشكل ملحوظ في الشارع العربي الذي كان يعتقد بأن عملية تحرير فلسطين أصبحت قاب قوسين أو أدنى. وكان الاتحاد السوفيتي من ناحيته يدعم علنا القيادة المصرية التي تجاوزت أهدافها السابقة من خلال تبنيها لاستراتيجية ردع عربية، فضلا عن حصار اقتصادي خانق فرضته فرضا على إسرائيل. وكان عبد الناصر بتحركه هذا يريد إقناع البعث السوري أن هدفه يتعدى شرم الشيخ ليصل إلى تل أبيب. وكانت النتيجة تصعيدا للحرب، وهذا التصعيد أكد بدوره لمقاتلي الحرية الفلسطينيين ضرورة الكفاح المسلح، وأدى إلى تحقيق مزيد من الشعبية لعبد الناصر في قلوب الجماهير العربية.

لقد سارت الأحداث في منطقة الشرق الأوسط بأسرع من الموقف الأيديولوجي الذي اتخذته القيادة المصرية والبعث السوري. وثمة ارتباط تاريخي بين مصر الناصرية وسورية البعثية تميز غالبا بالعداء المشترك للأنظمة العربية الرجعية على مدى عقدين من الزمان. فالعدو التقليدي بالنسبة للمعسكر الثوري هم الملوك العرب في السعودية والأردن وليست إسرائيل. ولكن خلافات برزت بين القاهرة ودمشق حول نقطتين على الأقل. النقطة الأولى والأهم تتعلق بالتورط العسكري للجمهورية العربية المتحدة إلى جانب سورية ضد إسرائيل. فالبعث السوري كان يفضل خوض المعركة أولا وأخيرا ضد الملوك العرب. والسوريون عندما وفروا قاعدة آمنة ينطلق منها العمل الفلسطيني المسلح كانوا على علم مسبق بأن الملك حسين يخشاهم أكثر مما يخشى إسرائيل. أما نقطة الخلاف الثانية فهي تتعلق مباشرة بالكفاح المسلح طويل الأمد ضد الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وهذا مرفوض من قبل القيادة المصرية التي كانت تفضل الحروب التقليدية التي تخوضها الجيوش النظامية. وكثيرا ما رفع السوريون والفلسطينيون معا شعار تحرير فلسطين من عمان.

ومن ناحية أخرى كان الدعم السوري للقضية الفلسطينية أعمق جذورا من أن يقبل البعث أية صفقة يمكنها أن تؤثر سلبا على الكفاح المسلح. وقبل اندلاع حرب يونيو 1967 بأسبوعين تقريبا انفجرت شاحنة عسكرية سورية محملة بالأسلحة

والمفرقعات في نقطة حدود أردنية مما أدى إلى قتل وجرح عدد من الجنود والرعاة المتواجدين في موقع الحادث، فقطعت عمان علاقاتها الدبلوماسية بدمشق. وقد ازداد الخوف من الفلسطينيين المقيمين في الأردن من جراء التدفق الكثيف للأسلحة السورية (السوفيتية الصنع) لهم، ومع تحدي أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير الفلسطينية العلني للملك حسين الذي قاد إلى مناوشات عسكرية محدودة بين الطرفين أثناء هذه الفترة. أما الخوف الثاني فقد نما بسبب العمليات الفدائية التي شنها الفدائيون الفلسطينيون في العمق الإسرائيلي وتوجت بإندلاع الحرب بين العرب وإسرائيل.

أدى انتقال العمل الفدائي من الحدود السورية إلى الحدود الأردنية إلى جعل الملك حسين يشعر بإقتراب الخطر منه. وكانت العلاقات الأردنية – السورية تتأزم على فترات متوالية منذ إعلان تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في أول مؤتمر قمة عربي بالقاهرة في مطلع عام 1964. وفي مجمل الصراع كان موقف الحسين دفاعيا أكثر منه هجوميا. وللتخفيف من حدة القلق والتوتر بينه وبين جيرانه عربا ويهودا قرر السفر إلى القاهرة حيث وقع هنالك اتفاقية تحالف عسكري مشترك مع عبد الناصر في 30 مايو من عام 1967. والموضوع الوحيد الذي أثاره الحسين علنا وباستمرار هو أن المؤتمر الإسلامي الذي دعا إليه الملك فيصل وأيده شخصيا لا علاقة له بالصراع العربي – الإسرائيلي، ,انه على أهبة الاستعداد لخوض المعركة مع مصر وسورية ضد إسرائيل. وفي الوقت نفسه، فإن الحسين كان يشعر بالقلق ويحاول تجنب قيام عمليات فدائية تنطلق من الأراضي الأردنية قد تؤدي إلى حدوث غارات إنتقامية إسرائيلية كما حدث في الماضي داخل العمق الأردني. وربما تشن إسرائيل حربا خاطفة ضد الأردن تؤدي إلى الإطاحة بعرشه، وهو ما يجعله يبدي توقا أكبر للمصالحة مع القيادة المصرية. أما السوريون فلم تنطلي عليهم مثل تلك الطروحات السياسية للحسين الذي حاول جاهدا تبرير موقفه.

وقد أبرمت مصر والأردن اللتان يجمعهما الشعور بعدم الاطمئنان، معاهدة دفاع مشترك. و لم يترك الحسين مجالا للشك في عدائه للإسرائيليين عندما أعلن أنه لا مجال للهروب من الأمر الواقع فقبل أن يمد يده لمصافحة عبد الناصر والتحالف معه. وعلى فرض أن عبد الناصر خرج من المعركة القادمة مع إسرائيل منتصرا فإنه سيكون مدينا له

بذلك. وفي حال خسران عبد الناصر المعركة فإنه سيصبح في وضع أفضل بكثير مما هو عليه. وكل ما في الأمر هو أن الأردن لن يخسر شيئا من خلال تظاهره وتأييده لفكرة التضامن العربي فذلك أفضل بكثير من الوقوف موقف المتفرج والمتواطئ مع إسرائيل.

لقد أثبتت الأحداث أن الحسين كان غير مصيب في تقديراته. فلم يمضي سوى أسبوعين على توقيع معاهدة التحالف العسكري المشترك حتى اندلعت حرب يونيو 1967، حيث فقد الملك جزءا كبيرا من مملكته وفي مقدمتها مدينة القدس وغيرها من المدن التاريخية كبيت لحم والخليل ونابلس، وانهمر سيل اللاجئين الفلسطينيين ليغمر ما تبقى من حدود مملكته. وحينها تحققت نبوءته بأن إسرائيل سوف تبتلع الضفة الغربية منه في أقرب صراع محتمل. وقد دفع الملك حسين ثمنا باهظا نظرا لتحالفه مع الطرف الخاسر، لكنه في أسوأ الأحوال لم يفقد عرشه.

الفصل السابع

محور ناصر – حسين والمقاومة الفلسطينية (1967–1970)

لم يخطر ببالنا قط أننا سوف نقدم على تصفية المقاومة الفلسطينية التي عاشت وترعرعت في كنفنا.

الملك حسين في حديثه مع عبد الناصر يوم 26 سبتمبر 1970.

كانت حرب 5 يونيو عام 1967 قد بدأت عمليا عندما أقدمت إسرائيل في 7 أبريل على الهجوم على الجبهة السورية مستخدمة سلاح الطيران. بعدها بشهر شنت إسرائيل هجوما بريا وجويا شاملا على مصر والأردن، وأنزلت هزيمة عسكرية منكرة بالجيوش العربية الثلاثة مجتمعة. تلك الحرب القصيرة الأمد بالنسبة لإسرائيل والباهظة التكاليف بالنسبة للعرب، كانت أشبه بصاعقة رعدية مجلجلة انتهت بفقدان مصر لشبه جزيرة سيناء وتعطيل الملاحة الدولية في قناة السويس، واحتلال مرتفعات الجولان السورية، وضياع القدس مع الضفة الغربية وقطاع غزة من التاج الهاشمي. على أثرها تخلى القادة العرب عن خلافاتهم السياسية لاستشعارهم بخطورة العدوان الإسرائيلي وخشيتهم أن يؤدي ذلك إلى احتلال المزيد من الأراضي العربية. فلم يعد ثمة سبب يدعو القادة العرب إلى الاستمرار في النزاع وتأجيج الخلافات من أجل تحقيق نفوذ سياسي هنا أو هناك، خاصة وأن الجيوش العربية التي خرجت من الحرب بنتيجة سلبية دفعت الرئيس جمال عبد الناصر للاعتراف بالهزيمة وتقديم استقالته الشهيرة في 9 يونيو. حينها كان الملك حسين يحاول التقاط أنفاسه ولملمة ما تبقى من الأراضي للمحافظة على كيان مملكته الممزقة. وهكذا تراجعت المطالب العربية بتحرير فلسطين إلى الموقع

الخلفي، ليتفرغ الجميع لإزالة آثار العدوان الإسرائيلي الغاشم.

لقد أصبح عبد الناصر والحسين الآن شركاء في المحنة، وقد كتب عبد الناصر رسالة مؤثرة للحسين عشية سفره إلى نيويورك لإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، جاء فيها: "إن مصر سوف تقسم الرغيف مع الأردن نصفين، نصف لكم ونصف لنا، ونحن من جانبنا لن نخرج من هذه الأزمة إلا معا لأننا دخلناها معا، ويجب أن نكسبها أيضا معا". والأمر المثير للدهشة حقا أنه على الرغم من الهزيمة المخزية التي حلت ببلديهما استطاعا البقاء والاستمرار في السلطة. وبالمثل استطاعت حكومة دمشق الصمود والبقاء في السلطة، رغم أن هناك ألف سبب وسبب يدعو للتساؤل، لماذا لا يتم إسقاطها وتحميلها تبعات الهزيمة، كون قادة البعث المتطرفين في سورية هم الذين ورطوا مصر في خوض هذه الحرب الخاسرة التي لم تكن متهيئة لخوض غمارها. ولكن القدر لم يسعف حكام دمشق في الصمود طويلا نتيجة الهزيمة، ويبدو أن خلافا سياسيا في صفوف البعث السوري توج بانقلاب عسكري ناجح قاده وزير الدفاع حافظ الأسد الذي أطاح بالحكومة في نوفمبر عام 1970، واعتقل أعضاء مجلس الرئاسة وعلى رأسهم صلاح جديد.

ثمة تغييرات سياسية حدثت في عواصم متفرقة من العالم العربي، علما بأن هزيمة يونيو 1967 لم تكن السبب المباشر وراء هذه التغييرات والأحداث. شهدت سورية انقلاب حافظ الأسد الناجح وهو سابع انقلاب عسكري يحدث منذ وقوع الانفصال، الأمر الذي خلق حالة من عدم الاستقرار الداخلي وخللا في البناء الاقتصادي والاجتماعي. وبالمثل قاد البعث العراقي انقلابا آخر في بغداد أطاح بالرئيس عبد الرحمن عارف، ليحل محله مجلس عسكري بقيادة الجنرال أحمد حسن البكر وأنصاره من أعضاء حزب البعث، الذين استعادوا مكانتهم التي فقدوها في عام 1963. (شكل جناح البعث العراقي المعروف بتوجهه اليميني تكتلا سياسيا معارضا للبعث السوري المعروف بتطرفه اليساري، وظلت العلاقة متوترة للغاية بين الجناحين حتى الوقت الراهن).

أما الحدث الثالث الهام، فقد حدث بعيدا عن ساحة المشرق العربي، هنالك في ليبيا، قاد مجموعة من الضباط القوميين انقلابا عسكريا ناجحا أطاح بالملك العجوز السنوسي، حيث أعلن الإنقلابيون قيام النظام الجمهوري على أنقاض النظام الملكي.

فالحكومة القديمة كانت تتبنى سياسة محافظة تعارض أي تقارب عام بين دول المغرب العربي والمشرق العربي على أساس تحقيق فكرة التضامن العربي، بحيث كانت علاقاتها بالأنظمة العربية وجامعتها تتسم بالحذر الشديد والحيطة خشية أن تتعرض بذلك لرياح التغيير الثورية التي شهدها المنطقة. في حين كانت ليبيا الملكية تحتفظ بعلاقة جيدة مع سائر الدول الغربية خصوصا الولايات المتحدة التي كان لشركاتها المتعددة الجنسية استثمارات هائلة في مجال التنقيب عن النفط في بلد يطفو على بحيرة من الذهب الأسود، وثروته المتنامية لا تنسجم مع الحجم المتواضع للسكان. والمرجح أن الولايات المتحدة أملت أن تكون القيادة الثورية الجديدة متعاونة معها في مجال استثمار الطاقة. ولكن الحكومة الجديدة كانت قد أدارت ظهرها لمطالب الاستثمارات الغربية في البلاد، لتقترب كثيرا – سياسيا وفكريا – من جارتها الجمهورية العربية المتحدة. والأمر الأكثر تشويقا هو إعلان قيام اتحاد ثلاثي بين ليبيا ومصر والسودان في خريف عام 1970. مرة أخرى نكرر أن هذا الموضوع – الوحدة الثلاثية – خارج نطاق الدراسة.

أما الانقلاب العسكري الرابع فقد حدث في السودان في شهر مايو عام 1969، وكان على رأس الحركة مجموعة من الضباط المتطرفين. وكانت المفاجأة الأخرى في جنوب الجزيرة العربية، حيث حدثت تحولات سياسية هامة وخطيرة، ولا سيما بعد حصول حكومة اتحاد الجنوب العربي[1] على استقلالها من بريطانيا في نوفمبر عام 1967، لتطلق على نفسها تسمية جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية. وبعدها بعامين انقسم الحزب الحاكم (تنظيم الجبهة القومية) إلى جناحين سياسيين متناحرين، استطاع الجناح اليساري الإطاحة بالحكومة.

وقبل عام من حصول اليمن على استقلاله كان المصريون يعطون أهمية خاصة

---

(1) يميل معظم الباحثين الغربيين إلى اطلاق تسمية (اتحاد الجنوب العربي) على الشطر الجنوبي من الوطن اليمني. وهذه التسمية كانت من بنات أفكار الإدارة البريطانية لمستعمرة عدن في محاولة منها لاحتواء تيار المد القومي الذي عصف بهذه الحكومة الصناعية وذلك بفضل الكفاح المسلح الذي خاضه الشعب اليمني شماله وجنوبه ضد الاحتلال حتى تم جلاء القوات البريطانية من التراب اليمني يوم 29 نوفمبر من عام 1967. وفي اليوم التالي أعلنت حكومة العمال البريطانية استقلال الشطر الجنوبي من اليمن في 30 نوفمبر، فسلمت السلطة لقيادة الجبهة القومية التي أعلنت عن قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية (1967-1974)، ثم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (1974-1990) التي ذابت واندمجت مع الجمهورية العربية اليمنية، لتشكلا معا كيانا سياسيا موحدا هو : الجمهورية اليمنية. (المترجم)

للمنطقة في مسعاهم لبسط نفوذهم على شبه الجزيرة العربية. وكان تحرك الجمهورية العربية المتحدة لمساندة الثورة في شمال اليمن قد حمل القيادة المصرية على دعم العناصر القومية المتطرفة لإنهاء الاحتلال البريطاني في عدن ومنطقة الخليج العربي. ولكن حرب يونيو 1967 أجبرت عبد الناصر على التراجع عن مغامرته العسكرية في مرتفعات اليمن والتعجيل بسحب قواته من شمال اليمن التي تزامن انسحابها مع جلاء القوات البريطانية من جنوب اليمن. وبالرغم من نجاح المصريين في تثبيت دعائم النظام الجمهوري في صنعاء إلا أنه ظلت المعارضة الملكية تشكل تحديا عسكريا وسياسيا لحكومة السلال التي كانت تعتمد بشكل أساسي على الدعم العسكري المصري. و لم يتوان الجمهوريون المنشقون عن التخلص من حكومة السلال التي أطيح بها في نوفمبر عام 1967.

ولما حاول الملكيون (الإماميون) استغلال الفراغ السياسي في البلاد، الناجم عن انسحاب الجيش المصري من اليمن كان الجمهوريون لهم بالمرصاد، حيث خاض الطرفان معركة تلاحمية حوالي مدينة صنعاء، حقق فيها الجمهوريون انتصارا عسكريا باهرا، رغم أن توقعات المراقبين السياسيين كانت تؤكد سقوط النظام الجمهوري. و لم ترد أية تقارير عن مشاركة مصرية في القتال مع الجمهوريين، رغم أن هنالك ظنونا بمشاركة طيارين سوريين وخبراء روس في القتال إلى جانب الجمهوريين المحاصرين في العاصمة صنعاء.

وقد كانت معركة صنعاء في ديسمبر 1967، هي الحد الفاصل للصراع الدامي في اليمن الذي استمر نحو سبع سنوات، ومن ثم اقتنعت الحكومة السعودية بتغيير موقفها من الصراع الدائر في اليمن. بل أن القادة الجمهوريين المعتدلين حاولوا تجاوز الأزمة بالتوجه مباشرة إلى الرياض في محاولة منهم لإقناع العاهل السعودي الملك فيصل بوقف المساعدة العسكرية المقدمة للملكيين ضد الجمهوريين. وكان الموقف السعودي يتسم بالواقعية السياسية،إذ استجابت الحكومة السعودية لمناشدة القادة الجمهوريين في حل المشكلة اليمنية كونها مسألة داخلية يجب أن تحلها الأطراف المعنية سلما، و لم يعد هنالك مبرر للتورط السعودي في شؤون اليمن الداخلية بعد انسحاب المصريين من البلاد.

إن إنجازات الحرب الأهلية في اليمن من الأمور التي تستحق التسجيل هنا. وأحد أبرز هذه الإنجازات إعلان النظام الجمهوري وإلغاء النظام الملكي الثيوقراطي الذي يعتبر

بحق وحقيقة من مخلفات العصور الوسطى. وكان الدور المصري في اليمن أشبه ما يكون بالدور الفرنسي في قارة أوروبا عندما اجتاحت جيوش نابليون معظم أجزاء القارة الأوروبية لتعصف بالأنظمة الملكية المحافظة التي قامت على أنقاضها أنظمة جمهورية تشبعت بأفكار الثورة الفرنسية ومبادئها. وكانت الدول الغربية هي الخاسرة من جراء هذا الصراع، وفي مقدمتها بريطانيا التي سحبت قواها من عدن ومحمياها ثم أكرهت على سحب قاعدها العسكرية من منطقة الخليج العربي. وكان الكثير من المراقبين يقارنون التورط المصري في اليمن بالتورط الأمريكي في فيتنام، مع الإعتراف بالفارق الكبير بين الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة في جنوب شرق آسيا والأهداف الإستراتيجية للجمهورية العربية المتحدة في جنوب غرب آسيا. ولكن البعض كان يعتبرا لتدخل المصري في جنوب الجزيرة العربية ومساندة النظام الجمهوري الوليد في صنعاء عملا إنسانيا بالدرجة الأولى، خاصة بعد إعلان رجال الحركة الانقلابية المساواة بين سكان اليمن من زيود وشوافع وغيرهم. فضلا عن إلغاء القيادة الثورية في صنعاء نظام الرق والعبودية ومعه نظام الرهائن.

القضيـــة :

اهتزت مكانة القادة العرب في حرب 1967 ولكنها لم تنهر قط. وكان المراقبون يتوقعون الهيار معظم الأنظمة العربية المسؤولة عن الهزيمة. وكل ما حدث هو وقوع انقلابات عسكرية في أنحاء متفرقة من العالم العربي، أدت إلى سقوط بعض الحكومات وقيام حكومات أخرى خلفا لها. وكان على أي حكومة جديدة بعد ذلك أن تقيم توازنا بين طموحاها ومطالب المرحلة القادمة. فالخلافات العربية – العربية طرأ عليها بعض التغيير بعد الهزيمة لكنها لم تتوقف بالمرة. ومنذ ذلك الحين كان الموقف مهيئا للانفجار في عمان هذه المرة بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية التي تعرضت للإبادة الوحشية من قبل الجيش الأردني في أيلول عام 1970. وعندما شنت الحكومة الأردنية حرب الحياة أو الموت ضد "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" في مجابهة شاملة – استهدفت العمل الفلسطيني برمته – فشل القادة العرب في اتخاذ أي موقف لصالح القضية الفلسطينية التي باتت مهددة بالانقراض. وكان هذا النزاع العربي يختلف

عن غيره من النزاعات السابقة كون تفاصيله الدرامية جاءت مجسدة للعبة الجديدة في السياسة العربية. وكانت أحداث "أيلول الأسود" نذير سوء للكفاح الفلسطيني المسلح لأنها كانت مسؤولة بصورة غير مباشرة عن رحيل جمال عبد الناصر المفاجئ عن المسرح العربي.

احتلت القضية الفلسطينية مركز الصدارة في مجمل الصراع العربي – الإسرائيلي. وفعلت حرب الأيام الستة فعلها في مجرى السياسة العربية، حيث اتخذت الدول العربية مواقف متباينة من القضية برمتها. وكان القرار (242) الصادر عن مجلس الأمن في 22 نوفمبر 1967، هو المحك الفعلي لكافة الأطراف المعنية بالقضية والصراع. وقد كشفت هذه الحرب الغادرة وهذا القرار الظالم عن وجود خلل كبير في السياسة العربية، ولا سيما أن القادة العرب بدأوا يتحررون تدريجيا من وهمهم بإمكانية القضاء على إسرائيل بطريق القوة. وقد تعزز هذا التحول في حرب يونيو التي أكدت للجميع فداحة الخسارة والثمن الباهظ للمجابهة العسكرية مع إسرائيل. وفي هذا الاتجاه أخذت بعض الدول العربية كمصر والأردن تبحث عن مكاسب سياسية يمكن الحصول عليها في حال قبولها أو الموافقة على القرار (242) الذي قد يقود الجميع للتوصل إلى تسوية سياسية. ويمكن القول أن دولا عربية أخرى كسورية كانت غير مستعدة للسير وراء مصر والأردن، أي الاعتراف بإسرائيل والبحث عن حل للقضية الفلسطينية. وبالمثل كانت منظمة التحرير الفلسطينية وسائر مجتمع الشعب الفلسطيني يرفضون الاعتراف بالقرار جملة وتفصيلا لأن القرار لم يشر للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير، في حين يشترط القرار من العرب بما فيهم الفلسطينيون الاعتراف بدولة إسرائيل كدولة مستقلة ذات سيادة على التراب العربي.

إن مسألة الدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل أو البحث عن تسوية للصراع العربي – الإسرائيلي، يستلزم من الأنظمة العربية الدخول في مفاوضات دبلوماسية مضنية قبل أن تنسحب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة. ومن الأعراف والتقاليد المتبعة في السياسة العربية عدم الاعتراف بالكيان الصهيوني، أو إغفال وتناسي القضية الفلسطينية لأنها تمثل القضية المركزية في الصراع. إن من الممكن القول بأن التغيير في الإجماع العربي هو تغيير تكتيكي وليس تغييرا في الجوهر الذي ظل على ما هو عليه أي

القضاء على إسرائيل. فالدول العربية وفي مقدمتها مصر، عملت يدا واحدة من أجل تغيير هذه الإستراتيجية. ثم إن هدف القضاء على إسرائيل ازداد تعقيدا بعد أن اتخذت منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن قاعدة للعمل الفدائي الذي يشن عمليات فدائية في العمق الإسرائيلي. وكالعادة كانت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي وحرس الحدود تشن غارات انتقامية ضد الأردن تفوق بكثير من حيث الدمار والخسائر المادية والبشرية ما يقوم به الفلسطينيون داخل حدود إسرائيل.

من الطبيعي القول بأن عملية البحث عن تسوية للقضية كانت الشغل الشاغل لعبدالناصر والحسين اللذين كانا يواجهان معضلة سياسية مشتركة، فكلاهما فقد جزءا كبيرا من أراضيه التي تعتبر من الناحيتين التاريخية والجغرافية ذات قيمة إستراتيجية، وهما غير مستعدين لدفع ثمن باهظ لقاء أهداف تتعدى مصلحة بلديهما القومية. وكان لضياع القدس والضفة الغربية أثره المباشر في إضعاف الاقتصاد الأردني، الذي كان يعتمد بصورة أساسية على الإنتاج الزراعي، وكان يجني عائدات ضخمة من الصناعة السياحية في الأراضي التي أصبحت محتلة. وبالمثل كانت خسارة مصر باهظة للغاية بعد فقدانها للعائدات المالية الضخمة من قناة السويس بعد أن توقفت الملاحة فيها. ناهيك عن خسارتها الكبرى لعائدات آبار النفط في صحراء سيناء التي أصبحت تحت الاحتلال الإسرائيلي. لهذه الأسباب نستطيع منح درجة عالية من الصدق للفرضية القائلة بأنه قد طرأ فعلا تحول محدود في السياسة العربية بعد أن بدأت مصر والأردن تبحثان على استحياء عن حل للقضية دون الخروج على الإجماع العربي، وإجراء الحسابات الخاصة بعملية الربح والخسارة في هذه العملية إقليميا ودوليا. وسوف نجد أن سمة هذا التراجع أصبحت العلامة البارزة في لعبة السياسة العربية فيما يتصل بالقضية الفلسطينية.

وكان هنالك موضوع آخر هو مشكلة الملك حسين والفلسطينيين الذين يشكلون ثلثي السكان في مملكته. لهذا السبب كان وضع الحسين في الأردن أكثر حساسية من وضع عبد الناصر بعد الهزيمة. لقد انهارت آمال الملك حسين بشكل محزن حين انتزع الاحتلال الإسرائيلي منه مدينة القدس والضفة الغربية اللتين كانتا تشكلان العمود الفقري لمملكته الصغيرة. فالأردن بالنسبة لغالبية الشعب الفلسطيني جزء لا يتجزأ من أرض فلسطين، والحسين عنصر غريب عنهم لا يثقون به، ولا يحتفظون بذكريات سارة

للعرش الهاشمي منذ عهد الملك عبدالله الذي (ساعد الجنود البريطانيين على قمع الثورة الفلسطينية في المهد خلال أعوام 36-1939 الملتهبة، وكان أول ملك عربي يقبل بالهدنة مع الكيان الصهيوني، وقد دفع ثمن ذلك حياته عندما تعرض للاغتيال من قبل أحد الفلسطينيين في المسجد الأقصى). وهكذا فقد الحسين في حرب 1967 جزءا كبيرا من أراضي مملكته بما في ذلك القدس، ولكنه احتفظ بعرشه. وهو يعتقد عن إيمان راسخ بأنه ملك شرعي ليس للفلسطينيين فحسب، بل للعرب جميعا شأنه في ذلك شأن جده الشريف حسين شريف مكة.

وهكذا بينما كانت علاقة الملك حسين بمنظمة التحرير الفلسطينية متوترة للغاية، كانت علاقة عبد الناصر بالفلسطينيين بصورة عامة جيدة. والسبب في ذلك هو أن الحكومة المصرية على عكس الحكومة الأردنية، استطاعت حشر ما لا يقل عن نصف مليون لاجئ فلسطيني في قطاع غزة، ذلك الشريط الحدودي الذي لم تحاول السلطات المصرية ضمه لحدودها السياسية. وكان هذا الوضع مريحا بالنسبة للقيادة المصرية لأن المشكلة الفلسطينية تعني في أساسها الانتظار على خط الحدود الفاصل بينها وبين إسرائيل، ومن ثم الانطلاق والعودة إلى أرض فلسطين. وإذا كان عبد الناصر لم يقدم حلا عمليا لمحنة اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات، فإن رفضه الاعتراف بوجود إسرائيل والمطالبة بحقهم في العودة إلى أراضيهم المغتصبة جعلت الكثير من الفلسطينيين ينظرون إليه بعين الإجلال والإكبار، فهو في عيونهم المنقذ الوحيد والمغيث لشعب فلسطين. وكان الفلسطينيون أكثر الشعوب العربية تحرقا لخوض معركة العودة التي طالما تغنت بها وسائل وأجهزة الإعلام المصرية منذ حدوث نكبة 1948.

ومما أبرز المطالبة بعودة الفلسطينيين إلى أراضيهم - وهي مطالبة قائمة على استمرار تاريخي ولغوي وثقافي - الظاهرة غير العادية لحدة المشاعر الوطنية الفلسطينية التي كانت تشمل كل الفلسطينيين، سواء داخل الأراضي المحتلة أم في أرض الشتات، حيث نصبت عشرات المخيمات في الأراضي العربية المجاورة. وبالمقابل كانت إسرائيل كدولة استعمارية استيطانية ترفض الاعتراف بالقضية الفلسطينية كقضية قومية، بل على أساس مشكلة لاجئين يجب إعادة توطينهم أو تعويضهم عن أراضيهم المفقودة. والتحدي الفلسطيني للأنظمة العربية بعد هزيمة 1967 ساعد على بروز الكفاح

الفلسطيني المسلح كحل أمثل للأزمة السياسية التي فشل القادة العرب في حلها لردح من الزمان. هذه الهزيمة كشفت القناع عن الأنظمة العربية وأظهرتها على حقيقتها، فهي عاجزة عن الدفاع عن حدودها، ناهيك عن هزيمة إسرائيل وقذفها في البحر. إن هذه الأسس كانت تشكل قاعدة للموقف العربي الذي تتزعمه مصر طوال أكثر من عشرين عاما، وحظيت أيضا باعتراف دولي عندما تطرق قرار مجلس الأمن (242) لمشكلة اللاجئين، و لم يتطرق للقضية الفلسطينية.

وانقسم الفلسطينيون، فأيد فريق منهم سياسة عبد الناصر القائلة "بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة". وكان الانشقاق داخل العمل الفلسطيني ناجما في الظاهر عن مسألة عزل الكفاح المسلح عن انتظار العودة بواسطة الجيوش العربية التقليدية، ولكنه كان نابعا في جوهره من ضياع القضية الفلسطينية في غابة السياسة الدولية. وهذا ما دفع عددا كبيرا من الشباب الفلسطيني إلى هجر مخيماتهم أو تحويلها إلى معسكرات مدججة بالسلاح. وكان الأردن بحكم موقعه القريب من الأراضي المغتصبة وبحكم تضاريسه، يشكل قاعدة مناسبة لحرب العصابات، حيث حظي العمل الفلسطيني بتأييد قطاع واسع من السكان. ولكن المشكلة تظل قائمة طالما أن منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها لم تكن مستقلة تماما، فقد أصبحت أشبه بلعبة اليويو من دون سلك.

وكانت المسألة الأساسية التي تزعج قادة العمل الفلسطيني عند بداية انطلاق الثورة الفلسطينية وخوض تجربة الكفاح المسلح تتعلق بالمرارة الناجمة عن عجز الجيوش العربية المرابطة على خط الحدود في توفير الدعم اللوجيستيي لهم أثناء قيامهم بغارات فدائية جريئة داخل العمق الإسرائيلي.وقيل حينها إن السلطات الأردنية كانت تبدو منزعجة من العمل الفلسطيني ومظاهره المسلحة أكثر من انزعاجها من الوجود الإسرائيلي المسلح في الأرض المحتلة.وكانت خطورة العمل الفدائي بالنسبة للأنظمة العربية تكمن في توجهاته الجديدة التي باتت تهدد سلطتها وتعرضها للخطر. فالفدائي الفلسطيني لم يكن ذلك الرجل الذي يوجه سلاحه في وجه العدو، بل هو ذلك الرجل المتحرر من القيم والتقاليد البالية التي سكنت المجتمع العربي وأوهنت قواه وأهدرت طاقاته. الفدائي هو ذلك الرجل الذي يتقبل النقد ويمارس النقد الذاتي مع نفسه أولا ومع رفاقه ثانيا، وهو الذي يتجنب الثرثرة والمبالغة في حديثه، وهو الذي يترفع عن الفردية الأنانية ويؤثر رفاقه

عن نفسه، وهو الذي يسخر من القيم البرجوازية المكتسبة التي أصيب بها المجتمع العربي المتفسخ من جراء الهزيمة والقهر السياسي الذي تعرض له عبر القرون.

إن فصائل الكفاح الفلسطيني المسلح، التي تعود مقاومتها إلى عام 1935، كانت تأمل من هذه الثورة أن تحقق للشعب الفلسطيني حقه في استعادة أرضه وتقرير مصيره. والكثيرون من قادة العمل الفلسطيني الذين تأثروا بالفكر القومي في شرخ شباهم كانوا في هذه السنوات يكنون الاحترام لعبد الناصر الذي أظهر روحا تضامنية مع قضيتهم. وعندما خيب جيش مصر أملهم بالعودة تخلى معظمهم عن وظائفهم وحياقم المخملية في عواصم النفط العربية لينضموا إلى المعسكرات في المخيمات المنتشرة في الأردن وسورية ولبنان. وقد تبنت "الجبهة الشعبية" و "الجبهة الديمقراطية" مبادئ الماركسية – اللينينية في نضالها السياسي اليومي. واعتبر بعض منتسبي الجبهتين إن دور عبد الناصر سياسيا انتهى بعد الهزيمة، فكل المعجزات والمآثر التي صنعها في معكرة السويس (1956) لم تعد ذات قيمة بعد نكسة 1967. وكل ما يستطيع تقديمه للأمة العربية هو هزائم أخرى عسكرية وسياسية، ولا سيما بعد موافقته على القرار (242)، وقبوله بمبادرة وزير الخارجية الأمريكي وليم روجرز. إذ كان من الصعب على عبد الناصر صنع معجزة أخرى، لأن زمن المعجزات العربية قد ولى ولم يعد. ويبقى الكفاح المسلح وحده هو الحل، والمعجزات إن وجدت ستكون حتما من صنع الفدائيين الفلسطينيين.

حركة المقاومة الفلسطينية :

إننا نجد أنفسنا في نهاية سنوات الستينيات في وضع يحتم علينا تقصي نشوء حركة المقاومة الفلسطينية وظهورها على مسرح الأحداث العربية والدولية كمنظمة سياسية وعسكرية تناضل من أجل تحرير فلسطين، بغض النظر عن هويتها الإرهابية. فالحركة وليدة كفاح طويل خاضه الشعب الفلسطيني خلال الفترة الممتدة ما بين عام 1936 و عام 1948 ضد الحركة الصهيونية، حيث بلغ الصراع ذروته في منتصف عام 1967، العام الذي مني فيه العرب بوجه عام والفلسطينيون بوجه خاص بهزيمة مفجعة أدت إلى وقوع المزيد من الأراضي العربية تحت الاحتلال الإسرائيلي. وكان هدف حرب الأيام الستة هو تدمير قدرة الجيوش العربية على شن حرب إقليمية شاملة ضد إسرائيل. وحتى

هذا العام عام النكسة والهزيمة، كان الفلسطينيون يشكلون عنصرا هامشيا في النزاع العربي – الإسرائيلي. وهذا الوضع الشاذ ساعد على خلق جيش التحرير الفلسطيني (عام1964) الذي تولدت عنه منظمة التحرير الفلسطينية تحت زعامة ياسر عرفات الذي خلف أحمد الشقيري في قيادة العمل الفلسطيني. وأصبحت صورة عرفات ذلك الشاب الذي يعتمر الكوفية الوطنية المرقطة، الحاصل على إجازة جامعية في الهندسة المدنية رمزا للمقاومة الفلسطينية. وكان عرفات في طليعة الفدائيين الفلسطينيين الذين شنوا غارات إرهابية جريئة داخل الأراضي المحتلة مما دفع بالجيش الإسرائيلي لشن عمليات انتقامية ضد الأردن (على قرية الصمع في نوفمبر عام 1966 وضد سورية في أبريل عام 1967). وكانت النتيجة المباشرة لهذه العمليات الفدائية والحشود العسكرية عبر الحدود المشتركة بين سورية والأردن ومصر اندلاع حرب يونيو، الأمر الذي ساعد على تفريخ العديد من المنظمات والجبهات الفدائية التي اتخذت لها مسميات مختلفة، ولكنها كانت تلتقي عند هدف واحد ألا وهو القضاء على دولة إسرائيل.

إن التكتيك العربي الجديد المتمثل بإظهار القضية الفلسطينية قد تطور بعد هزيمة عام 1967، وبمناسبة الأوضاع الجديدة التي نشأت نتيجة لسيطرة إسرائيل على أجزاء كبيرة من الأراضي العربية، بما في ذلك مدينة القدس. ولم يعد العرب يعرضون القضية على أنها قضية فلسطينية محضة (قضية لاجئين)، بل صراع عربي – إسرائيلي. إن منظمة التحرير الفلسطينية تصر أيضا على أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية في الصراع، وهذا الإصرار يقر حق "العودة" أي حق من يوصفوا بلاجئي عام 1948 بالعودة إلى أماكن سكنهم داخل حدود إسرائيل التي كانت قائمة قبل حرب 1967.

في غضون ذلك مرت سنوات واندلعت حرب يونيو، وخسرت منظمة التحرير الفلسطينية جزءا حيويا من قواعدها الحصينة في غزة والضفة الغربية اللتين وقعتا تحت الاحتلال الإسرائيلي. وللتعويض عن هذه الخسارة الفادحة، نشطت المنظمة في أوساط مخيمات اللاجئين المنتشرة في الضفة الشرقية، حيث تم استقطاب الآلاف من الشباب والأطفال الذين انخرطوا في العمل الفلسطيني. وانضم إليهم المئات من منتسبي الجيش الأردني. وقد لعبت "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"[1] بزعامة جورج حبش، و

---

(1) كانت سلطات البعث السوري تعتبر حركة القوميين العرب المنافس الخطير لها على السلطة في دمشق،

"منظمة الصاعقة" وهما منظمتان إرهابيتان صرفتان تمتلكان إمكانيات هائلة، دورا خطيرا في بلورة الكفاح الفلسطيني المسلح على أرض الواقع العربي حتى وصلت ذروته درجة الصدام المسلح في إيلول عام 1970 والذي تسبب في طرد منظمة التحرير الفلسطينية من هناك.

ولكن الحقيقة هي أن منظمة التحرير الفلسطينية هي القوة الضاربة للأمة العربية كلها لتحقيق هدف القضاء على إسرائيل، الذي فشلت الجيوش العربية في تحقيقه في حروب سابقة، وفشل من قبلها أحمد الشقيري قائد جيش التحرير الفلسطيني بخطاباته النارية المتوعدة بتدمير إسرائيل. وبعد وقوع الهزيمة لم يجرؤ الشقيري على الهمس بنبت شفة من جراء النكبة التي منيت بها الأمة العربية منكفئا على نفسه في قصره الضخم الكائن بإحدى القرى اللبنانية النائية، ليحل محله مؤقتا يحي حموده. ولكن عرفات انتزع المبادرة منهما بترجمة العمل الفلسطيني إلى كفاح مسلح يعتمد على الكلمة الصادقة والطلقة الشجاعة. لقد أقيمت المنظمة رسميا في عام 1964 وتلقت الدعم أولا من سورية، وبعد تطورها تلقت الدعم من دول عربية في مجال التدريب والخدمات الدبلوماسية والمالية والأسلحة،ومنح لأعضائها عندما ينسحبون من عمليات فدائية كإختطاف الطائرات المدنية أو تفجيرها. ولكن المنظمة لم تحصل على اعتراف كامل بها من جانب جامعة الدول العربية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني.

وكان الأمر واضحا بأن المنظمة لا يمكنها إنجاز أي مهمة طالما بقيت معزولة عن العمل الفدائي وتنظيماته. ويتميز العمل الفلسطيني عن غيره بكونه مسألة قومية ذا أولوية من الدرجة الأولى. وهذا ما يكسب الكفاح الفلسطيني زخما رسميا وجماهيريا على مستوى الساحة العربية، والميثاق الوطني الفلسطيني يشير بوضوح إلى الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير والاستقلال والسيادة على أرض فلسطين (على عكس القرار 242 الذي ينكر هذا الحق على الفلسطينيين).

=وقد شجعت الحكومة السورية على تأسيس "منظمة الصاعقة" كمنافس قوي لـ "الجبهة الشعبية" بزعامة جورج حبش ونائبه هاني الهنيدي الذي سبق له وأن شغل منصب وزاري في الحكومة الائتلافية. فالهنيدي أحد الأعضاء المشاركين في مباحثات الوحدة الثلاثية المنعقدة بالقاهرة في أعقاب انقلاب مارس 1963. والجدير بالذكر أن حبش والهنيدي كانا زملاء دراسة في الجامعة الأمريكية ببيروت. ولما قام حبش بزيارة دمشق في عام 1968 مع ثلاثة من رفاقه تعرض للاعتقال والسجن لمدة سبعة أشهر من قبل سلطات الأمن السورية، نظرا لعلاقته الوثيقة مع الجناح الماركسي البعثي.

رغم هذا، فقد أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية "فتح" والمنظمات الداعمة لها أن الكفاح الفلسطيني المسلح، ساهم في تطوير الوعي السياسي، واعتبرته قوة ديمقراطية. واستنادا إلى ذلك حصلت المنظمة بزعامة عرفات على نصف مقاعد المجلس الوطني المؤلف من مائة مقعد في الاقتراع العام الذي أجرى في مايو عام 1968. وكان نصيب فتح لمفردها ثمانية وثلاثين مقعدا والجبهة الشعبية عشرة مقاعد، وحصلت بقية المنظمات الفدائية الأخرى على مقعدين. (أما النصف الآخر من المقاعد فقد تم توزيعها بين المؤسسات الفلسطينية الأخرى كالصندوق الوطني الفلسطيني والمنظمات المدنية ذات الصبغة النقابية – الطلابية والعمالية). وفي السنة التالية في فبراير عام 1969 خطى المجلس الوطني خطوة متقدمة بانتخابه ياسر عرفات زعيما سياسيا وقائدا عسكريا لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيسا للجنة التنفيذية. واحتفظ يحيى حمود بمنصبه السابق رئيسا للمجلس الوطني. وفي يونيو من نفس العام قررت منظمة التحرير فرض ضريبة التحرير على كل مواطن فلسطيني داخل وخارج فلسطين. (على سبيل المثال حددت المنظمة خصم 6 بالمائة من دخل الفلسطينيين العاملين في ليبيا و 3 بالمائة على العمال المقيمين في مصر).

لقد كانت إنجازات منظمة التحرير الفلسطينية خلال السنوات الثلاث التي تلت الهزيمة مثيرة للإعجاب، فقد نظمت وسيست جماهير الشعب الفلسطيني داخل وخارج المخيمات، وشكلت تنظيما للخلايا السرية في عواصم عربية مجاورة، ووفرت خدمات تعليمية وصحية ذات مغزى للاجئين الفلسطينيين، وإن كانت محدودة. وقد وفر الفلسطينيون في أرض الشتات الإلهام والتشجيع والدعم المادي للحركة، بينما دعم فلسطينيو الداخل (عرب إسرائيل) بدورهم النضال داخل فلسطين. ومع ذلك فإن احتياجات نضال التحرير مازالت كبيرة. وليست هنالك أية أوهام حول التضحيات الجسام التي لا بد من تقديمها قبل الوصول إلى نهاية الهدف. وقد رافق العمل الفلسطيني عقبات وعثرات سياسية واجتماعية داخلية وخارجية (ذاتية وموضوعية)، حالت دون نموه بصورة مضطردة.

واجهت المنظمة عقبة ثانية، إلى جانب المجلس الوطني الفلسطيني، وجيش التحرير الفلسطيني الذي تم تشكيله في منتصف عقد الستينيات على نمط الجيوش العربية التقليدية، عندما قررت اللجنة التنفيذية العليا لمنظمة التحرير تنحية رئيس أركان حرب

جيش التحرير الفلسطيني مع مجموعة من أتباعه. وعند امتناعه عن تنفيذ الأوامر، فرضت عليه المنظمة الإقامة الجبرية بمترله الكائن بدمشق. وتفاقمت الأمور في الصف الفلسطيني بعد أن وجهت منظمتان فدائيتان اتهاماتهما لقيادة منظمة التحرير (اللجنة التنفيذية) بمحاولتها التدخل السافر في إدارة شؤونهما الداخلية في محاولة منها لإحداث تغييرات هامة وجوهرية في قيادتهما.

بالإضافة إلى ذلك، واجهت منظمة التحرير الفلسطينية مشاكل عدة مع قيادة الجبهة الشعبية التي رفضت التعاون معها بحجة أن تمثيلها في المجلس الوطني لم يكن مناسبا مع حجمها. ومرد ذلك الخلاف هو أن الجبهة كانت لا ترغب في أن تكون مقيدة في اتخاذ قراراتها بالمنظمة الأم، خاصة فيما يتعلق بأعمال العنف من جراء خطف الطائرات والهجوم بالقنابل على الأهداف العامة كمكاتب الطيران والسياحة التابعة لشركة العال الإسرائيلية. وعندما قررت مجموعة من المنظمات الفدائية تشكيل القيادة العامة للكفاح الفلسطيني المسلح بهدف التنسيق عند الإعداد لعمليات فدائية قررت الجبهة الشعبية الانسحاب من هذا التشكيل.

ويظهر إدراك الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بهذا التفوق والشعور المتزايد بأنها تشكل النموذج الثوري للكفاح الفلسطيني المسلح على النمط الصيني "الماوي"، في قرارها فتح جبهة ثانية خارج حدود فلسطين، بحيث أصبح كل شئ يتعلق بالكيان الصهيوني يعتبر هدفا من أهداف المقاومة الفلسطينية. وتعلن الجبهة في بياناتها العسكرية بشكل صريح لا لبس فيه أن جهودها لا تقتصر في القضاء على دولة إسرائيل فحسب، بل إسقاط كافة الأنظمة العربية. وهي تعتقد بزعامة الدكتور جورج حبش كذلك انها بكشفها لإدعاءات منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها البرجوازية بزعامة ياسر عرفات وخططها المضادة للثورة إنما لعبت دورا هاما في تقدم الثورة الفلسطينية. والواقع انها كانت تنبش قبرها بيدها، لأنها مهدت الطريق للحكومة الأردنية لتطهير المقاومة الفلسطينية، وخاصة في عمان المعقل القوي للحركة.

مؤتمر القمة العربي بالخرطوم (أغسطس 1967) :

خرجت المقاومة الفلسطينية قوية بعد الإختفاء الذي فرض عليها من الحكومات

العربية لتلقي بنفسها بعد حرب 1967 في أتون المعركة. وكانت المعضلة الأساسية التي واجهت عبد الناصر والحسين هي مشكلة مزدوجة : احتواء وتدجين المقاومة الفلسطينية والبحث عن تسوية سياسية مع إسرائيل قبل فوات الأوان. وعلى ضوء وضوح نوايا القادة العرب، وعلى ضوء المصير المظلم الذي يواجه العمل الفلسطيني وعلى ضوء التشجيع والمساعدة العربية للمقاومة الفلسطينية، على ضوء كل ما تقدم تبدو أقوال وأفعال عبد الناصر والحسين حول تسوية القضية أو الحل الإقليمي تافهة ولا قيمة لها. إن مفهوم " تسوية" يساوي "حلول وسطية" في مفردات القاموس السياسي العربي، ولا يتصور الفدائيون الفلسطينيون في عصرنا هذا نهاية أخرى لحربهم الثورية الشعبية طويلة الأمد ضد الكيان الصهيوني، غير اقتلاعه من الجذور.

بالنسبة للدول العربية – خارج نطاق المواجهة – كانت المسألة بسيطة للغاية والدعم السياسي للكفاح الفلسطيني غير ملزم لها طالما تعارض مع مصالحها الإقليمية. و لم تجد سورية والعراق والجزائر حرجا أو صعوبة في إعلان استعدادها لتقديم العون اللازم للثورة الفلسطينية، خاصة سورية لأنها دولة من دول المواجهة، حيث كانت تصر على الحل العسكري للقضية، قبل وبعد فقدانها لهضبة الجولان الإستراتيجية في حرب يونيو 1967. ومع ذلك فإن المساعدات المالية السخية التي تلقتها من الدول العربية النفطية كانت كافية لاستيعاب حوالي مائة ألف نازح شردتهم الحرب.

إن الزعماء العرب كانوا يعرفون جيدا موقف عبد الناصر الحرج في هذا الشأن، فهو معروف بمواقفه المتصلبة إلى جانب الشعب الفلسطيني وحقه في العودة. وكان السوريون يعرفون مغزى اللعبة السياسية بتشجيعهم للكفاح الفلسطيني المسلح داخل حدود إسرائيل، إلا أنه كان سيقود حتما قيام حرب عربية ثالثة بين إسرائيل والدول العربية، وهو الهدف الذي أعلن عنه قادة البعث السوري في مظاهرات سياسية متعددة. أما العراق والجزائر فهما ليستا من دول المواجهة ولن يفقدا شيئا في حال اندلاع الحرب بين العرب واليهود. وقد صدرت هنا وهناك تصريحات لقادة البعث جاء فيها أن سورية مستعدة لدعم الثورة الفلسطينية شريطة أن يوسع الفدائيون نطاق نشاطهم إلى قواعد عسكرية أخرى تقع في الأردن ولبنان، نظرا لسهولة الانطلاق منها إلى الأراضي المحتلة.

علاوة على ذلك، إذا لم تتسم هذه السياسة العربية بالانتهازية، فإنها كانت نتيجة

قناعة. إن مفهوم حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد أثبت نجاحه بصورة فعالة قابلة للتصديق في تجربة الثورة الجزائرية، فلم لا يجرب الفلسطينيون هذه الثورة ضد إسرائيل، ولا سيما أن المحاولات الدبلوماسية والحروب التقليدية للجيوش العربية لم تجد فتيلا في تحرير فلسطين وتحقيق حلم العودة. إلى جانب ذلك فالحكومات العربية حاولت بطريقة أو بأخرى التقليل من شأن مقدرة الفدائيين الفلسطينيين على تدمير إسرائيل، خوفا من انتقال عدوى الثورة الفلسطينية إلى الجماهير العربية فتتحرك ضدها. أما العقيدة الثورية فسوف تثبت فعاليتها إذا ما ترجمت الأقوال إلى أفعال. وفي وقت مبكر من الستينيات جرى توحيد كل هذه الجهود تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية والجبهة الشعبية اللتين بدأتا نشاطاتهما السياسية السرية في عواصم عربية. وإبان الثورة الفلسطينية لعبت المقاومة دورا هاما في طباعة وتوزيع المادة التخريبية، وفي قيادة المظاهرات الشعبية التي نددت علنا بسقوط الأنظمة العربية الانهزامية.

وعندما اشتد الجدل العقائدي في أوساط المثقفين اليساريين العرب حول مصداقية الكفاح المسلح كانت التربة العربية مهيأة لانطلاق الثورة الفلسطينية.ولما كان العمل الفلسطيني يصطدم بقوة وبصورة مباشرة بالحكومات العربية، كانت الحكومات الراديكالية في كل من سورية والعراق والجزائر تمارس ضغطها باستمرار على القيادة المصرية للتخلي عن فكرة التسوية السياسية. فالاستمرار في التعامل مع الملك حسين كانت تثير علامة استفهام كبيرة حول زعامة عبد الناصر للأمة العربية في كفاحها المرير ضد الكيان الصهيوني وتحرير فلسطين، وليكن النموذج الفيتنامي هو النموذج الأمثل للمقاومة الفلسطينية حتى يتم القضاء على إسرائيل وقذفها في عمق البحر، بدلا من شن حرب نظامية خاسرة ضدها.

إن أهمية مثل هذا النقاش تكمن في أنه لا ينحصر حول حل واحد وأوحد، بل تجري فيه مقارنة بين حلول مختلفة، وكما هو الحال في جميع القرارات التي تتخذ في الحياة، فإن الحسم في هذه المشكلة هو حسم مؤلم. فهناك ثلاثة هموم تحدد سياسة الحكومات العربية تجاه القضية الفلسطينية من جهة، وتجاه الصراع العربي - الإسرائيلي من جهة أخرى. **فالهم الأول** الذي استحوذ على تفكير الزعماء العرب هو الخوف من الثورة الفلسطينية وخطورة العمل الفدائي الذي قد يؤدي إلى مواجهة أخرى مع

إسرائيل. وقد كان هذا مصدر قلق دائم بالنسبة لعبد الناصر والحسين. وقد أدى هذا الخوف إلى محاولات لاحتواء الثورة الفلسطينية، ولكبح جماح الكفاح الفلسطيني المسلح وإمكاناته الثورية في المنطقة. فالملوك العرب كانوا هم المستفيدون من هذا الوضع الشاذ (لا حرب ولا سلم) في منطقة الشرق الأوسط بعد نكسة 1967، فهم لا يرغبون تماما ولا يعارضون تماما التوصل إلى تسوية سياسية مع إسرائيل.

والهم الثاني الذي يحدد السياسة العربية يتعلق بنوايا الكيان الصهيوني وقادته في المنطقة. بهذا الخصوص عرضت إسرائيل شرطا على الزعماء العرب، وهو التوصل إلى حدود آمنة ومعترف بها وسلام حقيقي، ولكن الحاجة إلى حدود آمنة أصبحت نظرية غير مقنعة للأنظمة العربية، بما في ذلك ليبيا والعربية السعودية والكويت، التي قدمت مساعدات مالية سخية لدول المواجهة المتضررة من الحرب. ففي عام 1948 سفك المصريون والسوريون والأردنيون دماءهم لمنع قيام دولة إسرائيل، بينما لم يستطيعوا في حرب 1967 منع اليهود من احتلال المزيد من الأراضي العربية والقذف بما لا يقل عن مليون لاجئ فلسطيني نحو الأراضي العربية المجاورة. إن من يقرأ توقعات الزعماء العرب في عام 1967 بعد أن منيوا بهزيمتين سيدرك كيف كانوا يتوقعون انتصارا تاريخيا مذهلا خلال بضعة أيام، وتحويل دولة إسرائيل إلى ركام. والمعروف أن الزعامة العربية تعمل من خلال دوافع دينية وسياسية لتحقيق هدف واضح محدد هو القضاء على دولة إسرائيل وإعلان الجهاد المقدس ضد اليهود، ولو استدعى الأمر جولة جديدة من الصراع، كان يتحرق لها قادة النظام الثوري الجديد في ليبيا، في حين فقد العاهل السعودي الملك فيصل جزءا كبيرا من حماسه لإنجاز هذه المهمة الصعبة.

أما **الهم الثالث** فهو يتعلق بتوفير الدعم السياسي والاقتصادي للجمهورية العربية المتحدة بصفتها رأس الحربة في المواجهة العربية – الإسرائيلية. ويلاحظ أن الملوك العرب لم يكفوا عن مطالبة عبد الناصر بالرضوخ لمطالبهم فتخوض مصر الحرب الجهادية المقدسة ضد إسرائيل بإسم العرب جميعا، وأن العملية الحسابية التي يقومون بها هي عملية حسابية اقتصادية ذات مغزى سياسي، أي إشغال مصر الناصرية بالجبهة الإسرائيلية بدلا من الجبهة العربية. ومع الوقت أثبتت هذه النظرية عقمها، فقد اضطر عبد الناصر للاعتماد على الاتحاد السوفيتي بصورة متزايدة لمواجهة الأزمة الحادة التي

كانت تمر بها بلاده. وكانت مطالبة مصر بالحصول على أسلحة سوفيتية جديدة ومتقدمة تعويضا عما خسرته في الحرب يعتبر منعطفا هاما في سير الأحداث في المنطقة، حيث شارك السلاح والخبراء السوفيت في معركة الدفاع عن مصر لمواجهة التحالف الأمريكي - الإسرائيلي. وكانت مبادرة روجرز وزير الخارجية الأمريكي قد لقيت معارضة شديدة من قبل بعض الأنظمة العربية وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وبقي الخيار الأمثل أمام القيادة المصرية هو الحل العسكري والمواجهة المستمرة كما جسدها حرب الاستتراف بين مصر وإسرائيل خلال عام 1969.

وقد برزت الخلافات العربية في لقاء القمة العربي الرابع بالخرطوم في أغسطس عام 1967، وهذا اللقاء يذكرنا بسلسلة اللقاءات العربية الأخوانية التي تبنتها مصر مبكرا بهدف خلق جبهة عربية موحدة ضد إسرائيل. إن دور القيادة المصرية في جعل مصر قاعدة ثورية للعمل والتضامن العربي أمر لا مجال للشك فيه، ولكن عبد الناصر بعد حرب يونيو كان في وضع سياسي مختلف تماما عن الوضع السابق. وعندما بت القادة العرب في التراع العربي - الإسرائيلي هتف الحاضرون في مؤتمر الخرطوم باللاءات الثلاثة الشهيرة : لا اعتراف بإسرائيل ولا تفاوض مع إسرائيل ولا سلام مع إسرائيل.

لم تكن مفاوضات الخرطوم تجري في جو هادي يساعد على تحقيق تضامن عربي حقيقي، بل كانت تجري وسط أحداث عسكرية - سياسية متشابكة. ولقد لوحظ أن عبد الناصر حاول في هذا اللقاء المصارحة والتصالح مع العاهل السعودي الفيصل. كما لوحظ أن بعض الدول العربية النفطية وعلى رأسها السعودية والكويت وليبيا تعهدت بتقديم مساعدة مالية لمصر والأردن تقدر بـ (392 مليون دولار سنويا يدفع ثلثا المبلغ للـ (ج.ع.م والثلث الآخر للأردن)، ولم تشارك سورية في هذا المؤتمر رغم جميع المحاولات التي بذلها القادة العرب في إقناع الحكومة السورية. وكانت أزمة اليمن من ضمن القضايا التي تطرق إليها الزعماء العرب، حيث فقدت مصر هيمنتها على المنطقة لتقطف السعودية ثمار هزيمة مصر في حرب يونيو، وتشعر بتعزيز قوها بعد أن قبل عبد الناصر بسحب ما تبقى له من قوات في اليمن.

ولم تحظ القضية الفلسطينية باهتمام القادة العرب المؤتمرين في الخرطوم، لأن همهم الأول والأخير كان محصورا في عملية إزالة آثار العدوان الإسرائيلي على الأراضي

العربية. ولكي نقدر مدى قلق الأنظمة العربية علينا أن نتذكر في ذلك الوقت بالضبط في 21 مارس من عام 1968، حيث خاض الفدائيون، معركة الكرامة ليترلوا هناك هزيمة نكراء بكتيبة مدرعة من الجيش الإسرائيلي هاجمت قواعدهم بالأردن. فالفلسطينيون كغيرهم من العرب كانوا في حالة خبل وذهول من جراء هزيمة يونيو، ولولا معركة الكرامة لما استعاد الفدائيون ثقتهم بأنفسهم إلى حد الغرور الذي جعل العرب على ثقة من أن الحل الأمثل للمعارضة وتحرير الأراضي المحتلة هو مواصلة نهج الكفاح المسلح بدلا من الوقوع في فخ المفاوضات الدبلوماسية.

وعندما صدر قرار مجلس الأمن رقم (242) في نوفمبر 1967، كان قد مضى على الاحتلال الإسرائيلي قرابة ستة أشهر، وخلال هذه الفترة استخدمت الولايات المتحدة كل ماالديها من نفوذ في الأمم المتحدة للحيلولة دون صدور قرار جماعي يدين العدوان الإسرائيلي ويطالبه بالانسحاب من الأراضي العربية. وفي لقاء الخرطوم لم يكن من السهل على عبد الناصر أو الحسين إقناع المؤتمرين للحصول على موافقتهم بالدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل والبحث عن تسوية سياسية للأزمة، وأعادت عقارب الساعة إلى زمن 4 يونيو 1967. وترتب على ذلك زيادة الشكوك في إمكانية التوصل إلى حل للتراع العربي – الإسرائيلي، وثمن تلك التسوية بالنسبة للعرب. وقد تمسك الزعماء العرب في الخرطوم بتلك اللاءات الثلاثة : لا اعتراف بإسرائيل ولا تفاوض مع إسرائيل ولا سلام مع إسرائيل.

إن فحوى هذه اللاءات الثلاثة كانت تعبر عن خيبة الأمل العربية والشعور بمرارة الهزيمة التي تجرع غصتها العرب جميعا. وإن ما يمكن التأكيد عليه هنا في هذه اللحظات هو أن الزعماء العرب توصلوا جميعا إلى صياغة عامة كما سبق أن فعلوا ذلك في مؤتمرات القمة العربية منذ عام 1964. وكان العامل الإسرائيلي هو السبب المباشر في هذا الإجماع العربي رغم شدة التباين السياسي بين الأنظمة العربية. ولم يخل لقاء القمة العربي بالخرطوم من عملية الشد والجذب والمشادات الكلامية بين الوفد السوري والوفود الأخرى المشاركة في المؤتمر نظرا لمشاعر الحقد العميقة المترسخة في صدور السوريين من جراء المساومات السياسية وإغفال ذكر القضية الفلسطينية. وقد غادر وزير الخارجية السوري إبراهيم ماخوس قاعة المؤتمر غاضبا في طريقه إلى بلاده.ولما سأله

أحد الصحفيين إلى أين أنت ذاهب؟ أجاب ماخوس: صوب أي جهة تقلع بنا الطائرة القادمة إليها.

الفدائيون الفلسطينيون والحكومة الأردنية :

منذ حدوث معركة الكرامة أصبح واضحا أنه مهما اعتز العرب بشجاعة الفدائيين الفلسطينيين وتفانيهم في التضحية بالأرواح في سبيل نصرة القضية، فهم في الأخير عنصر غير مرغوب فيه بالنسبة للأنظمة العربية وفي طليعتها الأردن ولبنان، حيث يوجد أكبر تجمع فلسطيني في مخيمات اللاجئين. ولم يكن هناك من يجهل الاستعدادات الإسرائيلية عبر الحدود المشتركة مع الأردن ولبنان لحماية المستوطنات المنتشرة من غارات الفدائيين، ومجابهة مجمل احتمالات الوضع العام المتدهور الذي نجم عن ظهور المقاومة الفلسطينية كقوة جديدة في المنطقة.

لقد اعتقدت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في بداية الأمر أن بوسعها توسيع نطاق نشاطها في الأراضي اللبنانية دون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة علاقاتها مع الحكومة اللبنانية التي تعرضت لضغوط عسكرية متزايدة من قبل الجيش الإسرائيلي الذي شن غارات وحشية انتقامية على قرى الحدود. واعتبارا من عام 1969 اصطدمت المقاومة الفلسطينية بالجيش اللبناني بصورة متقطعة. وبعد سلسلة من الصدامات الدامية بين المقاومة الفلسطينية وحلفائها من القوى الوطنية اللبنانية بالجيش اللبناني وأنصاره من حزب الكتائب والميليشيات المسيحية الأخرى، تدخل عبد الناصر بين الطرفين في نوفمبر علم 1969. وفي اتفاقية القاهرة حددت الحكومة اللبنانية نطاق العمل الفلسطيني، في محاولة منها لمنع المظاهر المسلحة للفدائيين الفلسطينيين داخل المخيمات القريبة من مدينة بيروت. وكانت الحكومة اللبنانية تهدف من وراء هذه الإجراءات إلى إلغاء كل احتمال يسمح لإسرائيل بمواصلة اعتداءاتها على الأراضي اللبنانية بحجة مطاردة الفدائيين.

وإذا كان الخلاص من التدهور الداخلي العام في بيروت وجنوب لبنان يشكل حافزا كبيرا لشن غارات فدائية تنطلق من غور الأردن، فإن الملك حسين وجه نقده الصريح للمقاومة الفلسطينية يوم وقوع ملحمة الكرامة في 21 مارس 1968. ولم يخف الحسين تخوفه من حدوث غارات انتقامية ضد الأردن، ومن ثم طالب قيادة منظمة

التحرير بالحصول على أذن مسبق من السلطات الأردنية للسماح لهم عند التفكير في شن عمليات فدائية عبر نهر الأردن. وبهذا تكون معركة الكرامة هي الحد الفاصل الذي حددت استقلال العمل الفدائي عن أي تأثير من قبل الحكومة الأردنية.

وفي هذه الأثناء، كانت المخيمات الفلسطينية قد تحولت إلى معسكرات حافلة بالنشاط، لها إدارتها المستقلة، وأصبحت حركة المقاومة تمتلك مؤسسات اقتصادية واجتماعية خاصة بها فضلا عن الجهازين السياسي والأمني اللذين كانا يشكلان بحق وحقيقة نواة للدولة الفلسطينية قيد التشييد.ونتيجة لهذه الضغوط اشترك ممثلو الفدائيين في جميع النشاطات الدولية وكأنهم يمثلون دولة فلسطين، واستغل زعيمهم عرفات المنابر الدولية لشن هجمات شديدة اللهجة على إسرائيل، وأصبحت القضية الفلسطينية القضية الرئيسة ليس في السياسة العربية فحسب، بل في المناقشات الدولية، وصرفت الأنظار عن قضية اللاجئين والمخيمات. فالتشجيع الذي لقيته قيادة المنظمة من بعض الحكومات العربية المتطرفة غرس الثقة في قلوب الفلسطينيين المتجنسين بالجنسية الأردنية عامة والفدائيين خاصة بالإفصاح عن إقامة دولتهم في الأردن.ولكن الأردن ليس فلسطين التي كان الفلسطينيون يحلمون بإقامة دولتهم عليها.

وكان الملك حسين يرى أن الوقت لم يحن بعد لتصفية حسابه مع الفدائيين الفلسطينيين قبل التوصل إلى تسوية سياسية مع إسرائيل تمكنه من استعادة الأراضي المحتلة (القدس والضفة الغربية) منذ عام 1967. ورغم ذلك بدأت الحكومة الأردنية تطالب أمريكا بمعونات عسكرية وإقتصادية استعدادا منها لمواجهة محتملة مع الفدائيين. وكان الحسين ينصح ضباطه وجنوده بالتحلي بالحذر والصبر حتى يأتي الوقت المناسب لضرب المقاومة. ومع ذلك فقد نسب إلى الملك حسين تعهده بصورة شخصية لعبد الناصر بألا تقدم حكومته على عمل عسكري يؤدي إلى تصفية الوجود الفلسطيني في الأردن، علما بأن الحسين كان يحتفظ بفرقة من المظليين عالية التدريب لتتولى القيام بهذه المهمة.

لقد كان التحرك الوحيد الذي صدر من منظمة التحرير الفلسطينية هو الاستعداد التكتيكي لإقامة دولة فلسطينية في الأردن، مع التأكيد بأن ذلك لن يكون بمثابة الهدف النهائي للثورة الفلسطينية. إن أقصى ما يمكن العاهل الأردني أن يقوم به في الوقت الراهن هو تأجيل تصفية حسابه مع الفلسطينيين إلى مرحلة تالية، مع محاولة التوصل إلى

تسوية سلمية مع إسرائيل. فالفلسطينيون يخطئون في اعتقادهم بأن في مقدورهم تنفيذ هدفهم المتطرف بإقامة دولة لهم في الضفة الشرقية للأردن.

صحيح أن بني البشر يخطئون في تقدير إمكانيات الواقع، ولكن يبدو أن أخطاءهم هي في الغالب في الاتجاه التفاؤلي وليس التشاؤمي، والخروج عن القاعدة هو نوع من الشذوذ، وهذا هو عين ما حصل مع الفدائيين الفلسطينيين الذين حولوا عمان إلى معسكر يعج بالدوريات المدججة بالسلاح. وقد أثارت تصرفاتهم الاستعراضية حفيظة الحكومة وشعر الملك وقادة الجيش بجرح في الكرامة. ولما أدركت قيادة الجيش الأردني أن المقاومة الفلسطينية قد استنفذت جزءا كبيرا من طاقتها العسكرية في الاشتباكات المتواصلة مع الجيش وقوات حرس الحدود الإسرائيلي، جاء الوقت المناسب للتخلص منهم، خاصة بعد أن فقدوا عطف الرأي العام عليهم في البلاد.

إن الموقف المتطرف لبعض فصائل العمل الفلسطيني والتصرفات الهوجاء لنفر من الفدائيين داخل عمان جعلهم يظهرون بمظهر المعارض للحكومة والخارج عن القانون، ولا سيما أن قيادة منظمة التحرير أخذت تمارس سلطتها كدولة داخل دولة في الأردن، وهذا الموقف أصبح مثار جدل السلطات الأردنية. وقد حان الوقت لاتخاذ موقف حازم تجاه إحدى فصائل المقاومة الفلسطينية ألا وهي "الجبهة الشعبية" حيث أقدم فدائيوها على اختطاف ثلاث طائرات مدنية وإجبارها على الهبوط في مطارات الأردن. في مثل هذه الأوضاع يجب على الحكومة الأردنية أن لا تنتظر حتى مجيء حل خارجي مفروض لحل أزمة مفتعلة، بل عليها أن تبادر إلى تقديم حل داخلي لكي تبطل مفعول القنبلة الموقوتة في البلاد.

ومع مرور الوقت تعمق وبرز هذا الرأي الفلسطيني القائل بأن الطريق إلى القدس يبدأ من الأردن، وذلك عندما تبنت منظمة التحرير الفلسطينية عملية تمثيل الشعب الفلسطيني. وكانت الحكومة الأردنية والملك حسين يدركان نقطة الضعف المشتركة، فكلاهما يدعي لنفسه الشرعية في تمثيل الشعب الفلسطيني. وقد أدى ذلك إلى تقديم تنازلات جزئية من جانب الأردن، والمطلوب منه السماح بحرية العمل الفلسطيني داخل أراضيه، وهذا القبول والموافقة ينتقص من سيادته. ولم يتردد الحسين في حسم الأمور لصالحه بإصراره على تحجيم المقاومة ونشاطها داخل الحدود الأردنية.وقد تم إعداد

الخطوط العريضة بين المنظمة وقيادة الجيش الأردني أثناء قيام الفدائيين الفلسطينيين بهجمات في العمق الإسرائيلي. واعتقد الطرفان - الفلسطيني والأردني - أن هذا التنسيق يحل المشكلة القائمة بينهما على قاعدة لا غالب ولا مغلوب.

صحيح أن مثل هذا التسليم الأردني - الفلسطيني بهذا الواقع يبدو وكأنه حلم بعيد المنال ولكن كيف يمكن للطرفين التعايش في بيت واحد وكلاهما يدعي أنه سيد ورب البيت. ما هي الظروف التي ستجعل الجيش الأردني يشترك مع الفدائيين الفلسطينيين في حرب ضد إسرائيل مثلما حدث عام 1948؟ وقد اقتضى الأمر الانتظار عامين كاملين ليصل النزاع إلى حد الصدام الشامل المسلح بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وعلى المدى الطويل كانت مصلحة الطرفين غير متوافقة، وقد حرص الملك حسين والزعيم عرفات على تفادي الخوض في الوحل. ولعل من أصعب المعضلات التي واجهت الطرفين منذ عقد الهدنة بينهما في أبريل عام 1969 هو احتمال فقدان سيطرة عرفات على الجبهة الشعبية بقيادة جورج حبش الذي أعلن استقلال جبهته وأنصاره عن قيادة المنظمة. وخلال الأشهر القليلة التالية كانت هناك تقارير عن هجمات عسكرية ضد قواعد الفدائيين يشنها الجيش الأردني ومداهمات واسعة النطاق ضد مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في عمان، حيث تعرض العشرات من قادة العمل الفلسطيني للاعتقال والاستجواب من قبل السلطات الأردنية. ولم تستطع الحكومة الأردنية والمنظمة التوصل إلى حل مرضي للطرفين، ولم تكن وساطة عبدالناصر المتكررة بقادرة على رأب الصدع العميق بين الحسين وعرفات.

إن شرعية الطرفين في تمثيل الشعب الفلسطيني لا يمكن فهمها إلا من خلال الإطار العام لتوازن القوى في الساحة الأردنية، حيث أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية تفرض نفسها كدولة في الدولة.وإزاء الضغط المتزايد من قبل عبد الناصر صرح الحسين إنه سوف يعترف بقيادة المنظمة كممثلة شرعية للفلسطينيين خارج الحدود الأردنية. والمنطق الذي كان يمكن من خلق هذا الكيان الفلسطيني داخل الأردن، هو أن حوالي 60 بالمائة من سكان المملكة فلسطينيون فلن تكون هنالك حاجة إلى المواجهة العسكرية بين المنظمة والحكومة، فالسلاح الديموغرافي يبقى كافيا. ويقع الحسين بين شقي رحى المقاومة الفلسطينية وقيادة جيش الدفاع الإسرائيلي التي ما فتئت تهدد بغزو الأردن ما لم

يتمكن الحسين من وقف عمليات تسلل الفدائيين عبر نهر الأردن. ولولا الدعم السياسي والعسكري المحدود الذي تقدمه الولايات المتحدة للأردن لعمت الفوضى البلاد.

لقد حولت عملية خطف الطائرات أنظار المجتمع الدولي إلى القضية الفلسطينية من قضية ذات صلة بالوجود الإسرائيلي في فلسطين إلى قضية داخلية أخرى متشابكة ومعقدة للمقاومة الفلسطينية في الأردن. فمنذ عام 1967 والملك حسين يتولى المسؤولية على مركز الثقل للقضية الفلسطينية في أعماق السياسة الأردنية التي ترفض تحويل الأردن إلى دولتين نظرا لاختلاف التركيبة السكانية لصالح منظمة التحرير الفلسطينية التي أخذت على عاتقها مسؤولية بناء الدولة الفلسطينية على التراب الأردني.وإذا كان الزعيم الفلسطيني عرفات يبذل قصارى جهده للتعايش مع الحسين ولو بصورة مؤقتة، فإن القيادة الفلسطينية الأخرى وعلى رأسها قيادة الجبهة الشعبية كانت ترى أن الطريق الصحيح إلى القدس يمر عبر تقاطع عمان -تل أبيب. وعلى هذا الأساس يرى الدكتور حبش ورفاقه، أن إستراتيجية الثورة الفلسطينية تقوم على أساس الحرب الشعبية طويلة الأمد، مما يستوجب إجراء تغييرات جوهرية في بنية المجتمع العربي الإقطاعي - البرجوازي، يمكن الوصول إليها من خلال الاعتماد على النفس. أما المساعدات الخارجية، ولا سيما من الأنظمة العربية، فقد تقود الثورة إلى الانتكاس.

وفي لقاء للجنة التنفيذية لم يكن سوى حبش ورفاقه الذين كان يسيطر عليهم في مواجهة قيادية موسعة مع ممثلي "منظمة التحرير الفلسطينية" ومن ينضوي تحت مظلتها من المنظمات الفلسطينية الأخرى. وعندما رفضت "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" في وقت لاحق دعوة اللجنة التنفيذية للمشاركة في عقد مؤتمر توحيدي، وذلك في اجتماع عقده قادة العمل الفلسطيني في القاهرة، ثار غضب عرفات الذي بدأ يستخدم اتصالاته العربية لفرض نوع من الحظر على نشاط الجبهة، وذلك بتجميد كل المساعدات التي كانت تتلقاها، خصوصا من الجزائر وليبيا. ولكن هذا الاختلاف السياسي بين قيادة فتح ممثلة بعرفات وقيادة الشعبية ممثلة بحبش، لم يؤد إلى الطلاق النهائي بينهما. وكانت ردة الفعل المناهضة للمقاومة الفلسطينية قد أخذت مواقعها التنفيذية داخل الجيش وفي تشكيل الحكومة الأردنية الجديدة، التي كانت بمثابة "وزارة حرب" يترأسها وصفي التل، استعدادا منها لخوض مناطحة عسكرية مع الفدائيين الفلسطينيين. وكانت قيادة

منظمة التحرير الفلسطينية وبقية الفصائل الأخرى جاهزة لخوض نضال مسلح في الأردن.

وفي شهر يونيو 1970، أصبح الموقف قابلا للإنفجار عندما حدثت اشتباكات متقطعة بين قوات الحكومة والفدائيين. وقد توصل الملك حسين والزعيم عرفات إلى عقد هدنة مؤقتة بعد مضي أربعة أيام من القتال الأهلي وسقوط مئات القتلى من الطرفين في عمان وضواحيها. ولما رأت قيادة الجبهة الشعبية عدم جدوى الاستمرار في عقد اتفاقيات هشة لوقف إطلاق النار مع الحكومة، أمام التهديد بالإبادة قررت تجربة الانقلاب.ووضع أنصار حبش خطة تقوم على احتلال فندقين من فنادق الدرجة الأولى بالعاصمة كان يقيم فيهما مجموعة من رجال الأعمال والصحفيين الأجانب (إنجليز وألمان وأمريكان)، وهددت الجبهة الشعبية بنسف المباني بمن فيها.من جهة أخرى طالبت قيادة الجبهة الشعبية وأيدها قيادة فتح من الملك حسين، فصل مجموعة من ضباط الجيش البارزين وعلى رأسهم خال الملك ناصر بن جميل رئيس هيئة الأركان العامة، وعمه زيد بن شاكر، كما ألحت على تسريح فرقة المظلات الخاصة المرابطة بالعاصمة عمان. وفي ظروف قاهرة كهذه استجاب الحسين لبعض مطالب الجبهة بتسريحه بعض ضباط الجيش، وأعطى توجيهاته الخاصة بتشكيل حكومة جديدة متعاطفة مع حركة المقاومة الفلسطينية.

وفي 10 يوليو من عام 1970 توصل الطرفان إلى عقد اتفاقية تحدد علاقتهما المستقبلية تحت إشراف "لجنة وفاق عربية"، كما تعهدت الحكومة الأردنية بعدم تضييق الخناق على المقاومة الفلسطينية طالما كانت وجهتها تل أبيب وليس عمان. وهذا الاتفاق في حد ذاته يعبر عن رغبة المقاومة الفلسطينية في تأمين الوصول إلى السلطة في عمان، وأول أهداف الجبهة الشعبية هو ترسيخ نفوذها في الأراضي الأردنية حتى لو كان الثمن هو فسخ علاقتها مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وإزاء ذلك اشتدت المنافسة بين المنظمات الفدائية خصوصا فتح والشعبية في سعيهما لكسب الجماهير الفلسطينية في الساحة الأردنية، والتي أعجبت أيما إعجاب بمواقف جورج حبش المتبجحة أثناء تفاوضه مع الحكومة وإكراهها على الرضوخ لمطالبه. وقد كانت للحسين تجارب مريرة مع الفدائيين الفلسطينيين منذ انطلاقة الثورة واتخاذ الأراضي الأردنية

قاعدة للعمل الفدائي، وفي أيلون خاض الطرفان حرب حياة أو موت، ولم تكن هناك فائدة من بذل جهود عربية لوقف حرب الإبادة ضد المقاومة الفلسطينية.

وهنا يطرح السؤال التالي: كيف استطاعت الجبهة الشعبية تبني تكتيك متطرف أدى إلى وقوع كافة فصائل الكفاح الفلسطيني فريسة سهلة في فخ أعد لها بإحكام من قبل الجيش الأردني، فتعرضت المقاومة للإبادة؟.

وعلى الرغم من أن ردود فعل الفصائل الفلسطينية وفي طليعتها "منظمة فتح" قد صيغت باختصار واكتفت بإبراز المواقف الإيجابية للجبهة الشعبية بدون إبداء المبررات، فإننا نستطيع القيام بمحاولة لكشف النقاب عن تقديراتهم. لقد دعا أحد قادة العمل الفلسطيني المخضرمين في وقت سابق قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى العمل على إيجاد حل للتطرف والأعمال الإرهابية التي تبنتها الجبهة الشعبية والتي أضرت إضرارا بالغا بسمعة القضية معبرا عن خشيته من أن يؤدي التطرف إلى انتحار الثورة الفلسطينية تطرفا. واستشهد هذا المسؤول بالتجربة المماثلة التي خاضتها الثورة الجزائرية منذ عقد مضى، حيث أقدمت قيادة الثورة على تصفية العناصر المتطرفة وإزاحتها ولم تندم قط على ما فعلته.

إن هذه المسألة "التطرف" قد نوقشت باستفاضة من قبيل الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، وأصبحت الشغل الشاغل للمقاومة الفلسطينية، كما أوضح ذلك أحد قادة منظمة التحرير الفلسطينية في مقابلة صحفية أجريت معه في وقت لاحق: "المشكلة لم تكن في أننا لا نستطيع التخلص من الجبهة الديمقراطية أو الجبهة الشعبية، ولكن المشكلة تكمن في وحدة المنظمات الفدائية التي كانت تخضع في تبعيتها لإحدى الدول العربية التي توفر لها الدعم المالي والسياسي، وتناصر قضيتها التي غالبا ما تختلف مع برامج وأهداف الثورة... لهذا الغرض تم تشكيل "اللجنة التنفيذية" بهدف توحيد قرارنا السياسي من خلال تنسيق العمل الفدائي والبحث عن صيغ مشتركة تتعلق بالقرارات السياسية الهامة، وتفادي السلبيات والمؤامرات التي تحاك ضد القضية الفلسطينية. ولكن ما يجب أن يحدث حسب وجهة نظر منظمة التحرير الفلسطينية لم يحدث في الواقع، فقد كانت قيادة المنظمة ترغب في علاقاتها مع الدول العربية أن لا تكون مرتبطة بأية دولة.. ولكنها نتيجة للأخطاء والممارسات وجدت نفسها مرغمة على الارتباط

والاعتماد على دول عربية عدة، الأمر الذي ألحق الضرر بحريتها في التصرف.."[1].

الحرب الأهلية في الأردن (أيلول الأسود) :

ما أن شعر الملك حسين بأن الوقت قد حان لخوض المعركة ضد الفلسطينيين بصورة مكشوفة في أيلول عام 1970، حتى تصور فداحة الخطيئة القاتلة في الإنتظار والتحلي بالصبر إزاء الاستفزازات المتتالية التي تعرضت لها حكومته منذ شهر يونيو. فالحسين كان قد شعر بالذل والإهانة من جراء استجابته لمطالب زعيم الجبهة الشعبية الدكتور حبش بتسريح خيرة ضباطه وأقاربه في الحكومة وقيادة الجيش. وكان معظم أفراد الجيش الأردني، خصوصا فرق البادية المعروفة بولائها للعرش الأردني، يتحرقون لخوض المعركة ضد الفدائيين الفلسطينيين الذين أصبحوا يشكلون جيشا منافسا يتحدى ويهدد مكانة الجيش الحكومي. فالتوتر السياسي بين الطرفين كان يسحب نفسه على البنية الاجتماعية للأردن، فالجيش الأردني وغالبية منتسبيه من الريف تلقوا تدريبهم العسكري تحت إشراف الخبراء البريطانيين وكانوا غاية في الانضباط وقدرتهم القتالية عالية مقارنة بالفدائيين الفلسطينيين الذين اكتسبوا خبرة قتالية "حرب عصابات"، لكنهم كانوا شبابا متشبعين بالحماس الثوري يتصرفون وفق أهوائهم وما يقتضيه الموقف من كر وفر ومناورة. وهذه الأوضاع العامة في الأردن تذكرنا بالمواجهات الدرامية العاصفة التي حدثت خلال عقد الستينيات في صفوف الحركة الطلابية الغربية المعارضة للسلطة في باريس وشيكاغو، مع الفارق الكبير،وهو أن شباب المقاومة الفلسطينية كانوا مدججين بالأسلحة الخفيفة كالكلاشينكوف والبازوكا في مواجهة جيش حديث مدعوم بالمدرعات والمدفعية الثقيلة.

لقد كانت مبادرة روجرز وزير الخارجية الأمريكي بشأن تسوية للصراع العربي – الإسرائيلي– ولو بشكل جزئي، تؤدي إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية التي تم احتلالها خلال حرب 1967، مقابل إنهاء حالة الحرب بين إسرائيل ومصر، دون التطرق للقضية الفلسطينية لا من قريب ولا من بعيد. فالمبادرة الأمريكية

(1) انظر : رولا أديك، الفلسطينيون وجها لوجه مع العرش الأردني، الليموند، العدد 4 (4ديسمبر 1970).

كانت بمثابة الشرارة التي أشعلت النار في التل كله بين الفدائيين الفلسطينيين الساخطين على عبد الناصر والحكومة الأردنية المؤيدة لموقفه هذا. وقد ظهرت بوادر الأزمة بصورة جلية في موقف القيادة المصرية أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي الخامس بالرباط، حيث أعرب عبد الناصر عن عدم استعداد بلاده خوض معركة فلسطين لمفردها، ما لم تفي الدول العربية النفطية بالتزاماها المالية تجاه مصر. واستنتج القادة العرب أن عبد الناصر أصبح يفكر بجدية في الحل السياسي في حال التزام الدول الكبرى (أمريكا وروسيا) بتنفيذ خطة السلام على مراحل.

وقد استغل عبد الناصر هذه المناسبة بقوله ما دامت الدول العربية غير مستعدة للقتال ضد إسرائيل، فمن الأحرى بهم احترام وجهة نظر مصر واتخاذ القرار المناسب دون ممارسة أي ضغوط عليها. لقد حاول عبد الناصر التظاهر بأنه يتحدث من مركز القوة، إلا أن مضمون حديثه كان ينم عن حالة الخور والضعف الذي حل بالأمة العربية التي باتت عاجزة عن خوض غمار حرب إقليمية ناجحة ضد إسرائيل، ولم يبق أمامها غير خيار السلام. وغادر عبد الناصر الرباط غاضبا إلى القاهرة وفي اليوم التالي لحق به الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف والأمين العام لجامعة الدول العربية عبد الخالق حسونه. وإزاء ذلك قررت كل من سورية والعراق واليمن الجنوبية مقاطعة النقاشات المغلقة، ورفض مندوبوهم إقرار البيان الصادر بإسم مؤتمر القمة فتوقف إصداره. ومنذ ذلك التاريخ شهدت مؤتمرات القمة العربية شقاقا من نوع جديد بين دول الرفض ودول المواجهة الكلامية والعسكرية.وكانت دول المواجهة العسكرية عموما، ومصر العربية خصوصا، هي التي خرجت من الحرب.

إن مناورات عبد الناصر في قمة الرباط كانت واضحة، وقد أفصح عن ذلك في خطاب ألقاه يوم 23 يوليو 1969، أبدى فيه موافقته على مبادرة روجرز للسلام. وتتلخص الخطة في اقتراح وزير الخارجية الأمريكي وليم روجرز بإعلان وقف إطلاق النار بين الجمهورية العربية المتحدة وإسرائيل وتجديد وساطة هيئة الأمم المتحدة في مسعاها للسلام في منطقة الشرق الأوسط، طبقا لما اقترحه الدكتور يارنج المتعلق بالقرار (242) الصادر عن مجلس الأمن في نوفمبر عام 1967. وثمة ترتيبات سرية سبقت هذا التصريح بعد الحصول على موافقة مبدئية من مصر والأردن وإسرائيل. وسرعان ما أعلن

الأردن بعد مصر موافقته على الخطة دون أية تحفظات وبالمثل أعلنت إسرائيل موافقتها عليها بعد مرور أسبوعين. ويبقى الفلسطينيون هم العقبة الكأدا، في طريق السلام والحل السياسي المستقل عن القضية الفلسطينية برمتها.

وعلى ضوء ذلك كان قادة العمل الفدائي في حالة تأهب قصوى لمواجهة أي طارئ. وقد حاول الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات ضبط أعصابه حيث تجنب توجيه نقد مباشر ضد الرئيس جمال عبد الناصر والملك حسين، ولكنه لم يتردد في شجب "مبادرة روجرز" واصفا إياها بأنها "خطة استسلامية"، كما حث الفلسطينيين على مقاومتها بكل مالديهم من قوة. ولاذ معظم قادة العمل الفلسطيني بالصمت، وقليلون أولئك الذين وجهوا نقدهم للزعماء العرب، وعلى رأسهم جمال عبد الناصر لأنهم أصبحوا يتصرفون بالقضية الفلسطينية وكأنها ملك لهم. أما إذاعة "صوت فلسطين" فقد بادرت بمهاجمة السياسة المصرية ونعتها بالإنهزامية. وعلى ضوء ذلك قررت السلطات المصرية إيقاف برنامج "صوت فلسطين"، وتلي ذلك إيقاف عملية تسريب الأسلحة والمال من رفح إلى قطاع غزة المحتل. كما قرر الاتحاد العام لطلبة فلسطين نقل مقره من القاهرة إلى عمان نظرا لتعرض عدد كبير من الطلبة الفلسطينيين للطرد من الجامعات المصرية، وتعرض عدد آخر للاعتقال والمطاردة.

وفي مظاهرة عسكرية – فدائية – رافقت مسيرة المظاهرات المدنية التي اجتاحت عواصم عربية، قامت "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" باختطاف ثلاث طائرات يوم 7 سبتمبر 1970، حيث أقدم الفدائيون على نسف طائرتين في إحدى المطارات الأردنية، ودمرت الثالثة في مطار القاهرة. فضلا عن ذلك، اختطف فدائيو الجبهة طائرة رابعة أجبروها على الهبوط في مطار المفرق بالأردن، كما احتجزت أكثر من مائة راكب كرهائن، وللإفراج عنهم اشترطت الإفراج عن عدد مماثل من الفدائيين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

ونظرا للانعكاسات الدولية السيئة لهذه العملية الإرهابية اضطرت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى أن تصدر بيانا شجبت فيه القرصنة الجوية، وبالتالي جمدت عضوية الجبهة الشعبية. وبالمثل صوت مندوب الحكومة السورية لدى هيئة الأمم المتحدة ضد حادثة الاختطاف، ولكن هذه الإجراءات لم تكن مقنعة بالنسبة للرأي العام

العالمي الذي اعتبر خطف الطائرات الثلاث عملا إرهابيا محضا نفذه الفدائيون الفلسطينيون وتجب معاقبتهم. وللتملص من هذه الفعلة غادر الدكتور حبش الأردن متجها إلى كوريا الشمالية للتأمل والدرس في نظرية الإستراتيجية الثورية وحرب التحرير الوطنية ضد الإمبريالية طبقا لنظرية كيم ايل سونغ.

على ضوء هذه الحادثة كان وضع الملك حسين يبدو مثيرا للشفقة، فمدينة الزرقاء التي تبعد نحو عشرين ميلا عن قصره في العاصمة عمان، كانت تقع تحت سيطرة ونفوذ المقاومة الفلسطينية. وقد اتخذ من قصره غرفة عمليات لمتابعة سير الأحداث عن كثب على أمل الوصول إلى تسوية مع فدائي الجبهة الشعبية الذين اختطفوا الطائرات المدنية وهددوا بتدميرها ما لم تستجب إسرائيل لمطالبهم. ولتهدئة الموقف أعطى الحسين توجيهاته للجنود المحاصرين لموقع المطار بالانسحاب بعد أن بادر الفدائيون بإطلاق سراح معظم الركاب المحتجزين، ولكنهم احتفظوا بنحو خمسة وخمسين راكبا كرهائن، ثم قاموا بتفجير الطائرات في مدرج الزرقاء.

هل كان الحسين يتوقع حدوث هذا العمل الاستفزازي؟ وما هي ردة فعله إزاء الخطة المتفق عليها مع عبد الناصر تجاه الفدائيين الفلسطينيين الذين أبدوا معارضة قوية لمبادرة روجرز للسلام؟ استنادا إلى بعض المصادر التاريخية الموثوقة والمؤكدة، فإن عبد الناصر حث الحسين على تفادي الدخول في مواجهة عسكرية مفتوحة مع الفدائيين الفلسطينيين حتى يتم التوصل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل. ولكن هذا الأمر يسهل الحديث عنه من الناحية النظرية،ويصعب العمل به وتطبيقه على أرض الواقع في الأردن الذي أصبح مرتعا خصبا للعمل الإرهابي. ثم إن "مبادرة روجرز" ستصبح بعيدة المنال بعد أن يتزل الفدائيون الفلسطينيون كارثة محققة بالعرش الهاشمي. وللتعجيل بساعة المواجهة حاول الاثنان - الحسين وعبد الناصر- إقناع عبد السلام النابلسي - سياسي مخضرم تولى مناصب سياسية عليا خلال عقد الخمسينيات - بقبول تشكيل حكومة جديدة بهدف ترضية منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن رد النابلسي كان الرفض المطلق لمبادرة الحسين وضم صوته إلى جانب صوت المقاومة الفلسطينية. إذا كان الأمر كذلك فإن من الضروري أن يبلغ الحسين سن الرشد قبل فوات الأوان.

هكذا تعرض الحسين لمعارضة مكشوفة باتت تهدد كيانه. وعلى فرض أنه قبل

فكرة التعايش مع الفدائيين لفترة وجيزة من الزمن كما نصحه عبد الناصر، فما هو الضمان لنجاح التسوية الديبلوماسية؟ وهل سيقف عبد الناصر إلى جانبه في محنته في حال حدوث مواجهة مكشوفة مع الفدائيين الفلسطينيين؟.

ولكن المشكلة هي أكثر من كونها مبدئية، فالفدائيون الفلسطينيون المقيمون في الأردن منذ نهاية عقد الأربعينيات هم في حالة عداء مع العرش الهاشمي، وأي تغلغل فدائي مكثف في العاصمة عمان لن يتيح للحسين فرصة المناورة السياسية، وبالتالي سيحرمه من المبادرة العسكرية. ومن تجربته الطويلة والمريرة مع عبد الناصر الصديق والعدو في وقت واحد كان الحسين لا يثق به لأنه كان مدرك تماما أن تحالفه معه مجرد موقف تكتيكي لا أكثر فرضته ظروف ما بعد حرب 1967. ثم إن حاجة عبد الناصر للحسين تتمشى مع رغبة الأول في التقرب من واشنطن ودوائر الخارجية الأمريكية على أمل الدفع بمبادرة روجرز قدما نحو الأمام. وبعد التوصل إلى تسوية سلمية ربما يتخلى عبد الناصر عن الحسين. علاوة على ذلك، كان الحسين يتذكر ذلك المشهد المثير بعد قيام ثورة الفاتح في ليبيا عام 1968، إذ استقبل عبد الناصر خبر الإطاحة بالعرش السنوسي هناك بنوع من الغبطة والسرور. "ذلك الحدث لن ينمحي عن مخيلتي ما دمت حيا"، هذا ما صرح به الحسين لأحد أصدقائه المقربين، وفي ذلك إشارة واضحة بأنه لا يثق إطلاقا بشخص عبد الناصر[1].

إن المشكلة التي تواجه الحكومة الأردنية لا تكمن في ترديد "مبادرة روجرز" والمطالبة بتطبيقها أو إقناع منظمة التحرير الفلسطينية بالموافقة عليها، بل في إيجاد تسوية للقضية الفلسطينية أولا وقبل كل شيء داخل حدود الأردن. لهذا الغرض وقعت الحكومة اتفاقية جديدة مع القيادة الموحدة للثورة الفلسطينية منحت بموجبها الفدائيين بعض التسهيلات، وحصلت الحكومة أيضا على جملة من الامتيازات. وعلى ما يبدو كان الفدائيون قد بدأوا يتراجعون قليلا عن مواقفهم المتصلبة بتحويل الأردن إلى قاعدة للعمل الفلسطيني، لكنهم في الوقت نفسه كانوا يتحركون في اتجاه معارضة مدنية تبدأ بالإضراب العام بهدف الضغط على الحكومة لتطهير كافة أجهزة الدولة من الفساد والعناصر المعارضة للكفاح المسلح وتنتهي بتجريد العرش الهاشمي من كافة صلاحياته

---

(1) الليموند الباريسية، مرجع سابق، (2 ديسمبر 1970).

السياسية تمهيدا لإسقاطه. واعتقد الكثير من قادة العمل الفلسطيني أن الحسين سيرضخ في نهاية المطاف لمطالب المقاومة الفلسطينية دون اللجوء لاستخدام القوة في هذه المسألة الأساسية. والنتيجة هي أنه كلما مارس الفدائيون ضغطهم على العرش كلما كانت فرصة الحل الديبلوماسي "مبادرة روجرز" قابلة للتطبيق في المنطقة.

لقد طفح الكيل بالملك حسين في ايلول عام 1970 مثلما حدث لإسرائيل تماما في حزيران عام 1967. و لم يكن الحسين على حد تعبيره "راغبا في تصفية المقاومة الفلسطينية"، ولكنه لم يكن قادرا على رؤية عرشه ينهار أمام عينيه بعد أن عكف على بنائه نحو ربع قرن من الزمان. فالمشكلة العويصة التي واجهها العرش لم تعد معارضة المقاومة الفلسطينية لـ "مبادرة روجرز" والتسوية الديبلوماسية مع إسرائيل، بقدر ما هي التحدي السافر من قبل الفدائيين للسلطات الأردنية. فالحسين كانت مشاعره لا تختلف كثيرا عن ضباطه وجنوده الذين لم يعد في مقدورهم الاستعانة بالصبر نظرا للعمليات الاستفزازية التي تتعرض لها قوات الجيش والشرطة من قبل الفدائيين، خاصة بعد خطف ونسف عدد من الطائرات المدنية على الأراضي الأردنية.

وفي خطوة احترازية قرر العاهل الأردني الحسين (في 16 سبتمبر) تشكيل حكومة عسكرية برئاسة الجنرال محمود داوود، وأعلنت حالة الطوارئ في البلاد، وأدرك الجميع النية المبيتة للحكومة.العسكرية التي نزعت قفازها للقيام بعمليات عسكرية حاسمة ضد الوجود الفلسطيني في الأردن. ولمدة تسعة أيام متواصلة تعرضت مواقع المقاومة الفلسطينية في المرتفعات المحيطة بعمان لقصف مدفعي وصاروخي مركز، كما تعرضت جرش والزرقاء لسلسلة من الهجمات المدرعة وفرض حصار خانق على المنطقة.

والأمر المثير للدهشة هو أن القوات العراقية المرابطة في الأردن منذ عام 1967، وقوامها عشرون ألف جندي لم تحرك ساكنا، و لم تتدخل في سير المعركة الفاصلة بين الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية، رغم أن الحكومة العراقية سبق لها أن وعدت بتقديم العون اللازم للفدائيين عندما تقتضي الضرورة ذلك. هل كان إقناعهم بعدم التدخل في الصراع عائدا لنصائح الخبراء والمستشارين السوفيت؟ أم أن الرجل الثاني في العراق الجنرال حردان التكريتي[1] هو الذي منع القوات العراقية من تقديم المساعدة للمقاومة

(1) اغتيل الجنرال التكريتي في الكويت في شهر مارس 1971.

الفلسطينية؟.

هكذا تعرض الفدائيون الفلسطينيون للإبادة على مشهد ومسمع القوات العراقية المرابطة في الأردن، و لم يتحرك الجيش السوري بقوة لمساعدتهم، بإستثناء ذلك الطابور المدرع الذي اصطدم على الحدود المشتركة مع الأردن بالقرب من مدينة إربد بطابور أردني مدرع. وخاض الطابوران معركة طاحنة حسمت لصالح الأردن. وللتمويه على هذا الحادث أعلنت الحكومة السورية أن الطابور المدرع هو أحد وحدات جيش التحرير الفلسطيني النظامية المرتبط بالجبهة الشعبية، غير أن السلطات الأردنية كذبت هذا الخبر. وإزاء ذلك قرر السوريون سحب قواهم المحشودة على خط الحدود المشترك، خاصة بعد أن هددت أمريكا وإسرائيل بالتدخل عسكريا في الصراع. والمرجح أن الطابور السوري المدرع تمكن من تخفيف الضغط على الفدائيين المحاصرين في مدينة إربد، ولكنه لم يحرز أي نجاح عسكري ملموس على وحدات الجيش الأردني التي كانت له بالمرصاد.

توقفت محادثات القاهرة نتيجة اندلاع الحرب الأهلية في الأردن بين جنود الحكومة والفدائيين. وبهذا الخصوص عقد مؤتمر قمة عربية طارئ لمعالجة الموقف الخطير في عمان حيث تم التوصل إلى اتفاقية تحدد بموجبها وقف إطلاق النار بين الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية في 25 سبتمبر من عام 1970. وهذه الاتفاقية كانت الأمل الأخير لإنقاذ ما تبقى من الفدائيين الذين تعرضوا لمذبحة دموية أشرف على تنفيذها الجيش الأردني الذي يبلغ تعداده نحو خمسة وسبعين ألف مقاتل مزودين بالأسلحة الثقيلة، في حين كان عدد أفراد المقاومة الفلسطينية لا يتعدى خمسة وعشرين ألف فدائي مزودين بالأسلحة الخفيفة. وتفيد مصادر الهلال الأحمر الفلسطيني أن عدد القتلى الذين سقطوا في شهر أيلول الأسود يصل نحو أربعة آلاف فدائي، بالإضافة إلى أحد عشر ألف جريح من العسكريين التابعين لفصائل المقاومة وسكان المخيمات. فالجيش الأردني في معركته ضد الوجود الفلسطيني في البلاد لم يعد يفرق بين الفدائي والسكان المدنيين الآمنين حتى تمكن من سحق المقاومة وتحرير الرهائن المختطفين.

وقد أظهر الكثير من القادة العرب سخطهم واشمئزازهم من المذبحة التي نفذها الجيش الأردني ضد الفدائيين الفلسطينيين. وإزاء ذلك قررت ليبيا والكويت إيقاف

المساعدة المالية التي منحت للحكومة الأردنية بصورة منتظمة منذ انعقاد مؤتمر القمة بالخرطوم في أغسطس عام 1967. وكان الرئيس السوداني جعفر النميري رئيس لجنة المصالحة العربية قد صرح فور عودته من العاصمة الأردنية عمان بأن المقاومة الفلسطينية قد تعرضت لـ "حرب إبادة منظمة استهدفت الوجود الفلسطيني برمته". كما توعد الرئيس الليبي معمر القذافي "إنه ما لم تتوقف حرب الإبادة في حق الشعب الفلسطيني فسوف يرسل جيشه لإنقاذهم"، ولكنه لم يوضح الطريقة التي سوف يصل بها جيشه إلى الأردن. ومن ثم قطعت ليبيا علاقاتها الدبلوماسية مع عمان. واكتفى الملك حسين بتركيز هجومه الشديد على البعث السوري وحكومته في دمشق التي وصفها بالجبن والخيانة. أما عبد الناصر الذي نهج خطا معتدلا فلم يجد ما يعبر به عن أسفه الشديد لما حصل في الأردن غير هذه الجمل الأسيفة التي ضمنها في رسالة موجهة للحسين عشية 25 سبتمبر، جاء فيها مايلي : ".. أثبتت الأحداث بما لا يقبل الشك بأن السلطات الأردنية غير ملتزمة بوقف إطلاق النار، رغم إعلانها مرارا وتكرارا التقيد بالقرار، والمأساة تكمن في أن المجزرة ما زالت قائمة في حق الشعب الفلسطيني دون أي اعتبار لمشاعر الأخوة العربية والمبادئ الإنسانية..".

والجدير بالملاحظة هنا أن القيادة المصرية لم تهاجم الملك حسين شخصيا كالعادة، وبنفس الطريقة فإن الزعماء العرب المؤتمرون في القاهرة لم يتخذوا قرارا حازما وعاجلا يحد من النزيف الدامي في عمان، والقتل المنظم ضد الفدائيين الفلسطينيين. واقتضى الموقف من الزعماء والقادة العرب تشكيل "بعثة سلام عربية" تتولى الإشراف على عملية وقف إطلاق النار في الأردن برئاسة الباهي الأدغم رئيس الوزراء التونسي وعدد من المساعدين العسكريين العرب. وأخيرا بعد أن أنجز الجيش الأردني مهمته الرئيسة في طرد المقاومة الفلسطينية من البلاد توقفت أعمال العنف الشاملة بين الأطراف المتصارعة على الرغم من حدوث بعض الاشتباكات المتقطعة في الشهور اللاحقة.

ترى من الذي كسب المعركة العسكرية في الأردن، الجيش أم المقاومة؟ وما هي دلالتها السياسية؟

إن المراقب في عصرنا هذا لطبيعة الصراع الأردني – الفلسطيني وخلفياته، سيفاجأ عندما يجد أنه طيلة تلك الفترة التي جرت فيها المعارك الدامية بين الطرفين، لم ينهض أي

زعيم أو قائد عربي مؤيد للقضية لنجدة الفلسطينيين، الذين تعرضوا لحرب إبادة، بإستثناء تلك المساعدة العسكرية المحدودة التي قدمتها سورية. وإذا كانت هناك حالات من الفرار الجماعي للفدائيين خارج حدود الأردن باتجاه فلسطين المحتلة (إسرائيل) قد حدثت من جراء تلك الهجمة الشرسة، فإن تلك الأحداث جعلت الجماهير العربية تنظر بعين العطف على الشعب الفلسطيني، ولكن ما باليد حيلة. وقد أشيع يومها أن عدد القتلى من أفراد المقاومة الفلسطينية في الأردن في ايلول عام 1970 فاق عشرات المرات عدد من تعرضوا للقتل والإبادة من قبل الجيش الإسرائيلي في حرب حزيران عام 1967. ولم ينس الفلسطينيون المقيمون في الضفة الغربية هذه الجريمة البشعة في حق إخوانهم وأبنائهم من فدائي الثورة الفلسطينية. فهل يقبل سكان الضفة الغربية بالوقوع مجددا تحت سيطرة التاج الهاشمي؟ ولعل من تبقى من الفلسطينيين في الضفة الشرقية فضل التروح إلى الضفة الغربية للعيش بسلام تحت إدارة الاحتلال الإسرائيلي، عن البقاء في الحدود الأردنية تحت رحمة الجيش الأردني.

واحتفظ الفلسطينيون بأحقادهم وغصتهم تجاه الاحتلال الإسرائيلي لأراضيهم، ولكن ما حيلتهم بعد أن تبين لهم أن العنصر العربي ربما يكون أشد قسوة وغلظة من العنصر اليهودي. وقد تساءل الكثير من المراقبين ما الذي سيفعله العرب باليهود، لو كانت لهم اليد العليا في الصراع؟ وما هي الحكمة من إعادة الضفة الغربية لنفوذ الملك حسين، أو أي زعيم عربي آخر؟.

وهكذا انتهت الحرب الأهلية في الأردن بضرب الفدائيين دون التمكن من تصفية المقاومة الفلسطينية. وأثبتت الأحداث أن الفدائيين الفلسطينيين قادرون على الصمود بفعالية تسترعي الانتباه في وجه جيش حديث يمتلك كافة أسلحة الدمار، ولم يكن الفدائيون يملكون في هذه المرحلة معدات ثقيلة، ولكن ذلك كان يوفر لهم المرونة وخفة الحركة.وإذا كان الفدائيون قد حافظوا على بقائهم فهذا لا يعني أنهم انتصروا عسكريا طبقا للمعايير الثابتة في نظرية حرب العصابات الموجهة ضد الجيوش النظامية. وعلى أساس هذه النظرية سئل أحد الضباط الأردنيين في مقابلة مع أحد الصحافيين الأجانب في خريف 1970: لماذا لم تتمكنوا من القضاء على المقاومة الفلسطينية؟ فأجاب الضابط بحزم : "لو تم السماح لنا بتطهير مدينة عمان من الفدائيين لفعلنا ذلك في بضعة أيام

قلائل.. حتى نستأصل هذا الداء من الجذور، ما لم فستظل المشكلة قائمة"[1].

وبالرغم من دروس القتال القاسية في شوارع عمان وضواحيها، خرج الجيش الأردني من المعركة أكثر ثقة بنفسه، لكن الملك حسين كان قد فقد مصداقيته كعاهل للشعب الفلسطيني.إن مفتاح السؤال : هل سيكون لمنظمة التحرير الفلسطينية حرية عمل سياسية تمكنها من مواصلة عملها السياسي والعسكري في الأردن إزاء هذا الوضع الجديد في أعقاب الحرب الأهلية؟ فالاتفاقية الأخيرة التي وقع عليها العاهل الأردني حسين والزعيم الفلسطيني عرفات بفضل الجهود الديبلوماسية التي بذلها الدبلوماسي التونسي الباهي الأدغم، تؤكد بأن منظمة التحرير هي المسئولة عن الفلسطينيين المقيمين في الأردن، في حين أنكرت على العاهل الأردني حقه الشرعي في حكم كافة السكان المقيمين في حدود مملكته.

من الواضح أن الإعتبارات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية تشكل عناصر هامة ومتداخلة في العلاقات الفلسطينية - الأردنية، وليس من قبيل الصدفة أن يجد المرء صعوبة في التفريق بين فلسطيني الضفتين - الشرقية والغربية لنهر الأردن. وهذه الأسماء تعبر عن أشياء كثيرة بالتسمية ذاتها. ومن السهل القول أن أكبر تجمع فلسطيني تحت سيادة سياسية واحدة كان عشية حرب حزيران عام 1967 في المملكة الأردنية الهاشمية، حيث كان يتواجد هناك حوالي مليون ونصف المليون فلسطيني.ويمكن القول أنه لولا نشوب الحرب الأهلية في ايلول عام 1970 لتحول الأردن تدريجيا إلى أول دولة تحقق الرغبات السياسية للشعب الفلسطيني، المتمثلة في تقرير المصير بغض النظر عن العلاقات الأردنية - الإسرائيلية.ومن الطبيعي أن شرط ذلك كان يجب أن ينطوي على إلغاء التناقضات القائمة سواء في أعقاب تغيير تدريجي في السياسة الأردنية الداخلية، أو نتيجة تغيير النظام في الأردن على يد الفلسطينيين أنفسهم.

إن النقطة الهامة التي ينبغي الإشارة إليها هنا، هي أن نظرية الوجود الفدائي الفلسطيني في الأردن يتطلب من الفلسطينيين أن يتخذوا من الضفة الشرقية قاعدة لهم للانطلاق نحو الأرض المحتلة والالتحام بالعدو الإسرائيلي هناك. فالأردن ليست

(1) الأسوشيتد برس، عمان في 28 سبتمبر 1970.

فلسطين، والدرس القاسي الذي تلقاه الفلسطينيون في شهر "أيلول الأسود" هو أن الحسين لا يستطيع القضاء عليهم قضاء مبرما كقوة سياسية في الساحة الأردنية، ولكنه لن يسمح لهم بمشاركته السلطة والحكم في حدود مملكته الصغيرة. وفي حال عدم مقدرتهم على مواصلة الكفاح المسلح بفعالية ضد إسرائيل، فيجب عليهم البحث عن قاعدة أخرى ونظرية جديدة لمواجهة مهام المرحلة القادمة، طالما أن نظريتهم القديمة القائلة بإمكانية "عيش السمك الصغير في البحر" أصبحت غير ذات معنى. فعمان وغيرها من العواصم العربية المجاورة للأراضي المحتلة لم تحقق للعمل الفلسطيني قاعدة آمنة وملاذا أخيرا من إسرائيل.

إن أهمية الناحية الإقليمية كعنصر سياسي يحدد العلاقة الأردنية – الفلسطينية تنطوي على تأثير بعيد الأثر على شكل تحديد الهدف ومضمونه للثورة الفلسطينية. فمنذ اللحظة الأولى التي بدأ فيها الفلسطينيون ينظمون صفوفهم في الأردن في منتصف عقد الستينيات في إطارات مستقلة عن سائر الحكومات العربية، وبإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، ركزوا اهتمامهم على الجانب الإقليمي، وأكدوا إصرارهم على عدم تقسيم الأرض الفلسطينية، لأن مثل هذا التقسيم سيؤدي حتما إلى ضرب الهوية الفلسطينية، ومن ثم ضياع القضية برمتها. فالفلسطينيون والملك حسين بغض النظر عن الاتفاقيات المبرمة بينهم، فإن كل طرف كان معترفا بالطرف الآخر. وعلى هذا المستوى استمرت العلاقة إلا أن الحكومة الأردنية كانت صاحبة اليد العليا في مجمل الصراع داخل حدود الأردن، ولم يعد في مقدور المقاومة الفلسطينية تحدي السلطات الأردنية كما حدث في السابق.

وعلى الرغم من تعهد الحكومة الأردنية بتوفير الحماية والحركة للمقاومة الفلسطينية، فقد بادرت السلطات بحظر كافة المطبوعات الفلسطينية ومصادرة مقر جريدة فتح. إن الحرب الأهلية في الأردن، والمسيرة السياسية التي بدأت في أعقابها خلقت واقعا جديدا في الأردن، كانت له آثار واضحة على مسار الثورة الفلسطينية التي باتت معرضة للمخاطر والعقبات. فالصفة الشرعية المتزايدة التي اكتسبتها منظمة التحرير الفلسطينية في الساحة الأردنية والساحة العربية عندما رفعت لواء الكفاح المسلح أصبحت واهنة وضعيفة. كما أن "حق العودة إلى أرض فلسطين" هذا الشعار الذي

رفعه الزعيم الراحل جمال عبد الناصر أصبح شعارا مفرغا من محتواه بعد هزيمة يونيو 1967. فالموافقة على تحقيق الهدف المرحلي للثورة الفلسطينية هو إقامة الكيان الفلسطيني، وجعل بعض قادة العمل الفدائي يراجعون أوراقهم بجدية بعد أن فقدوا الثقة بالملك حسين من جهة، وبطوباوية العمل الفدائي لإنجاز الهدف المنشود على أرض الواقع من جهة أخرى.ومعنى هذا القبول بتسوية سلمية مع إسرائيل شريطة أن يكون ذلك ليس هدفا فحسب، بل أسلوبا يؤدي إلى التخلص من الحسين في نهاية المطاف.

إن التورط المصري في اليمن أفقد عبد الناصر جزءا كبيرا من شعبيته في الداخل، حيث وظف نحو خمسين ألف جندي من قواته في صراع مكلف، له انعكاساته السلبية إقليميا ودوليا، إذا ما أخذنا في الاعتبار أن أحد الأسباب الرئيسة في هزيمة 1967، كان ذا صلة وثيقة بحرب اليمن،وهنا يحق لنا إجراء مقارنة بين الدور المصري في اليمن والدور البروسي في موقعة سيدان التي ألحقت هزيمة منكرة بالجيش الفرنسي سنة 1866. ولعل موقف عبد الناصر في حرب اليمن يذكرنا بموقف نابليون الثالث في موقعة سيدان، حيث أهدر الاثنان طاقات بلديهما المادية والبشرية في مغامرات عسكرية خاسرة كانا يسعيان من ورائها إلى تحقيق المجد والشهرة دون طائل.

وعلى الرغم من الهزيمة (نكسة 1967) ظل عبد الناصر يتربع على كرسي الحكم، في حين توارى نابليون الثالث عن مسرح السياسة الفرنسية بعد وقوعه أسيرا في يد الجيش البروسي. أما عبد الناصر فقد حاول الصمود والاستمرار في المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي حيث خاض الجيش المصري حرب الاستنزاف، إلا أن أزمة أيلول الأسود (1970) عجلت بأجله بعد إصابته بذبحة صدرية قاتلة، فمات شهيدا من أجل القضية التي دعا لها وكافح من أجلها حتى آخر لحظة من حياته.

وهكذا تبدو من خلال فكر عبد الناصر ومواقفه السياسية النظرة الشمولية للصراع العربي الإسرائيلي وذلك من خلال رفعه شعار الوحدة العربية والتضامن العربي في وجه الأطماع التوسعية الصهيونية، مما أكسبه عطفا متزايدا لدى الجماهير العربية في طول الوطن العربي وعرضه، وكراهية منقطعة النظير من قبل الملوك والرؤساء العرب. ومن أجل هذا الهدف خاضت مصر ثلاثة حروب إقليمية خاسرة ضد إسرائيل أدت إلى احتلال المزيد من الأراضي العربية، ليفيق الشعب الفلسطيني من هول الصدمة بإعلانه

الكفاح المسلح بمعزل عن انتظار العودة والتحرير على يد الجيوش العربية التقليدية. ولما قبل عبد الناصر "مبادرة روجرز" في صيف عام 1969، أفاق الفلسطينيون مجددا من هول الصدمة الثانية، وقد تساءل البعض منهم : كيف يمكن لرجل مثل عبد الناصر أن يفرط بالقضية التي سلخ ربع قرن من عمره مناضلا في سبيلها؟.

وعند هذه النقطة التاريخية بدأ نجم عبد الناصر في الأفول، وقبل موته بأيام معدودة كان عبد الناصر يشهد عبر شاشة التلفزيون مصرع آلاف من أصدقائه الفلسطينيين في معركة الأردن. وفي غمرة أحداث أيلول الأسود فارق عبد الناصر الحياة قبل أن يتسنى له تحرير الأرض العربية المحتلة أو المضي قدما في مسعى البحث عن السلام، و لم يحقق شيئا يذكر من المآثر البطولية التي تحدث عنها في معظم خطبه السياسية التي ألهبت مشاعر الجماهير العربية. لقد حاول عبد الناصر إبداء تحفظ إزاء هذه الأقوال التي لا تتطابق مع الأفعال في أبجديات السياسة العربية، ولكن مهما كانت المبررات التي تذرعت بها القيادة المصرية لتغطية فشلها، فإن هذا التناقض في الأقوال والأفعال يذكرنا بتلك المقولة الشهيرة للجنرال شارل ديجول التي أوردها في سيرته الذاتية (حد السيف) وهي : "حتى في السياسة قد لا يعود الكذب والتضليل على صاحبه بالنفع".

رحيل عبد الناصر وتركته :

كانت المفارقة الكبرى في سيرة عبد الناصر السياسية هو أنه في الساعات الأخيرة من حياته قبيل رحيله كان يأبى أن يفارق الحياة إلا وهو يصب حمما من النار إلى صدر خصمه القديم الملك حسين، وذلك لحساب أصدقائه الفلسطينيين.

لقد قابل عبد الناصر العديد من الأزمات السياسية التي واجهها بشجاعة متناهية ومراس سياسي نادر واستطاع التغلب عليها بجلد ونجاح منقطع النظير، وتحديدا منذ أزمة السويس عام 1956. وعلى الرغم من الكوارث السياسية التي حلت ببلاده، وعلى الرغم من الأزمات السياسية التي أحاطت به شخصيا ولا سيما نكسة حزيران عام 1967، كان جمال قادرا على تجاوزها بنجاح. وطوال مدة بقائه في السلطة والحكم، نحو عقدين من الزمان، كان بإستطاعته تحديد موقفه بوضوح ودون مواربة في مجمل الصراعات التي خاضها بإسم شعب مصر عربيا ودوليا. بيد أن أحداث إيلول عام

1970 في الأردن أفقدته توازنه، إذ كان موقفه من الصراع الدائر بين الملك حسين والفدائيين الفلسطينيين يتسم بالإزدواجية والغموض واللبيب من الإشارة يفهم. حينها كانت الأنظار مشدودة إليه ترتقب منه أن يفعل شيئا لإنقاذ المقاومة الفلسطينية من الهلاك المحقق في الأردن، ولكن عبد الناصر كان عاجزا عن تقديم أي شيء.

كان الكثيرون من العرب، عرب المشرق وعرب المغرب يعقدون الأمل عليه في تحرير فلسطين واستعادة الأراضي المغتصبة وتخليصها من دنس الصهاينة، فهو المنقذ والمخلص للأمة العربية من استبداد حكامها الرجعيين الإقطاعيين، وهو وشعب مصر الصخرة الصلبة التي تتحطم عليها أطماع الصهيونية ومن ورائها الإمبريالية الأمريكية. وكان البعض الآخر يرى فيه الوجه المشرق للأمة العربية، فهو بالنسبة لهم بطل الحرب وبطل السلام، وهو المحرك لبناء المجتمع العربي الثوري الحديث المتحرر من البغضاء والكراهية. بيد أن حرب الأيام الستة والحرب الأهلية في الأردن عجلت برحيله المفاجئ من دنيا العرب.

إن كل طرف له هدف رئيسي مزدوج في صراع القوة في منطقة الشرق الأوسط، يتمثل في كيفية المحافظة على الأراضي التي بحوزته والحيلولة دون تقليصها وكيفية الحصول على الأراضي التي بحوزة الطرف الآخر بواسطة القوة. فالعرب حكاما ومحكومين كانوا ينظرون للملك حسين كحليف سياسي لعبد الناصر منذ قبول الأخير "مبادة روجرز" المتعلقة بالتسوية السلمية للصراع العربي – الاسرائيلي، بغض النظر عن العلاقات المتشابكة بين الطرفين الأردني والفلسطيني. فإذا كان عبد الناصر والحسين يكافحان سياسيا من أجل التوصل إلى تسوية سياسية تضمن لهما استعادة الأراضي المحتلة من إسرائيل، فإن الزعيم الفلسطيني عرفات كان يناضل مع قادة العمل الفلسطيني من أجل إقامة الوطن الفلسطيني على أي جزء كان من الأراضي المحتلة. وبدا عبدالناصر الذي اهتز موقعه كثيرا بعد هزيمة 1967، في حالة تناقض تام بقبوله لمبادرة روجرز، في حين كان يؤيد قوى التغيير في المجتمع العربي بحثه للفدائيين الفلسطينيين على مواصلة الكفاح المسلح.

وجاءت أزمة أيلول عام 1970 لتضع عبد الناصر في مفترق الطريق. وبدأ عبدالناصر المثالي المتعاطف مع القضية الفلسطينية، يساوم بالقضية منذ قبوله بمبادرة

روجرز للسلام في المنطقة بمعزل عن المسألة الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. إن التفوق المعنوي الذي أحرزته القيادة المصرية في تبنيها للقضية الفلسطينية وزعامتها في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي تحول تماما بعد هزيمة 1967. وجاءت أحداث أيلول الأسود عام 1970، لتسلب عبد الناصر إرادته في التحرك ووقف المذابح الوحشية في حق حلفائه الفلسطينيين. ومع أنه ظل يمتلك المبادرة السياسية حتى آخر يوم من حياته، في خريف عام 1970 إلا أنه كان عبارة عن حطام جسدي وعصبي أنهكته المعارك الكلامية الساخنة للحرب العربية الباردة.

بيد أن هذا التحول الدرامي في حياة عبد الناصر لم يظهر على السطح بصورة جلية، ربما لأن صعود نجمه في مطلع حياته السياسية جعله يتحول إلى أسطورة سياسية من أساطير السياسة العربية. ولنا أن نتساءل عما أنجزه عبد الناصر طوال حياته السياسية للأمة العربية وفي طليعتها مصر العربية؟.

صحيح أن عبد الناصر كان يمثل حالة استثنائية في السياسة العربية بالنسبة للقادة والزعماء العرب على اختلاف توجهاتهم الإيديولوجية، فهو الزعيم العربي الوحيد الذي رفض الاعتراف بالحدود الاستعمارية الاعتباطية بين الدول العربية، وهو الذي جند شعب مصر وطاقاته المادية لمحاربة الاستعمار والأحلاف العسكرية، وهو الذي دعا إلى قيام وحدة عربية من المحيط إلى الخليج، فهل نجح عبد الناصر في تحقيق هذا الحلم العربي على أرض الواقع؟.

إن إنجازات عبد الناصر واخفاقاته السياسية من الأمور التي تستحق التسجيل هنا: قيام الوحدة بين مصر وسورية وفشلها وكذلك الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق. ومن نافلة القول إن الانتصارات السياسية الباهرة التي حققها عبد الناصر في مستهل حياته السياسية، هيأت له البقاء والاستمرار في الحكم والتفرد بالسلطة لفترة طويلة من الزمان فحتى بعد حدوث نكسة 1967، ظل جمال متربعا على قمة السلطة في مصر. والمرجح أن تلك النكسة هي السبب المباشر -في ظني- التي أودت بحياته.

لقد قيل الكثير عن عبد الناصر كشخصية سياسية وعسكرية مرموقة، وشبهه البعض ببيسمارك العرب، ولكن عبد الناصر ليس بسمارك، ومصر العربية ليست بروسيا. وهذا القول قد يكون فيه نوع من التجني على شخصه ومكانته في نفوس

العرب. وعلى الرغم من ذلك يظل عبد الناصر شخصية سياسية فذة قلما يجود بها التاريخ العربي الحديث. إذن فالغلطة ليست غلطته هو، فهو بحكم مهارته الشخصية كسياسي محترف وعسكري مجرب لعب دورا بارزا في مجرى السياسة العربية وترك بصماته على السياسة الدولية. وإن الدور الإيجابي والهام لعبد الناصر في مجال السياسة الدولية قد مكنه أيضا من تحقيق انتصارات متتالية للقضية الفلسطينية، ضمن مؤتمرات الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، بحيث أصبح لهذه القضية مكان دائم في قرارات الدبلوماسية الدولية، يؤكد أمام شعوب العالم وحكوماته عدالة هذه القضية ومشروعية كفاح الشعب الفلسطيني المسلح. كما شهدت مصر الناصرية ثورة صناعية ونهضة زراعية لكنها كانت في الغالب تعتمد على المديونية والمساعدات الاقتصادية التي حصل عليها من المعسكرين المتصارعين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي).

ما أقسى أن نلصق مثل هذه التهمة بشخص كعبد الناصر في حياته وبعد موته. ولعل موته كان أهون عليه من حياته وهو يحمل عار الهزيمة التي تلاحقه أينما سار. إن موته المفاجئ ترك الأمة العربية في غمرة المأساة وفاجعة الهزيمة تتخبط بدون هدى، والأسى والحزن ينهش وجدانها حسرة عليه، بل وتكفيرا لخطاياه التي اقترفتها ليس في حق الأمة العربية فحسب، بل في حق الشعب الفلسطيني الذي انتابه الحزن على فقدانه أكثر من أي شعب آخر من شعوب المنطقة. لقد اعتبره العرب جميعا بأنه رجل الحرب ورجل السلام الذي كرس جل حياته للجهاد من أجل قيام الوحدة العربية والدفاع عن القضية الفلسطينية، كما جاء في أحد تعليقات الصحف المصرية عشية رحيله : "... الشيوخ والنساء والأطفال من أبناء الشعب الفلسطيني تزهق أرواحهم في الأردن... أي جنون هذا، يبدو أننا نركض بجنون في سباق مع الموت".

وهكذا رحل عبد الناصر عن دنيا العرب والجماهير العربية تودعه إلى مثواه الأخير كشهيد للقضية والأخوة العربية، وكان جمال أكثر الزعماء العرب حظا في حياته ومماته. والمفارقة في سيرة عبد الناصر السياسية أنه كان بادئ ذي بدء قد وظف طاقات الشعب المصري المادية والبشرية لخدمة القضية، ولكنه كان في الآونة الأخيرة من حياته يتجه نحو تحرير بلاده تدريجيا من التزاماتها تجاه السياسة العربية ومداخلاتها المتشابكة. فلو قدر لعبدالناصر العيش طويلا فهل كان سيدحض تلك الفكرة الصوفية عن الوحدة العربية

التي تعتبر بحق وحقيق من منجزاته النظرية التي ارتبطت به كشخصية سياسية جذابة أسرت أفئدة الجماهير العربية لزمن طويل من المحيط إلى الخليج. على عكس ما حدث في عهد خلفائه إذ فقدت دعوة الوحدة والأخوة العربية معناها، ولم يعد للناصرية سحرها، الأمر الذي حرم القيادة المصرية من زمام المبادرة في ريادة الأمة العربية. إذن ما دام عبد الناصر لم يدحض هذه الدعوة علنا أو يتنصل عنها فإن هذه الخرافة ستظل كجزء من معتقدات وأساطير السياسة العربية ملتصقة بأذهان الجماهير العربية التي ما زالت ترتقب بفارغ الصبر مجيء الفارس المخلص الذي سيتولى قيادتها نحو الغد المشرق والأفضل.



محتويات الكتاب